

تأليف

السيد محمد بن علوي بن عباس المالكي المكي الحسني
خادم العلم الشريف بالبلد الحرام

المنهل اللطيف

في أصول الحديث الشريف

ⓒ محمد بن علوي المالكي الحسني . ١٤٢١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحسني . محمد بن علوي المالكي

المنهل اللطيف في أصول الحديث الشريف.ـ ط ٧.ـ المدينة المنورة

٢٩٨ ص ، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٩٩٦٠ ـ ٣٨ ـ ٠٣٦ ـ X

١ ـ الحديث ـ مصطلح ٢ ـ علوم الحديث

أ ـ العنوان

ديوي ٢٣١ ٢١/١٥٣٩

رقم الإيداع: ٢١/١٥٣٩

ردمك: ٩٩٦٠ ـ ٣٨ ـ ٠٣٦ ـ X

الطبعة السابعة

١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م

المنهل اللطيف

في أصول الحديث الشريف

تأليف

السيد محمد بن علوي بن عباس المالكي المكي الحسني

خادم العلم الشريف بالبلد الحرام


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

ٱلحَمدُ للهِ ربِّ ٱلعالَمينَ ، والصَّلاةُ والسَّلامُ علىٰ أَشرفِ ٱلمُرسلينَ ، سيِّدِنا محمَّدٍ ، وعلىٰ آلهِ ، وصحبهِ ، أجمعينَ .

أَمَّا بعدُ : فهٰذِهِ مَباحِثُ في مُصْطَلَحِ ٱلحديثِ الشَّريفِ ، يَحتاجُ إِليها ٱلمُبْتَدِىءُ ، ولا يَستغني عنها ٱلمُنْتَهي ، تتعلَّقُ بٱلحديثِ الشَّريفِ ، مِنْ ناحيَةِ أُصُولِهِ ، وتاريخهِ ، وَرُوَاتِهِ ، وعنايةِ ٱلأُمَّةِ ٱلإسلاميةِ بهِ ، جَعَلْتُها علىٰ سِتَّةِ فُصولٍ :

ٱلفصلُ الأولُ : في التعريفِ بٱلسُّنَّةِ ، وبيانِ حُجِّيَّتِها ، وأنَّها ٱلأصلُ الثاني للتشريعِ ، وتاريخِ تدوينها ، وعنايةِ ٱلأمةِ ٱلإسلاميةِ بها ، وجُهودِهم في حفظها .

وٱلفصلُ الثاني : ذَكَرْتُ فيهِ تعاريفَ مُهِمَّةً تتعلَّقُ بعِلْمِ ٱلحديثِ وأُصولهِ ، لا بُدَّ لطالبِ عِلْمِ ٱلحديثِ مِنْ مُلاحَظتِها ، وذكرْتُ فيهِ أيضاً شَيْئاً مِنْ فضلِ عِلْمِ ٱلحديثِ ، وفضلِ أهلهِ .

وٱلفصلُ الثالثُ : ذكرتُ فيهِ جُملةً وافرةً منْ أنواعِ عُلومِ ٱلحديثِ ، وهيَ التي تُعْرَفُ بينَ ٱلعلماءِ بٱلمُصطلحِ ، وهيَ ٱلأصلُ في هٰذا ٱلفنِّ .

والفصلُ الرابعُ : ذكرتُ فيهِ ما يتعلَّقُ بالصَّحابةِ منْ ناحيةِ تعريفِ الصحابيِّ ، وفضلِ الصحابةِ ، وشرفِهِمْ ، وطبقاتِهِمْ ، والمُكثِرينَ في روايةِ الحديثِ منهُم ، وأخبارِهم .

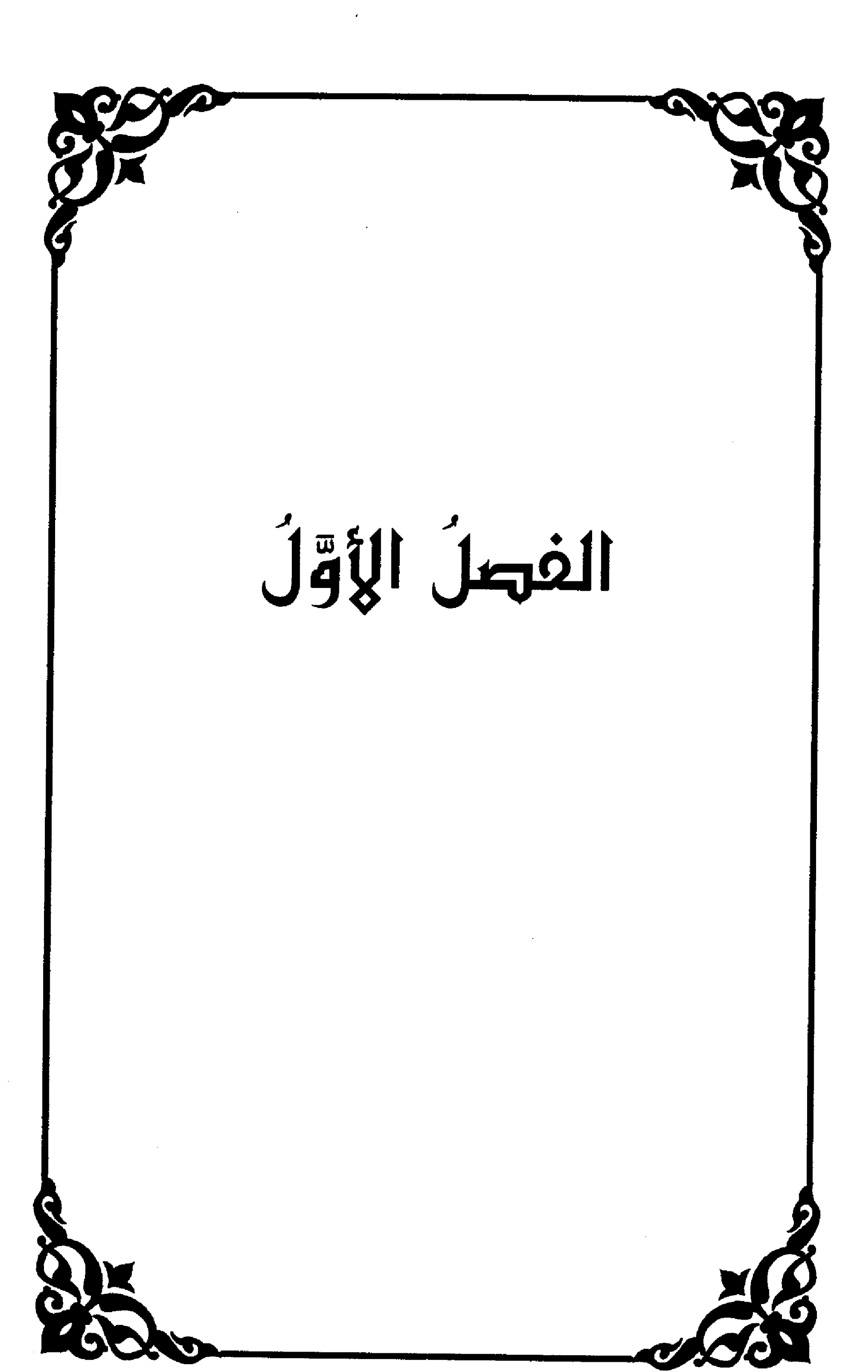
والفصلُ الخامسُ : ذكرتُ فيهِ طبقاتِ كُتبِ الحديثِ وأنواعَها .

والفصلُ السادسُ : ذكرتُ فيهِ أشهرَ أئمَّةِ الحديثِ ، وبيَّنْتُ كتابَ كُلٍّ واحدٍ ، وفضلَهُ ، ومُميِّزاتهِ .

نسألُ اللهَ سبحانهُ وتعالىٰ أنْ ينفعَ بهٰذهِ الرسالةِ المُختصَرةِ ، وأنْ يجعلَ أعمالَنا خالصةً لوجههِ الكريمِ . وصلَّىٰ اللهُ علىٰ سيِّدنا محمَّدٍ ؛ وعلىٰ آلهِ وصحبهِ ، وسلَّمَ .

كتبَهُ

السيد محمد بن علوي المالكي الحَسني



الفصلُ الأوَّلُ

السُّنَّةُ

تعريفُها ـ حُجِّيَّتُها ـ تاريخُ تدوينِها
جُهودُ ٱلعلماءِ في حفظِها

ٱلسُّنَّةُ في اللُّغةِ : السِّيْرةُ حسنةً كانتْ أو قبيحةً .

وفي ٱلحديثِ : « مَنْ سَنَّ فِي ٱلإِسْلاَمِ سُنَّةً حَسَنَةً ، فَلَهُ أَجْرُهَا ، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجوْرِهِمْ شَيْءٌ ، وَمَنْ سَنَّ فِي ٱلإِسْلاَمِ سُنَّةً سَيِّئَةً ، كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ »[1] .

وقد تكرَّرَ في ٱلحديثِ ٱستعمالُ كلمةِ السُّنَّةِ وما تصرَّفَ منها ، والأصلُ فيها الطَّريقُ أو السِّيرة .

قالَ ﷺ : « لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ الَّذِيْنَ مِنْ قَبلِكُمْ ، شِبْراً بِشبْرٍ ، وَذِرَاعاً بِذِراعٍ ، حَتَّىٰ لَوْ دَخَلُوْا فِي جُحْرِ ضَبٍّ لاتَّبَعْتُمُوْهُمْ »[2] .

---

(١) رواه مسلم (٣/ ٨٧) (١٠١٧) كتاب الزكاة ، باب الحث على الصدقة .

(٢) رواه البخاري (٤/ ١٤٤) (٣٤٥٦) كتاب أحاديث الأنبياء ، باب ما ذكر عن بني إسرائيل . ومسلم (٨/ ٥٧) (٢٦٦٩) كتاب العلم ، باب اتِّباعِ سننِ اليهود والنَّصارىٰ .

أمَّا السنَّةُ في الشَّرعِ ؛ فقدِ ٱختلفَ ٱلعلماءُ في معنىٰ « السنَّةِ » ، لذٰلكَ تعدَّدتْ تعاريفُها ، والسَّببُ في ذلكَ ٱختلافُ مقاصِدِ ٱلعُلومِ ، ومَوضوعاتِها الَّتي يُبحَثُ فيها .

فعُلماءُ ٱلحديثِ يُعرِّفونها : بأنَّها كُلُّ ما أُضيفَ إلىٰ النبيِّ ﷺ ، قيل : أو إلىٰ صحابيٍّ ، أو إلىٰ مَنْ دونَهُ قولاً ، أو فِعلاً ، أو تقريراً ، أو صِفةً .

وعُلماءُ أُصولِ ٱلفقهِ يُعرِّفونها بأنَّها : كُلُّ ما صدرَ عن النبيِّ ﷺ غيرَ القرآنِ ٱلكريمِ مِنْ قولٍ ، أو فعلٍ ، أو تقريرٍ ، ممَّا يصلُحُ أن يكونَ دليلاً لحُكمٍ شرعيٍّ لأنَّ موضوعَ عِنايتِهمُ ٱلبحثُ عنِ الأدلَّةِ الشرعِيَّةِ .

وعُلماءُ ٱلفقهِ يُعرِّفونها بأنَّها : ما ثَبتَ عنِ النبيِّ ﷺ ، ولم يكُنْ مِن بابِ ٱلفرضِ ولا ٱلواجبِ ، فهي : (الطريقةُ ٱلمسلوكةُ في الدِّينِ مِن غيرِ ٱفتراضٍ ولا وُجوبٍ) ، لأنَّ مُهمَّتَهمُ ٱلبحثُ عنِ ٱلأحكامِ الشرعيةِ مِن فرضٍ ، وواجبٍ ، ومندوبٍ ، وحرامٍ ، ومكروهٍ ، ومعرفةُ أفرادِ كُلِّ حُكمٍ .

وعُلماءُ ٱلوعظِ وٱلإرشادِ يُعرِّفُونها : بأنَّها ما قابلَ ٱلبدعَةَ ، لأنَّ مُهمَّتَهمُ ٱلعنايةُ بكُلِّ ما أمرَ بهِ الشرعُ ، أو نهىٰ عنهُ[1] .

وٱعلم : أنَّ السنَّةَ علىٰ تعريفِ عُلماءِ ٱلحديثِ لها ، هيَ مُرادفةٌ للحديثِ النبويِّ عندَهُمْ .

---

(١) الحديث والمحدّثون ، ص٩ـ ١٠ .

وهوَ - أي ٱلحديثُ - يَشْمَلُ أيضاً صِفاتِ النبيِّ ﷺ الخِلْقِيَّةِ وٱلخُلُقيَّةَ ، وَسِيرَهُ ومغازِيَهُ ، وبعضَ أخبارِهِ قبلَ ٱلبعثةِ ، ولذلكَ يذكرُ ٱلمحدِّثونَ في كُتُبِهِمْ هٰذِهِ ٱلمباحثَ ويعتنونَ بها ٱعتناءً شديداً ؛ كَكُتُبِ الشَّمائلِ وٱلجوامعِ وٱلخصائصِ .

حُجِّيَّةُ السُّنَّةِ :

السُّنَّةُ : هي ٱلأصلُ الثاني للتشريعِ ٱلإسلاميِّ ، لذلكَ كانَ وجوبُ ٱتِّباعِها والرجوعِ إليها والاعتمادِ عليها ، بأمرِ ٱلحقِّ سبحانَهُ وتعالىٰ ، وبأمرِ ٱلمشرِّعِ ٱلأعظمِ .

قالَ اللهُ سبحانَهُ وتعالىٰ : ﴿ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُوا۟ ﴾ [المائدة : ٩٢] .

وقالَ : ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾ [النساء : ٨٠] .

وقالَ : ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ [الحشر : ٧]

وقالَ : ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب : ٢١] .

وقالَ : ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [آل عمران : ٣١] .

وقالَ ﷺ : « تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوْا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا ؛ كِتَابَ ٱللهِ وسُنَّةَ نَبِيِّهِ »[1] .

---

(١) رواه مالك في « الموطأ » ، باب : النهي عن ٱلقولِ بٱلقدر ، (ص٤٧٠) ، وانظر كتاب « إيقاظ همم أولي ٱلأبصار للاقتداء بسيِّد ٱلمهاجرين وٱلأنصار » ، للشَّيخ صالح بن محمَّدٍ الفُلاني ٱلعمري ؛ فقد تكلَّم علىٰ السُّنَّة وأفاض بما لا مزيد عليه ، فشفىٰ وكفىٰ .

ومِنْ هُنا كانَ ٱلمنكِرُ لِحُجِّيَّتِها الذي يزعُمُ أنَّهُ يعملُ بٱلكتابِ فقط أقلَّ وأحقرَ مِنْ أنْ يُرَدَّ عليهِ أو يُجادَلَ ، لأنَّهُ مِنْ حيثُ زَعمَ ٱلحقَّ وقعَ في ٱلباطلِ ، ودَعواهُ الطاعةَ وٱلاتِّباعَ هيَ عينُ ٱلمعصيةِ وٱلابتداعِ .

فهٰذا ٱلقرآنُ يُنادي بصريحِ ٱلآياتِ ٱلبيِّناتِ بنفيِ ٱلإيمانِ عمَّنْ لمْ يتحاكَمْ إلىٰ رسولِ اللهِ ﷺ ، ويُرجِعِ ٱلأمرَ إليهِ ، ثُمَّ لَمْ يَنْقَدْ لحُكمهِ ويُذعِنْ لأمرهِ ، مع الرِّضا التامِّ والتسليمِ ٱلكاملِ والتفويضِ الصادقِ .

قالَ سبحانهُ وتعالىٰ : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء : ٦٥] .

وليس معنىٰ تحكيمهِ والرجوعِ لقولهِ وٱلإذعانِ إليهِ ، إلاَّ الرجوعَ إلىٰ السُّنَّةِ وٱلإذعانَ إليها .

وهٰذا ٱلقرآنُ يُخبِرُنا أيضاً : بأنَّهُ لا ٱختيارَ لِمُؤمنٍ معَ حُكمِ ٱللهِ تعالىٰ وحُكمِ رسولهِ ﷺ ، ووصفَ مَنْ خالفَ ذٰلكَ بٱلعصيانِ ، فقالَ تعالىٰ : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب : ٣٦] .

وقد أخبرَنا ﷺ بما أَطْلَعَهُ اللهُ عليهِ منَ ٱلغيبِ عنْ حُصولِ مثلِ هٰذا ٱلإنكارِ وٱلجحودِ ، فكانَ ٱلأمرُ كما أخبرَنا ، وأظهرَ اللهُ مُعجزةَ نبيِّهِ ﷺ بظُهورِ بعضِ ٱلفِرَقِ التي تَنسِبُ نفسَها إلىٰ ٱلإسلامِ ، وتدَّعي مثلَ تلكَ الدَّعوىٰ ، وٱلإسلامُ منهُمْ بَراءٌ .

فقالَ ﷺ : « أَلاَ هَلْ عَسَىٰ رَجُلٌ يَبْلُغُهُ ٱلْحَدِيثُ عَنِّي ، وَهُوَ

مُتَّكِىءٌ عَلَىٰ أَرِيكَتِهِ ، فَيَقُوْلُ : بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ ٱللهِ ، فَمَا وَجَدْنَا فِيْهِ حَلالاً ٱسْتَحْلَلْنَاهُ ، وَمَا وَجَدْنَا فِيْهِ حَرَاماً حَرَّمْنَاهُ ، وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُوْلُ ٱللهِ ﷺ كَمَا حَرَّمَ ٱللهُ »[1] .

وظيفةُ السُّنَّةِ في التَّشريعِ :

صِلةُ السُّنَّةِ بٱلقرآنِ ٱلكريمِ عظيمةٌ ووثيقةٌ جدًّا ، إذا علِمنا أنَّ وظيفةَ السُّنَّةِ النَّبويَّةِ تفسيرُ ٱلقرآنِ ٱلكريمِ ، وٱلكشفُ عن أسرارِهِ ، وتوضيحُ مُرادِ ٱللهِ تعالىٰ مِنْ أوامرِهِ وأحكامِهِ ، ونحنُ إذا تتبَّعنا السنَّةَ مِنْ حيثُ دِلالتِها علىٰ ٱلأحكامِ التي ٱشتَمَلَ عليها ٱلقرآنُ إجمالاً أو تفصيلاً ، وجدناها تَرِدُ علىٰ هٰذهِ ٱلوجوهِ ٱلأربعةِ :

الأوَّلُ : أنْ تكونَ مُوافِقةً لِما جاء في ٱلقرآنِ ٱلكريمِ ، فتكونَ وارِدَةً حينئذٍ مَورِدَ التأكيدِ ، وذٰلكَ مثلُ قولِهِ ﷺ : « إِنَّ ٱللهَ يُمْلِي لِلظَّالِمِ ، فَإِذَا أَخَذَهُ لَمْ يُفْلِتْهُ »[2] ، يُوافِقُ قولَ ٱللهِ سبحانهُ وتعالىٰ : ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِيَ ظَٰلِمَةٌ﴾ [هود : ١٠٢] .

وكذٰلكَ جميعُ ٱلأحاديثِ الَّتي تدُلُّ علىٰ وُجوبِ الصلاةِ والزكاةِ وٱلحجِّ ، وٱلبرِّ وٱلإحسانِ وٱلعفوِ ، وما أشبهَ ذلكَ .

---

(١) رواه أبو داود (٤/ ٢٠٠) (٤٦٠٤) كتاب السنة ، باب في لزوم السنة . والترمذي (٥/ ٣٨) (٢٦٦٤) كتاب العلم ، باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث رسول الله ﷺ .

(٢) رواه الشيخان عن أبي موسى الأشعري (واللفظ لمسلم)، البخاري (٥/ ٢١٤) (٤٦٨٦) كتاب التفسير ، باب قوله تعالى ﴿وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة﴾، ومسلم (٨/ ١٩) (٢٥٨٣) كتاب البر والصلة ، باب تحريم الظلم.

الثَّاني : أنْ تكونَ بياناً لِما أُريدَ بٱلقرآنِ ، وأنواعُ هٰذا ٱلبيانِ ما يأتي :

(١) بيانُ ٱلمُجمَلِ : وذٰلكَ مِثلُ ٱلأحاديثِ الَّتي بيَّنَتْ جميعَ ما يتعلَّقُ بصُوَرِ ٱلعباداتِ ، وٱلأحكامِ ، مِنْ كيفيَّاتٍ ، وشُروطٍ ، وأوقاتٍ وهَيْئَاتٍ ، فإنَّ ٱلقرآنَ لمْ يُبيِّنْ عددَ ووقتَ وأركانَ كُلِّ صلاةٍ مثلاً ، وإنَّما بيَّنَتْهُ السُّنَّةُ .

(٢) تقييدُ ٱلمُطلَقِ : وذٰلكَ كٱلأحاديثِ الَّتي بيَّنتِ ٱلمُرادَ مِنَ ٱليدِ في قولهِ تعالىٰ : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨] ؛ أنَّها ٱليُمنىٰ ، وأنَّ ٱلقطعَ مِنَ ٱلكوعِ ، لا مِنَ ٱلمِرفَقِ .

(٣) تَخصيصُ ٱلعامِّ : كٱلحديثِ الذي بيَّنَ أنَّ ٱلمُرادَ مِنَ الظُّلْمِ في قولهِ تعالىٰ : ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ ﴾ [الأنعام : ٨٢] ؛ هو الشِّرْكُ ، فإنَّ بعضَ الصَّحابةِ فَهِمَ منهُ ٱلعمومَ ، حتَّىٰ قالَ : وأيُّنا لمْ يَظلِمْ ، فقالَ ﷺ : « لَيسَ ذَلكَ ، إنَّمَا هُوَ الشِّرْكُ »[1] .

(٤) تَوضيحُ ٱلمُشكلِ : كٱلحديثِ الذي بيَّنَ ٱلمُرادَ مِنَ ٱلخيطَينِ في قولهِ تعالىٰ : ﴿ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] ؛ فَهِمَ منهُ بعضُ الصَّحابةِ ٱلعِقالَ ٱلأبيضَ وٱلعِقالَ ٱلأسودَ ، فقالَ النَّبيُّ ﷺ : « إنَّما ذلك سوادُ الليلِ وبياضُ النهارِ »[2] .

---

(١) رواه أحمد (١/ ٤٢٤) (٤٠٢١) والبخاري (واللفظ له) (٤/ ١٣٧) (٣٤٢٩) كتاب أحاديث الأنبياء ، باب قوله تعالى ﴿ولقد آتينا لقمان الحكمة . . ﴾ .

(٢) رواه الشيخان عن عدي بن حاتم ، البخاري (٢/ ٢٣١) (١٩١٦) كتاب الصوم، =

الثالثُ : أنْ تكونَ دالَّةً علىٰ حُكمٍ سكتَ عنهُ ٱلقرآنُ ، وأمثلةُ ذلكَ كثيرةٌ ، ومنها : ٱلأحاديثُ ٱلواردةُ في تحريمِ ٱلجمعِ بينَ ٱلمرأةِ وعمَّتِها وخالتِها ، وٱلأحاديثُ ٱلواردةُ في تحريمِ رِبا ٱلفضلِ ، وتحريمِ لُحومِ ٱلحُمُرِ ٱلأهليَّةِ .

الرابعُ : أنَّها تكونُ ناسِخَةً لِحُكمٍ ثبتَ بٱلكتابِ ، علىٰ رأيِ مَنْ يُجَوِّزُ نَسْخَ ٱلكتابِ بالسُّنَّةِ ، وأمثلةُ ذلكَ كثيرةٌ ، منها : حديثُ : « لاَ وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ »[1] ، فإنَّهُ ناسخٌ لِحُكْمِ ٱلوَصِيَّةِ للوالدينِ وٱلأقربينَ ٱلوارِثينَ الثابتِ بقولِهِ تعالىٰ : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة : ١٨٠] .

تاريخُ تدوينِ السُّنَّةِ :

مَرَّتِ السُّنَّةُ ٱلمُطهَّرةُ بأدوارٍ مُختلِفَةٍ ومراحلَ مُتعدِّدةٍ في حَلَقاتٍ متسَلسِلَةٍ ، يترتَّبُ بعضُها علىٰ بعضٍ ، حتَّىٰ وَصَلَتْ إلىٰ ٱلوضعِ ٱلحالي ، وبتحريرِ ٱلفَرْقِ بينَ كُلِّ مرحَلَةٍ وبيانِ صِفتِها ، يتجلَّىٰ لك تاريخُ تدوينِ السُّنَّةِ علىٰ حقيقتهِ في وضوحٍ تامٍّ .

وٱلمراحلُ الَّتي لها أهميَّةٌ كُبرىٰ في تاريخِ السُّنَّةِ ثلاثٌ :

= باب قوله تعالى: ﴿وكلوا واشربوا حتي يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود﴾، ومسلم (٣/١٢٨) (١٠٩٠) كتاب الصوم، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر.

(١) رواه الترمذي (٤/ ٤٣٣) (٢١٢٠) كتاب الوصايا، باب ما جاء لا وصية لوارث، والنسائي (٦/ ٢٤٧) (٣٦٤١) كتاب الوصايا، باب إبطال الوصية لوارث.

١ـ كِتابتُها .
٢ـ تدوينُها علىٰ وجهِ ٱلعمومِ .
٣ـ تدوينُها معَ ٱلاقتِصارِ علىٰ الصَّحيحِ .

(١) كِتابةُ السُّنَّةِ :

ٱعتنىٰ النَّبيُّ ﷺ بترقيةِ ٱلكتابةِ وٱلنُّهوضِ بها وٱلعملِ علىٰ نشرِها عِنايةً شديدةً .

وهٰذا ظاهرٌ واضِحٌ من صنيعِهِ ﷺ في بَدرٍ ، إذْ جَعلَ فِداءَ بعضِ ٱلأسرىٰ في بدرٍ ممَّنْ يعرِفونَ ٱلكتابةَ ، أنْ يُعلِّمَ ٱلواحدُ منهُم عَشَرةً من صِبيانِ ٱلمسلمينَ بٱلمدينةِ ٱلقراءَةَ وٱلكتابةَ ، ولا يُطلَقُ إلاَّ بعدَ أنْ يُتِمَّ تعليمَهُمْ .

وقدِ ٱستعملَ النَّبيُّ ﷺ ٱلكتابةَ في تدوينِ ما ينزِلُ مِنَ ٱلقرآنِ ، وفي إرسالِ الرسائلِ إلىٰ ٱلملوكِ يدعوهُم فيها إلىٰ ٱلإسلامِ ، وٱتَّخذَ لذلك كُتَّاباً مِنَ الصَّحابةِ .

هٰذا وقدْ كُتِبَ ٱلقرآنُ كلُّهُ بينَ يدِي النَّبيِّ ﷺ علىٰ الرِّقَاعِ وٱلعُسُبِ وٱلحِجارةِ .

وفي مُقابلةِ أمرهِ بكتابةِ ٱلقرآنِ ، نَهىٰ عن كتابةِ ٱلحديثِ ، مَنْعاً للوقوعِ في خَطَرِ التَّغييرِ والتَّبديلِ ، ودَفْعاً لاشتِباهِ ٱلآيةِ منَ ٱلقرآنِ بٱلحديثِ منْ كلامِ رسولِ اللهِ ﷺ . نهىٰ أصحابَهُ عَنْ كتابةِ السُّنَنِ وتدوينِ ٱلأحاديثِ حتَّىٰ يتَّسِعَ ٱلمجالُ أمامَ ٱلقرآنِ ، ويأخذَ مكانَهُ مِنَ ٱلحِفظِ وٱلكتابةِ معاً ، وحتَّىٰ يَثْبُتَ في صُدورِ الحُفَّاظِ وتَألَفَهُ أسماعُهُمْ ، وبذٰلك يزولُ خطرُ ٱلالتباسِ .

فروىٰ أبو سعيدٍ الخُدْريُّ عَنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّهُ قالَ : « لاَ تَكْتُبُوْا عَنِّي شَيْئاً غَيْرَ ٱلْقُرْآنِ ، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئاً غَيْرَ الْقُرْآنِ ، فَلْيَمْحُهُ »[1] .

فمنعَهُمْ مِنْ كتابةِ ٱلحديثِ ووكَلهُ إلىٰ حفظِهِمْ ، وأجازَ لهُمْ روايتَهُ ونقلَهُ عنهُ ، معَ تحذيرِهِمْ منَ ٱلكذبِ عليهِ .

قُلتُ : وهذا هو ٱلحديثُ الصَّحيحُ ٱلوحيدُ في هذا ٱلبابِ ، وهناكَ أحاديثُ وآثارٌ مُختلِفةٌ كُلُّها لا تخلو عن مَقالٍ ، ضَرَبْنا صَفْحاً عنْ ذِكرِها .

وقد صَدرَ إذنهُ ﷺ بٱلكتابةِ بصفةٍ خاصّةٍ لبعضِ مَنْ خصَّهُمْ بذٰلكَ مِنَ الصَّحابةِ ، كأبي شاهٍ ، فيما رواه أبو هريرةَ رضي الله عنه أنَّهُ لمَّا فتحَ ٱللهُ علىٰ رسولهِ مكَّةَ ، قامَ الرسولُ ﷺ وخطبَ في النَّاسِ ، فقامَ رجلٌ منِ أَهلِ ٱليمنِ يُقالُ لهُ : أبو شاهٍ ، فقالَ : يا رسولَ ٱللهِ ، اكْتُبوا لي ، فقالَ : « اكْتُبوا لَهُ » ، وفي روايةٍ : « اكْتُبُوْا لأَبِيْ شَاهٍ »[2] .

وثَبتَ ٱلإذنُ ٱلعامُّ منهُ ﷺ بٱلكتابةِ في حديثٍ عَنْ عبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ ٱلعاصِ رضي الله عنهما إذ قالَ لهُ ﷺ : « اكْتُبْ ، فَوَالَّذِي

---

(١) رواه مسلم (٨/ ٢٢٩) (٣٠٠٤) كتاب الزهد ، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم .

(٢) رواه أبو داود (٣/ ٣١٩) (٣٦٤٩) كتاب العلم ، باب في كتابة العلم ، والترمذي (٥/ ٣٩) (٢٦٦٧) كتاب العلم ، باب ماجاء في الرخصة في كتابة العلم .

نَفْسِي بِيَدِهِ ، مَا خَرَجَ مِنْهُ إلاَّ حَقٌّ »[1] . وأشارَ بيدهِ إلىٰ فِيْهِ .

وقالَ عبدُ ٱللهِ بنُ عمروٍ رضي الله عنهما : أُقيِّدُ ٱلعِلمَ؟ قالَ : « نعَمْ » ، قلتُ : وما تقييدُهُ؟ قالَ : « ٱلكتابةُ » .

رواهُ الطَّبرانيُّ في « ٱلكبيرِ » و « ٱلأوسطِ »[2] .

وعَنْ أنسٍ رضيَ اللهُ عنهُ موقوفاً : « قَيِّدُوا ٱلعِلْمَ بِٱلْكِتَابَةِ »[3] .

ويظهرُ بينَ هذهِ ٱلأحاديثِ التَّعارُضُ ، إذْ بعضُها فيهِ التَّصريحُ بالنَّهي عنِ ٱلكتابةِ ، وبعضُها فيهِ التَّصريحُ بٱلإذْنِ بٱلكتابةِ ، وٱلحقُّ : أنَّهُ لا تعارُضَ[4] ، وقد ٱجتَهدَ كَثيرٌ ، مِنْ أهلِ ٱلعِلْمِ في ٱلجَمْعِ بينَها ، وأحسَنُ ما أراهُ في ذلكَ ؛ هوَ ٱلقولُ بنَسْخِ أحاديثِ النَّهيِ عنِ ٱلكتابةِ .

وبيانُ ذلكَ : هوَ أنَّهُ إمَّا أنْ يكونَ النَّهيُ عنِ ٱلكتابةِ سابقاً للإذنِ ، أو ٱلإذنُ بٱلكتابةِ هو السَّابقُ .

قُلتُ : فإنْ كانَ النَّهيُ هو السَّابقَ علىٰ ٱلإذنِ ، فقدِ ٱنتهتِ ٱلمُشكلةُ وٱنحلَّتِ ٱلمُعضِلَةُ ، وثبتَ أنَّ ٱلإذْنَ بٱلكتابةِ هو ماٱستقرَّ عليهِ ٱلأمرُ ، وٱستفادَ منهُ النَّاسُ بتقييدِ ما أمكنَهُمْ تقييدُهُ .

---

(١) رواه أحمد (٢/ ١٩٢) (٦٧٦٣) والحاكم في « المستدرك » (١/ ١٠٦) (٣٥٩) .

(٢) « الأوسط » (١/ ٤٦٩) (٨٥٢) .

(٣) رواه الحاكم في «المستدرك» (١/ ١٠٦) (٣٦٠). والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ٢٤٦) (٧٠٠).

(٤) سنة الرسول ﷺ ٣٣ .

وإنْ كانَ ٱلإذنُ بٱلكتابةِ هوَ السَّابقَ والنَّهيُ هوَ اللاَّحقَ ـ أيْ آخِرَ ٱلأمرِ ـ فهٰذا تأباهُ ٱلحِكْمةُ التي مِنْ أجلِها حصلَ النَّهيُ ، ووقعَ التَّصريحُ بها في كثيرٍ منَ ٱلأحاديثِ وٱلآثارِ ، وهيَ خشيةُ وُقوعِ اللَّبْسِ بينَ ٱلقرآنِ وٱلحديثِ ، كما ثبتَ في ٱلحديثِ « وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئاً غَيْرَ ٱلقُرْآنِ ، فَلْيَمْحُهُ »[1] وكذا قولهُ ﷺ : « أَمْحِضُوا كِتَابَ ٱللهِ أَوْ خَلِّصُوْهُ »[2] .

وخشيةُ اللَّبسِ بينَ ٱلقرآنِ وٱلحديثِ ، معقولَةٌ في أوَّلِ ٱلأمرِ وفي صدرِ ٱلهجرةِ ، لمَّا كانَ ٱلمسلمونَ في ٱلمدينةِ ومعهمْ مَنْ لَمْ يُسلِمْ مِنَ ٱلمنافقينَ وٱليهودِ ، ولَمْ يَكْثُرِ القُرَّاءُ والحَفَظةُ ، في هذهِ ٱلحالةِ : يُمكِنُ أنْ يُتَصوَّرَ وُقوعُ اللَّبسِ بينَ ٱلقرآنِ والسُّنَّةِ ، فحصلَ النَّهيُ في ذٰلكَ ٱلوقتِ حتَّىٰ يتفرَّغَ ٱلمسلمونَ لِحفظِ ٱلقرآنِ ويَكْثُرَ ٱلقُرَّاءُ ، فإذا ٱنتشرَ حُفَّاظُ كتابِ ٱللهِ ، ٱشتَغلوا بالسُّنَّةِ وٱلفِقْهِ بجانبِ ٱلقرآنِ .

وليسَ مِنَ ٱلمعقولِ أنْ يقَعَ اللَّبْسُ بعدَ ٱنتشارِ ٱلحُفَّاظِ للقرآنِ وتمكُّنِهِمْ فيهِ ، إذًا لا يصِحُّ أنْ يكونَ النَّهيُ عَنِ ٱلكتابةِ هوَ ٱلمتأخِّرَ ، وإنَّما الذي يصحّ هوَ أن يكون النهي عن الكتابة كانَ سابقاً في صدر الإسلامِ ، ثمَّ جاءَ الإذنُ بالكتابةِ ، وبه يتمّ التَّرتيب التَّعليمي في تحصيلِ ٱلعلمِ وتقديمِ ٱلأهمِّ علىٰ ٱلمُهمِّ .

فإذا تمكَّنتِ ٱلأُمَّةُ في كتابِ ٱللهِ ـ وهوَ ٱلأصلُ ـ تعلَّموا السُّنَنَ وٱلبيانَ لكتابِ ٱللهِ عزَّ وجلَّ .

---

(١) تقدّم تخريجه في ص١٧ .

(٢) رواه أحمد (٣/ ١٢) (١٠٧٠٨) .

وقد فهِمَ كثيرٌ مِنَ الصَّحابةِ رضيَ اللهُ عنهُم هذا ٱلإذنَ الَّذي جاءَ بعدَ نَهيٍ ، فقيَّدوا كثيراً مِنَ السُّنَنِ كما ثبتَ ذٰلكَ ونُقِلَ إلينا ، ومِنْ ذٰلكَ :

١ـ صحيفةُ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُ ، وهيَ مشهورةٌ . روىٰ ٱلبخاريُّ بِسَندهِ عنْ أبي جُحَيْفةَ قالَ : « قلتُ لعليٍّ : هلْ عندَكُمْ كتابٌ؟ قال : لا ، إلاَّ كتابُ اللهِ ، أو فَهْمٌ أُعطِيَهُ رجلٌ مُسلمٌ ، أو ما في هٰذه الصَّحيفةِ . قلتُ : فما في هٰذهِ الصَّحيفةِ؟ قال : ٱلعقلُ ، وفَكاكُ ٱلأسيرِ ، ولا يُقتَلُ مُسلمٌ بكافرٍ »[١] . وفي الرِّواياتِ ٱلأخرىٰ لهٰذا ٱلحديثِ ، زياداتٌ عن بعضِ مسائلَ تضمَّنتها هٰذهِ الصَّحيفةُ[٢] .

٢ـ الصَّحيفةُ الصَّادقةُ لعبدِ اللهِ بنِ عمرو بنِ ٱلعاصِ رضيَ اللهُ عنهُما ، وذكرَ ٱبنُ ٱلأثيرِ أنَّها تَضُمُّ ألفَ حديثٍ[٣] ، وسمَّاها هوَ بنفسهِ : « الصَّادِقةَ » .

٣ـ صحيفةُ جابرِ بنِ عبدِ اللهِ ٱلأنصاريِّ رضيَ اللهُ عنهُ ، وهي الَّتي يقولُ فيها قَتادةُ بنُ دِعامةَ السَّدوسيُّ : إنَّهُ يحفظُها ويعتني بها أكثرَ مِنْ غيرِها[٤] .

---

(١) رواه البخاري (١/ ٣٦) (١١١) . كتاب العلم ، باب كتابة العلم . ومسلم (٤/ ٢١٧) (١٣٧٠) كتاب العتق ، باب تحريم تولي العتيق غير مواليه .
(٢) رواها النَّسائي (٨/ ٢٣) (٤٧٤٤) وأحمد (١/ ١١٩) (٩٦٥و٩٦٦) .
(٣) « أُسْدُ الغابة » (٣/ ٢٣٣) .
(٤) « طبقات ٱبن سعد » (٢/ ١٨٩) .

(٢) تدوينُ السُّنَّةِ :

ثَبتَ لنا ممَّا سبقَ أنَّ بعضَ الصَّحابةِ كانوا قدْ كَتبوا عنْ رسولِ اللهِ ﷺ شيئاً كثيراً مِنْ أحاديثِهِ بجانبِ ما أوْدَعوهُ حَوافِظَهُم ٱلقويَّةَ وقرائِحَهُم الصَّافيةَ ، وهٰكذا مَنْ بعدَهُمْ مِنَ التَّابعينَ ، إذْ وَرِثوا عُلومَهُمْ ورَووا عنهُمْ ما حفِظوه وكتبوه .

ثُمَّ لمَّا ٱنتشرَ ٱلإسلامُ وٱتَّسعَتِ ٱلبلادُ وشاعَ ٱلابتداعُ ، وتفرَّقَتِ الصَّحابةُ بٱلأمصارِ ، وماتَ كثيرٌ منهُم في ٱلحروبِ وغيرِها ، وكادَ أنْ يَقِلَّ الضَّبطُ وتضعُفَ مَلَكةُ ٱلحِفظِ ، دعتِ ٱلحاجةُ إلىٰ تدوينِ السُّنَّةِ كلِّها وكتابتِها ، فكتبَ أميرُ المؤمنينَ عمرُ بنُ عبدِ ٱلعزيزِ علىٰ رأسِ ٱلمائةِ ٱلأولىٰ إلىٰ عاملِهِ وقاضيهِ علىٰ ٱلمدينةِ أبي بكرِ بنِ حَزْمٍ :

انظُرْ ما كانَ مِنْ حديثِ رسولِ اللهِ ﷺ فٱكتُبه ، فإنِّي خِفْتُ دُروسَ ٱلعلمِ وذَهابَ ٱلعلماءِ[١] .

وأَوصاهُ أنْ يكتبَ لهُ ما عندَ عَمْرةَ بنتِ عبدِ الرَّحمٰنِ ٱلأنصاريَّةِ ، وٱلقاسمِ بنِ محمَّدِ بنِ أبي بكرٍ . وكذٰلكَ كتبَ إلىٰ عُمَّالهِ في أُمَّهاتِ ٱلمُدُنِ ٱلإسلاميةِ بجَمْعِ ٱلحديثِ ، وممَّنْ كتبَ إليهِ بذٰلكَ محمَّدُ بنُ شهابِ الزُّهريُّ ، ومِنْ هٰذا ٱلوقتِ أقبلَ ٱلعلماءُ علىٰ كتابةِ السُّنَنِ وتدوينِها ، وشاعَ ذٰلكَ في الطَّبقةِ التي تلي طبقةَ الزُّهريِّ ، فكتبَ ابنُ جُرَيجٍ المتوفَّىٰ سنة (١٥٠هـ) بمكَّةَ ، وابنُ إسحاقَ المتوفَّىٰ سنةَ (١٥٠هـ) ، ومالكٌ المتوفىٰ سنةَ (١٧٩هـ) بٱلمدينةِ ،

---

(١) صحيح البخاري (١/ ٣٣)، باب: كيف يقبض العلم .

والرَّبيعُ ابنُ صَبِيْحٍ المتوفى سنة (١٦٠هـ) ، وسعيدُ بنُ أبي عَروبةَ المتوفىٰ سنةَ (١٥٦هـ) ، وحمَّادُ بنُ سلمةَ المتوفىٰ سنة (١٦٧هـ) بٱلبصرةِ ، وسفيانُ الثَّوريُّ المتوفىٰ سنةَ (١٦١هـ) بٱلكوفةِ ، وٱلأوزاعيُّ المتوفىٰ سنة (١٥٧هـ) بالشَّامِ ، وهُشَيمٌ المتوفىٰ سنة (١٨٣هـ) ، وٱبنُ ٱلمباركِ المتوفىٰ سنة (١٨١هـ) بِخُراسانَ رحمهم الله تعالىٰ .

كانَ هؤلاءِ جميعاً في عصرٍ واحدٍ ، ولا يُدرىٰ أيُّهم أسبَقُ إلىٰ جَمْعِ ٱلحديثِ ، ثُمَّ تلاهُمْ كثيرٌ مِنْ أهلِ عصرِهم في النَّسجِ علىٰ مِنوالِهم . وكانتْ طريقتُهمْ في جَمْعِ ٱلأحاديثِ ، أنَّهم يضَعونَ ٱلأحاديثَ ٱلمُتناسِبةَ في بابٍ واحدٍ ، ثُمَّ يضُمُّونَ جُملةً مِنَ ٱلأبوابِ بعضِها إلىٰ بعضٍ ، ويجعلونَها مُصنَّفاً واحداً ، ويَخلِطونَ ٱلأحاديثَ بأقوالِ الصَّحابةِ وفتاوىٰ التَّابعينَ ، علىٰ خلافِ ما كانَ يصنعُهُ أهلُ القَرْنِ ٱلأوَّلِ كالزُّهريِّ ، فإنَّهُمْ كانوا يخُصونَ كُلَّ مُؤلَّفٍ ببابٍ من أبوابِ ٱلعلمِ ، يجمَعونَ فيهِ ٱلأحاديثَ ٱلمتناسِبةَ مُختلطةً بأقوالِ الصَّحابةِ وفتاوىٰ التَّابعينَ .

علىٰ أنَّهُ لم يصِلْنا مِنْ هٰذهِ ٱلمُصنَّفاتِ سِوىٰ ما صنَّفَهُ مالكٌ وهوَ « ٱلمُوطَّأ » ، ولعلَّ السببَ هوَ سُنَّةُ التَّطوُّرِ في التأليفِ ، فهيَ الَّتي قضتْ علىٰ هذهِ ٱلمُؤلَّفاتِ .

وفي هٰذهِ ٱلمَرحلةِ يقولُ ٱلحافظُ السُّيوطيُّ :

أوَّلُ جامعِ ٱلحَديْثِ والأثرْ   ٱبْنُ شِهَابٍ آمِراً لَهُ عُمَرْ[1]

---

(١) ألفية السيوطي ص ٧ .

وكانَ هٰذا هوَ ٱبتداءَ التَّدوينِ العامِّ في هٰذهِ ٱلمرحلةِ ، وهوَ التَّدوينُ الرَّسميُّ الَّذي دَعتْ إليهِ ٱلحكومةُ ٱلإسلاميةُ آنذاكَ في النِّصفِ ٱلأوَّلِ مِنَ ٱلقرنِ ٱلهجريِّ الثَّاني ، وفيهِ نشطَتْ حرَكةُ التَّصنيفِ وٱلجمْعِ وٱلكتابةِ ، وشاركَ في ذٰلكَ كثيرٌ مِنْ أئمةِ ٱلعلمِ ، وفحولِ الرِّوايةِ .

(٣) تدوينُ الصَّحيحِ :

ذكرنا أنَّ الكُتُبَ وٱلمصنَّفاتِ الَّتي كانتْ مِنْ ثَمَراتِ ٱلأمرِ الرَّسميِّ بتدوينِ السُّنَّةِ في ٱلمرحلةِ الثَّانيةِ لمْ يعتَنِ أكثرُها بالتَّمييزِ ـ في ذٰلكَ ٱلجمْعِ ـ بينَ صحيحِ ٱلأخبارِ وسَقيمِها ، وناسِخِها ومَنْسوخِها ، وترتيبِها وتنسيقِها ، وضمٍّ بعضِها إلىٰ بعضٍ بحَسَبِ ٱلمُناسباتِ ، وهٰذا ممَّا يعجَزُ عَنْ إدراكهِ غيرُ أهلِ ٱلفنِّ ، ويتعَبُ في تحصيلهِ ٱلمُسْتفيدُ ٱلمُستعجِلُ مِنْ أهلِ ٱلعلمِ .

لذلكَ تحرَّكتْ هِمَّةُ إمامِ أهلِ ٱلحديثِ أبي عبدِ الله مُحَمَّدِ بنِ إسماعيلَ البُخاريِّ رحمهُ اللهُ تعالىٰ لجمْعِ طائفةٍ كبيرةٍ مِنَ ٱلأحاديثِ الَّتي صحَّتْ أسانيدُها ، وسَلِمَتْ مُتونُها مِنَ ٱلعِللِ ، مُرتَّبةً علىٰ أبوابِ ٱلفقهِ والسِّيَرِ والتَّفسيرِ ، مُراعياً فيهِ ٱلقواعدَ وٱلأصولَ الَّتي حرَّرها عُلماءُ أُصولِ ٱلحديثِ لضَبْطِ مقاييسِ الصِّحةِ وموازينِها .

وشجَّعَهُ علىٰ ذٰلكَ قولُ شيخهِ إسحٰقَ بنِ رَاهُويهْ رحمهُ اللهُ تعالىٰ لتلاميذِهِ : لو جمعتُم كتاباً مُختصراً لصحيحِ سُنَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ .

قالَ ٱلبخاريُّ : فوقعَ ذٰلكَ في قلبي ، فأخذْتُ في جَمْعِ « ٱلجامعِ الصَّحيحِ » .

ثُمَّ تواترتِ ٱلكتبُ الصَّحيحةُ في هٰذا ٱلبابِ ، مِثْلُ « صحيحِ مُسلمٍ » و « ٱبنِ حِبَّانَ » و « ٱبنِ خُزَيمةَ » وغيرِ ذٰلكَ .

وفي هٰذهِ ٱلمرحلةِ يقولُ السُّيوطيُّ :

وأوَّلُ ٱلْجَـامِـعِ بـٱقْتِصَـارِ   علىٰ الصَّحِيْحِ فَقَطِ ٱلْبُخَارِيْ

* * *

عِنايةُ ٱلأمَّةِ بالسُّنَّةِ وجُهودُ ٱلعلماءِ في حِفظها

ٱتفقَ ٱلمسلمونَ ـ قديماً وحديثاً ـ إلاَّ شُذَّاذَ ٱلمُبتدعَةِ علىٰ أنَّ سُنَّةَ رسولِ الله ﷺ مِنْ قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ ، أصلٌ أصيلٌ مِنْ أُصولِ الدِّينِ ، وركنٌ عظيمٌ مِنْ أركانهِ ، وٱلإيمانُ بهٰذا فرعُ ٱلإيمانِ بالدِّينِ ، وقَبولهُ ثَمَرةٌ مِنْ ثمراتِ قَبولِ الدِّينِ ، وقدْ جاءَ في ٱلأثرِ ٱلمشهورِ : « إنَّ هٰـذَا ٱلعِلْـمَ دِيـنٌ ، فـٱنْظُـرُوْا عَمَّـنْ تَـأْخُـذُوْنَ دِيْنكُمْ »[1] .

وهٰذا ٱلأثرُ ٱلكريمُ يُشيرُ بِصراحةٍ إلىٰ أمرينِ :

ٱلأوَّلُ : ٱلقيمةُ ٱلاعتباريةُ للسُّنَّةِ ٱلمُشرَّفةِ وأنَّها دِينٌ ، وأنَّ قَبولَها والتَّصديقَ بها ، من لوازمِ ٱلإيمانِ ، وهٰذا قدْ تقدَّمَ ٱلكلامُ عليهِ سابقاً .

الثَّـانـي : ٱلمنهـجُ السَّليـمُ ٱلمستقيـمُ الَّـذي يقُـومُ علـىٰ هٰـذا ٱلاعتبارِ ، والَّذي لا ينبغي أنْ يكونَ سِواهُ وهوَ (مَيْدانُ ٱلمَنْهجِ) وفي هٰذا ٱلميدانِ تبرُزُ لنا مَعالِمُ ظاهرَةٌ ـ نُحاولُ جَمْعَ أشتاتِها ـ تُبيِّنُ لنا كيفَ كانتْ عِنايةُ الأُمَّةِ بحِفْظِ هٰذا ٱلأصلِ ٱلعظيمِ .

---

(1) رواه الترمذي في آخر « شمائله » (٢/٣٠٢) بشرح المُلاّ علي قاري والمُناوي .

وأوَّلُ ما ينبغي ٱلإشارةُ إليهِ : هوَ ٱهتمامُ الصَّحابةِ رضيَ اللهُ عنهُم بتلقِّي السُّنَّةِ ، وهٰذا في ٱلحقيقةِ ليسَ غريباً إذا عَلِمنا أَنَّهُ في مُقابَلةِ ٱهتمامِ ٱلمُصطفىٰ ﷺ بالتَّبليغِ وٱلإعطاءِ ، وحِرصِهِ ٱلعظيمِ علىٰ إفادتهم ، فهوَ يعيشُ بينهُم ، يُشاهِدونَ كُلَّ تصرُّفاتهِ ٱلخارجيَّةِ ، وحركاتهِ وسكَناتهِ في عِباداتهِ وعاداتهِ ، هٰذا معَ حَثِّهِ لهُمْ وحضِّهِ علىٰ التَّبليغِ والنَّقلِ والرِّوايةِ ، إذْ كانَ يقولُ : « نضَّرَ اللهُ ٱمرَأً سَمِعَ منَّا شيئاً فبلَّغَهُ كما سمِعَ ، فَرُبَّ مُبلَّغٍ أوْعىٰ مِنْ سامعٍ »[1] .

لقدْ حرصَ الصَّحابةُ رضيَ اللهُ عنهُم علىٰ ٱلأخْذِ والتلقِّي ومُتابعةِ كُلِّ ما يشاهدونَهُ أوْ يسمعونَهُ ، فقدْ كانَ بعضُهم يتناوَبونَ علىٰ مُلازَمةِ مَجلِسهِ يوماً بعدَ يومٍ ، يتَّفِقُ الرَّجُلُ منهُمْ معَ صاحبهِ علىٰ أنْ يذهبَ أحدُهُم لِمجلسِ النَّبيِّ ﷺ ، ويذهبَ الثَّاني لِمُعالجةِ شُؤونهِ ؛ فيُخبرَ الأوَّلُ الثَّانيَ بما يحصُلُ لهُ مِن علمٍ ممَّا شاهدَ أو سمعَ ، ثُمَّ يأتي ٱليومُ الثَّاني ويأتي دَوْرُ الآخَرِ ، فيذهبُ هو إلىٰ مجلسِ النَّبيِّ ﷺ ويذهبُ الأوَّلُ لِمعالجةِ شُؤونهِ ثُمَّ يجتمعانِ ، فيُخبِرُه بعلمِ ذٰلكَ ٱليومِ[2] ، وهٰكذا دَوَالَيْكَ . وكانتْ وفودُ ٱلقبائلِ

---

(١) رواه أبو داود (٣/ ٣٢٢) (٣٦٦٠) كتاب العلم ، باب كتابة العلم . والترمذي (٥/ ٣٤) (٢٦٥٧) كتاب العلم ، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع .

(٢) وقصة عمر بن الخطاب مع رفيقه في هذا مشهورة رواها البخاري في « صحيحه » (١/ ٣١) (٨٩) ، كتاب العلم ، باب التناوب في العلم .

تَرِدُ إلىٰ ٱلمدينةِ ٱلمنورةِ ، وأفرادُ الناسِ مِن مُختلفِ ٱلبلادِ يأتونَ ٱلمدينةَ يمكُثونَ الشَّهرَ والشَّهرينِ يتعلَّمونَ ٱلأحكامَ ، ثم يَرجعونَ إلىٰ قومِهِمْ مُعلِّمينَ مُرشِدينَ .

ولقد بلغَ مِن حِرْصِ الصَّحابةِ رضيَ اللهُ عنهُمْ علىٰ تلقِّي السُّنَّةِ وأخذِها ، أنَّ بعضَهم كان يرحَلُ إلىٰ بعضٍ مِن أجلِ طلَبِ حديثٍ أو سماعِ أثرٍ ، فهٰذا جابرُ بنُ عبدِ اللهِ رضيَ اللهُ عنهُ يرحَلُ مِنَ ٱلمدينةِ ٱلمنورةِ لأجلِ مُقابلةِ عبدِ اللهِ بنِ أُنَيْسٍ رضيَ اللهُ عنهُ بالشَّامِ ، لسُؤالِهِ عنْ حديثٍ بَلَغهُ عنهُ ، وهوَ « حديثُ ٱلمَظالمِ » المشهورُ[1] .

وهٰذا أبو أيُّوبَ ٱلأنصاريُّ رضيَ اللهُ عنهُ يرحَلُ منَ ٱلمدينةِ ٱلمنورةِ إلىٰ عُقبةَ بنِ عامرٍ رضيَ اللهُ عنهُ بمِصْرَ يسألُه عنْ حديثِ : « مَنْ سَتَرَ عَلَىٰ مُؤْمِنٍ فِي الدُّنْيَا ، سَتَرَهُ اللهُ يَوْمَ ٱلقِيَامَةِ »[2] .

هٰذا ٱلحِرصُ ٱلعظيمُ علىٰ التَّلقي ، كانَ مِن أجلِّ ثِمارهِ ٱلمُكثِرونَ منَ الصَّحابةِ ، وٱلمكْثِرُ : هوَ مَنْ روىٰ فوقَ ٱلألفِ ، وهُمْ أبو سعيدٍ ٱلخدريُّ ، وأبو هريرةَ ، وٱبنُ عُمرَ ، وأنسٌ ، وٱبنُ عبّاسٍ ، وجابرٌ ، وعائشةُ أُمُّ ٱلمؤمنينَ رضيَ اللهُ عنهُمْ أجمعينَ .

وقد وَرِثَ التابعونَ هٰذا ٱلحرصَ علىٰ تحصيلِ السُّنَنِ النبويَّةِ ،

---

(١) رواه ٱلبخاري في صحيحه معلقاً (١/٢٧) دون لفظ الحديث ، كتاب ٱلعلم ، باب ٱلخروج في طلب ٱلعلم ، وذكر ٱلحافظ في « ٱلفتح » أنه في « ٱلأدب المفرد » للبخاري ، وفي مسند أحمد وأبي يَعلىٰ ، وهو حديث « يَحْشُرُ اللهُ النَّاسَ يَوْمَ القِيَامَةِ عُرَاةً غُرْلاً بُهماً . . » وسُمِّي بحديث ٱلمظالم ، لأنَّ في آخرِهِ ذكر ٱلمظالم .

(٢) رواه أحمد (٤/١٥٣) (١٦٩٤٠) .

كما في سِيَرِهِمْ وأخبارِهِمْ الَّتي هيَ أصدقُ شاهدٍ وأدلُّ دليلٍ علىٰ ذٰلكَ .

ثُمَّ يأتي بعدَ ذٰلكَ الدَّوْرُ ٱلعظيمُ في حفظِ السنَّةِ وبقائِها صافيةً خالصةً مِنْ عَبثِ ٱلعابثينَ ، ودسِّ ٱلمُفسدينَ ، وتحريفِ ٱلغالينَ ، وٱنتِحالِ ٱلمُبطِلينَ . وجهودُ عُلماءِ ٱلمسلمينَ ، في هٰذا ـ قديماً وحديثاً ـ لها ٱلفضلُ ٱلمشهورُ ، والسَّعْيُ ٱلمشكورُ ، الَّذي لا يُنسىٰ ، جهودٌ مُتَتابِعةٌ بحسَبِ مناهجِهِمْ ٱلمختلِفةِ .

وتختلفُ هٰذهِ ٱلمناهجُ بٱختلافِ ٱلعصورِ وٱلعهودِ ، لٰكنَّ ٱلمادَّةَ الثابتةَ التي لمْ تتغيَّرْ ، هيَ التثبُّتُ في تلقِّي ٱلأخبارِ .

وشواهِدُ ذٰلكَ في عهدِ الصَّحابةِ كثيرةٌ :

١ـ فمنها : قِصَّةُ ٱلمغيرةِ لمَّا قالَ لأبي بكرٍ : إنَّ للجَدَّةِ السُّدسَ ، فأمرَهُ أبو بكرٍ أنْ يُحضِرَ شاهِداً ، فأحضرَ محمَّدَ بنَ مسلمةَ فشهِدَ لهُ[1] ، رضيَ اللهُ عنهُم جميعاً .

٢ـ ومنها : قِصَّةُ أبي موسىٰ معَ عُمرَ بنِ ٱلخطابِ في السَّلامِ ، وأنَّهُ إذا سلَّمَ (ثلاثاً) فلمْ يُجَبْ ، فليَرجِع ، فأمرَهُ بإحضارِ بيِّنةٍ ، فأحضرَ مَنْ يشهدُ له بذٰلك ، رضيَ اللهُ عنهُم جميعاً[2] .

ثُمَّ تطوَّرَ هٰذا ٱلمنهجُ في تلقِّي ٱلأخبارِ لدرجةِ التَّفريقِ بينَ

---

(١) رواها أبو داودَ (٣/ ١٢١) (٢٨٩٤) كتابُ الفرائضِ ، بابٌ في الجَدَّةِ . والتِّرمذيُّ (٤/ ٤٢٠) (٢١٠٠) و (٢١٠١) كتاب الفرائضِ ، بابُ ما جاءَ في ميراثِ الجدةِ .

(٢) رواها مسلمٌ (٦/ ١٧٧) (٢١٥٣) كتابُ ٱلآدابِ ، بابُ ٱلاستئذانِ .

ٱلعدالةِ والضَّبطِ ، وٱعتبارِهما معاً شرطينِ لابُدَّ مِن حُصولِهما في الرَّاوي .

كما يُستفادُ ذٰلكَ مِن قولِ مالكٍ رحمَهُ اللهُ : أدركتُ سبعينَ ممَّنْ يقولُ : قالَ رسولُ اللهِ ﷺ ، لوِ ٱؤتُمِنَ واحدٌ منهُم علىٰ بيتِ مالٍ ، لكانَ أميناً ، لمْ آخُذْ عنهُم ، لأنَّهُم لم يكونوا مِن أهلِ هٰذا الشَّأنِ[1] .

ثُمَّ تطوَّرَ هٰذا ٱلمنهجُ تطوُّراً عظيماً ، فكانَ مِن نتائجهِ :

أوَّلاً : معاييرُ النَّقْدِ للسَّندِ والمَتنِ .

ثانياً : عِلمُ مُصطلحِ ٱلحديثِ .

ثالثاً : تدوينُ الصَّحيحِ .

رابعاً : كتُبُ ٱلكشفِ عنِ الرِّجالِ .

خامساً : كتُبُ ٱلكشفِ عنِ ٱلموضوعاتِ .

الأوَّل : معاييرُ النَّقدِ للسَّندِ والمَتنِ :

فأمَّا بالنِّسبةِ للسَّندِ ؛ فإنَّهمُ ٱشترطوا في الرَّاوي : ٱلعدالةَ ، والضَّبطَ ، وٱلحفظَ في كُلِّ رَاوٍ من رِجالِ ٱلحديثِ ، فلا يُؤخَذُ مِنَ ٱلكذّابينَ ولا مِنَ ٱلفُسَّاقِ ، ولا مِنْ أصحابِ ٱلبدَعِ وٱلأهواءِ إلاَّ معَ الشُّروطِ الخاصَّةِ في ذٰلكَ[2] .

وٱشترطوا في جميعِ السَّندِ ، ٱلاتصالَ مِنْ أوَّلهِ إلىٰ آخرهِ ،

---

(١) التمهيد (١/ ٦٧).

(٢) سيأتي في الفصلِ الثَّالثِ مزيدُ تفصيلٍ لهٰذهِ النُّقطةِ .

ومَعْناهُ : أنْ يكونَ كُلُّ رَاوٍ مِنَ الرُّواةِ سَمِعَ ممَّنْ فوقَهُ هٰذا ٱلحديثَ الذي يرويهِ ، وهٰكذا حتَّىٰ يتَّصِلَ إلىٰ آخرِ مَنْ نقِلَ عنهُ ٱلخبرُ ، سواءٌ أكانَ مرفوعاً أو مَوقوفاً .

وأمَّا بالنِّسبةِ للمتنِ ؛ فقدْ ذكرَ ٱلعلماءُ ٱلمصطلحاتِ وٱلقواعدَ لمعرفةِ ٱلحديثِ الصَّحيحِ ، والحَسَنِ ، والضَّعيفِ .

وذكروا أيضاً علاماتٍ يُعرَفُ بها ٱلحديثُ ٱلموضوعُ ، وهيَ :

١ـ إقرارُ واضعهِ أنَّهُ وضَعهُ .

٢ـ ما يتنزَّلُ مَنْزِلةَ إقرارهِ .

٣ـ مُخالفةُ ٱلحديثِ للعقلِ بحيثُ لا يَقبلُ التَّأْويلَ .

٤ـ مُخَالفةُ ٱلحديثِ للحِسِّ وٱلمُشاهدةِ .

٥ـ مُخالفتُه لِدلائلِ ٱلكتابِ ٱلقطعيةِ ، أو السُّنَّةِ ٱلمُتواترَةِ ، أوِ ٱلإجماعِ ٱلقطعيِّ ، معَ عدمِ إمكانِ ٱلجمعِ .

٦ـ تصريحُه بتكذيبِ رُواةِ جَمْعِ ٱلمتواترِ .

٧ـ أنْ يكونَ خبراً عَنْ أمرٍ جسيمٍ تتوفَّرُ الدَّواعي علىٰ نقلهِ بمحضَرِ ٱلجمعِ ، ثُمَّ لا ينقلُهُ منهُم إلاَّ واحدٌ .

٨ـ أنْ يكونَ فيهِ ٱلإفراطُ بٱلوعيدِ الشَّديدِ علىٰ ٱلأمرِ الصَّغيرِ ، أو ٱلوعدِ ٱلعظيمِ علىٰ ٱلفعلِ ٱلحقيرِ ، وهٰذا كثيرٌ في حديثِ القُصَّاصِ .

٩ـ كونُ الرَّواي رافِضيًّا ، وٱلحديثُ في فَضائلِ أهلِ ٱلبيتِ[1] .

---

(١) التدريب : (١/٢٧٦) .

الثَّاني : عِلمُ مُصطلحِ ٱلحديثِ :

وهُوَ ٱلقانونُ ٱلمعتمَدُ الَّذي ضَبطَ قواعِدَ ٱلقَبولِ والرَّدِّ في هٰذا ٱلمَيْدانِ ، وبيَّنَ أنواعَ ٱلأسانيدِ وطبقاتِ الرُّواةِ ، وبيَّنَ كيفيَّةَ أخذِ الرُّواةِ للحديثِ وتقسيمِ طُرقِهِ ؛ وٱلعلمُ بلفظِ الرُّواةِ وإيرادِهِمْ ما سمِعُوهُ ، واتِّصالُه إلىٰ مَنْ يأخذُه عنهُم ، وذِكرُ مراتبِهِ ، وٱلعلمُ بجوازِ نَقلِ ٱلحديثِ بٱلمعنىٰ ، وروايةِ بعضهِ والزِّيادةِ فيهِ ، والإضافةِ إليهِ ما ليسَ منهُ ، وٱنفرادِ الثِّقةِ بزيادةٍ فيهِ ، وٱلعلمُ بٱلمسندِ وشرائطِهِ ، وٱلعالي والنَّازلِ ، وٱلعلمُ بٱلمُرسَلِ ، والمُنقطِعِ ، والمُعضلِ ، وغيرِ ذٰلكَ ، وٱلعلمُ بجوازِ ٱلجَرحِ ، والتَّعديلِ ، ومراتِبهما ، وٱلعلمُ بأقسامِ الصَّحيحِ ، وٱلحسنِ والضَّعيفِ ، وٱلعِلمُ بأخبارِ التَّواتُرِ ، وٱلآحادِ ، وغيرِ ذٰلكَ مِمَّا تَواضعَ عليهِ أئِمَّةُ ٱلحديثِ ، وهو بينَهم مُتعارَفٌ .

وأولُ مُصَنَّفٍ في هٰذا ٱلفنِّ هو كِتابُ « المُحدِّث الفاصل بَينَ الرَّاوي وٱلواعي » للقاضي أبي محمَّدٍ الرَّامَهُرمُزي رحمهُ الله المتُوفَّىٰ سنةَ (٣٦٠هـ)[١] .

ثُمَّ تواترتِ ٱلكتبُ حتَّىٰ وضعَ ٱبنُ الصَّلاحِ رحمهُ اللهُ « مُقدِّمَتَهُ » الشهيرةَ ، فعكفَ النَّاسُ عليهِ وساروا بسَيْرِهِ ، فلا يُحصىٰ كمْ ناظمٍ لهُ ومُختصِرٍ ، ومُستدرِكٍ عليهِ ومُقتصِرٍ ، ومُعارِضٍ له ومُنتصِرٍ .

---

(١) ٱلمنهجُ ٱلحديثُ (١/ ٢٤) لفضيلةِ العلاَّمةِ المُحدِّثِ الشيخِ محمَّدٍ السَّماحي .

الثَّالثُ : تدوينُ الصَّحيحِ :

وهوَ زِيادةٌ في الضَّبْطِ والتَّحري والخدمةِ للسُّنَّةِ النَّبويَّةِ ، ولا يَجهلُ أحدٌ « الصَّحيحينِ » ، وكيفَ لاقىٰ البُخاريُّ ومُسلمٌ مِنْ تَعَبٍ ، وبَذَلا مِنْ جُهْدٍ في جَمْعِهما وتنقيحِهما وتحقيقِهما ، وكيفَ وجدَ هٰذانِ الكتابانِ مِنْ عُلماءِ المسلمينَ كُلَّ عِنايةٍ واهتمامٍ ، بالدَّرسِ والشَّرحِ والتَّعقيبِ والاختصارِ والتَّعليقِ والحواشي ، وتلقَّتهُما الأمةُ بالقَبولِ ؛ وتفصيلُ هٰذا يحتاجُ إلىٰ مُؤلَّفٍ خاصٍّ ، وقدْ حصلَ ذٰلكَ مِنْ بعضِ فُضلاءِ العصرِ ، والفضلُ الأوَّلُ للحافظِ ابنِ حجرٍ الَّذي أفردَ جُزءاً خاصاً مِنْ شرحِهِ « فتْحِ الباري » تكلَّمَ فيهِ علىٰ « صحيحِ البخاري » .

الرَّابعُ : كتبُ الكشفِ عنِ الرِّجالِ :

أي : عِلمِ الجرحِ والتَّعديلِ ، وهوَ علمٌ يُبحَثُ فيهِ عنْ جَرْحِ الرُّواةِ وتعديلِهم بألفاظٍ مخصوصةٍ ، وعن مراتبِ تلكَ الألفاظِ[1] ، وذكرَ الذَّهبيُّ في مقدِّمةِ كتابهِ[2] أنَّ أوَّلَ مَنْ عُنِيَ بذٰلكَ مِنَ الأئمَّةِ الحُفَّاظِ يحيىٰ بنُ سعيدٍ القطَّانُ ، وتبِعَهُ بعد ذٰلك تلامذتُه : يحيىٰ بنُ معينٍ ، وعليُّ بنُ المدينيِّ . وأحمدُ بنُ حنبلٍ ، وعَمرُو بنُ

---

(١) « كشف الظُّنون » (١/ ٥٨٢) .

(٢) « ميزان الاعتدال » (١/١) .

عليٌّ الفلاسُ ، وأبو خَيْثمةَ ، وتلامذتُهم : كأبي زُرْعةَ ، وأبي حاتِمٍ ، والبُخاريِّ ، ومُسلمٍ ، وأبي إسحٰقَ ٱلجَوزجانيِّ السَّعديِّ وخَلْقٌ مِنْ بعدِهم مثلُ : النَّسائيِّ ، وٱبنِ خُزيمةَ ، والتِّرمذيِّ ، والدُّولابيِّ ، وٱلعُقيليِّ .

وأقدمُ كتابٍ في هٰذا ٱلبابِ ذكرَهُ في « كشفِ الظُّنونِ » هوَ كتابُ « ٱلجَرحِ والتَّعديلِ » لأبي ٱلحسنِ أحمدَ بنِ عبدِ اللهِ العِجْليِّ ، ثُمَّ « ٱلجَرحُ والتَّعديلُ » لأبي مُحَمَّدٍ عبدِ الرَّحمٰنِ بنِ أبي حاتِمٍ الرَّازيِّ ، وذكرَ كتابَ « الكاملِ » لابنِ عَديٍّ فقالَ : وهوَ أكملُ الكُتبِ فيهِ ، اهـ .

قُلتُ : وأعظمُ دليلٍ علىٰ ٱهتمامِ ٱلعلماءِ وٱعتنائِهمُ الشَّديدِ بهٰذا الفنِّ الَّذي هو وسيلةُ حِفظِ السُّنَّةِ المُشرَّفةِ ، هو تقسيمُهُم للكُتبِ الَّتي تبحثُ في الرِّجالِ إلىٰ مجموعاتٍ مُختلفةٍ مُتخصِّصَةٍ .

١ـ فمنها ما أُفرِدَ في ذِكرِ الضُّعفاءِ :

مثلُ كتابِ « الضُّعفاءِ » للبخاريِّ ، وكتابِ « الضُّعفاءِ » للنَّسائيِّ ، و« الضُّعفاءِ » للعُقَيْليِّ[١] ، و« الكاملِ » لابنِ عَديٍّ ، و« الضُّعفاءِ » للدارقُطنيِّ ، وللحاكمِ[٢] ، و« ميزانِ ٱلاعتدالِ » للذَّهبيِّ ، و« لسانِ الميزانِ » لابنِ حجر ، الَّذي ٱختصرَ فيهِ « الميزانَ » وحذفَ مَنْ فيهِ مِنْ رجالِ ٱلكتُبِ السِّتَّةِ ، كما صرَّحَ

(١) كشف الظنون (١/ ٥٢٢) .
(٢) ميزان ٱلاعتدال ـ ٱلمقدِّمة (١/ ٢) .

بذٰلكَ في خُطبتهِ[1] ، وكتابِ « ٱلمجروحينَ » لأبي حاتمٍ محمَّدِ بنِ حِبَّانَ الَّذي جمعَ فيهِ مَنْ ضُعِّفَ مِنَ ٱلمحدِّثينَ .

٢ـ ومنها ما أُفردَ في ذكرِ الثِّقاتِ :

مثلُ : « الثِّقاتِ » لابنِ حِبَّانَ ، و« الثِّقاتِ مِمَّنْ لم يقعْ في ٱلكُتُبِ السِّتَّةِ » لِزَينِ الدِّينِ قاسمِ بنِ قُطْلوبُغا ، و« الثِّقات » للخليلِ بنِ شاهينَ ، و« الثِّقات » للعِجْليِّ .

٣ـ ومنها ما جمعَ بينهُما :

كتاريخِ ٱلبخاريِّ ، وتاريخِ ٱبنِ أبي خَيْثمةَ ، وكتابِ « الجَرحِ والتَّعديلِ » لابنِ أبي حاتمٍ .

٤ـ ومنها ما أُفرِدَ لرِجالِ الكُتُبِ السِّتَّةِ فقط :

مثلُ : « ٱلكمالِ » لعبدِ ٱلغنيِّ ٱلمقدسيِّ ، و « تهذيبهِ » للمِزِّيِّ ، و « تهذيبهِ » لابنِ حجر ، و « تقريبهِ » لابنِ حجر أيضاً ، و « الخُلاصةِ » للخَزْرجيِّ .

ٱلخامس : كُتُبُ ٱلكشفِ عنِ ٱلموضوعاتِ :

وزيادةً في ٱلاهتمام وٱلاعتناءِ ، أفردَ ٱلعلماءُ كُتباً خاصَّةً للكشفِ عنِ ٱلأحاديثِ ٱلموضوعةِ ، والضعيفةِ ، وٱلمشهورةِ .

وهيَ علىٰ نوعينِ :

ٱلأوَّلُ : كُتبٌ قَصدَ بها مُؤلِّفوها ذِكرَ ٱلكذَّابينَ وٱلوضَّاعينَ

---

(١) لسان ٱلميزان ـ ٱلمقدمة (١/ ٤) .

والضُّعفاءِ ، ويذكرونَ معَ كُلِّ كذَّابٍ أو ضعيفٍ ، جُملةً من أحاديثِهِ ؛ وكتبُ هٰذا النَّوعِ هيَ كتبُ الضُّعفاءِ وتاريخهم ، وكتبُ ٱلجرحِ . ويُمكنُ أنْ ترىٰ هٰذا واضحاً مِنْ صَنيعِ الذَّهبيِّ في « ميزانِ الاعتدالِ » وكذا في « لسانِ ٱلميزانِ » لابنِ حجر رحمهُ اللهُ تعالىٰ .

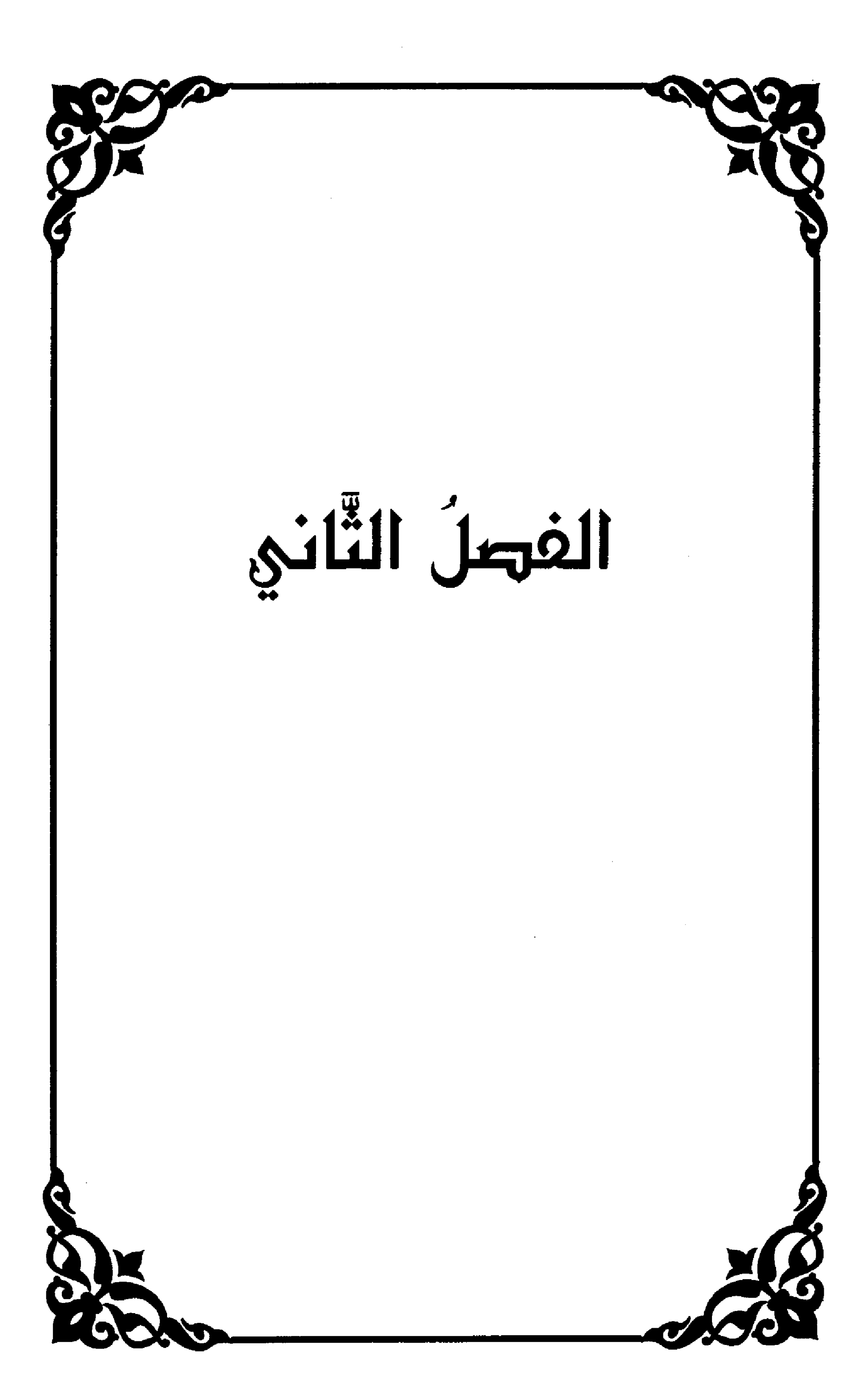
الثَّاني : كُتبٌ قصدَ مُؤلِّفوها ذِكْرَ ٱلأحاديثِ ٱلموضوعةِ والنَّصَّ علىٰ أعيانِها ، وقدْ جُمِعت مِنْ كُتبِ ٱلمتقدِّمينَ في التَّواريخِ وٱلعللِ معَ غيرِها ممَّا وقعَ للحُفَّاظِ مِنْ أهلِ هٰذا ٱلفنِّ ، وهٰذهِ ٱلكتبُ تبلغُ نحوَ أربعينَ مُؤلَّفاً[1] .

وبعدُ : فهٰذا ما كانَ عليهِ ٱلعلماءُ مِنْ حرصٍ وٱهتمامٍ وعِنايةٍ في تلقِّي السُّنَّةِ وروايتِها ، وهٰذهِ جهودُهمُ ٱلجبَّارةُ في حِفظها وتنْقيتِها مِمَّا أصابَها مِنْ فسادٍ ، وصيانَتِها مِنَ ٱلعبثِ ، وهيَ جُهودٌ لا يسعُ ٱلمُنْصِفَ إلاَّ أنْ يَنحَنِيَ إجلالاً ، ويعترِفَ بأنَّها لولا توفيقُ اللهِ سبحانه وتعالىٰ وإرادتهُ ٱلبقاءَ والظُّهورَ لها ، لمَا تمكَّنَ ٱلبشرُ مِنْ هٰذا ، وأنَّىٰ لهم ذٰلكَ .

وقبلَ أنْ نذكرَ ٱلقواعدَ وٱلمصطلحاتِ ٱلعلميَّةَ في علمِ ٱلحديثِ ، نجعلُ بينَ يدي ذٰلكَ مُقدِّمةً ، تحتوي علىٰ تعاريفَ مُهِمَّةٍ لابُدَّ مِنْ مَعرِفتِها في ٱلفصلِ ٱلآتي وهوَ « الثَّاني » .

* * *

(١) سيأتي ذكرُها في ٱلكلامِ علىٰ ٱلحديثِ ٱلموضوعِ .



الفصلُ الثّاني

عِلْمُ ٱلحديثِ

ٱلحديثُ لغةً : ضِدُّ ٱلقديمِ ، وأمَّا في ٱلاصطلاحِ ؛ فقدْ عرَّفَ عِلْمَ ٱلحديثِ كثيرٌ مِنَ ٱلعلماءِ ٱلمتقدمينَ ، وٱختلفَتْ عباراتُهُم في ذٰلكَ ، لأنَّ كُلَّ واحدٍ نظرَ مِنْ زاويةٍ مُعيَّنةٍ فبنىٰ عليها تعريفَهُ لهٰذا ٱلعلمِ ، ومَنْ تتبَّعَ أقوالَهُم ، يظهَرُ لهُ أنَّها تدُلُّ علىٰ أنَّ علمَ ٱلحديثِ يُطلَقُ علىٰ ثلاثةِ معانٍ :

ٱلأوَّلُ : أنَّهُ يُطلَقُ علىٰ نقلِ وروايةِ ما أُضيفَ إلىٰ الرَّسولِ ﷺ مِنْ أقوالِهِ الَّتي قالها ، وأفعالِهِ الَّتي فعلها ، أو تقريراتِهِ ـ ما فُعِلَ أمامَهُ فأقرَّهُ ـ أو أوصافِهِ ، يعني : شمائلهُ ﷺ وسيرتَهُ قبلَ ٱلبعثةِ وبعدَها أو نقلِ ما أُضيفَ إلىٰ الصَّحابةِ والتَّابعينَ . وعلمُ ٱلحديثِ بهٰذا ٱلمعنىٰ ، هوَ ٱلمعروفُ بعلمِ « **روايةِ ٱلحديثِ** » .

الثَّاني : أنَّهُ يُطلقُ علىٰ الطريقةِ أوِ ٱلمنهجِ الَّذي ٱتُّبِعَ في كيفيةِ ٱتصالِ ٱلأحاديثِ مِنْ حيثُ أحوالُ رُواتِها ضبطاً وعدالةً ، ومِنْ حيثُ كيفيَّةُ السَّندِ ٱتصالاً وٱنقطاعاً .

وعِلْمُ ٱلحديثِ بهٰذا ٱلمعنىٰ ، هو ٱلمعروفُ بعلمِ « **أُصولِ ٱلحديثِ** » ، وهو موضوعُنا في دِراستنا هٰذهِ .

الثَّالثُ : أنَّهُ يُطلقُ علىٰ ٱلبحثِ عنِ ٱلمعنىٰ ٱلمفهومِ مِنْ ألفاظِ ٱلحديثِ ، وعنِ ٱلمُرادِ منها مبنيًّا علىٰ قواعدِ ٱلعربيةِ وضوابطِ الشريعةِ ، ومُطابقاً لأحوالِ النَّبيِّ ﷺ .

ولكُلِّ معنىً مِنْ هٰذهِ ٱلمعاني فوائدُ .

أمَّا ٱلأوَّلُ : ففائدتهُ : ٱلعنايةُ بحفظِ السُّنَّةِ النَّبويَّةِ ، ومعرفتُها ونشرُها بينَ ٱلمسلمينَ ، وفي ذٰلكَ فائدةُ بقائِها وعدمِ ٱندراسِها .

وموضوعُه : ذاتُ رسولِ اللهِ ﷺ مِنْ حيثُ ٱلأقوالُ وٱلأفعالُ والتقريراتُ .

وواضعُهُ : مُحَمَّدُ بنُ شهابِ الزُّهريُّ رحمهُ اللهُ في خلافةِ سيِّدنا عُمرَ بنِ عبدِ ٱلعزيزِ رحمةُ اللهِ عليهِ ، أيْ : إنّهُ أوَّلُ مَنْ دوَّنَهُ وجمعَهُ بأمرِ سيِّدنا عُمرَ بنِ عبدِ ٱلعزيزِ ، فإنَّهُ كتبَ إلىٰ أهلِ ٱلآفاقِ : أنِ ٱنظروا ما كانَ مِنْ حديثِ رسولِ اللهِ ﷺ أو سُنَّتهِ فٱكتبوهُ ، فإنِّي خِفتُ دُروسَ ٱلعلمِ ، وذهابَ ٱلعلماءِ .

وأمَّا الثَّاني : ففائدتهُ : معرفةُ درجاتِ ٱلأحاديثِ ، وتمييزُ الصَّحيحِ وٱلحسنِ مِنَ السَّقيمِ والدَّخيلِ ، وسيأتي ٱلكلامُ عليهِ .

وأمَّا الثَّالثُ : ففائدتهُ : معرفةُ ٱلأحكامِ الشرعيةِ ، وبيانُ ٱلقرآنِ ٱلكريمِ ، وٱلاقتداءُ بالنَّبيِّ ﷺ ، وغايتُهُ : التَّحلي بٱلآدابِ النَّبويَّةِ بعدَ التَّخلي عمَّا يكرهُهُ وينهاهُ ، حتَّىٰ يفوزَ ٱلمؤمنُ بسعادةِ الدُّنيا وٱلآخرةِ .

ولكنَّ ٱلمشهورَ في كُتبِ هٰذا ٱلفنِّ ، هو تقسيمُ ٱلحديثِ إلىٰ دِرايةٍ ، ورِوايةٍ ، وكأنَّهم يجعلونَ ٱلقِسمَ ٱلأوَّلَ شاملاً للقسمِ الثَّالثِ .

عِلمُ أُصولِ ٱلحديثِ

(عِلمُ ٱلحديثِ دِرَايةً)

ويُسمَّىٰ علمَ دِرايةِ ٱلحديثِ ، أو علمَ أُصُولِ روايةِ ٱلحديثِ ، أو علمَ مُصطلحِ ٱلحديثِ ، أو مُصطلحِ أهلِ ٱلأثرِ ، وهذِه التَّسميةُ ـ أي : مُصطلحُ ٱلحديثِ أو أهلِ الأثرِ ـ هي ٱلأشهرُ وٱلأوضحُ ، وهيَ أدلُّ علىٰ ٱلمقصودِ ، وليسَ فيها شيءٌ مِنَ ٱلإبهامِ وٱلإيهامِ . وقدْ جرىٰ علىٰ ذٰلكَ ٱلحافظُ ٱبنُ حجر فسمَّىٰ رسالتَهُ ٱلمشهورةَ فيهِ « نُخبةَ ٱلفِكَرِ في مُصطلحِ أهلِ ٱلأثرِ » ومعنىٰ « مُصطلحِ » أي : ما ٱتفقَ عليه المُحدِّثونَ مِنْ قواعدَ وأصولٍ .

التَّعريفُ ٱلمشهورُ :

والتَّعريفُ ٱلمشهورُ لعلمِ مُصطلحِ ٱلحديثِ هو : عِلمٌ بقوانينَ يُعْرَفُ بها أحوالُ السَّندِ وٱلمتنِ .

شرحُ التَّعريفِ :

ٱلقانونُ : ٱلمرادُ بهِ ما يَضْبِطُ ٱلجُزئيّاتِ ، سواءٌ أكانَ تعريفاً أو قاعدةً .

السَّنَدُ : هوَ الطَّريقُ ٱلموصِلةُ إلىٰ ٱلمتنِ ـ أي الرِّجالُ ٱلمُوصلونَ إلىٰ متنِ ٱلحديثِ ـ شيخاً عنْ شيخٍ ، إلىٰ أنْ يصِلَ إلىٰ لفظِ ٱلحديثِ . وسُمِّيَ الطَّريقُ سنداً ، لاعتمادِ ٱلحُفَّاظِ عليهِ في ٱلحُكمِ علىٰ ٱلحديثِ .

ٱلمتنُ : هوَ ما ينتهي إليهِ السَّندُ مِنَ ٱلكلامِ ، وإنَّما سُمِّيَ متناً لأنَّهُ مأخوذٌ مِنَ ٱلمُماتَنةِ ، وهيَ ٱلمُباعدَةُ في الغايةِ ، لأنَّهُ غايةُ السَّندِ . أو مِنْ قولِهِم : مَتَنْتُ ٱلكَبشَ ، إذا شَققتَ جلدَةَ بيضتهِ ، وٱستخرجتَها فظهرَتْ بعدَ خَفاءٍ ، وكذٰلكَ راوي ٱلحديثِ بسندهِ ، فإنَّهُ يُبرِزُهُ علىٰ حقيقتهِ بعدَ أنْ كانَ مُختفياً غيرَ ظاهرٍ . أو مِنَ ٱلمتنِ ، وهو ما صَلُبَ وٱرتفعَ مِنَ ٱلأرضِ ، لأنَّ الراويَ يُقوِّيهِ بسندهِ ويرفعُهُ إلىٰ درجةٍ أعلىٰ مِنْ درجتهِ .

ٱلإسنادُ : هوَ ٱلإخبارُ عَنْ طريقِ ٱلمتنِ وحكايتُهُ ، وقدْ يُطلقُ السَّندُ علىٰ ٱلإسنادِ ، وٱلإسنادُ علىٰ السَّنَدِ ، فيكونانِ مُترادفينِ .

فمثلاً قولُ ٱلبخاريِّ : حَدَّثَنا مُسدَّدٌ ، عنْ يحيىٰ ، عنْ عُبيدِ اللهِ بنِ عُمرَ قالَ : حدَّثني حَبيبُ بنُ عبدِ الرَّحمٰنِ ، عنْ حَفصِ بنِ عاصمٍ ، عنْ أبي هُريرةَ رضيَ اللهُ عنهُ ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ : « مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِيْ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ ٱلْجَنَّةِ ، وَمِنْبَرِيْ عَلَىٰ ٱلْحَوْضِ » . رواهُ ٱلبخاريُّ في كتابِ فضائلِ ٱلمدينةِ[1] . فمُسدَّدٌ

---

(١) باب ١٢ (٤/ ١٢٣) (١٨٨٨) ورواهُ عنه أيضاً في كتابِ فضلِ الصلاةِ في مسجدِ مكةَ والمدينةِ ، بابُ فضلِ ما بين القبرِ والمنبر (٣/ ٩٠) =

ومنْ بعدَهُ إلىٰ أبي هُريرةَ ، هٰذا هو الَّذي يُسمَّىٰ بالسَّنَدِ ، وقولُهُ ﷺ « ما بينَ . . . » ٱلحديث ، هذا هو الَّذي يُسمَّىٰ بٱلمتنِ .

أحوالُ السَّنَدِ وٱلمتنِ : أيْ ما يطرأُ علىٰ السَّنَدِ منِ ٱتِّصالٍ ، أو ٱنقطاعٍ ، أو عُلوٍّ أو نُزولٍ ، وما يَطرأُ علىٰ ٱلمتنِ مِنْ رفعٍ ، أو وَقْفٍ ، أو شُذوذٍ ، أو صِحَّةٍ .

وإذا عَلِمتَ تَعريفَهُ ، فبقيَ أنْ تعرِفَ موضوعَهُ وفائدتَهُ وواضِعَهُ .

فأمَّا موضوعهُ : فالرَّاوي وٱلمَروي مِنْ حيثُ ٱلقَبولُ والرَّدُّ .

وأمَّا فائدتهُ : فمعرِفةُ ما يُقبَلُ ويُرَدُّ مِنْ ذٰلكَ .

وأمَّا واضِعُهُ : فهوَ ٱلقاضي أبو مُحَمَّدٍ ٱلحسنُ بنُ عبدِ الرَّحمٰنِ بنِ خلاَّدٍ الشَّهيرُ بالرَّامهُرمُزي « بفتح ٱلميمِ وضمٍّ ٱلهاءِ وسكون الرَّاءِ الثَّانيةِ وضمٍّ ٱلميمِ الثَّانيةِ » رحمهُ اللهُ تعالىٰ . فإنَّهُ أوَّلُ مَن صَنَّفَ في ٱصطلاحِ هٰذا ٱلفنِّ .

* * *

= (١١٩٥) ، ورواه أيضاً عن عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ في كتاب الرِّقاقِ ، بابٌ في الحوضِ (١١/٥٦٨) (٦٥٨٨) ـ فتحُ الباري .

فَضْلُ علمِ ٱلحديثِ وشَرَفُ أهلِهِ

قالَ سُفيانُ الثَّوريُّ : لا أعلمُ أفضلَ مِنْ عِلمِ ٱلحديثِ لِمَنْ أرادَ بهِ وجهَ اللهِ تعالىٰ ، إنَّ النَّاسَ يحتاجُونَ إليهِ حتَّىٰ في طعامهم وشرابهم ، فهوَ أفضلُ مِنَ التَّطوُّعِ بالصَّلاةِ والصِّيامِ ، لأنَّهُ فرضُ كفايةٍ .

فعِلْمُ ٱلحديثِ الشريفِ هوَ الَّذي تدورُ عليهِ رحىٰ الشَّرْعِ بٱلأمةِ ، وهوَ مِلاكُ كُلِّ نهيٍ وأمرٍ ، وعليهِ مبنىٰ أحكامِ ٱلإسلامِ ، ولأهلهِ مِنَ الشَّرفِ ٱلعظيمِ وٱلفضلِ ٱلكريمِ ما لا يخفىٰ ، وهُمْ يكتسبونَ بذٰلكَ معنىٰ الصُّحبةِ ، لأنَّها في ٱلحقيقةِ هيَ ٱلاطلاعُ علىٰ جُزئياتِ أحوالهِ ﷺ ، ومُشاهدةُ أوضاعهِ في ٱلعباداتِ وٱلعاداتِ كلِّها ، وبمزاولةِ الرَّجُلِ لهٰذا ٱلعلمِ ، تتمكَّنُ هٰذهِ الصورَةُ في ذهنهِ ، وترتسمُ هٰذهِ ٱلأحوالُ في خيالهِ ، بحيثُ تصيرُ في حُكمِ ٱلمشاهدةِ وٱلعَيانِ ، وكأنَّهُ ما فاتهُ غيرُ شرفِ الرُّؤيةِ ٱلمُصطفويّةِ .

وقدْ وردَ في فضلِ علمِ ٱلحديثِ وأهلهِ ، أحاديثُ كثيرةٌ ، وسأذكرُ أشهرَها :

١ـ عنْ ٱبنِ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنهُ قالَ : قالَ رسولُ اللهِ ﷺ : « أَوْلَىٰ النَّاسِ بِيْ يَوْمَ ٱلقِيَامَةِ ، أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلاَةً » ، رواهُ التِّرمذيُّ[1] وحسَّنَهُ .

وهٰذهِ مَنْقَبَةٌ شريفةٌ تختصُّ برُواةِ ٱلآثارِ وَنقَلَتِها ، فإنَّهم أولىٰ النَّاسِ بنبيِّهم ، وأقربُهم ـ إنْ شاءَ اللهُ ـ وسيلةً يومَ ٱلقيامةِ إلىٰ رسولِ اللهِ ﷺ ، لأنَّهُ لا يُعرَفُ لعِصَابةٍ منَ ٱلعلماءِ مِنَ الصلاةِ علىٰ رسولِ اللهِ ﷺ أكثرُ ممَّا يُعرَفُ لهٰذهِ العِصَابةِ ، يُخَلِّدونَ ذِكرَهُ في طُروسِهِم ، والتَّسليمَ عليهِ في مُعظمِ ٱلأوقاتِ في مجالسِ مُذاكراتِهِمْ ودُروسِهِم .

٢ـ عنِ ٱبنِ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنهُ قالَ : سمعتُ النَّبيَّ ﷺ يقولُ : « نَضَّرَ اللهُ ٱمْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئاً فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَىٰ مِنْ سَامِعٍ » ، رواهُ التِّرمذيُّ[2] وقالَ : حَسنٌ صحيحٌ .

وهٰكذا خصَّهُمُ النَّبيُّ ﷺ بدُعاءٍ لمْ يُشرِكْ فيهِ أحداً مِنَ ٱلأمةِ ، ولو لم يكن في طلبِ ٱلحديثِ وحفظهِ وتبليغهِ فائدةٌ سِوىٰ أنْ يستفيدَ بركةَ هٰذهِ الدَّعوةِ ٱلمباركةِ ، لكفىٰ ذٰلكَ فائدةً وغُنْماً ، وجَلَّ في الدَّارينِ حظًّا وقِسْماً . وهٰذ الدُّعاءُ يُناسِبُ حالَ مُبلِّغِ ٱلحديثِ ، لأنَّهُ سعىٰ في نضارةِ ٱلعلمِ وتجديدِ السُّنَّةِ ، فجازاهُ بما يُناسِبُ حَالَهُ .

---

(١) (٢/٣٥٤) (٤٨٤) أبوابُ الصلاةِ ، بابُ ما جاءَ في الصلاةِ على النَّبيِّ ﷺ .

(٢) تقدَّمَ تخريجهُ في ص ٢٦ .

٣ـ عنِ ٱبنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُما قالَ : قالَ رسولُ اللهِ ﷺ : « اللَّهُمَّ ٱرْحَمْ خُلَفَائِي » . قُلْنا : يا رَسولَ اللهِ! وَمَنْ خُلفاؤُكَ؟ قالَ : « الَّذِيْنَ يَأْتُوْنَ مِنْ بَعْدِي يَرْوُوْنَ أَحَادِيْثِي وَسُنَّتِيْ وَيُعَلِّمُوْنَهَا النَّاسَ » . رواهُ الطَّبرانيُّ في « الأوسطِ »(١) .

قالَ ٱلقُسْطُلاّنيُّ في مقدِّمةِ « إرشادِ السَّاري » بعدَ ذِكرِ هٰذا ٱلحديثِ : ولا ريبَ أنَّ أداءَ السُّننِ إلىٰ ٱلمسلمينَ ، نصيحةً لهُمْ ، مِنْ وظائفِ ٱلأنبياءِ صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهم ، فمَنْ قامَ بذٰلكَ ، كانَ خليفةً لِمَنْ يُبَلِّغُ عنهُ ، فدعا لهُم بالرَّحمةِ وسمَّاهُم خُلفاءَ .

٤ـ قالَ ﷺ : « يَحْمِلُ هٰذَا ٱلعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُوْلُهُ ، يَنْفُوْنَ عَنْهُ تَحْرِيْفَ ٱلغَالِيْنَ وَٱنْتِحَالَ ٱلمُبْطِلِيْنَ ، وَتَأْوِيْلَ ٱلْجَاهِلِيْنَ » ، رواه ٱلبيهقيُّ في « ٱلمَدْخلِ »(٢) ، وذكرَ ٱلقُسطُلاَّنيُّ رحمهُ اللهُ أنَّهُ يصيرُ بطُرقهِ حسناً .

وفي هٰذا ٱلحديثِ ، بيانُ عَدالةِ أهلِ ٱلحديثِ .

* * *

---

(١) (٣٩٥/٦) (٥٨٤٢) .

(٢) وذكرهُ الهيثميُّ في « مجمع الزوائد » (٣٥٩/١) (٦٠١) وقالَ : رواهُ البزَّارُ .

ٱلفرقُ بينَ ٱلحديثِ والسُّنَّةِ وٱلخبرِ وٱلأثرِ

السُّنَّة لغةً : الطَّريقةُ ، وٱصطلاحاً : ما أُضيفَ للنَّبيِّ ﷺ مِن قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ ، فهِيَ علىٰ هٰذا مُرادِفةٌ للحديثِ بٱلمعنىٰ ٱلمتقدِّمِ ، وقيلَ : ٱلحديثُ خاصٌّ بقولهِ وفعلهِ ، والسُّنَّةُ عامَّةٌ .

ٱلخبرُ لغةً : ضِدُّ ٱلإنشاءِ ، وٱصطلاحاً :

١ـ قيلَ : مُرادِفٌ للحديثِ .

٢ـ وقيلَ : هوَ ما جاءَ عَنْ غيرِ النَّبيِّ ﷺ ، وٱلحديثُ : ما جاءَ عنهُ ، ومِنْ ثَمَّ قيلَ لِمَنْ يشتغِلُ بٱلحديثِ : مُحدِّثٌ ، وبالتَّواريخِ ونحوِها : أخباريٌّ .

٣ـ وقيلَ : ٱلحديثُ أخصُّ منَ ٱلخبرِ ، فكُلُّ حديثٍ خبرٌ ، ولا عكسَ .

ٱلأثرُ لغةً : بقيةُ الدارِ ونحوِها ، وٱصطلاحاً :

١ـ قيلَ : مُرَادِفٌ للحديثِ ، كما قالَ النَّوويُّ : إنَّ ٱلمُحَدِّثينَ يُسَمُّونَ ٱلمرفوعَ وٱلموقوفَ : أثراً .

٢ـ وقيلَ : هوَ ما جاءَ عنِ الصَّحابةِ ، يعني : أنَّ ٱلأثرَ يُطلقُ

علىٰ ٱلموقوفِ ، ولعلَّ وَجْهَهُ : أنَّ ٱلأثرَ بقيةُ الشَّيءِ ، وٱلخبرَ ما يُخْبَرُ بهِ ، فلمَّا كانَ قولُ الصَّحابيِّ بقيَّةً مِنْ قولِ ٱلمصطفىٰ ﷺ ، وكانَ أصلُ ٱلإخبارِ إنَّما هوَ عنهُ ﷺ ، ناسبَ أنْ يُسمَّىٰ قولُ الصَّحابيِّ : أثراً ، وقولُ ٱلمصطفىٰ : خبراً .

وبهذا ظهرَ أنَّ السُّنَّةَ ، وٱلحديثَ ، وٱلخبرَ ، وٱلأثرَ ، ألفاظٌ مُترادفةٌ لِمعنىً واحدٍ ، وهوَ : ما أُضيفَ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ مِنْ قولٍ ، أو فِعلٍ ، أو تقريرٍ ، أو صفةٍ ، أو إلىٰ الصَّحابيِّ ، أو التَّابعيِّ .

وقرائنُ الرِّوايةِ عنِ الرَّسولِ والصَّحابةِ والتَّابعينَ ، تُعيِّنُ وتُحدِّدُ مفهومَ هٰذهِ ٱلمُصطلحاتِ .

* * *

ٱلفرقُ بينَ ٱلحديثِ النَّبويِّ ، وٱلقُدسيِّ ، وٱلقرآن

ٱلحديثُ ٱلقدسيُّ :

نِسبةٌ إلىٰ ٱلقُدْسِ ، وٱلقُدْسُ هوَ : الطَّهارةُ والتَّنزيهُ ، ويُطْلَقُ عليه ٱلحديثُ ٱلإلهيُّ ، نِسبةٌ للإلٰهِ ، وٱلحديثُ الرَّبَّانيُّ ، نِسبةٌ للرَّبِّ جَلَّ وعلا .

وهوَ في ٱلاصطلاحِ : ما أضافَهُ الرَّسولُ ﷺ وأسندَهُ إلىٰ ربِّهِ عَزَّ وجَلَّ ، مِنْ غيرِ ٱلقرآنِ ، مثالُهُ :

قالَ اللهُ تباركَ وتعالىٰ : « يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلىٰ نَفْسي وَجَعَلْتُهُ مُحَرَّماً عَلَيكُمْ ، فَلا تَظالَمُوا . . »[1] ٱلحديثَ .

أو كقولِ الصَّحابيِّ مثلاً : قالَ رسولُ اللهِ ﷺ فيما يرويهِ عنْ ربِّهِ عَزَّ وجَلَّ . . وهٰكذا .

وسُمِّيَ حديثاً ، لأنَّهُ مِنْ قولِ الرَّسولِ ﷺ ومِنْ حِكايتهِ لهُ عنْ ربِّهِ ، وسُمِّي قُدْسيّاً ، لأنَّهُ أُسنِدَ إلىٰ الرَّبِّ جلَّ وعلا ، مِنْ حيثُ إنَّهُ ٱلمُتكلِّمُ بهِ وٱلمُنشِىءُ لهُ ، وهوَ المُنزَّهُ عنْ كُلِّ ما لا يليقُ .

---

(١) رواه مسلم (٨/ ١٧) (٢٥٧٧)، كتاب البر والصلة، باب: تحريم الظلم.

ومِنْ معرفةِ حقيقةِ ٱلحديثِ ٱلقُدسيِّ ، يَظْهرُ ٱلفرقُ بينَهُ وبينَ ٱلقرآنِ ، وٱلحديثِ النبويِّ .

ٱلفرقُ بينَ ٱلحديثِ ٱلقُدسيِّ وٱلقرآنِ :

ٱنفردَ ٱلقرآنُ بمزايا وخصائصَ ليستْ لتلكَ ٱلأحاديثِ ، وهيَ تُصوِّرُ ٱلفرقَ بينهُ وبينَ ٱلحديثِ ، وهيَ :

١ـ ٱلقرآنُ : مُعجِزةٌ باقيةٌ علىٰ مرِّ الدُّهورِ ، مَحفوظٌ مِنَ التَّغييرِ والتَّبديلِ ، مُتواتِرُ اللَّفظِ في جميعِ كلماتهِ وحروفهِ وأُسلوبهِ .

٢ـ حُرمةُ رِوايتهِ بٱلمعنىٰ .

٣ـ حُرمَةُ مَسِّهِ للمُحدِثِ ، وحُرمةُ تلاوتهِ للجُنُبِ ونحوهِ .

٤ـ تعيُّنهُ في الصَّلاةِ .

٥ـ تسميتُهُ قُرآناً .

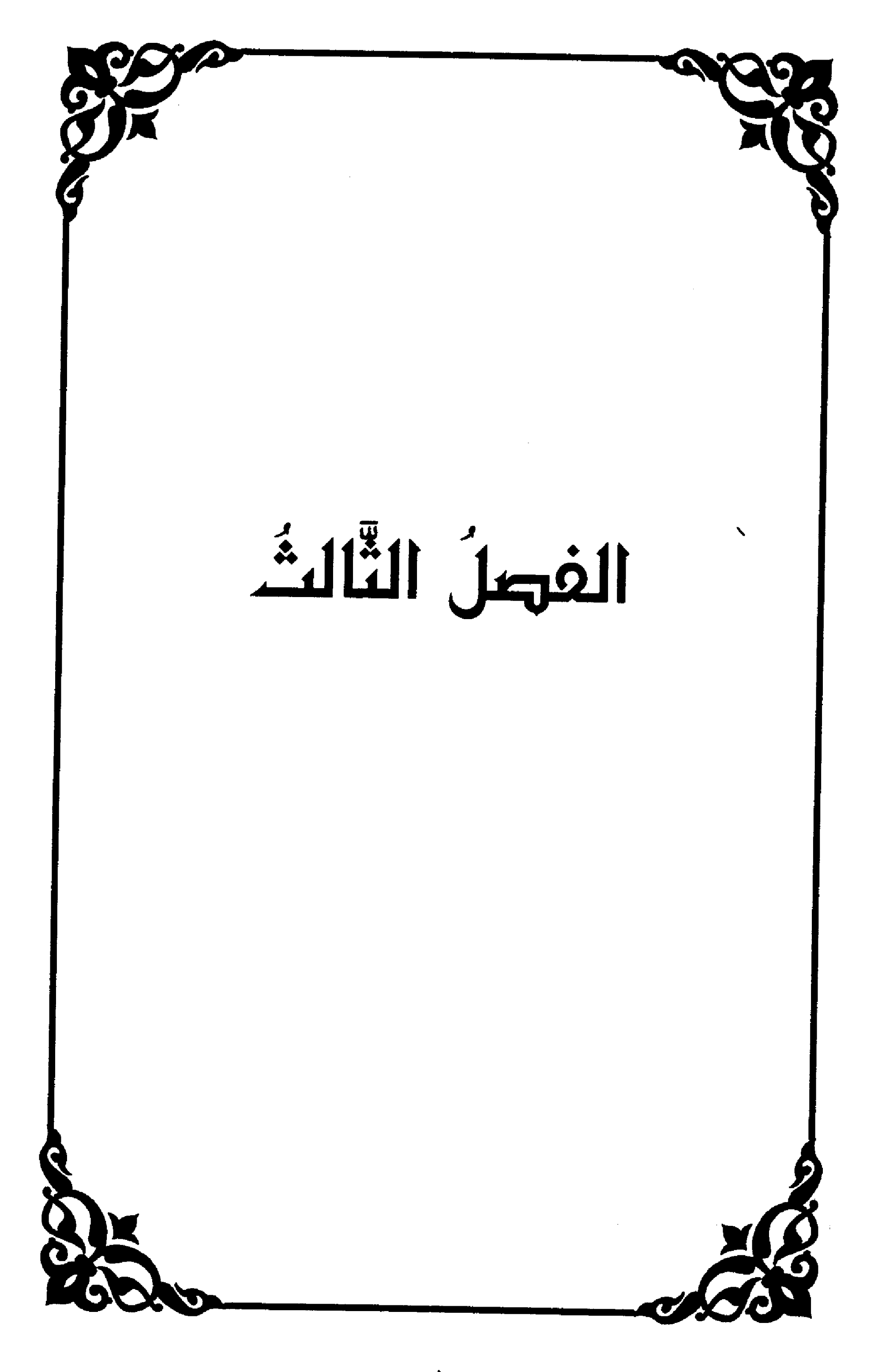
٦ـ التعبُّدُ بقراءتهِ ، وكُلُّ حَرفٍ منهُ بعشْرِ حسناتٍ .

٧ـ ٱمتناعُ بيعهِ « في رِوايةِ أحمدَ » وكراهةُ بيعهِ « عندَ الشافعيِّ » .

٨ـ تسميةُ ٱلجُملةِ منهُ آيةً ، وتسميةُ مِقدَارٍ مخصوصٍ منَ الآياتِ سُورةً .

٩ـ لفظُهُ ومعناهُ مِنْ عندِ اللهِ ، بوحيٍ جليٍّ بٱتفاقٍ ، بخلافِ ٱلحديثِ .

* * *



الفصلُ الثّالثُ

مُصطلحُ ٱلحديثِ

(أنواعُ عُلومِ ٱلحديثِ)

يَتنوَّعُ ٱلحديثُ عندَ علماءِ ٱلمصطلحِ إلىٰ أنواعٍ مُتعدِّدةٍ بٱعتباراتٍ مُختلفةٍ ، منها : ما يرجعُ إلىٰ ٱلمتنِ . ومنها : ما يرجِعُ إلىٰ السَّنَدِ . ومنها : ما يرجِعُ إليهما . ولكنَّ أكثرَ ٱلعلماءِ يَقسِمُونَ ٱلحديثَ النَّبَويَّ إلىٰ ثلاثةِ أقسامٍ : صَحيحٍ ، وحَسَنٍ ، وضَعيفٍ .

قالَ السُّيوطيُّ في « ٱلألفيةِ » :

وٱلأَكْثَـرُوْنَ قَسَّمُـوا هٰـذِيْ السُّنَـنْ إِلَىٰ صَحِيْحٍ ، وَضَعِيْفٍ ، وَحَسَنْ

وَوجهُ ٱلحصرِ في هٰذهِ الثلاثةِ : أنَّ ٱلحديثَ إمَّا مقبولٌ ، وإمَّا مردودٌ .

وٱلمقبولُ : إمَّا أن يشتمِلَ علىٰ أعلىٰ صِفاتِ ٱلقَبولِ ، وإمَّا أنْ يشتمِلَ علىٰ بعضها . فٱلمشتملُ علىٰ أعلىٰ صفاتِ ٱلقبولِ هو الصَّحيحُ ، وٱلمشتمِلُ علىٰ بعضها هو ٱلحسنُ . وٱلمردودُ : هو الضَّعيفُ .

وأنواعُ ٱلحديثِ لا تخرُجُ عن هٰذهِ الثلاثةِ ، ولذٰلكَ فإِنَّهُ يُمكِنُ

تقسيمُ أنواعِ علومِ ٱلحديثِ بالنِّسبةِ للصِّحَّةِ وٱلحُسْنِ والضَّعْفِ ، إلىٰ قسمينِ :

ٱلقِسمُ ٱلأوَّلُ : أنواعٌ ومُصطلحاتٌ مُشتَرَكةٌ بينَ الصَّحيحِ وٱلحَسن والضَّعيفِ ، بمعنىٰ أنَّهُ يصْدُقُ علىٰ كُلِّ نوعٍ منها ٱلوصفُ بالصِّحَّةِ ، أو الحُسنِ ، أو الضَّعفِ ، بحسَبِ توفُّرِ الشُّروطِ وٱلقيودِ ، وهٰذه الأنواعُ هي : ٱلمرفوعُ ، وٱلمُسنَدُ ، وٱلمتَّصِلُ ، وٱلمُعَلَّقُ ، وٱلمُعَنْعَنُ ، وٱلمُؤَنَّنُ ، وٱلفردُ ، والغريبُ ، وٱلعزيزُ ، وٱلمشهورُ ، وٱلمستفيضُ ، وٱلعالي وٱلنازلُ ، وٱلمُتابِعُ ، والشَّاهِدُ ، وٱلمُدْرَجُ وٱلمُسَلسلُ ، وٱلمُصَحَّفُ . وقدْ ذكرنا أكثرَ هٰذهِ ٱلأنواعِ وعرَّفْنا بها في هٰذهِ الرِّسالةِ كما ستراهُ .

ٱلقسمُ الثَّاني : أنواعٌ ومُصطلحاتٌ تختصُّ بالضَّعيفِ ؛ وهيَ : ٱلمُرسَلُ ، وٱلمُنقطعُ ، وٱلمُعضَلُ ، وٱلمُدَلَّسُ ، وٱلمُعَلَّلُ ، وٱلمُضطربُ ، وٱلمقلوبُ ، والشاذُّ ، وٱلمُنكَرُ ، وٱلمتروكُ . وفي بعضِها خِلافٌ ليسَ محلُّ تفصيلهِ هنا .

* * *

الصَّحيحُ

الصَّحيحُ لغةً : ضِدُّ ٱلمريضِ . وٱصطلاحاً : هوَ ٱلحديثُ الَّذي اتَّصَلَ سندُهُ بنقلِ ٱلعَدْلِ الضَّابطِ عن مثلهِ ، مِن غيرِ شُذوذٍ ، ولا عِلَّةٍ قادحةٍ ، فيجبُ أن تجتمعَ فيهِ أمورٌ ، هيَ شُروطُ ٱلحديثِ الصَّحيحِ .

ٱلأوَّلُ : ٱتِّصالُ السَّنَدِ ـ أي إِسنادِ ذٰلكَ ٱلمتنِ ـ بأنْ يكونَ قد رواهُ كُلُّ رجلٍ من رجالهِ عن شيخِهِ ، من أوَّلِ السَّنَدِ إلىٰ آخرهِ .

فخرجَ غيرُ ٱلمُتَّصِلِ ، وهوَ : ٱلمُرسَلُ ، وٱلمُنقطِعُ ، وٱلمُعضَلُ ، وٱلمُعلَّقُ .

الثَّاني : عدالةُ الرَّاوي ، وٱلعدالةُ : مَلَكَةٌ تَحمِلُ علىٰ مُلازمةِ التَّقوىٰ وٱلمُروءةِ . وٱلمُرادُ بذٰلكَ : عدالتهُ في الرِّوايةِ ، والعَدلُ : هوَ ٱلمُسلمُ المُكلَّفُ السَّالمُ مِنَ ٱلفِسْقِ وصَغائرِ ٱلخِسَّةِ . فخرجَ بذٰلكَ ٱلكافرُ ، وٱلفاسقُ ، وٱلمجنونُ ، وٱلمجهولُ ، ويدخلُ في ذٰلكَ ٱلمرأةُ ، والرَّقيقُ ، وٱلمميِّزُ .

الثَّالثُ : تمامُ ضبطِ الرَّاوي ، وٱلمرادُ بتمامِ الضَّبطِ : كمالهُ وكونهُ في ٱلمرتبةِ ٱلعُليا .

والضَّبطُ قِسمانِ :

١ـ ضبطُ صدْرٍ .

٢ـ ضبطُ كتابٍ .

فضبطُ الصَّدرِ : أنْ يُثبِتَ ما سمعهُ في صدرِهِ ، بحيثُ يتذكَّرُهُ متىٰ شاءَ .

وضبطُ ٱلكتابِ : أنْ يكونَ روايتُهُ مِنْ كتابٍ عندَهُ ، يصونُهُ ويُصحِّحُهُ .

الرَّابعُ : خُلُوُّهُ مِنَ الشُّذوذِ ، أيْ : لا يُخالِفُ ذٰلكَ الثِّقةُ من هو أرجحُ منهُ مِنَ الرُّواةِ .

ٱلخامسُ : خُلُوُّهُ مِنَ ٱلعلّةِ ، أي : لا تكونُ فيهِ عِلَّةٌ ، والعِلَّةُ : وَصْفٌ خَفِيٌّ يَقْدَحُ في ٱلقَبولِ ، وظاهِرُهُ السَّلامةُ منهُ .

أحكامُ ٱلحديثِ الصَّحيحِ

(١) صِحَّةُ ٱلحديثِ تُوجبُ ٱلقطعَ بهِ إذا كانَ في الصَّحيحينِ ، كما ٱختارَهُ ٱبنُ الصَّلاحِ وجزَمَ بصحَّتهِ .

(٢) يجبُ ٱلعملُ بِكلِّ ما صحَّ ، ولو لم يُخرِّجْهُ الشَّيخانِ ، كذا قالَ ٱبنُ حجَرٍ في « شرحِ النُّخبةِ » .

(٣) يلزمُ قَبولُ الصَّحيحِ ، وإنْ لمْ يَعملْ بهِ أحدٌ ، كذا قالَ ٱلقاسميُّ في « قواعدِ التَّحديثِ » .

(٤) لا يَتوقَّفُ ٱلعملُ بعدَ وصولِ ٱلحديثِ الصَّحيحِ علىٰ

معرفةِ عدمِ النَّاسخِ ، أو عدمِ ٱلإجماعِ علىٰ خِلافهِ ، أو عدمِ ٱلمُعارِضِ ، بل ينبغي ٱلعملُ بهِ إلىٰ أنْ يظهرَ شيءٌ مِنَ ٱلموانِعِ فيُنظرَ في ذٰلكَ ، وهٰذا مُستفادٌ مِنْ كلام الشَّيخِ الفُلاني في « إيقاظِ ٱلهِمَمِ » .

(٥) لا يَضُرُّ صِحَّةَ ٱلحديثِ تَفَرُّدُ صحابيٍّ بِهِ ، وهٰذا مُستفادٌ منْ كلامِ الشَّيخِ ٱبنِ ٱلقيِّمِ في « إغاثةِ اللَّهْفانِ » .

(٦) ما كُلُّ حديثٍ صحيحٍ تُحَدَّثُ بهِ ٱلعامَّةُ ، والدَّليلُ علىٰ ذٰلكَ ما رواهُ الشيخانِ عنْ مُعاذٍ رضيَ اللهُ عنهُ ، وفيهِ : « مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلٰهَ إِلاَّ اللهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُوْلُ اللهِ صدقاً مِنْ قلبِهِ ، إلاَّ حَرَّمَهُ اللهُ عَلَىٰ النَّارِ » فقالَ مُعاذٌ : يا رسولَ اللهِ ، أفلا أُخْبِرُ بهِ النَّاسَ فَيَسْتبشِروا ؟ . قالَ ﷺ : « إِذاً يَتَّكِلُوْا »[1] . فأخبرَهُم معاذٌ رضيَ اللهُ عنهُ عندَ موتهِ تأثُّماً .

وروىٰ ٱلبخاريُّ تعليقاً عنْ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُ : حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ ، أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ وَرَسُولُهُ[2] .

ومثلهُ قولُ ٱبنِ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنهُ : مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْماً حَديثاً لا تَبلُغُهُ عُقولُهم إلاَّ كانَ لبَعْضِهم فِتنةً . رواهُ مسلمٌ[3] .

قالَ ٱلحافظُ ٱبنُ حجرٍ : وممَّنْ كرِهَ التَّحديثَ ببعضٍ دونَ

---

(١) البخاري (١/ ٤١) (١٢٨) كتابُ ٱلعلمِ ، بابُ ما خصَّ بالعلمِ قوماً دونَ قوم . . الخ ، ومسلم (١/ ٤٥) (٣٢) كتابُ الإيمانِ ، بابُ الدليل على أنَّ مَن مات على التوحيد دخل الجنةَ .

(٢) (١/ ٤١) (١٢٨) .

(٣) (١/ ٩) (٥) المقدمة ـ بابُ النهي عن الحديثِ بكلِّ ما سمعَ .

بعضٍ : أحمدُ في ٱلأحاديثِ التي ظاهرُها ٱلخروجُ علىٰ ٱلأميرِ ، ومالِكٌ في أحاديثِ الصِّفاتِ .

قُلتُ : قالَ بعضُ ٱلفضلاءِ : وقدْ يتَّخِذُ بعضُ ٱلجهلةِ من أمثالِ تلكَ ٱلأحاديثِ ، ذريعةً إلىٰ تركِ التَّكاليفِ ، ورفعِ ٱلأحكامِ ، وذٰلكَ يُفضِي إلىٰ خَرابِ الدُّنيا بعدَ خَرابِ العُقبىٰ ، وأينَ هؤلاءِ مِمَّنْ إذا بُشِّروا ، زَادوا جِدًّا في ٱلعبادةِ ؟!! وقد قيلَ للنَّبيِّ ﷺ : أَتَقومُ اللَّيْلَ وَقَد غَفَرَ اللهُ لَكَ؟ فقالَ ﷺ : « أَفَلاَ أَكُوْنُ عَبْداً شَكُوْراً؟ »[1] .

* * *

مراتبُ الصَّحيحِ :

تتفاوتُ مراتبُ الصَّحيحِ بسببِ أوصافِ ٱلعدالةِ والضَّبطِ ونحوهِما مِنَ الصِّفاتِ ٱلمُقتضيةِ للتَّصحيحِ ، فما كانَ رُواتهُ في الدَّرجةِ ٱلعُليا مِنَ العدالةِ والضَّبطِ وسائرِ صفاتِ ٱلقَبولِ ، كانَ أصحَّ ممَّا دونَهُ .

وبناءً علىٰ ذٰلكَ صنَّفَ علماءُ ٱلحديثِ مراتبَ الصَّحيحِ علىٰ ٱلوجهِ التَّالي :

ٱلمرتبةُ الأولىٰ : ما ٱتَّفقَ الشَّيخانِ ـ أي ٱلبخاريُّ ومُسلمٌ ـ علىٰ تخريجهِ . ويقالُ لهُ : « مُتَّفَقٌ عليهِ » .

---

(١) رواهُ البخاري (٢/ ٤٤) (١١٣٠) كتابُ التهجُّدِ ، باب قيامِ النبي ﷺ الليلَ .

ٱلمرتبةُ الثَّانيةُ : ما ٱنفردَ بهِ البخاريُّ .

ٱلمرتبةُ الثَّالثةُ : ما ٱنفردَ بهِ مسلمٌ .

ٱلمرتبةُ الرَّابعةُ : الصَّحيحُ الَّذي جاءَ علىٰ شرطِهما .

قالَ ٱلإمامُ النَّوويُّ : وٱلمرادُ بقولِهم : « علىٰ شرطِهما » أن يكونَ رِجَالُ إسنادهِ في كتابيهما ـ أي : في صحيحِ ٱلبخاريِّ وصحيحِ مُسلمٍ ـ لأنَّهُ ليسَ لهما شَرطٌ مُصَرَّحٌ بهِ في كتابيهما ، ولا في غيرِهما .

ٱلمرتبةُ ٱلخامسةُ : الصَّحيحُ الَّذي جاءَ علىٰ شرطِ ٱلبخاريِّ .

ٱلمرتبةُ السَّادسةُ : الصَّحيحُ الَّذي جاء علىٰ شرطِ مسلمٍ .

ٱلمرتبةُ السَّابعةُ : صحيحٌ عندَ غيرِهما منَ ٱلأئمةِ ٱلمعتبرينَ وليسَ علىٰ شرطِهما ، ولا علىٰ شرطِ أحدِهما .

وقدْ جمعَ هٰذهِ ٱلمراتبَ : العلاَّمةُ الشَّيخُ عبدُ اللهِ بنُ إبراهيمَ العلويُّ في منظومتهِ المُسمَّاةِ بـ « طَلْعةِ ٱلأنوارِ » ، فقالَ :

أَعْلَىٰ الصَّحِيحِ مَا عَلَيْهِ ٱتَّفقا   فَمَا رَوَىٰ ٱلْجُعْفِيُّ فَرْداً يُنْتَقَىٰ

فَمُسْلِمٌ كَذَاكَ فِيْ الشَّرطِ عُرِفْ   فَما لِشَرْطِ غَيْرِ ذَيْنِ يَكْتَنِفْ

فقولهُ (ما عليه ٱتّفقا) أي : ما ٱتّفقَ عليهِ ٱلبخاريُّ ومسلمٌ ، وهيَ ٱلمرتبةُ ٱلأولىٰ ، وقولهُ (فما روىٰ ٱلجُعفيُّ) أي : يلي هذهِ ٱلمرتبةَ ما رواهُ الجعفيُّ وهو ٱلبخاريُّ ، وهذهِ ٱلمرتبةُ الثَّانيةُ .

أمَّا ٱلمرتبةُ الثَّالثةُ فأشارَ إليها بقولهِ : (فَمُسْلِمٌ) .

وقولهُ (كَذَاك في الشَّرطِ عُرِفْ) أرادَ بهِ ٱلمراتبَ الثَّلاثَ ٱلمقابلةَ للمراتبِ الثَّلاثِ ٱلأُوَلِ ، وهيَ ما كان علىٰ شرطِهما ، ثُمَّ ما كانَ علىٰ شرطِ ٱلبخاريِّ ، ثُمَّ ما كانَ علىٰ شرطِ مسلمٍ ، فهٰذهِ سِتُّ مراتبِ . وقولهُ : (فَمَا لِشَرْطِ غَيْرِ ذَيْنِ يَكْتَنِفْ) إشارةٌ إلىٰ ٱلمرتبةِ السَّابعةِ ، وهيَ ما كانَ علىٰ شرطِ غيرِهما .

* * *

ٱلحَسَنُ

ٱلحسنُ لغةً : ما تشتهيهِ النَّفْسُ ، وٱصطلاحاً : هوَ ٱلحديثُ الَّذي ٱتَّصلَ سندُهُ بنقلِ ٱلعدلِ الَّذي قلَّ ضبطُهُ عنْ درجةِ الصَّحيحِ ، وخلا منَ الشُّذوذِ وٱلعلةِ .

فشروطهُ خمسةٌ :

ٱلأوَّلُ : ٱتِّصالُ السَّنَدِ .

الثَّاني : عدالةُ الرَّاوي .

الثَّالثُ : ضَبْطُ الرَّاوي .

وٱلمرادُ : أنْ يكونَ ضبطُهُ أقلَّ مِنْ رَاوي الصَّحيحِ ، أيْ خفيفَ الضَّبطِ .

الرَّابعُ : خُلوُّهُ مِنَ الشُّذوذِ .

ٱلخامسُ : خُلوُّهُ مِنَ العِلَّةِ .

فَعُلِمَ بهٰذا : أنَّ شروطَ ٱلحَسنِ مثلُ شروطِ الصَّحيحِ ، فيما عدا الشَّرطَ الثَّالثَ ، وهوَ الضَّبطُ ، فإنَّهُ في الصَّحيحِ يُشترَطُ أنْ يكونَ في ٱلمرتبةِ ٱلعُليا ، أمَّا في ٱلحَسنِ ، فأَقلُّ مِنْ ذٰلكَ .

مِثالُهُ :

حديثُ محمَّدِ بنِ عَمْرِو بنِ عَلْقمةَ ، عنْ أبي سلمةَ ، عنْ أبي هُريرةَ رضيَ اللهُ عنهُ ، فمحمَّدُ بنُ عَمْرٍو هذا مَشهورٌ بالصِّدقِ لكنَّهُ ليسَ في غايةِ ٱلحفظِ .

حُكمُهُ :

حُكمُهُ ؛ هو مثلُ الصَّحيحِ في ٱلاحتجاجِ وٱلعملِ بهِ ، وإنْ كانَ دونَهُ في ٱلقوَّةِ ، ولٰكنْ عندَ التَّعارُضِ ، يُقدَّمُ الصَّحيحُ لأنَّهُ أقلُّ منهُ رُتبةً ، إذِ ٱلحَسنُ قَصُرَتْ رِجالُهُ عنْ رِجالِ الصَّحيحِ في ٱلحِفظِ ، أمَّا رِجالُ الصَّحيحِ ، فهُم في غايةِ ٱلحِفظِ والضبطِ .

ألقابٌ تشمَلُ الصَّحيحَ وٱلحسنَ :

هُناكَ ألفاظٌ مُستعمَلةٌ عندَ أهلِ ٱلحديثِ في ٱلخبرِ ٱلمقبولِ ، وهيَ قولُهُمْ : جيِّدٌ ، قَويٌّ ، صالِحٌ ، ثابتٌ ، مَقبُولٌ ، مُجَوَّدٌ ، وهٰذهِ الألفاظُ قد يُعَبَّرُ بها عَنِ الصِّحَّةِ ، إلاَّ أنَّهُم قالوا : إنَّ المُحقِّقَ مِنَ ٱلمُحدِّثينَ إذا حكمَ علىٰ حَديثٍ ما ، فإنَّهُ لا يَعْدِلُ عنِ التَّعبيرِ بـ : صحيحٍ إلىٰ التَّعبيرِ بـ : جيدٍ أو نحوِه ، إلاَّ لِنُكتةٍ ، كأنْ لم يتحقَّقْ مثلاً منْ تمامِ صِحَّتهِ ، فٱلوصفُ حينئذٍ بجيِّدٍ وقويٍّ ، أنزَلُ رُتبةً منَ ٱلوصفِ بصحيحٍ[1] .

---

(١) انظر تدريب الراوي (١/ ١٧٨) .

وقد وردَ في كلامِ بعضِ ٱلمحدِّثينَ ٱلجمعُ بينَ الصِّحَّةِ وبينَ ٱلحُسْنِ كقولِ التِّرمذيِّ : هذا حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ ، وللعلماءِ عن هٰذا جوابانِ مشهورانِ .

١ـ بٱعتبارِ سَندينِ عندَ ٱلمحدِّثِ ، أحدُهُما صحيحٌ وٱلآخرُ حَسنٌ .

٢ـ بٱعتبارِ سندٍ واحدٍ لتردُّدِ ٱلمُحدِّثِ في ٱلحُكْمِ عليهِ ، فكأنَّهُ قالَ : هٰذا حديثٌ حَسَنٌ ، أو صحيحٌ .

أنواعُ الصَّحيحِ :

وينقسمُ الصَّحيحُ إلىٰ قسمينِ : صحيحٌ لذاتهِ ، وصحيحٌ لغيرهِ .

أمَّا الصَّحيحُ لذاتهِ : فهوَ الَّذي يشتَمِلُ علىٰ أعلىٰ صفاتِ ٱلقَبولِ ، وهٰذا هو الَّذي تقدَّمَ تعريفُهُ .

وأمَّا الصَّحيحُ لغيرهِ : فهوَ ما لم يشتملْ علىٰ أعلىٰ صفاتِ ٱلقَبولِ ، يعني هو ليسَ بصحيحٍ في ٱلأصلِ ، وإنَّما ٱرتقىٰ إلى درجةِ الصَّحيحِ بجابرٍ يَجْبُرُ ٱلقُصُورَ فيهِ ، وذلكَ هوَ ٱلحديثُ ٱلحسنُ لذاتهِ إذا جُبِرَ بجابرٍ ، بأنْ تقوَّىٰ بمُتابِعٍ ، أو شاهِدٍ مُساوٍ ، أو راجحٍ ، أو بأكثرَ مِنْ طريقٍ إنْ كان أدنىٰ .

وعليهِ فنقولُ في تعريفهِ : هوَ ما ٱتصلَ سندهُ بنقلِ عدلٍ قلَّ ضبطُهُ عنِ الدرجةِ ٱلعليا للضبطِ ، وتُوبعَ بطريقٍ آخرَ مُساوٍ أو

راجحٍ ، أو بأكثرَ مِنْ طريقٍ إنْ كانَ أدنىٰ ، وكانَ غيرَ شاذٍّ ولا مُعلَّلٍ .

أنواعُ ٱلحسنِ :

وينقسمُ ٱلحسنُ إلىٰ نوعينِ : حَسنٌ لذاتهِ ، وهوَ الَّذي تقدَّمَ تعريفهُ وبيانهُ ، وحَسنٌ لغيرهِ ، وهوَ ٱلحديثُ الَّذي يكونُ في أصلهِ غيرَ حَسَنٍ ثُمَّ يرتقي بٱلجابرِ حتَّىٰ يكونَ في درجةِ ٱلحَسَنِ ، فأصلُهُ ضعيفٌ بسببِ إرسالٍ فيهِ ، أو تدليسٍ ، أو جهالةِ رجالٍ ، أو ضَعفِ حِفظِ راويهِ الصَّدوقِ ٱلأمينِ ، أو كانَ في إسنادهِ مستورٌ ليسَ مُغفَّلاً ولا كثيرَ الخطأ ، ولا مُتَّهماً بٱلكذبِ ، ولا منسوباً إلىٰ مُفسِّقٍ . وٱعتَضدَ براوٍ مُعتبَرٍ بمُتابعٍ ، أو شاهدٍ ، ٱرتقىٰ بسببهِ إلىٰ درجةِ ٱلحُسنِ ، ولذلكَ سُمِّيَ بٱلحَسَنِ لغيرهِ ، فٱلحُسْنُ عليهِ طارىءٌ لمجيئهِ مِنْ وجهٍ آخرَ ، وهوَ ٱلمُتابعُ أو الشَّاهِدُ .

ولذلكَ فنقولُ في تعريفهِ : هوَ الضَّعيفُ الَّذي لم يَجْمَعْ صِفاتِ الصَّحيحِ ، أو ٱلحَسَنِ ، إذا رُويَ مِنْ وجهٍ آخرَ ، وكانَ ضَعْفهُ لغيرِ فِسْقِ راويهِ أو كَذبِهِ . أمَّا إذا كانَ ضَعْفُ ٱلحديثِ بسببِ فِسْقِ الرَّاوي أو كذبهِ ، فإنَّهُ لا يُؤثِّرُ فيهِ مُوافقةُ غيرهِ لهُ ، إذا كانَ ٱلآخرُ مثلَهُ لقوَّةِ الضَّعفِ وتقاعُدِ هٰذا ٱلجابرِ ، نعمْ يرتقي بمجموعِ طُرُقِهِ عنْ كونهِ مُنكَراً ، أو لا أصلَ لهُ .

مثالُ ذلكَ : ما رواهُ التِّرمذيُّ وحسَّنهُ منْ طريقِ شُعبةَ ، عنْ عاصمِ بنِ عُبيدِ اللهِ ، عنْ عبدِ اللهِ بنِ عامرِ بنِ ربيعةَ ، عن أبيهِ أنَّ

ٱمرأةً مِنْ بني فَزارةَ تزوَّجَتْ علىٰ نَعْلَينِ ، فقالَ رَسولُ اللهِ ﷺ : « أَرَضِيْتِ مِنْ نَفْسِكِ وَمَالِكِ بِنَعْلَيْنِ؟ » قَالَتْ : نَعَمْ . فَأَجَازَ[1] .

قالَ التِّرمذي : وفي ٱلبابِ عنْ عُمرَ ، وأبي هُريرةَ ، وعائشةَ ، وأبي حَدْرَدٍ .

فعاصِمٌ ضعيفٌ لسوءِ حِفظهِ ، وقد حَسَّنَ لهُ التِّرمذيُّ هذا ٱلحديثَ لمجيئهِ مِنْ غيرِ وجهٍ .

فصارتِ ٱلمراتبُ أربعاً :

١ـ الصَّحيحُ لذاتهِ .

٢ـ الصَّحيحُ لغيرهِ .

٣ـ ٱلحَسَنُ لذاتهِ .

٤ـ ٱلحَسَنُ لغيرهِ .

* * *

(١) (٣/ ٤٢٠) (١١١٣) كتابُ النِّكاحِ ، بابُ ما جاءَ في مهورِ النِّساءِ .

الضَّعِيْفُ

الضَّعيفُ لغةً : من الضَّعْفِ (بضمِّ الضّادِ وفتحِها) ضِدُّ القوَّةِ ، وٱصطلاحاً : هوَ ٱلحديثُ الَّذي لم تَجتمِعْ فيهِ صِفاتُ القَبولِ ، ويقالُ لهُ : ٱلمردودُ .

مِثالُهُ :

حديثُ أنَّ النَّبيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلىٰ ٱلْجَوْرَبينِ[1] ، فهٰذا ضعيفٌ لأنَّهُ يُروىٰ عنْ أبي قَيْسٍ ٱلأوديِّ ، وهو مُتكلَّمٌ فيهِ .

أقسامُ الضَّعيفِ :

ٱختلفَ ٱلعلماءُ في تقسيمهِ ، فأوصلَهُ بعضُهُم إلىٰ « ٨١ » قسماً ، وبعضُهُم إلىٰ « ٤٩ » قسماً ، وبعضُهم إلىٰ « ٤٢ » .

ولٰكنْ كُلُّ هٰذهِ التَّقسيماتِ لا تُفيدُ طائلاً ، فقدْ قالَ ٱبنُ حجرٍ :

---

(١) رواهُ أبو داود (١/٤٠) (١٠٥٩) كتابُ الطهارةِ بابُ ٱلمسحِ علىٰ ٱلجوربينِ . والترمذي (١/١٦٧) (٩٩) كتاب الطهارة ، باب ما جاء في المسح على الجوربين .

إنَّ ذٰلكَ تَعَبٌ وليسَ وراءَهُ أَرَبٌ ، علىٰ أنَّ هٰؤلاءِ الَّذينَ ٱختلفوا في تقسيمهِ ، لمْ يُسَمُّوا لنا مِنْ أنواعهِ إلاَّ قليلاً ، ولم يُخَصِّصُوا لِكُلِّ حَالةٍ مِنْ حالاتِ الضَّعفِ ٱسماً مُعيَّناً .

حُكمُ ٱلحديثِ الضَّعيفِ :

أوَّلاً : ٱلحديثُ الضَّعيفُ لا يُعمَلُ بهِ في ٱلعقائدِ وٱلأحكامِ ، ويجوزُ ٱلعملُ بهِ في ٱلفضائلِ ، والتَّرغيبِ والتَّرهيبِ ، وذِكْرِ ٱلمَناقبِ ، وهٰذا هوَ ٱلمُعتمدُ عندَ ٱلأئمَّةِ ، وإلاَّ فإنَّ في ٱلمسألةِ خِلافاً ، معَ أنَّ الَّذينَ أجَازوا ٱلعملَ بهِ ؛ جعلوا لذلكَ شُروطاً ذكرَها ٱلحافظُ ٱبنُ حجرٍ وهيَ :

(١) أنْ يكونَ في ٱلفضائلِ ٱلعمليّةِ كما تقدَّمَ .

(٢) أنْ لا يشتدَّ ضعفُهُ ، فلا يُعمَلُ بما ٱنفردَ بهِ ٱلكذَّابُ والمُتَّهمُ بٱلكذبِ ، ومَنْ فَحُشَ غلطهُ .

(٣) أنْ يندرجَ تحتَ أصلٍ معمولٍ بهِ .

(٤) أنْ لا يُعتقدَ عندَ ٱلعملِ بهِ ثُبوتُهُ ، بلْ يُعتقدَ ٱلاحتياطُ .

هذا ؛ وقد نصَّ علىٰ قَبولِ الضَّعيفِ في ٱلفضائلِ ٱلإمامُ النَّوويُّ في « التَّقريبِ » ، وٱلعِراقيُّ في « شرحهِ علىٰ ألفيَّتهِ » ، وٱبنُ حَجَرٍ ٱلعسقلانيُّ في « شرحِ النُّخبةِ » ، والشَّيخُ زكريا ٱلأنصاريُّ في « شرحِ ألفيَّةِ ٱلعراقيِّ » ، وٱلحافِظُ السُّيوطيُّ في « التَّدريبِ » ، وٱبنُ حَجَرٍ ٱلمكيُّ في « شرحهِ علىٰ ٱلأربعينَ » . وللعلاَّمةِ ٱللكنويِّ

رسالةٌ تُسمَّىٰ « ٱلأجوبةَ ٱلفاضلةَ » ، لهُ فيها بحثٌ مُستفيضٌ في ذٰلكَ ، ولسيِّدي ٱلإمامِ ٱلوالدِ السَّيِّدِ علوي ٱلمالكي رحمَهُ اللهُ رسالةٌ خاصَّةٌ في أحكامِ ٱلحديثِ الضَّعيفِ .

ثانياً : مَنْ رأىٰ حديثاً بإسنادٍ ضعيفٍ ، فلهُ أنْ يقولَ : هوَ ضعيفٌ بهٰذا الإسنادِ ، ولا يقولَ : ضعيفُ ٱلمتنِ ، بمجرَّدِ ذٰلكَ ٱلإسنادِ ، فقدْ يكونُ لهُ إسنادٌ آخرُ صحيحٌ ، إلاَّ أن يقولَ إمامٌ : إنَّهُ لم يَرِدْ مِنْ وجهٍ صحيحٍ ، أو ينُصَّ علىٰ أنَّهُ حديثٌ ضعيفٌ .

ثالثاً : ٱلحديثُ الضَّعيفُ الَّذي بغيرِ إسنادٍ ، لا يُقالُ فيهِ : قالَ ﷺ ، وإنَّما يُقالُ : رُويَ عنهُ كذا ، أو بلغنا عنهُ كذا ، أو وردَ عنهُ كذا ، أو جاءَ عنهُ كذا ، أو نُقِلَ عنهُ كذا ، وما أشبهَ ذٰلكَ مِنْ صِيَغِ التَّمريضِ . أمَّا الصَّحيحُ ، فبصيغةِ ٱلجزمِ ، ويقبُحُ فيهِ صيغةُ التَّمريضِ .

رابعاً : إذا كانَ ٱلحديثُ الضَّعيفُ مُشكِلاً ، فلا حاجةَ للجوابِ عنهُ أو دَفْعِ إشكالهِ ، أو تأويلهِ ، وإنَّما ذٰلكَ يكونُ في الصَّحيحِ .

خامِساً : الضَّعيفُ لا يُعَلُّ بهِ الصَّحيحُ ، كذا قالَ ابنُ حَجَرٍ في « مقدِّمةِ ٱلفتحِ » .

* * *

ٱلمرفوعُ

هوَ ٱلحديثُ الَّذي أُضيفَ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ مِنَ القولِ أو ٱلفعلِ أو التَّقريرِ ، وسُمِّيَ مرفوعاً لارتفاعِ رُتبتهِ بإضافتهِ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ ، سواءٌ أكان سندُهُ مُتَّصلاً ، أمْ لا .

فإذا قالَ الصَّحابيُّ : قالَ رسولُ اللهِ ﷺ كذا ، أو فعلَ كذا . . كانَ هذا ٱلحديثُ مرفوعاً ، وكذا لو قالَ التَّابعيُّ أو تابعُ التَّابعيِّ أو مَنْ بعدَهُم ، فإنَّ ذلك يُسمَّىٰ مرفُوعاً ، فيخرُجُ بقيدِ إضافتهِ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ ٱلحديثُ ٱلموقوفُ ، وهو : ما أُضيفَ إلىٰ الصَّحابيِّ ، ويخرُجُ أيضاً ٱلمقطوعُ ، وهو : ما أُضيفَ إلىٰ التَّابعيِّ فمَنْ دونهُ ، ويدخلُ في هٰذا التَّعريفِ ٱلأنواعُ الَّتي لا يُشترطُ فيها ٱلاتِّصالُ ، كٱلمُرسَلِ ، وٱلمنقطعِ ، وٱلمُعضَلِ ، وٱلمُعلَّقِ ، فَكلُّ هٰذهِ ٱلأنواعِ لا تُنافي الرَّفْعَ ، ولذَلكَ فقدْ يكونُ ٱلمُرسَلُ مرفوعاً ، وكذلك ٱلمنقطِعُ ، وٱلمُعضَلُ ، وٱلمُعلَّقُ فقد تكونُ مرفُوعةً .

أنواعُ الرَّفْعِ :

الرَّفعُ قِسمانِ :

ٱلأوَّلُ : **رَفْعٌ تصريحيٌّ** : وهوَ الَّذي فيهِ إضافةُ ٱلقولِ أوِ ٱلفعلِ أوِ التَّقريرِ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ صراحةً .

فمثالُ ٱلمرفوعِ مِنَ ٱلقولِ تصريحاً : أنْ يقولَ الصَّحابيُّ : سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ كذا . . ، أو حَدَّثَنَا رسولُ اللهِ ﷺ بكذا . . ، أو يقولَ : قالَ رسولُ اللهِ ﷺ كذا . . ، أو عنْ رسولِ اللهِ ﷺ أنَّهُ قالَ كذا . .

ومثالُ ٱلمرفوعِ مِنَ ٱلفعلِ تصريحاً : أنْ يقولَ الصَّحابيُّ : إنِّي رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ فعلَ كذا . . ، أو يقولَ هوَ أو غيرهُ : كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يفعلُ كذا . .

ومثالُ ٱلمرفوعِ مِنَ التَّقريرِ تصريحاً : أنْ يقولَ الصَّحابيُّ : فَعلْتُ بحضرةِ رسولِ اللهِ ﷺ كذا . . ، أو يقولَ هوَ أو غيرُهُ : فُعِلَ بحضرةِ النَّبيِّ ﷺ كذا . . . ولا يَذكُرُ إنْكَارَهُ لذلكَ .

الثَّاني : **رفعٌ حُكميٌّ** : وهوَ الَّذي لم يُضِفْهُ الصَّحابيُّ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ ، أي : لمْ يُصرِّح فيهِ بقولهِ : قالَ رسولُ اللهِ ﷺ ، أو فعلَ ، أو فُعِلَ بحضرتهِ .

فمِثالُ ٱلمرفوعِ مِنَ ٱلقولِ حُكماً لا تصريحاً : أنْ يقولَ الصَّحابيُّ الَّذي لم يأخُذْ عنِ ٱلإسرائيليّاتِ فيما لا مجالَ فيهِ للاجتهادِ ، ولا لهُ

تعلَّقٌ ببيانِ لُغَةٍ ، أو شرحِ غريبٍ ، كالإخبارِ عنِ الأمورِ الماضيةِ مِنْ بَدْءِ الخَلْقِ وأخبارِ الأنبياءِ . أو عَنِ الآتيةِ كالمَلاحمِ والفِتَنِ وأحوالِ يومِ القيامةِ ، وكذا ما يحصُلُ بفعلهِ ثوابٌ مخصوصٌ ، أو عِقابٌ مخصوصٌ . وإنَّما كانَ لهُ حُكمُ المرفوعِ ، لأنَّ إخبارَهُ بذلِكَ يقتضي مُخبِراً له ، وما لا مَجالَ للاجتهادِ فيهِ ، يقتضي موقِّفاً للقائلِ بهِ ، ولا موقفَ للصَّحابةِ إلاَّ النَّبيُّ ﷺ ، وإذا كانَ كذلكَ ، فلهُ حُكمُ ما لو قالَ : قالَ رسولُ اللهِ ﷺ . .

ومِثالُ المرفوعِ مِنَ الفعلِ حُكماً : أنْ يفعلَ الصَّحابيُّ ما لا مجالَ فيهِ للاجتهادِ ، فيدُلُّ علىٰ أنَّ ذلكَ عَنِ النَّبيِّ ﷺ ، كما قالَ الشَّافعيُّ في صلاةِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُ للكسوفِ : في كُلِّ ركعةٍ ، أكثرُ مِنْ ركوعينِ .

ومِثالُ المرفوعِ مِنَ التَّقريرِ حُكماً : أنْ يُخبِرَ الصَّحابيُّ أنَّهم كانوا يفعلونَ في زمانِ النَّبيِّ ﷺ كذا . . ، فإنَّهُ يكونُ لهُ حُكْمُ المرفوعِ مِنْ جهةِ أنَّ الظَّاهرَ اطِّلاعُهُ ﷺ علىٰ ذلكَ ، لِتوفُّرِ دواعيهم علىٰ سُؤالِهِ عنْ أُمورِ دِينهم ، ولأنَّ ذلكَ الزَّمانَ زمانُ نُزولِ الوحيِ ، فلا يقعُ مِنَ الصَّحابةِ فعلُ شيءٍ ويستمرُّونَ عليهِ ، إلاَّ وهوَ غيرُ ممنوعِ الفعلِ لأنَّهُ لو كانَ ممنوعاً ، لهبطَ جبريلُ وأخبرَ النَّبيَّ ﷺ بمنعِ الصَّحابةِ عنْ ذلكَ .

ومِنَ الصِّيَغِ المُحتمِلةِ للرَّفعِ : قولُ الصَّحابيِّ : (أُمِرْنَا) أو (نُهِينا) أو (أُوجِبَ علينا) أو (أُبيحَ لنا) ، أو نحوَ ذلكَ مِنَ الإخبارِ عنِ الأحكامِ بصيغةِ ما لم يُسمَّ فاعلُهُ ، أو قولُهُ : (مِنَ

السُّنَّةِ كذا) أو : (السُّنَّةُ كذا وكذا) فَكلُّ ذلكَ في حُكمِ ٱلمرفوعِ .

ومِنَ الصِّيغِ ٱلمحتمِلَةِ للرَّفعِ أيضاً : قولُ الصَّحابيِّ : (كُنَّا نفعلُ كذا وكذا) ، لٰكنْ بشرطِ أن يُضِيفَ ذلكَ إلىٰ عهدِ النَّبيِّ ﷺ ، أو إلىٰ ما يُفيدُ ذلكَ ، كقولِ جابرٍ رضيَ اللهُ عنهُ : كُنَّا نَعْزِلُ وٱلقرآن ينزِلُ [1] .

قالَ ٱلحافظُ ٱلعراقيُّ :

قَوْلُ الصَّحابِيِّ مِنَ السُّنَّةِ أَوْ نحْوَ أُمِرْنَا حُكْمُهُ الرَّفْعُ وَلَوْ
بَعْـدَ النَّبـيِّ قَـالَـهُ بِـأَعْصُـرِ علَىٰ الصَّحِيْحِ وَهْوَ قَوْلُ ٱلأَكْثَرِ

ومِنْ صيَغِ الرَّفعِ أيضاً : قولُ الرَّاوي عنِ الصَّحابيِّ : (يرفعُهُ) أو : (يَنميهِ) أو : (يبلُغُ بهِ) .

* * *

(١) رواه أحمد (٣/٣٠٩) (١٣٩٠٦)، والبخاري (٦/١٥٣) (٥٢٠٨) كتاب النكاح، باب: العزل.

ٱلمَقْطوعُ

ٱلمقطوعُ : هوَ ما أُضيفَ إلىٰ التَّابعيِّ فمَنْ دونَهُ ، مِنْ قولٍ أو فعلٍ ، سواءٌ كانَ التَّابعيُّ صغيراً أو كبيراً ، وسواءٌ كانَ إسنادُهُ مُتَّصلاً أم لا ، فيخرجُ بقيدِ إِضافتهِ إلىٰ التَّابعيِّ ، ما أُضيفَ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ ، أو إلىٰ الصَّحابيِّ رضيَ اللهُ عنهُ .

وقد يُسمَّىٰ ٱلمقطوعُ موقوفاً بشرطِ تقييدِهِ ، نحوُ قولِهم : موقوفٌ علىٰ عطاءٍ ، أو وَقَفهُ فلانٌ علىٰ مُجاهدٍ ، أو وَقَفهُ مَعْمَرٌ علىٰ هَمَّامٍ ، كما قد يَقعُ في كُتبِ ٱلحديثِ . وأمَّا ٱلموقوفُ عندَ ٱلإطلاقِ ؛ فينصرفُ إلىٰ ما أُضيفَ إلىٰ الصَّحابيِّ مِنْ قولهِ أو فعلهِ .

مِثالُ ٱلمقطوعِ : قولُ مُجاهدٍ ـ مِنَ التَّابعينَ ـ : لا يَنالُ ٱلعلمَ مُستحيٍ ولا مُتكبِّرٌ ، وقولُ مالكٍ ـ مِنْ تابعِ التَّابعينَ ـ : إذا ودَّعَ أصحابَهُ : ٱتَّقوا اللهَ وٱنشروا هٰذا ٱلعلمَ ، وعلِّموهُ ولا تكتموهُ .

حُكْمُ ٱلمقطوعِ :

ٱلمقطوعُ ليسَ بحُجَّةٍ حيثُ خَلا عنْ قرينةِ الرَّفعِ ، أمَّا إذا وُجِدَتْ قَرينةٌ تدُلُّ علىٰ رفعهِ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ ، فلهُ حُكمُ ٱلمرفوعِ ، كما أنَّهُ إذا

وُجدتْ فيهِ قَرينةٌ تدلُّ علىٰ وقفهِ علىٰ الصَّحابيِّ ، فلهُ حُكْمُ ٱلموقوفِ .

فَمِنَ ٱلمقطوعِ الَّذي لهُ حُكمُ ٱلمرفوعِ : أقَوالُ التَّابعينَ في أسبابِ نُزولِ ٱلقرآنِ ٱلكريمِ ، وكذٰلكَ أقوالُهم فيما لا مجالَ للرَّأيِ فيهِ ، مِمَّا لا يُمكِنُ أخذُهُ إلاَّ عَنِ النَّبيِّ ﷺ ، فجميعُ ذٰلكَ في حُكمِ ٱلمرفوعِ ٱلمُرسلِ .

وأمَّا قولُ التَّابعيِّ : مِنَ السُّنَّةِ كذا ، فالصَّحيحُ أنَّهُ موقوفٌ ، وقيل : هوَ مَرفوعٌ مُرسَلٌ ، وهوَ قولٌ ضعيفٌ .

وٱختلفوا في قولِ التَّابعيِّ : أُمِرْنا بكذا . . . ، والظَّاهرُ أنَّهُ مَوقوفٌ أيضاً .

* * *

ٱلموقوفُ

هوَ ٱلحديثُ ٱلمضَافُ إلى الصَّحابيِّ ، سواءٌ كانَ قَولاً أو فِعلاً ، وسواءٌ ٱتَّصلَ سندُهُ إليهِ أم ٱنقطعَ .

ٱلموقوفُ ٱلقوليُّ مثلُ : قالَ ٱبنُ عُمرَ رضيَ اللهُ عنهُ كذا . . ، قالَ ٱبنُ مسعودٍ كذا . .

ٱلموقوفُ ٱلفِعليُّ مثلُ : أوترَ ٱبنُ عُمرَ علىٰ الدَّابةِ في السَّفرِ وغيرِه[1] ، ومحلُّ تسميتِهِ موقوفاً ، حيثُ كانَ للرَّأيِ فيهِ مجالٌ ، فإنْ لمْ يكُنْ للرَّأيِ فيهِ مجالٌ ، فمرفوعٌ ، وإنِ ٱحتُمِلَ أخْذُ الصَّحابةِ عَنْ أهلِ ٱلكتابِ ، تحسيناً للظَّنِّ بالصَّحابيِّ .

وقدْ يُطلَقُ ٱلموقوفُ علىٰ ما أُضيفَ إلىٰ التَّابعيِّ أوْ مَنْ دونهُ ، بشرطِ أنْ يكونَ ذٰلكَ مُقيَّداً ، فنقولُ مثلاً : هذا موقوفٌ علىٰ عطاءٍ ، أو طاوسٍ ، أو مالكٍ .

حُكمُهُ :

أنّهُ قدْ يكونُ صحيحاً ، وقد يكونُ حَسَناً ، وقدْ يكونُ ضعيفاً .

---

(١) رواه البخاري (٢/ ١٣) (٩٩٩) كتاب الوتر، باب: الوتر على الدابة، ومسلم (٢/ ١٤٨) (٧٠٠) كتاب صلاة المسافر وقصرها، باب: جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر.

ٱلمُسْنَدُ

ٱلمُسْنَدُ (بفتحِ النُّونِ) ـ يُقالُ لكتابٍ جُمِعَ فيهِ ما أسندَهُ الصَّحابةُ ، ويُقالُ أيضاً للحديثِ ٱلآتي تعريفُهُ .

ٱلمسنَدُ : هوَ ٱلحديثُ ٱلمتَّصِلُ إسنادُهُ مِنْ راويهِ إلىٰ أنْ ينتهيَ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ .

فظهرَ بهٰذا التَّعريفِ أنَّ المسنَدَ يُشترَطُ فيهِ أمرانِ :

ٱلأوَّلُ : الرَّفعُ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ .

والثَّاني : ٱلاتِّصالُ في سندهِ .

ويخرجُ بهٰذا كُلُّ ما يُنافي الرَّفعَ ، وهوَ ٱلموقوفُ ، وٱلمقطوعُ ، وكلُّ ما ينافي ٱلاتصالَ ، وهوَ ٱلمُرسلُ ، وٱلمُنقطِعُ ، وٱلمُعْضَلُ ، وٱلمُعلَّقُ ، هٰذا هوَ ٱلمشهورُ في تعريفهِ .

وقيلَ : إنَّ ٱلمُسندَ هوَ ٱلمرفوعُ فقطْ ، وعليهِ فلا يُشترطُ ٱلاتِّصالُ . وقيلَ : هوَ ٱلمُتَّصِلُ فقطْ ، وعليهِ فلا يُشترطُ الرَّفعُ ، وقد جَمعَ هٰذهِ ٱلأقوالَ الثَّلاثةَ الإمامُ السُّيوطيُّ في « ألفيَّتهِ » فقالَ :

ٱلمُسْنَـدُ ٱلمَـرْفُـوعُ ذُو ٱتِّصَـالِ   وَقِيْـلَ أَوَّلٌ وَقِيْـلَ التَّـالِـيْ

فقولُهُ : (ٱلمسندُ ٱلمرفوعُ ذو ٱتِّصالِ) هٰذا هوَ ٱلقولُ ٱلأوَّلُ ، وهوَ ٱلمُعْتمدُ في تعريفِ ٱلمسندِ أنَّهُ (ٱلمرفوعُ ٱلمُتصِلُ) . وقولهُ : (وقيلَ أوَّلٌ) أي وقيل : ٱلمسنَدُ هوَ ٱلأوَّلُ ـ أي ٱلمرفوعُ ـ ، وقيلَ : هو التَّالي ، أي ذُو ٱتِّصالِ ـ يعني ٱلمُتَّصِلَ ـ .

حُكمُهُ :

قدْ يكونُ صَحِيحاً ، أو حَسَناً ، أو ضَعِيفاً بٱعتبارِ وجودِ صِفاتِ ٱلقَبولِ وعَدَمِها .

* * *

ٱلمُتَّصِلُ

ٱلمتَّصلُ : هوَ ٱلحديثُ الَّذي ٱتَّصلَ سندُهُ بسماعِ كُلِّ راوٍ مِنْ رُواتـهِ مِمَّـنْ فـوقَـهُ إلـىٰ مُنتهـاهُ ، سـواءٌ كـانَ ٱنتهـاؤُهُ لـهُ ﷺ أو للصَّحابيِّ ، ويقالُ لهُ : ٱلمَوصولُ وٱلمُؤتَصِلُ .

ويظهرُ مِنَ التَّعريفِ : أنَّ ٱلمُتَّصِلَ يَشْمَلُ أقوالَ التَّابعينَ ومَنْ بعدَهُم ، إذا ٱتَّصَلتِ ٱلأسانيدُ إليهم . فإذا ٱتَّصلَ السَّندُ إلىٰ قولِ تابعيٍّ ، سُمِّيَ مُتَّصِلاً ، لٰكنْ لمَّا كانَ ٱلاصطلاحُ قد جرىٰ علىٰ تسميةِ ما أُضيفَ إلىٰ التَّابعيِّ مَقطوعاً ، كانَ إطلاقُ المتَّصلِ عليهِ كٱلوَصفِ للشَّيءِ ٱلواحدِ بِمُتَضادَّينِ ، لذٰلكَ يرىٰ ٱبنُ الصَّلاحِ أنَّ المُتَّصـلَ لا يَشْمَـلُ مـا أُضيـفَ إلـىٰ التَّـابعـيِّ ، وهـو المُسمَّـىٰ بـ(ٱلمقطوعِ) ، وأنَّهُ إنَّما يَشْمَلُ (ٱلمرفوعَ وٱلموقوفَ) فقط .

وللعِراقيِّ رأيٌ مُتَوسِّطٌ ، وهوَ أنَّ أقوالَ التَّابعينَ لا تُسمَّىٰ مُتَّصِلةً بٱلإطلاقِ ، وإنَّما تُسمَّىٰ مُتَّصِلةً بالتَّقييدِ إلىٰ مَنِ ٱتَّصلَتْ إليهِ ، فإذا ٱتَّصلَ السَّندُ إلىٰ تابعيٍّ ، صحَّ أن يُقالَ : هوَ متَّصِلٌ إلىٰ (فلانٍ) ، كقولهم : هٰذا متَّصِلٌ إلىٰ سعيدِ بنِ المسيِّبِ ، أو إلىٰ الزُّهريِّ ، أو إلىٰ مالكٍ ، وهٰذا رأيٌ حَسنٌ لأنَّ ٱلمضافَ إلىٰ التَّابعيِّ يُسمَّىٰ

مقطوعاً ، فكيفَ يُسمَّىٰ مُتَّصِلاً في وقتٍ واحدٍ ، لٰكن بالتقييدِ يكونُ ذلكَ مقبولاً وحَسَناً .

قالَ العِراقيُّ في « ألفيَّتهِ » :

وَإِن تَصِلْ بِسَنَدٍ مَنْقُولا فَسَمِّهِ مُتَّصِلاً مَوْصُولا

سَوَاءٌ ٱلمَوْقُوفُ وَٱلمَرْفُوعُ وَلَمْ يَرَوا أَنْ يَدْخُلَ ٱلمَقْطُوعُ

حُكْمُهُ :

إمَّا صحيحٌ ، وإمَّا حَسَنٌ ، وإمَّا ضعيفٌ ؛ حسَبَ توفُّرِ صفاتِ ٱلقَبولِ أو عَدَمِهِ .

* * *

ٱلمُسَلْسَلُ

هوَ في اللُّغةِ : ٱسمُ مفعولٍ مِنْ : سَلْسَلَ . والتَّسلسُلُ : ٱتِّصالُ الشَّيءِ بعضِه ببعضٍ .

وفي ٱلاصطلاحِ : هوَ ٱلحديثُ الَّذي تَوارَدَ رجالُ إسنادِهِ واحداً فواحداً علىٰ صفةٍ واحدةٍ ، سواءٌ كانت تلكَ الصِّفةُ للرُّواةِ أو للإسنادِ ، وسواءٌ كانَ ما وقعَ في ٱلإسنادِ مُتعلِّقاً بصفةِ ٱلأداءِ ، أو مُتعلِّقاً بزمنِ الرِّوايةِ أو مكانِها ، وسواءٌ كانتْ صِفةُ الرُّواةِ قولاً أو فِعلاً ، أو قولاً وفعلاً معاً ، وهٰذا ما عليهِ ٱلأكثرونَ .

وقدْ جَمَعَ هٰذا التَّعريفُ أنواعَ ٱلمُسلسلاتِ ٱلقوليَّةِ وٱلفِعليَّةِ ، والزَّمانيَّةِ ، وٱلمكانيَّةِ ، وٱلوصفيَّةِ ، ومنهُ يُعْلَمُ أنَّ التَّسلسلَ قدْ يكونُ :

١ـ في أحوالِ الرُّواةِ ٱلقوليَّةِ ، كقولِ النَّبيِّ ﷺ لِمُعاذٍ رضيَ اللهُ عنهُ : « يا معاذُ ، إنِّي أُحِبُّكَ ، فَقُلْ دُبُرَ كُلِّ صلاةٍ : اللَّهُمَّ أعنِّي علىٰ ذِكرِكَ وشُكرِكَ وحُسْنِ عبادتِكَ »[1] . فإنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْ رُواةِ

---

(١) رواه أبو داود (٢/٨٦) (١٥٢٢) كتاب الصَّلاة ، باب في الاستغفار ، والنسائي (٣/٥٣) (١٣٠٣) باب الدعاء بعد الذِّكر ، وأحمد (٥/٢٤٥ =

هٰذا ٱلحديثِ يقولُ لِمَنْ بعدَهُ : يا فُلانُ ، إنِّي أُحِبُّكَ فقُلْ. . . »
ويُسمَّىٰ : ٱلمُسلسَلَ بٱلمحبَّةِ .

٢ـ في أحوالِ الرُّواةِ ٱلفعليَّةِ ، كحديثِ أبي هُريرةَ رضيَ اللهُ عنهُ : شبَّكَ بيدي أبو ٱلقاسمِ ﷺ ، وقالَ : « خَلَقَ اللهُ ٱلأرضَ يومَ السَّبتِ. . »[1] ٱلحديثَ ، فإنَّ كُلَّ راوٍ مِنْ رُواتهِ يُشبِّكُ يدَهُ بيدِ الرَّاوي عنهُ ، ويقولُ لهُ : شبَّكَ فلانٌ بيديْ ، وقالَ . . . . إلخ. . . وهٰكذا ، ويُسمَّىٰ : ٱلمُسلسَلَ بٱلمُشابَكةِ .

٣ـ في أحوالِ الرُّواةِ ٱلقوليَّةِ وٱلفعليَّةِ ، كحديثِ أنسِ بنِ مالكٍ رضيَ اللهُ عنهُ الذي تسلسلَ بفعلِ كُلِّ رَاوٍ أنَّهُ قَبَضَ لحيتَهُ وبقولهِ : « آمنتُ بٱلقدرِ خيرِهِ وشرِّهِ ، وحُلْوِهِ ومُرِّهِ »[2] .

٤ـ في أوصافِ التَّحمُّلِ كالسَّماعِ ، فيقولُ كُلُّ راوٍ : سَمعتُ فلاناً قالَ : سَمعتُ فلاناً . . الخ ، هٰكذا مِنْ أوَّلِ السَّندِ إلىٰ آخرِهِ .

٥ـ في زمنِ الرِّوايةِ ، كحديثِ ٱبنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهُما قالَ : شَهدتُ علىٰ رسولِ اللهِ ﷺ في يومِ عيدِ فِطرٍ أو أضحىٰ ، فلمَّا فرَغَ

= و٢٤٧) (٢١٦١٤و٢١٦٢١) والحاكم (١/ ٢٧٣)(١٠١٠) وابن حبان (٣/ ٢٤) (٢٠١٧) .

(١) رواه مسلم وأحمد بلفظ (التُّربة) ، مسلم (٨/ ١٢٧) (٢٧٨٩) كتاب صفات المنافقين وأحكامهم ، باب ابتداء الخلق ، وأحمدُ (٢/ ٣٢٧) (٨١٤١) .

(٢) رواه الحاكم في المعرفة ص٣١ . وابن عساكر في التاريخ (٦/ ٣٤٤) .

مِنَ الصَّلاةِ ، أقبلَ علينا بوجههِ فقالَ : « أيُّها النَّاسُ ، قد أصبتُم خيراً ، فمَنْ أحبَّ أنْ ينصرِفَ فلْينصرِفْ ، ومَنْ أحبَّ أنْ يُقيمَ حتَّىٰ يسمعَ ٱلخُطبةَ فليُقِمْ »[1] .

فقدْ تسلسلَ بروايةِ كُلٍّ منَ الرُّواةِ لهُ في يومِ عيدٍ قائلاً :

حدَّثني فُلانٌ في يومِ عيدٍ ، لٰكنْ قالَ السُّيوطيُّ في هٰذا ٱلحديثِ : غريبُ السِّياقِ ، وفي إسنادهِ مَقالٌ .

٦ـ في مكانِ الرِّوايةِ ، كحديثِ ٱبنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُما قالَ : سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ : « ٱلمُلتَزَمُ موضعٌ يُستجابُ فيهِ الدُّعاءُ ، وما دَعا اللهَ فيهِ عبدٌ دعوةً إلاَّ ٱستجابَ لهُ »[2] .

قالَ ٱبنُ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُما : فواللهِ ما دَعوتُ اللهَ عَزَّ وجَلَّ فيهِ قطُّ منذُ سمعتُ هذا ٱلحديثَ ، إلاَّ ٱستجابَ لي .

فتسلسلَ بقولِ رُواتهِ : وأنا ما دعوتُ اللهَ فيهِ بشيءٍ منذُ سمعتهُ ، إلاَّ ٱستجابَ لي .

---

(١) قال في المناهل السلسلة ص١٤ : أخرجه الديلمي في مُسْنَدِ الفِرْدَوس اهـ . وله شواهِدُ عن عبد الله بن السَّائب عند أبي داود (١/ ٢٠٠) (١١٥٥) والنَّسائي (٣/ ١٨٥) (١٥٧١) وابن ماجه (١/ ٤٠) (١٢٩٠) والبيهقي في السنن (٣/ ٣٠١) (٦٢٢٣) .

(٢) ذكرهُ المرتضى الزبيدي في « إتحاف السادة » (٤/ ٣٥٤) بسنده إلى ابن عباس عن النبي ﷺ . وأخرجه القاضي عياض في « الشِّفا » مسلسلاً ، وسعيد بن منصور والبيهقي في سننهما . كذا في « المناهل » ص٢٠ . وأخرجه من وجه آخر الديلمي في « مسند الفردوس » (٤/ ٩٤) (٦٢٩٢) والطبراني في « الكبير » (١١/ ٢٥٤) (١١٨٧٣) .

وقد وقعَ لنا الاتِّصالُ بِكُلٍّ هٰذهِ ٱلمسلسلاتِ وبغيرها مِنْ طريقِ ٱلوالدِ ٱلعلاَّمةِ ٱلمحدِّثِ السَّيِّدِ علَويٍّ ٱلمالكيِّ رحمهُ الله وغيرِهِ مِنْ مشايخِنا .

وفائدةُ ٱلمسلسلِ : ٱشتمالُهُ علىٰ مَزيدِ الضَّبْطِ مِنَ الرُّواةِ .

حُكمُ ٱلمُسلسلِ :

ٱلمسلسلاتُ قلَّما تَسلَمُ مِنْ ضَعْفٍ في التَّسلسلِ ، لا في أصلِ ٱلمتنِ ، أمَّا أصلُ ٱلمتنِ ، فقد يكونُ صحيحاً ، ولٰكنْ صِفةُ تسلسلِ إسنادهِ ، كثيراًما يكونُ فيها مَقالٌ .

ومِنْ أصحِّ ٱلمُسلسلاتِ : ٱلحديثُ ٱلمُسلسلُ بقراءَة سُورةِ الصَّفِّ[1] .

* * *

---

(١) والحديث رواه أحمد في « المسند » (٥/ ٤٥٢) (٢٣٢٧٧) والترمذي (٥/ ٤١٢) (٣٣٠٩) والحاكم في « المستدرك » (٢/ ٤٨٧) (٣٨٠٦) وأبو يعلىٰ (١٣/ ٤٨٤) (٧٤٩٧) .

ٱلغَرِيْبُ

ٱلغَرِيْبُ لغةً : ٱلمُنفرِدُ عنْ وطنِهِ ، وٱصطلاحاً : هوَ ما ٱنفردَ برِوايتهِ رَاوٍ بحيثُ لمْ يَرْوِهِ غيرُهُ ، أو ٱنفردَ بزيادةٍ في متنهِ أو إسنادهِ . وسُمِّيَ غريباً ، لانفرادِ رَاويهِ عنْ غيرهِ ، كٱلغريبِ الَّذي شأنهُ ٱلانفرادُ عن وطنهِ .

وٱلغرابةُ تنقسمُ إلىٰ قسمينِ : غرابةٌ مُطلَقةٌ ، وغَرابةٌ نِسبيَّةٌ .

فأمَّا ٱلأولىٰ : فهيَ ٱنفرادُ الرَّاوي بٱلحديثِ ، ولو في طَبقةٍ واحدةٍ ، وهوَ الَّذي يُسمَّىٰ بـ : ٱلفَردِ ٱلمُطلَقِ .

مِثالهُ : حديثُ « ٱلوَلاءُ لُحْمَةٌ كَلُحمةِ النَّسبِ ، لا يُباعُ ولا يُوهَبُ »[1] . تفرَّدَ بهِ عبدُ اللهِ بنُ دينارٍ ، عنْ ٱبنِ عُمرَ .

ومِن أمثلتهِ : قولُ التِّرمذيِّ في كثيرٍ مِنَ ٱلأحاديثِ : غريبٌ لا نعرِفُه إلاَّ مِن هٰذا ٱلوجهِ .

وأمَّا الثَّانيةُ : فهيَ ما إذا كانَ ٱلانفرادُ مُقيَّداً بجهةٍ خاصَّةٍ ، كأنْ

---

(١) رواهُ ٱلحاكمُ في « المستدرك » (٤/٣٤١) (٧٩٩٠) ، والبيهقيُّ في « السننِ الكبرىٰ » (١٠/٢٩٣) (٢١٤٣٧) .

ينفرِدَ بهِ عنْ راوٍ معيَّنٍ ، أو عنْ أهلِ بلدٍ معيَّنٍ ، أو ينفرِدَ بهِ رَاوٍ مَوصوفٌ بالثِّقةِ .

فيقالُ فيهِ مثلاً : ٱنفردَ بهِ فُلانٌ عنْ فُلانٍ ، أو ٱنفردَ بهِ مِنْ أهلِ ٱلمدينةِ فُلانٌ ، أو لمْ يَروِه ثِقةٌ إلاَّ فُلانٌ .

وهٰذا القِسمُ يُسمَّىٰ بـ : ٱلفردِ النِّسبيِّ .

أمثلتهُ :

١ـ مِثالُ ما ٱنفردَ الثِّقةُ بروايتهِ ، حديثُ : « كانَ ﷺ يقرأُ في ٱلأضحىٰ وٱلفطرِ بـ « قٓ » ، و « اقتربتِ السَّاعةُ »[1] ، فإنَّهُ لم يَرْوِهِ ثِقةٌ إلاَّ ضَمْرَةُ بنُ سعيدٍ ٱلمازنيُّ ، فقدْ تفرَّدَ بهِ عنْ عُبيدِ اللهِ ٱبنِ عبدِ اللهِ ، عنْ أبي واقدٍ اللَّيثيِّ ، عنِ النَّبيِّ ﷺ ، كما رَواهُ مُسلمٌ وأصحابُ السُّننِ ، ورَواهُ مِنْ غيرِ الثِّقاتِ ٱبنُ لَهيعةَ ، وهوَ ضعيفٌ عندَ ٱلجُمهورِ ، لاختلاطهِ بعدَ ٱحتراقِ كُتُبهِ ، فإنَّهُ رَواهُ عن خالدِ بنِ يزيدَ ، عنِ الزُّهريِّ ، عن عُروةَ عن عائشةَ رضيَ اللهُ تعالىٰ عنها .

٢ـ مثالُ ما ٱنفردَ بروايتهِ راوٍ عنْ رَاوٍ ، حديثُ أنسٍ : أنَّ النَّبيَّ ﷺ أَوْلَمَ علىٰ صفيَّةَ بتمرٍ وسَويقٍ[2] ، فقدْ رواهُ عنْ أنسٍ الزُّهريُّ ، ورواهُ عنهُ بَكْرُ بنُ وائلٍ ، ولمْ يَروِهِ عنْ بكرِ بنِ وائلٍ ،

---

(١) رواه مسلم (٣/ ٢١) (٨٩١) كتاب صلاةِ العيدين : بابُ ما يقرأ به في صلاة العيدينِ .

(٢) رواه أحمد (٣/ ١١٠) (١١٦٦٨) .

إلاَّ أبوهُ وائلُ بنُ داودَ ، ورواهُ عن وائلٍ سفيانُ بنُ عُيينةَ ، وإنْ رُويَ عنِ الزُّهريِّ مِن طُرُقٍ أخرىٰ ، لٰكنَّهُ غَريبٌ بالنِّسبةِ إلىٰ أنَّهُ لم يروِه عن بكرِ بنِ وائلٍ ، إلاَّ أبوه وائلُ بنُ داود . ومن هذا النَّوعِ ، حديثُ عبدِ الرَّحمٰنِ بنِ يَعْمُرَ « أنَّ النَّبيَّ ﷺ نهىٰ عنِ الدُّبَّاءِ والمُزَفَّتِ »[1] لمْ يُحدِّثْ بهِ عنْ شُعبةَ ، غيرُ شبَابة بنِ سَوَّارٍ ، وقدْ رُويَ عنِ النَّبيِّ ﷺ من أوجُهٍ كثيرةٍ أنَّهُ نهىٰ أنْ يُنتبذَ في الدُّبَّاءِ والمزفَّتِ .

واعلم : أنَّ الفردَ والغريبَ مُترادفانِ لغةً واصطلاحاً ، إلاَّ أنَّ أهلَ الاصطلاحِ غايروا بينهما مِن حيثُ كَثرةُ الاستعمالِ وقِلَّتهُ ، فالفردُ أكثرُ ما يُطلِقونَهُ علىٰ الفَردِ المُطلَقِ ، والغريبُ أكثرُ ما يُطلِقونَهُ علىٰ الفردِ النِّسبيِّ .

وهٰذا مِنْ حيثُ إطلاقُ الاسميَّةِ عليهما ، وأمَّا مِنْ حيثُ استعمالُهم الفعلَ المشتقَّ ، فلا يُفرِّقونَ ، فيقولونَ في المطلقِ والنِّسبيِّ : تفرَّدَ بهِ فُلانٌ ، أو أغربَ بهِ فُلانٌ .

فائِدةٌ :

انفرادُ الصَّحابيِّ بحديثٍ عَنِ النَّبيِّ ﷺ لا يُخرِجُهُ عَنِ الشُّهرةِ إلىٰ الغُربةِ ، إذِ الانفرادُ في الصَّحابةِ يُعادِلُ التَّعدُّدَ في غيرِهم ، بلْ يكونُ أرجحَ .

---

(١) رواه النسائي في السنن (٨/ ٣٠٥) (٥٦٢٨) كتاب الأشربة، باب: النهي عن نبيذ الدباء والمزفت.

حُكمُهُ :

أَنَّهُ قد يكونُ صحيحاً ، وقد يكونُ حَسَناً ، وقد يكونُ ضَعيفاً ، وهو ٱلغالبُ .

وٱلعِبْرةُ فيهِ بحَالِ رَاويهِ مِنْ جهةِ الضَّبطِ وعدَمِهِ .

* * *

ٱلعَزِيْزُ

هوَ في اللُّغةِ : فَعِيْلٌ ، إمَّا مِنْ [عَزَّ يَعِزُّ] (بالكسرِ) ـ إذا قَلَّ بحيثُ لا يكادُ يُوجَدُ ـ وإمَّا مِنْ [عَزَّ يَعَزُّ] (بٱلفتحِ) ـ إذا ٱشتدَّ وقَوِيَ ـ وهوَ في ٱلاصطلاح : ما جاءَ في طبقةٍ مِن طبقاتِ رُواتِهِ أو أكثرَ مِنْ طبقةٍ ٱثنانِ ، وهٰذا هوَ ٱلمشهورُ وهوَ الَّذي ٱعتمدَهُ ٱبنُ حجَر في « النُّخبةِ » ، ويرىٰ ٱبنُ الصَّلاحِ وغيرهُ : أنَّ ٱلعزيزَ ما رَواهُ ٱثنانِ أو ثلاثةٌ ، وهٰذا هوَ مذهبُ صاحبِ « ٱلبيقونيَّةِ » إذْ يقولُ :

عَـزيـزُ مَـرويْ ٱثنيـنِ أو ثـلاثـةْ   مَشهورُ مَروِي فوقَ ما ثلاثةْ

مِثالُ ٱلعزيزِ : ما رواهُ الشَّيخانِ مِنْ حديثِ أنسٍ[1] رضي الله عنه ، وٱلبخاريُّ منْ حديثِ أبي هُريرةَ[2] رضيَ اللهُ عنهُ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ : « لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ أَكُوْنَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ » ٱلحديثَ .

---

(١) البخاري (١/ ٩) (١٥) كتابُ الإيمانِ ، بابُ حبُّ الرَّسولِ من الإيمانِ .
ومسلم (١/ ٤٩) (٧٠) كتاب الإيمان ، باب وجوب محبَّةِ الرَّسولِ .

(٢) البخاري (١/ ٩) (١٤) .

رواهُ عنْ أنسٍ قَتادةُ وعبدُ ٱلعزيزِ بنُ صُهيبٍ ، ورواهُ عنْ قتادةَ شُعبةُ وسعيدٌ ، ورواهُ عنْ عبدِ ٱلعزيزِ إسماعيلُ بنُ عُلَيَّةَ وعبدُ ٱلوارثِ ، ورواهُ عنْ كُلٍّ جماعةٌ .

حُكمُهُ :

أنَّهُ قد يكونُ صحيحاً ، وقد يكونُ حَسناً ، وقد يكونُ ضعيفاً

* * *

ٱلمشهورُ

هوَ ما رواهُ ثلاثةٌ فأكثرُ ، ولو في طبقةٍ من طبقاتهِ ، ولو رواهُ بعدَ الثَّلاثةِ جَمْعٌ .

ويُسمِّيهِ بعضُ ٱلعلماءِ بٱلمُستفيضِ ، فٱلمستفيضُ وٱلمشهورُ عندَهم سواءٌ ، وعندَ غيرهم أنَّ ٱلمستفيضَ ما يكونُ في ٱبتداءِ سندهِ وٱنتهائهِ سواء كذا في « النُّخبةِ » .

وٱلمشهورُ في ٱصطلاحِ ٱلمُحدِّثينَ مِنَ ٱلآحادِ ، وهو قَسيمُ ٱلعزيزِ وٱلغريبِ ، ولذٰلكَ فإنَّهُ قد يكونُ صحيحاً ، وقد يكونُ حَسَناً ، وقد يكونُ ضعيفاً .

مِثالُهُ صحيحاً : « إِنَّ اللهَ لاَ يَقْبِضُ ٱلعِلْمَ ٱنْتِزَاعاً يَنْتَزِعُهُ »[1] .

و« مَنْ أَتَىٰ ٱلجُمُعَةَ ، فَلْيَغْتَسِلْ »[2] .

---

(١) رواه البخاري (١/ ٣٣) (١٠٠) كتابُ العِلمِ ، باب كيف يُقبَض العلم : ومسلم (٨/ ٦٠) (٢٦٧٣) كتاب العلم باب رفعِ العلم وقبضهِ .

(٢) رواه الترمذيُّ (٢/ ٣٦٤) (٤٩٢) وابنُ ماجَهْ (١/ ٢٤٦) (١٠٨٨) وأحمدُ (٢/ ٤١) (٤٩٨٥) والبخاريُّ ومسلم بلفظ (مَنْ جاءَ مِنكُمْ) .

مِثالهُ حَسَناً : « طَلَبُ ٱلعِلْمِ فَرِيْضَةٌ عَلَىٰ كُلِّ مُسْلِمٍ »[1] .

مثالهُ ضعيفاً : « ٱلأُذُنانِ مِنَ الرَّأْسِ »[2] .

أمَّـا ٱلمشهـورُ بـٱلمعنـىٰ اللُّغـويِّ ، فهـوَ يشمَـلُ ٱلمتـواتِـرَ وٱلمُستفيضَ ، وٱلمُشتهرَ علىٰ ألسنةِ النَّاسِ ولو لم يكُنْ لهُ سندٌ ، ويشمَلُ ٱلمشهورَ عندَ أهلِ ٱلحديثِ وٱلعلمِ أو ٱلعوامِّ ، وٱلمشهورَ عندَ طائفةٍ خاصَّةٍ ، كٱلمشهورِ عندَ أهلِ ٱلحديثِ خاصَّةً ، أو عندَ ٱلفقهاءِ ، أو عندَ ٱلأصوليِّينَ ، أو عندَ النُّحاةِ ، أوِ ٱلمشهورِ بينَ ٱلعامَّةِ .

لذلكَ أُطلقتِ الشُّهرةُ علىٰ كُلِّ ذٰلكَ ، وٱبنُ الصَّلاحِ قد جعلَ ٱلمُتواترَ قِسماً مِنَ ٱلمشهورِ .

فأمَّا المشهورُ عندَ أهلِ ٱلحديثِ وٱلعلمِ وٱلعوامِّ ، فمثَّلوا لهُ بحديثِ : « ٱلمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ ٱلمُسْلِمُوْنَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ »[3] .

أمَّا ٱلمشهورُ عندَ أهلِ ٱلحديثِ خاصَّةً ، فهوَ كحديثِ : « قَنَتَ النَّبيُّ ﷺ بَعْدَ الرُّكُوْعِ شَهْراً يَدْعُوْ عَلَىٰ رِعْلٍ وَذَكْوَانَ » أخرجَهُ

---

(١) رواه ابن ماجه (١/٨١) (٢٢٤) باب فضل العلماء والحثّ على طلب العلم ، والطبرانيُّ في معاجمه الثلاثةِ .

(٢) رواه أبو داود (١/٣٣) (١٣٤) والترمذي (١/٥٣) (٣٧) وابن ماجه (١/١٥٢) (٤٤٤) وأحمد (٥/٢٥٨) (٢١٧٢٠) .

(٣) رواه البخاريُّ (١/٨) (١٠) كتاب الإيمان ، ومسلم (١/٤٧) (٦٥) كتاب الإيمان .

الشيخانِ[1] . وقد يَستغرِبهُ غيرُهم ، لأنَّ ٱلغالبَ علىٰ روايةِ التَّيميِّ عنْ أنسٍ كونُها بلا واسطةٍ ، وهُنا عَنْ سُليمانَ التَّيميِّ ، عنْ أبي مِجْلَزٍ ، عنْ أنسٍ ، وقد رَوىٰ عن أنسٍ غيرُ أبي مِجْلَزٍ وعن أبي مجلز غيرُ سُليمانَ ، وعنْ سليمانَ جماعةٌ .

ومثالُهُ عندَ ٱلفقهاءِ : « أَبْغَضُ ٱلحَلاَلِ عِنْدَ ٱللهِ الطَّلاَقُ »[2] صحَّحهُ ٱلحاكِمُ .

ومثالهُ عندَ ٱلأُصوليِّينَ « رُفِعَ عَنْ أُمَّتِيْ ٱلْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا ٱسْتُكْرِهُوْا عَلَيْهِ »[3] . ورواهُ الحاكمُ وصحَّحهُ بلفظِ : « تَجَاوَزَ اللهُ » وابنُ ماجه بلفظِ : « إِنَّ اللهَ وَضَعَ » .

ومثالُهُ عندَ النُّحاةِ : « نِعْمَ ٱلعَبْدُ صُهَيْبٌ ، لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ » قالَ ٱلعراقيُّ وغيرُهُ : لا أصلَ لهُ ، ولا يُوجدُ بهٰذا اللَّفظِ ، في شيءٍ مِنْ كُتُبِ ٱلحديثِ .

ومِثالُهُ عندَ ٱلعامَّةِ : « مَنْ دَلَّ عَلَىٰ خَيْرٍ ، فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ

---

(١) البخاري (٥/ ٤٤) (٤٠٩٤) كتاب المغازي ، باب غزوة الرَّجيع ورِعل وذكوانَ . . ومسلم (٢/ ١٣٥) (٢٩٩) كتاب المساجدِ ومواضعِ الصلاةِ ، باب استحبابِ القنوتِ في جميعِ الصلاة . . الخ .

(٢) رواه أبـو داود (٢/ ٢٥٥) (٢١٧٨) كتـاب الطـلاق ، بـابٌ فـي كـراهيـةِ الطلاقِ .وابن ماجه (١/ ٦٥٠) (٢٠١٨) كتاب الطَّلاق ، والحاكمُ بلفظِ (ما أَحَلَّ اللهُ شيئاً أبغضَ . .)(٢/ ١٩٦) (٢٧٩٤) .

(٣) رواه البيهقي في «الخلافيات» بهذا اللفظ /الحاكم (٢/ ١٩٨) (٢٨٠١)/ ابن ماجه (١/ ٦٥٩) (٢٠٤٥) .

فَاعِلِهِ »[1] . أخرجهُ مُسلمٌ ، و: « ٱلعَجَلةُ مِنَ الشَّيْطَانَ »[2] . ضعَّفهُ التِّرمذيُّ .

و: « يَوْمُ صَوْمِكُمْ يَوْمُ نَحْرِكُمْ » باطلٌ لا أصلَ لهُ .

أمَّا ٱلمشتهَرُ علىٰ ألسنةِ النَّاسِ فقد ألَّفَ فيهِ قومٌ ، منهمُ ٱلعجلونيُّ في كتابهِ « كشف ٱلخفاءِ ومُزيل ٱلإلباسِ عَمَّا ٱشتَهَرَ مِنَ الأحاديثِ علىٰ ألسنةِ النَّاسِ » . أتىٰ فيهِ بالصَّحيحِ ، وبٱلحَسَنِ ، وبالسَّقيمِ ، وبٱلمَوضوعِ ، وما لَهُ سَندٌ ، وما لا سَندَ لهُ .

* * *

(١) رواه مسلم (٦/ ٤١) (١٨٩٣) كتاب الإمارة ، باب فضل إعانة الغازي . . الخ ، وأبو داود (٤/ ٣٣٤) (٥١٢٩) .

(٢) رواه الترمذي عن سهلِ بن سعدٍ (٤/٣٦٧) (٢٠١٢) وضعَّفه ، لكن له شاهد عن أنس بن مالك رواه أبو يعلىٰ (٧/ ٤٨) (٤٢٥٦) قال في المجمع (٨/ ١٩) ورجاله رجال الصحيح .

ٱلمُتواتِرُ

وهوَ في اللُّغةِ : ٱلمُتَتابِعُ ، وفي ٱلاصطلاحِ : ما رواهُ جَمعٌ يُحيلُ ٱلعقلُ تَواطُؤهم علىٰ الكذبِ عادةً مِنْ أمرٍ حِسِّيٍّ ، أو حُصولَ ٱلكذبِ منهمُ ٱتِّفاقاً ، ويُعتبرُ ذلكَ في جميعِ الطَّبقاتِ إنْ تعدَّدتْ .

ومعنىٰ قولِنا : (يُحيلُ ٱلعقلُ تواطُؤهم علىٰ ٱلكذبِ) أي : أنَّ ٱلعقلَ في حُكمهِ يَستنِدُ إلىٰ عادةِ اللهِ ٱلجاريةِ في النَّاسِ بأنْ يكونَ ٱلمُخبِرونَ لا تجمعُهُم رَابطةٌ ، ولا يَدخُلونَ تحتَ إمْرةِ سُلطانٍ قاهرٍ ، كأنْ يكونوا مثلاً مِنْ بُلدانٍ مُتفرِّقةٍ ، وصنائعَ مُختلِفَةٍ ، وأوساطٍ مُتباينةٍ ، وهٰكذا . .

وَعُلِمَ من التَّعريفِ : أنَّ التَّواتُرَ لا يتحقَّقُ إلاَّ بشروطٍ أربعةٍ :

١ـ أنْ يكونَ رُواتهُ عَدداً كثيراً .

٢ـ أنْ يُحيلَ ٱلعقلُ تَواطُؤَهُم علىٰ ٱلكذبِ ، أو حصولَ ٱلكذبِ منهُم ٱتِّفاقاً .

٣ـ أنْ يرْوُوا ذٰلكَ عَنْ مِثلِهِم مِنَ ٱلابتداءِ إلىٰ ٱلانتهاءِ .

٤ـ أنْ يكونَ مُستنَدُ ٱنتهائِهِم ٱلإدراكَ ٱلحسيَّ ، بأنْ يكونَ آخِرُ

ما يؤولُ إليهِ الطَّريقُ ويَتِمُّ عندهُ ٱلإسنادُ ، أمراً حسيّاً مُدرَكاً بإحدىٰ ٱلحواسِّ ٱلخمسِ الظَّاهرةِ ، مِنَ الَّذوقِ واللَّمسِ والشَّمِّ والسَّمعِ وٱلبصرِ .

فإذا تحقَّقتْ هٰذهِ الشُّروطُ ٱلأربعةُ ، لزِمَ مِنْ تحقُّقِها إفادَةُ ٱلعلمِ ، فإذا عُلمَ ٱجتماعُها ، وُجِدَ ٱلعِلمُ بصدقِ ٱلخبرِ . وٱلمتواتِرُ يُفيدُ ٱلعلمَ الضَّروريَّ ، ومُنكِرُهُ كافرٌ .

وينقسمُ ٱلمتواترُ إلىٰ قسمينِ :

ٱلأوَّلُ : مُتواتِرٌ تواتُراً لفظيًّا ، وهوَ أنْ يكونَ تواتُرهُ في واقعةٍ واحدةٍ ولو بألفاظٍ مُترادِفةٍ ، وأساليبَ كثيرةٍ مُتَّفِقةٍ علىٰ إفادةِ ٱلمعنىٰ ٱلمُطابقيِّ في ٱلواقعةِ ٱلمُتَّحدةِ ، كحديثِ : « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتعَمِّداً ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »[1] . فإنَّهُ نَقلهُ مِنَ الصَّحابةِ رضيَ اللهُ عنهُم ٱلعددُ ٱلجَمُّ ، وذكرَ بعضُ ٱلحُفّاظِ أنَّهُ رَواهُ عنهُ ﷺ ٱثنانِ وسِتّونَ نَفْساً مِنَ الصَّحابةِ ، وفيهِمُ ٱلعَشَرةُ ٱلمشهودُ لهُمْ بٱلجنَّةِ ، وهٰذا ٱلقسمُ هوَ الَّذي قالَ فيهِ ٱبنُ الصَّلاحِ : إنَّهُ نادِرُ ٱلوُجودِ في ٱلحديثِ .

الثَّاني : مُتواتِرٌ تواتُراً مَعْنوياً ، وهوَ أنْ يكونَ تواتُرُه في وقائِعَ مُختلفةٍ مُشترِكةٍ في معنىً مُتَّحِدٍ ، دالَّةٍ عليهِ بطريقِ التَّضَمُّنِ أو ٱلالتزامِ .

---

(١) رواه البخاري (١/٣٥) (١٠٦) كتاب العلم ، باب إثم من كذب علىٰ النبي ﷺ ومسلم (١/٨) (٤) المُقَدِّمة ، باب في التحذير من الكذب علىٰ رسولِ اللهِ ﷺ وغيرهما .

ومِنْ أمثلَتهِ : أحاديثُ حَوضِ النَّبيِّ ﷺ ، وَردَ عنْ أكثرَ مِنْ خمسينَ صحابياً ، أوردَها ٱلبيهقيُّ في كتابِ « ٱلبعثِ والنُّشورِ » ، وأفردَها الضِّياءُ ٱلمقدسيُّ بٱلجَمْعِ .

ومِنْ ذٰلكَ : أحاديثُ الشَّفاعةِ ، فقدْ ذكرَ ٱلقاضي عياضٌ أنَّهُ بلغَ مجموعُها التَّواتُرَ .

ومِنْ ذٰلكَ : أحاديثُ ٱلمسحِ علىٰ ٱلخُفَّينِ ، قالَ ٱبنُ عبدِ البَرِّ : رواهُ نحْوٌ مِنْ سبعينَ صحابيّاً ، وٱستفاضَ وتَواترَ .

ومنْ ذلك : أحاديثُ رَفعِ ٱليدينِ في الدُّعاءِ ، فقدْ رُوِيَ عنهُ نحوُ مائةِ حديثٍ في كُلٍّ منها : (رَفَعَ يدَيهِ) .

قالَ السُّيوطيُّ : وقد جمعتُها في جُزْءٍ ، ولٰكنَّها في قضايا مُختلفةٍ ، وكُلُّ قضيَّةٍ منها لم تتواترْ .

وٱلمِقدارُ ٱلمشْتَركُ فيها ـ وهو الرَّفْعُ عندَ الدُّعاءِ ـ تواترَ تواتُراً ضِمْنيًّا بٱعتبارِ ٱلمجموعِ .

ومنْ ذٰلكَ : ٱلأحاديثُ الَّتي وردتْ في شجاعتهِ ﷺ وفَطانتهِ وكرمهِ .

وألَّفَ السُّيوطيُّ كتاباً في هٰذا النَّوعِ سمَّاهُ : « ٱلأزهارَ ٱلمُتناثِرةَ في ٱلأخْبارِ ٱلمتواتِرةِ » ولخَّصَهُ في كتابهِ « قَطْفِ ٱلأزهارِ » .

* * *

ٱلمُنْقطِعُ

ٱختُلِفَ في تفسيرِهِ ، فقيلَ : هوَ مَا لمْ يتَّصِلْ إسنادُهُ بأيِّ وَجهٍ كانَ ، فيشمَلُ : ٱلمُرْسَلَ ، وٱلمُعْضَلَ ، والمُعَلَّقَ ، لأنَّ عدمَ ٱلاتِّصالِ صَادِقٌ بما إذا كانَ السَّاقطُ واحداً أو ٱثنينِ ، أو أكثرَ ، سَواءٌ كانَ السَّقْطُ في أوَّلِ السَّندِ أو وسَطِهِ ، أو آخرِهِ ، إلاَّ أنَّ الغالبَ ٱستعمالُ ٱلمُنقطعِ فيما دُونَ التَّابعيِّ عَنِ الصَّحابيِّ بأن يرويَه واحدٌ مِنْ أَتباعِ التَّابعينَ ومَنْ بَعْدَهُم عن الصَّحابيِّ ، كمالكٍ عَنِ ٱبنِ عُمرَ ، فإنَّ مَالكاً لم يُدرِكْ واحداً مِنَ الصَّحابةِ ، فهوَ تَابعُ تابعيٍّ ، وهٰذا رأيُ ٱبنِ عبدِ البَرِّ وجماعةٍ ، وإليهِ أشارَ صاحبُ « البيقونيَّةِ » بقولهِ :

وكُلُّ مَا لَمْ يتَّصِلْ بِحَالِ ... إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ ٱلأَوْصَالِ

ولا يخفىٰ أنَّ هٰذا التَّفسيرَ أنسبُ بٱلمعنىٰ اللُّغويِّ للانقطاعِ ، فإنَّهُ ضِدُّ ٱلاتِّصالِ ، ولذٰلكَ قالَ ٱبنُ الصَّلاحِ : إنَّهُ أقربُ ، وهوَ الَّذي ذكرَهُ ٱلخطيبُ في « كفايتهِ » .

وقيلَ : ٱلمُنقطِعُ هوَ ما أُبهِمَ فيهِ الرَّاوي ، كعَنْ رجُلٍ ، صرَّحَ

بذٰلكَ ٱلحاكِمُ ، ولٰكنَّ هٰذا ليسَ بمُنقطعٍ ، بل مُتَّصِلٌ في سَندهِ مَجهولٌ .

وقيلَ : ٱلمنقطعُ هوَ ما سَقطَ مِنْ رُواتهِ رَاوٍ واحدٌ قبلَ الصَّحابيِّ في موضعٍ واحدٍ ، أو في مواضعَ متعدِّدةٍ بشرطِ عدمِ التَّوالي في مواضعِ السُّقوطِ ، وبشرطِ أنْ لا يكونَ السَّاقِطُ في أوَّلِ السَّندِ ، فخرجَ بقيدِ سُقوطِ ٱلواحدِ ٱلمُعضَلُ ، وبما قبلَ الصَّحابيِّ يخرجُ ٱلمُرْسَلُ ، وبشرطِ أنْ لا يكونَ السَّاقطُ أوَّلَ السَّندِ يخرُجُ ٱلمُعلَّقُ ، وهٰذا التَّعريفُ هوَ ٱلمشهورُ ، وهوَ الَّذي جزمَ بهِ ٱلحافظانِ ٱلعِراقيُّ وٱبنُ حجَرٍ .

حُكمُهُ : أنَّهُ ضعيفٌ .

* * *

ٱلمُعْضَلُ

ٱلمُعْضَلُ (بصيغةِ ٱسمِ ٱلمفعولِ) لغةً : مأخوذٌ مِنْ قولهم : أعضلَهُ فُلانٌ إذا أعياهُ أمرُهُ ، سُمِّيَ ٱلحديثُ بذٰلكَ ، لأنَّ ٱلمُحدِّث الذي حدَّثَ بهِ ، كأنَّهُ أعْضَلَهُ وأعياهُ ، فلم ينتفِعْ بهِ مَنْ يَرويهِ عنهُ .

وهوَ ٱلحديثُ الَّذي سقطَ مِنْ سندهِ ٱثنانِ فصاعداً مِنْ أيِّ مَوضِعٍ كانَ ، بشرطِ التَّوالي والتَّتابُعِ في السّاقطينَ ، كأنْ يسقُطَ الصَّحابيُّ والتَّابعيُّ ، أو التَّابعيُّ وتابِعُهُ ، أو ٱثنانِ قبلَهما .

أمَّا إذا سقطَ واحدٌ بينَ رجُلينِ ، ثُمَّ سقطَ مِنْ موضعٍ آخرَ مِنَ ٱلإسنادِ واحدٌ آخرُ ، فهوَ مُنْقَطِعٌ في موضعينِ ، كما تقدَّمَ في ٱلمُنْقَطِعِ ، ويخرجُ بهٰذا التَّعريفِ ٱلمُنقطعُ وٱلمتَّصلُ ، ويدخلُ فيهِ كُلُّ ما لا يُشترطُ فيهِ ٱلاتصالُ ، كٱلمرفوعِ ، وٱلموقوفِ ، وٱلمقطوعِ .

مِثالُ المُعْضَلِ :

ما رواهُ ٱلإمامُ مالِكٌ في « ٱلمُوطَّأ »[1] أنَّهُ قالَ : بلغني عنْ

---

(١) الموطّأ ص٥٢٦ (٧٧٩) باب الرفق بالمملوك .

أبـي هُـريـرةَ أنَّ رسـولَ اللهِ ﷺ قـالَ : « لِلْمَمْلُـوْكِ طَعَـامُـهُ وَكِسْوَتُهُ . . . » الحديثَ ، فإنَّ مالِكاً وصَلهُ خارجَ « الموطَّأ » عنْ محمَّدِ بنِ عَجْلانَ ، عنْ أبيهِ عنْ أبي هريرةَ ، فعرفنا بذٰلكَ سقوطَ اثنينِ ، فيكونُ لذٰلكَ مُعضلاً .

ويرىٰ ابنُ حجَرٍ أنَّ الموقوفَ علىٰ التَّابعيِّ يُعتبرُ مُعْضَلاً بشرطينِ : أنْ يكونَ مِمَّا تجوزُ نسبتُهُ إلىٰ غيرِ النَّبيِّ ﷺ ، وأنْ يُروىٰ مُسنداً مِنْ طريقِ ذٰلكَ الَّذي وُقِفَ عليهِ ، قالَ العِراقيُّ في « ألفيتِّهِ » :

وَالْمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ ... فَصَـاعِـداً ومِنْـهُ قِسـمٌ ثـانِ

حَذْفُ النَّبِيِّ وَالصَّحَابِيِّ مَعَا ... وَوَقْـفُ مَتْنِـهِ عَلَـىٰ مَـنْ تَبِعَـا

* * *

ٱلمُدَلَّسُ

ٱلمُدلَّسُ لغةً : مأخوذٌ مِنَ الدَّلَسِ ، وهوَ ٱختلاطُ الظَّلامِ بالنّورِ ، سُمِّيَ ٱلحديثُ بذٰلكَ لاشتراكِهما في ٱلخفاءِ ، وهوَ ٱلحديثُ الَّذي دَلَّسَ فيهِ الرَّاوي بوجهٍ مِنْ وُجوهِ التَّدليسِ .

والتَّدليسُ قسمانِ : تدليسُ السَّندِ ، وتدليسُ الشُّيوخِ .

ٱلقِسمُ ٱلأوَّلُ :

تدليسُ السَّنَدِ : وهوَ أنْ يرويَ عمَّنْ عَاصرَهُ أو لقيَهُ ما لم يسمعهُ منهُ ، مُوهِماً سماعَهُ ، والرِّوايةُ عنِ ٱلمعاصِرِ أعمُّ مِنْ أنْ يكونَ لمْ يلقَهُ ، أو لَقيهُ ولمْ يسمعْ منهُ ، أو سمعَ منهُ غيرَ هٰذا ٱلحديثِ . والرِّاويةُ عمَّنْ عاصرَهُ ولمْ يلقَهُ ، تُسمَّىٰ : ٱلإرسالَ ٱلخَفيَّ عندَ شيخِ ٱلإسلامِ ، وجرىٰ ٱصطلاحُ ٱبنِ الصَّلاحِ والنَّوويِّ علىٰ تسميةِ تدليسِ السَّنَدِ بـ : ٱلإرسالِ ٱلخفيِّ ، وخصَّ ٱبنُ حجر التَّدليسَ بمَنْ عُرِفَ لِقاؤُهُ بٱلمَرويِّ عنهُ .

ومِنْ تدليسِ السَّنَدِ : تدليسُ ٱلقَطْعِ ، وهوَ : أنْ يُسقِطَ الرَّاوي

أداةَ الرِّوايةِ مُقتَصِراً علىٰ ٱسمِ الشَّيخِ ، أو يأتيَ بها ثُمَّ يسكُتُ ناوياً ٱلقطعَ .

ومنهُ : تدليسُ ٱلعَطْفِ ، وهوَ : أنْ يُصرِّحَ بالتَّحديثِ عنْ شيخٍ لهُ ، ويَعطِفَ عليهِ شيخاً آخرَ لهُ لمْ يسمَعْ منهُ ذٰلكَ ٱلمَرويَّ .

ومنهُ تدليسُ التَّسْويةِ ، وهو : أنْ يُسقِطَ ضعيفاً بينَ ثِقَتينِ لقيَ أحدُهُما ٱلآخرَ ، ويروي عنِ الشيخِ ٱلآخرِ ، فإذا ذكرَ شيخَهُ الثِّقةَ وأسقطَ شيخَ شيخهِ الضَّعيفَ أو الصَّغيرَ وأتىٰ بلفظٍ مُحتَمِلٍ أنَّهُ عنْ شيخِ شيخهِ تحسيناً للحديثِ ، كانَ مُدَلِّساً تدليسَ التَّسويةِ ، وهوَ مُنطقِعٌ خاصٌّ لأنَّ السّاقطَ منهُ ضعيفٌ ، بخلافِ ٱلمُنقطعِ ، فلا يُشترطُ كونُ السَّاقطِ فيهِ ضعيفاً ، فهوَ أفحشُ أنواعِ التَّدليسِ ، وهوَ قادِحٌ في رِوايةِ مَنْ تَعمَّدَهُ ، ويُسمِّيهِ القُدماءُ تجويداً ، فيقولونَ : جَوَّدهُ فلانٌ ـ أيْ ذكرَ مَنْ فيهِ مِنَ ٱلأجوادِ وحذَفَ غيرَهُ ـ وٱشتُهِرَ بذٰلكَ : بَقيَّةُ بنُ ٱلوليدِ ، وٱلوليدُ بنُ مُسْلِمٍ .

حُكمُ هٰذا النَّوعِ :

ما رواهُ المُدلِّسُ بلفظٍ مُحتَمِلٍ للسَّماعِ وعدَمِهِ كـ « عَنْ » فإنَّهُ لا يُقبَلُ .

وما صرَّحَ فيهِ بالسَّماعِ كـ « حدَّثَني » و « سمعتُ » و « أخبرنا » فهوَ مَقبولٌ إذا كَانَ ثِقةً .

ٱلقسمُ الثَّاني :

تدليسُ الشُّيوخِ : وهوَ أنْ يرويَ عنْ شيخٍ حديثاً سمعَهُ منهُ ، فيُسمِّيَهُ ، أو يُكنِّيَهُ ، أو ينسِبَهُ ، أو يصِفَهُ بما لا يُعرَفُ بهِ كي لا يُعْرَفَ ، وذٰلكَ إمَّا لأجْلِ أنَّ الشيخَ ضعيفٌ فيصِفُهُ بوصفٍ غيرِ معروفٍ سَتراً لهُ ، وإمَّا لأنَّ الرَّاويَ يُريدُ أنْ يُظهرَ بأنَّهُ كثيرُ الشُّيوخِ ، فيقولُ مرةً : حدَّثني مُسلمٌ ، ومرَّةً : حدَّثني أبو ٱلحسينِ ٱلقُشيريُّ ، وثالثةً : حدَّثني ٱبنُ ٱلحجّاجِ النَّيسابوريُّ ، فيتوهَّمُ السَّامعُ أنَّهُم ثلاثةٌ ، وإنَّما هيَ أوصافٌ لواحِدٍ ، وهٰذا علىٰ سبيلِ ٱلمِثالِ ، وإمَّا لأجْلِ أنَّ الشَّيخَ صغيرُ السِّنِّ ، فيستَحي الرَّاوي أنْ يرويَ عنهُ لِئلاَّ يُقالَ : إنَّ سندَهُ نازِلٌ ، فيصِفُهُ بما لا يُعْرَفُ بهِ حتَّىٰ لا يَظهرَ ذٰلكَ .

حُكمُهُ :

هوَ ضعيفٌ ، ولكنَّهُ أهونُ من سابقهِ ، قالَ السُّيوطيُّ في « ألفيتهِ » :

تَدْلِيسُ ٱلاسْنَادِ بِأَنْ يَرْوِيَ عَنْ　　مُعَاصِرٍ مَا لَمْ يُحَدِّثْهُ بِأَنْ

ثُمَّ قالَ :

وَكُلُّهُ ذَمٌّ وَقِيْلَ بَلْ جَرَحْ　　فَاعِلَهُ وَلَوْ بِمَرَّةٍ وَضَحْ

ثُمَّ قالَ :

وَشَــرُّهُ التَّجْـوِيْـدُ وَالتَّسْـوِيَـةُ ... إِسْقَــاطُ غَيْــرِ شَيْخِــهِ وَيُثْبِــتُ

كَمِثْلِ (عَنْ) وَذَاكَ قَطْعاً يَجْرَحُ ... وَدُوْنَـهُ تَـدْلِيْـسُ شَيْـخٍ يُفصِـحُ

بِــوَصْفِــهِ بِصِفَــةٍ لاَ يُعْــرَفُ ... فَــإِنْ يَكُــنْ لِكَــوْنِــهِ يُضَعَّــفُ

فَقِيْــلَ جَــرْحٌ أَوْ لِــلاسْتِصْغَـارِ ... فَــأَمْــرُهُ أَخَــفُّ كَــٱسْتِكْثَـارِ

* * *

ٱلمُرسَلُ

ٱلمرسَلُ (بصيغةِ ٱسمِ ٱلمفعولِ) : مأخوذٌ مِنَ ٱلإرسالِ ، وهوَ ٱلإطلاقُ ، لكونِ ٱلمُرسِلِ أطلقَ ٱلحديثَ ولم يُقَيِّدْهُ بجميعِ رُوَاتِهِ ، حيثُ لمْ يُسَمِّ مَنْ أرسلَهُ عنهُ .

تَعرِيفهُ :

هوَ ٱلحديثُ الَّذي رَفَعَهُ التَّابعيُّ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ ، أيْ أنَّ التَّابعيَّ قالَ : قالَ رسولُ اللهِ ﷺ .

مِثالُ ٱلمُرسَلِ :

ما رواهُ ٱلإمامُ مالكٌ في « مُوَطَّئِهِ »[1] . عنْ زيدِ بنِ أسلمَ ، عنْ عطاءِ بنِ يسارٍ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال : « إِنَّ شِدَّةَ ٱلحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ . . » الحديثَ ، فعطاءٌ وهوَ تابعيٌّ قدْ رفعَ ٱلحديثَ إلىٰ رسولِ اللهِ ﷺ .

---

(١) (١/١٨) (٣٨) باب ما جاء في النهي عن الصَّلاة في الهاجرةِ .

حكمه :

ٱختَلفَ ٱلعُلماءُ في حُكمِ ٱلمُرسَلِ علىٰ أقوالٍ ؛ أشهرُها ثلاثةٌ :

ٱلأوَّلُ : أنَّهُ يجوزُ ٱلاحتجاجُ بهِ مُطلَقاً ، وهٰذا قولُ ٱلإمامِ أبي حنيفةَ ومالكٍ ، وجُملةٍ مِنَ ٱلفقهاءِ وٱلمحدِّثينَ وٱلأصوليِّينَ ، بلْ بالغَ بعضُهم فقوّاهُ علىٰ ٱلمُسْنَدِ وقالَ : مَنْ أسندَ فقدْ أحالكَ ، ومَنْ أرسلَ فقدْ تكفَّلَ لكَ .

الثَّاني : أنَّهُ ضعيفٌ لا يُحتجُّ بهِ ، وهٰذا قولُ جماهيرِ ٱلمحدِّثينَ ، لأنَّهُ لا يُعرَفُ السَّاقِطُ الَّذي بينَ ذٰلكَ التَّابعيِّ وبينَ الرَّسولِ ﷺ ، لاحتمالِ أنْ يكونَ تابعيّاً واحداً ، أو أكثرَ ، ثِقةً ، أو غيرَهُ .

الثَّالثُ : التَّفصيلُ ، وهو أنَّ ٱلمرسَلَ يُقبَلُ بشروطٍ ، وهيَ : أنْ يَعتضِدَ بوجهٍ آخرَ مُسنَداً ، أو مُرسَلاً ، وأنْ يكونَ ٱلمُرسِلُ (بكسرِ السِّينِ) مِنْ كِبارِ ٱلتابعينَ ، ومَنْ إذا سَمَّىٰ مَنْ أرسَلَ عنهُ سَمَّىٰ ثِقَةً ، وإذا شارَكَهُ ٱلحُفّاظُ ٱلمأمونُونَ لم يُخالِفُوهُ ، وزادَ في ٱلاعتضادِ بأنْ يُوافِقَ قولَ صحابيٍّ ، أو يُفتِيَ أكثرُ ٱلعلماءِ بمُقتضاهُ ، فإنْ فقدَ شرطاً مِمّا ذُكِرَ ، لم يُقْبَلْ مُرسَلُهُ ، وهٰذا كُلُّه في مُرسَلِ التَّابعيِّ .

أمّا مُرسَلُ الصَّحابيِّ وهو : ما يَرويهِ أحَدُ الصَّحابةِ عنِ النَّبيِّ ﷺ قولاً أو فعلاً ثُمَّ يتبيَّنُ أنَّهُ لمْ يَسمَعْهُ منهُ ، أو لمْ يَحضُرْهُ لِصِغرِ سنِّهِ ، كرِوايةِ أنسٍ وٱبنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُم لحديثِ ٱنشقاقِ

ٱلقمرِ[1]، فإنَّهما لمْ يُدرِكا ذٰلكَ ، وكحديثِ ٱلوحيِ الَّذي رَوَتهُ عائشةُ رضيَ اللهُ عنها (أوَّلُ ما بُدِىءَ بهِ)[2] ، فٱلجمهورُ علىٰ أنَّهُ مَوصولٌ صحيحٌ يُحتجُّ بهِ ، لأنَّ أكثرَ رِوايتِهم عنِ الصَّحابةِ ، وكُلُّهُم عُدُولٌ وأمَّا رِوايتُهُم عنْ غيرِ الصَّحابةِ ، فهيَ نادرةٌ .

فائدةٌ :

وإذا تعارضَ ٱلوصلُ وٱلإرسالُ ، فمذهبُ جُمهورِ ٱلمحدِّثينَ وغيرِهم ، تقديمُ المُتَّصِلِ علىٰ ٱلمُرسَلِ ، لأنَّ ٱلوصلَ زيادةٌ ، وهيَ مَقبولةٌ مِنَ الثِّقةِ الضَّابطِ .

* * *

(١) رواه الشيخان في «صحيحيهما»، البخاري (٤/ ٢٤٣) (٣٨٦٨) كتاب مناقب الأنصار، باب: انشقاق القمر. ومسلم (٨/ ١٣٢) (٢٨٠٠) كتاب صفات المنافقين، باب: انشقاق القمر.

(٢) رواه البخاري (٨/ ٦٧) (٦٩٨٢) كتاب التعبير ، باب أول ما بدىء به رسول الله ﷺ من الوحي .

ٱلمُعَلَّقُ

ٱلمُعلَّقُ ـ (بفتحِ اللّامِ ٱلمُشدَّدةِ) ـ مأخوذٌ مِنْ تعليقِ ٱلجدارِ ونحوِهِ ، لِما يشترِكُ فيه ٱلجميعُ مِنْ قَطعِ ٱلاتِّصالِ .

تعريفُه :

هوَ ٱلحديثُ الَّذي حُذِفَ منهُ أوَّلُ ٱلإسنادِ ، سواءٌ كانَ ٱلمحذوفُ واحداً أو أكثرَ ، على التَّوالي ، أو لا ، ولو إلىٰ آخرِهِ ، وهٰذا التَّعريفُ يشمَلُ ٱلمرفوعَ ، وٱلموقوفَ ، وٱلمقطوعَ ، وكُلَّ ما لا يُشترَطُ فيهِ ٱلاتصالُ .

حُكمُهُ :

ٱلمُعلَّقُ ضعيفٌ للجهلِ بحالِ ٱلمحذوفِ مِنَ السَّنَدِ .

تعليقاتُ ٱلبُخاريِّ ومُسلمٍ :

وٱلبُخاريُّ أكثرَ مِنَ ٱلمُعلَّقاتِ ، أمَّا مسلمٌ فجاءَ فيهِ في مَوضعٍ في التَّيمُّمِ ، وموضعينِ في ٱلحُدودِ بعدَ رِوايتِهِما بٱلاتصالِ ، وأربعةٌ

عشرَ موضِعاً ، كُلُّ حديثٍ منها رَواهُ مُتَّصلاً ثُمَّ عقَّبَهُ بقولهِ : ورَواهُ فُلانٌ .

وأكثرُ ما في ٱلبخاريِّ مِن ذٰلكَ موصولٌ في موضعٍ آخرَ مِن كتابهِ ، والَّذي لمْ يُوصِلْهُ في موضعٍ آخرَ ، مائةٌ وستونَ حديثاً ، وصلها شيخُ ٱلإسلامِ في تأليفٍ لطيفٍ سمَّاهُ « التَّوفيقَ » .

ولذٰلكَ ٱستثنى ٱلعلماءُ مِنْ حُكمِ ٱلمُعلَّقِ ٱلمُعلَّقاتِ ٱلواردةَ في « الصَّحيحينِ » .

فقالَ النَّوويُّ : إنَّ ما كانَ منها بصيغةِ ٱلجزمِ كـ : قالَ ، وفعلَ ، وأمرَ ، وروىٰ ، وذكرَ فلانٌ ، فهو حُكمٌ بصحَّتهِ عنِ ٱلمُضافِ إليهِ ـ أي ٱلمنسوبِ ذٰلك ٱلحديثُ إليهِ ـ . وما ليسَ فيهِ جزمٌ كـ : يُروىٰ ، ويُذْكَرُ ، ويُحكىٰ ، ويُقالُ ، ورُويَ ، وذُكِرَ ، وحُكِيَ عنْ فُلانٍ ، فليسَ فيهِ حُكمٌ بصحَّتهِ عنِ ٱلمُضافِ إليهِ ، وهٰذا ٱلحكمُ بالنِّسبةِ لجُملةِ ٱلمعلَّقاتِ ، وهوَ واقعٌ في ٱلغالبِ . أمَّا مِنْ حيثُ التَّفصيلُ ؛ فقد يقعُ خلافُ ذٰلكَ ، لأنَّنا تتبَّعنا ذٰلكَ فوجدنا بعضَ ٱلمعلَّقاتِ الصَّحيحةِ رواها ٱلبخاريُّ بصيغةِ التَّمريضِ .

* * *

ٱلمُعَنْعَنُ

ٱلعنْعَنَةُ : هيَ رِوايةُ ٱلحديثِ بلفظ (عن) كعن فُلانٍ ، عَن فُلانٍ ، مِنْ غيرِ لفظٍ صريحٍ بالسَّماعِ أوِ التَّحديثِ أوِ ٱلإخبارِ ، بشرطِ أنْ تأتيَ عَنْ رُواةٍ مُسمَّينَ مَعْروفينَ .

فهوَ موصولٌ عندَ ٱلجمهورِ بشرطِ تعاصُرِ ٱلمعَنعِنينَ بعضِهم بعضاً ، وسلامةِ ٱلمُعَنعِنِ مِنَ التَّدليسِ . ويُشترطُ في قبولِ ٱلعنعنةِ ، ٱلمُعاصَرةُ عندَ مُسلمٍ ، واللُّقيُّ عندَ ٱلبخاريِّ وٱبنِ ٱلمديني ، وهوَ مقتضىٰ كلامِ الشّافعيِّ ، وأمّا عَنْعَنَةُ ٱلمُدَلِّسِ فغيرُ مقبولةٍ ، ولو كانَ ثقةً حتَّىٰ يُصرِّحَ بالسَّماعِ .

* * *

ٱلمُؤَنَّنُ

وٱلمؤنَّنُ قولُ الرّاوي : حَدَّثَنا فُلانٌ أنَّ فلاناً قالَ . . ، وهوَ كـ « عنْ » في اللِّقاءِ وٱلمُجالسةِ والسَّماعِ ، معَ السَّلامةِ مِنَ التَّدليسِ ، وهوَ مِنَ ٱلموصولِ عندَ ٱلجمهورِ بالشَّرْطِ ٱلمذكورِ في ٱلمُعنعنِ .

* * *

ٱلمُبْهَمُ

هوَ ٱلحديثُ الذي يُوجدُ في سندهِ أو متنهِ رجلٌ أو ٱمرأةٌ لمْ يُسَمَّيا ، بلْ عُبِّرَ عنهما بلفظٍ عامٍّ .

أنواعُ ٱلمُبهمِ :

ٱلمُبهمُ نوعانِ :

ٱلأوَّلُ : أنْ يكونَ ٱلإبهامُ في سندِ ٱلحديثِ ، وذٰلكَ بأنْ يكونَ بعضُ رُواتهِ غيرَ مُسمًّى .

مِثالهُ : عَنْ سُفيانَ ، عنْ رجلٍ .

الثَّاني : أنْ يكونَ ٱلإبهامُ في متنِ ٱلحديثِ .

مِثالُهُ : ما جاءَ في كثيرٍ منَ ٱلأحاديثِ الصَّحيحةِ وغيرها مِنْ قولِهم : « إنَّ رجلاً سألَ النَّبيَّ ﷺ » ، « وَإنَّ ٱمرأةً سألتِ النَّبيَّ ﷺ » ، ونحوَ ذٰلكَ .

حُكمُه :

إذا كانَ ٱلإبهامُ في السَّنَدِ ولمْ يُعْلَمْ فإنَّهُ ضعيفٌ ، أمَّا إذا كانَ في

ٱلمتنِ فلا يضُرُّ ، وكذٰلكَ لا يضُرُّ إبهامُ الصَّحابةِ في السَّنَدِ ، لأنَّهُم كُلَّهُم عُدولٌ .

ويَحسنُ بنا هُنا أنْ نُلحِقَ بهٰذا ٱلحديثِ (ٱلحديثَ ٱلمُهمَلَ) لأنَّ لهُ مُناسبةً ، وهوَ أنْ يرويَ الرَّاوي عنْ شيخينِ مُتَّفقينِ في الاسمِ ، أو في ٱلاسمِ وٱسمِ الأبِ ، أوْ نحوِ ذٰلكَ ولم يُميَّزا بما يَخصُّ كُلَّ واحدٍ منهما .

فإنْ كانَ الشَّيخانِ ثِقتينِ ، لم تضرَّ ٱلجهالةُ بهما ، ومِنْ ذٰلكَ ما وقَعَ للبخاريِّ مِنْ رِوايتهِ عن أحمدَ ، عنِ ٱبنِ وَهْبٍ ، فهوَ إمَّا أحمدُ بنُ صالحٍ ، أو أحمدُ بنُ عيسىٰ ، وكلاهُما ثِقةٌ .

وأمَّا إنْ كانَ أحدُهما ثِقةً وٱلآخرُ ضعيفاً ، ضرَّتِ ٱلجهالةُ ، نحوُ سليمانَ بنِ داودَ ٱلخَولانيِّ ، وهوَ ثقةٌ ، وسُليمانَ بنِ داودَ ٱليماميِّ ، وهوَ ضعيفٌ .

وٱلفرقُ بينَ ٱلمُهمَلِ وٱلمُبهَمِ : أنَّ ٱلمُهمَلَ ذُكِرَ ٱسمُهُ معَ ٱلاشتباهِ ، وٱلمُبهمَ لمْ يُذكرِ ٱسمهُ ، فٱحفَظْ .

* * *

مجهولُ ٱلعينِ وٱلحالِ

ٱلمجهولُ عندَ ٱلمحدِّثينَ : إمَّا مجهولُ ٱلعينِ ، وإمَّا مجهولُ ٱلعدالةِ . ومجهولُ ٱلعدالةِ إمَّا مجهولُها ظاهراً وباطناً ، وإمَّا باطناً فقط ، وهوَ معروفُ ٱلعدالةِ ظاهراً ويُسمّىٰ ٱلمستورَ .

ومجهولُ ٱلعينِ : مَنْ لمْ يَروِ عنهُ غيرُ واحدٍ عندَ ٱلجمهورِ ، وإنْ سمّاهُ ، مثلُ : جبَّار الطائي ، لم يَروِ عنهُ غيرُ السَّبيعيِّ ، ومثلُ : جُرَيُّ بنُ كُليبٍ ، لم يَروِ عنهُ غيرُ قتادةَ . وأقلُّ ما يرفعُ ٱلجهالةَ ، هوَ رِوايةُ عدلينِ عنهُ ، فإذا رَوىٰ عنهُ ٱثنانِ عدلانِ ، فقدِ ٱرتفعتْ جهالةُ عينهِ وأصبحَ معروفَ ٱلعينِ ، ولا تَثبتُ لهُ بعدَ معرفةِ عينهِ ٱلعدالةُ إلاَّ بتوثيقِ ٱلعُلماءِ علىٰ ٱلأصحِّ .

ومجهولُ ٱلعدالةِ ظاهراً وباطناً ولمْ يُذكَرْ بجَرحٍ ولا توثيقٍ ، لا يُقْبَلُ عندَ ٱلأكثرِ ، وهو مذهبُ ٱلخطيبِ والنَّوويِّ .

ومجهولُ ٱلعدالةِ باطناً لا ظاهراً وهوَ ٱلمستورُ ـ وقدْ عُرِفتْ عينهُ بروايةِ واحدٍ أو أكثرَ علىٰ ٱلخلافِ ـ ولمْ يُوثَّقْ ولم يُجرَحْ ، يَحتجُّ بهِ كثيرٌ مِنَ ٱلمحقِّقينَ ، ورجَّحَ ذلكَ سُليمُ بنُ أيّوبَ ٱلفقيهُ ، ووافقَهُ ٱبنُ الصَّلاحِ ، وتثبُتُ ٱلعدالةُ بتنصيصِ عَدْلينِ عليها ، أوْ بٱلاستفاضَةِ والشُّهرةِ ، كمالكٍ ، والشافعيِّ ، وأحمدَ وأشباهِهم .

* * *

رِوايةُ مَنِ ٱختلطَ في حِفْظِهِ

ٱلمُختَلِطُ (بكسرِ اللامِ) : مَنْ ساءَ حِفظُهُ لِعارِضٍ مِنْ كِبَرٍ ، أو خَرَفٍ ، أو ذهابِ بَصرٍ ، أو مَرضٍ ، أو ٱحتراقِ كُتُبِه الَّتي كانَ يعتمِدُ عليها .

وحديثُ ٱلمُختَلِطِ إن حدَّثَ بهِ قبلَ طَرَيانِ ٱلاختلاطِ وعُرِفَ كَذٰلكَ ، قُبِلَ ، فإنْ لمْ يتميَّزْ ، تُوقِّفَ فيهِ ، وما حدَّثَ بهِ حالَ ٱلاختلاطِ وعُرِفَ كذٰلكَ ، يُرَدُّ ، وكذٰلكَ مَنِ ٱخْتُلِفَ في ٱختلاطهِ وفي زمانِ ٱختلاطِهِ ، فإنَّهُ إذا تميَّزَ ما حدَّثَ بهِ قبلَ الزَّمانِ الَّذي ٱختُلِفَ فيهِ ، قُبِلَ ، وإذا لمْ يتميَّزْ ، تُوقِّفَ فيهِ ، فلا يُقبَلُ .

ويُعرفُ ما رواهُ قبلَ ٱلاختلاطِ ؛ بٱعتبارِ الرَّاوينَ عَنِ ٱلمختلِطِ ، فمَنْ عُلِمَ أنَّهُ لمْ يسمعْ منهُ إلاَّ قبلَ ٱلاختلاطِ ، قُبِلَ ، ومَنْ لا ، فلا . وما حدَّثَ بهِ حالَ ٱختلاطِهِ وكانَ حَدَّثَ بهِ حَالَ صِحَّتهِ ، يُقْبَلُ ، وٱلمخْتَلِطُ الَّذي لا يتميَّزُ زمنُ ما حدَّث بهِ ، وسيِّءُ ٱلحِفظِ ، وٱلمستورُ ، والمُدَلِّسُ إذا لمْ يُعرَفِ ٱلمحذوفُ مِن سندهِ إذا تُوبِعَ حديثُهُم بمُتابِعٍ مُعتبَرٍ أعلىٰ منهُ أو مثلهُ ، يصيرُ حديثُهُم

حسناً لغيرِهِ ، ويصيرُ ٱلحديثُ محفُوظاً يترقَّىٰ منْ درجةِ التَّوقُّفِ إلىٰ ٱلقَبولِ .

وممَّنِ ٱختلطَ آخِرَ عُمُرِهِ : عبْد اللهِ بنُ لهيعةَ لِذهابِ كُتُبهِ ، وعبدُ الرَّزَّاقِ بنُ هَمّامٍ الصَّنعانيُّ بعدَ ما عَمِيَ ، وأبو بكرِ بنُ مالكٍ ٱلقَطيعيُّ راوي « مُسنَدِ أحمدَ » عن ٱبنهِ عبدِ اللهِ ، عنهُ ، خَرِفَ حتَّىٰ كانَ لا يَدري ما يَقرأُ .

* * *

الشَّاذُّ وٱلمحْفُوظُ

ٱختلَفَ ٱلعلماءُ في تعريفِ الشَّاذِّ علىٰ أقوالٍ ؛ أشهرُها ثلاثةٌ :

أحدُها : مُخالَفةُ الثِّقةِ لأرجحَ منهُ .

والثَّاني : تفرُّدُ الثِّقةِ مُطلقاً .

والثَّالثُ : تفرُّدُ الرَّاوي مُطلقاً .

وٱلأوَّلُ هوَ ٱلمعتمَدُ ، لٰكنْ يَحتاجُ إلىٰ زيادةِ قَيدٍ ، وهوَ : معَ عدمِ إمكانِ ٱلجَمْعِ ، فيكونُ التَّعريفُ كٱلآتي :

هوَ ما رواهُ الثِّقةُ مُخالِفاً ـ في ٱلمتنِ أو في السَّنَدِ ـ مَنْ كانَ أوثقَ منهُ بزيادةٍ أو نُقْصانٍ ، معَ عدمِ إمكانِ ٱلجَمْعِ .

وهٰذا التَّعريفُ أكمَلُ وأشمَلُ ، إذْ يُفيدُ أنَّهُ يُشترَطُ في الشَّاذِّ ٱنفرادُ الثِّقةِ بٱلحديثِ ، معَ مُخالفةِ مَنْ هوَ أوثقُ منهُ ، ويُشترطُ أيضاً عدمُ إمكانِ ٱلجمعِ بينَ حديثِ الثِّقةِ وٱلأوثقِ .

مثالُ الشُّذوذِ في السَّنَدِ :

ما رَواهُ أبو داودَ ، والتِّرمذيُّ وٱبنُ ماجهْ مِنْ طريقِ ٱبنِ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عمرِو بنِ دينارٍ ، عنْ عَوسَجةَ ـ مولىٰ ٱبنِ عبّاسٍ ـ ،

عَنْ ٱبنِ عبّاسٍ أنَّ رجلاً تُوفِّيَ علىٰ عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ ولمْ يدَعْ وارثاً إلاَّ مولىً هو أعتقهُ ، فدفعَ رسولُ اللهِ ﷺ ميراثَهُ إليهِ . .[1] .

وقد تابعَ ٱبنَ عُيينةَ علىٰ وصلهِ ٱبنُ جُريجٍ وغيرُهُ ، وخالفَهُم حمّادُ بنُ زيدٍ ، فرواهُ عَنْ عمرِو بنِ دينارٍ ، عَنْ عوسَجةَ ولمْ يذكرِ ٱبنَ عبّاسٍ ، بل رَواهُ مُرسلاً .

ومِمّا تقدَّمَ يتَّضِحُ : أنَّ حمّاداً ٱنفردَ بروايتهِ مُرسَلاً وخالفَ روايةَ ٱبنِ عُيينةَ ، وٱبنِ جُريجٍ وغيرِهما ، وهي الرِوايةُ ٱلموصولةُ ، فروايةُ حَمَّادٍ شاذَّةٌ ، ورِوايةُ ٱبنِ عُيينةَ هي ٱلمحفوظة ، معَ أنَّ كُلاًّ مِنْ حَمّادٍ وٱبنِ عُيينةَ ، ثِقَةٌ .

ومثالُ الشُّذوذِ في ٱلمتنِ :

ما رواهُ مسلمٌ عنْ نُبَيْشةَ الهُذَليِّ قالَ : قالَ رسولُ اللهِ ﷺ : « أيَّامُ التَّشريقِ ، أيّامُ أكلٍ وشُرْبٍ »[2] . فإنَّهُ جاءَ مِنْ جميعِ طُرُقهِ هٰكذا ، ورواهُ موسىٰ بنُ عُليٍّ ـ بالتَّصغيرِ ـ بنِ رَباحٍ ، عنْ أبيهِ عنْ عُقبةَ بنِ عامرٍ بزيادةِ : « يومُ عَرَفَةَ » فحديثُ موسىٰ شاذٌّ لمخالفتهِ ٱلجماعةَ بتلكَ الزّيادةِ .

---

(١) أبو داود (٣/ ١٢٤) (٢٩٠٥) كتاب الفرائض ، باب ميراث ذوي الأرحام .
والترمذي (٤/ ٤٢٣) (٢١٠٦) باب ميراث المولى الأسفل ، وابن ماجة (٢/ ٩١٥) (٢٧٤١) باب من لا وارث له .

(٢) مسلم (٣/ ١٥٣) (١١٤١) كتاب الصيام ، باب تحريم صوم أيام التشريق .

ومِنْ ذٰلكَ أيضاً : ما جاءَ في حديثِ وَفْدِ عبدِ ٱلقيسِ أنَّ النَّبيَّ ﷺ أمرَهُم بأربعٍ ، ونَهاهُم عنْ أربعٍ ؛ أمرَهُم بٱلإيمانِ باللهِ وحدهُ ، قال : « أَتَدْرُوْنَ مَا ٱلإِيْمَانُ بِٱللهِ وَحْدَهُ؟ » قالوا : اللهُ ورَسولُهُ أَعْلَمُ . قال : « شَهَادَةُ أَنْ لاَ إِلٰهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُوْلُ اللهِ ، وَإِقَامُ الصَّلاَةِ ، وَإِيْتَاءُ الزَّكَاةِ ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ ، وَأَنْ تُعْطُوْا مِنَ ٱلمَغْنَمِ ٱلخُمُسَ . . »[1] ٱلحديثَ .

فهٰذا ٱلحديثُ رَواهُ الشَّيخانِ وغيرُهما ، وليسَ فيهِ ذِكْرُ ٱلحجِّ لٰكنْ في روايةِ ٱلبيهقيِّ : « وَتَحُجُّوْا ٱلبَيْتَ » ، فهٰذهِ شاذَّةٌ .

ويُقابِلُ الشَّاذَّ ٱلمحفوظُ ، وهوَ ما رَواهُ ٱلأوثَقُ مُخالِفاً لروايةِ الثِّقةِ ، بزيادةٍ أو نقصٍ في ٱلمتنِ أو السَّنَدِ .

حُكْمُ الشَّاذِّ :

الشَّاذُّ مَردودٌ لا يُحتَجُّ بهِ ، وإنَّما ٱلحُجَّةُ بِمُقابلهِ ، وهوَ ٱلمحفوظُ ، إذا لم يُمْكِنِ ٱلجَمْعُ بينهُما ، فإذا أمكنَ فهُما مَقبولانِ .

وَتفرُّدُ ٱلعَدْلِ الضَّابطِ بٱلحديثِ ، مَقبولٌ أيضاً .

* * *

---

(١) رواه البخاري (١/ ١٩) (٥٣) كتاب الإيمان ، باب أداء الخمس من الإيمان ، ومسلم (١/ ٣٥) (١٧) كتاب الإيمان ، باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله .

ٱلمُنْكَرُ وٱلمَعْرُوفُ

ٱلمُنكَرُ : هوَ ما رواهُ الضَّعيفُ مُخالفاً لِمنْ هوَ أولىٰ منهُ مِنَ الثِّقاتِ ، ويُقابِلهُ ٱلمعروفُ : وهوَ حديثُ الثِّقةِ الَّذي خَالفَهُ الضَّعيفُ .

فما جاءَ مِنْ طريقِ الثِّقةِ ، يُسمّىٰ مَعروفاً ، ومِنْ طريقِ غيرِهِ يُسمّىٰ مُنكَراً . وهٰذا هو ٱلمُعتَمدُ ٱلمشهورُ ، كما رَجَّحهُ شيخُ ٱلإسلامِ ٱبنُ حجَرٍ .

ويرىٰ ٱبنُ الصَّلاحِ أنَّ ٱلمُنكرَ والشَّاذَّ مُترادفانِ ، لٰكنْ قدْ خالفَهُ في هٰذا أئِمَّةُ ٱلفنِّ كشيخِ ٱلإسلامِ ٱبنِ حجَرٍ ، إذْ قالَ : وقدْ غَفَلَ مَنْ سَوّىٰ بينَهُما ، ثُمَّ بيَّنَ أنَّ المُنكَرَ والشَّاذَّ يشتركانِ في مُسمّىٰ ٱلمُخالفةِ ، ويفترقانِ في أنَّ المُنكرَ رَاويهِ ضعيفٌ ، أو مستورٌ ، والشَّاذَّ رَاويهِ ثِقةٌ ، أو صدُوقٌ .

قالَ الشَّيخُ مُلاّ علي القَاري في تحريرِ ٱلفَرْقِ بينهُما : وهل الشَّاذُّ ضعيفٌ أم لا؟ الظَّاهرُ أنَّ الشَّاذَّ والمُنكَرَ كِلاهُما ضعيفٌ ، لٰكنَّ الشَّاذَّ رَاويهِ قد يكونُ مَقبولاً ، وٱلمُنكرَ رَاويهِ ضعيفٌ .

مِثالُ ٱلمُنكَرِ وٱلمعرُوفِ :

ما رَواه ٱبنُ أبي حاتِمٍ مِنْ طريقِ حُبَيِّبٍ (بضَمِّ ٱلحاءِ ٱلمهملةِ وتشديدِ التَّحتيَّةِ بينَ مُوَحَّدَتينِ أولاهما مفتوحةٌ) ٱبنِ حَبيبٍ (بفتحِ ٱلمهملةِ بوزنِ كَريمٍ) أخي حمزةَ الزَّيَّاتِ عَنْ أبي إسحاقَ ، عنْ ٱلعيزارِ بنِ حُرَيثٍ ، عَنْ ٱبنِ عبّاسٍ ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ : « مَنْ أَقَامَ الصَّلاَةَ وَآتَىٰ الزَّكَاةَ وَحَجَّ وَصَامَ وَقَرَىٰ الضَّيْفَ ، دَخَلَ ٱلجَنَّةَ »[1] .

قالَ أبو حاتِمٍ : هوَ مُنكَرٌ ، لأنَّ غيرَهُ مِنَ الثِّقاتِ رَواهُ عنْ أبي إسحاقَ مَوقُوفاً ، وهوَ ٱلمعروفُ ، وحُبَيِّبٌ وهو غيرُ ثِقَةٍ رفعَ ٱلحديثَ ، فتَخالفا ، ولمّا كانَ ٱلمُخالِفُ غيرَ ثقةٍ ، صارَ حديثُهُ هوَ ٱلمُنكَرَ ، وحديثُ الثِّقاتِ هوَ ٱلمعروفُ .

* * *

---

(١) رواه الطبراني في الكبير (١٢/ ١٣٧) (١٢٦٩٢) وقال الهيثمي في المجمع (١/ ٤٥) في إسناده حُبَيِّب بن حَبيب وهو ضعيف .

ٱلمَقْلُوبُ

هوَ ٱلحديثُ الَّذي وقعَ في متنهِ أو في سندهِ تَغييرٌ ، بإبدالِ لفظٍ بآخرَ ، أو بتقديمٍ وتأخيرٍ ، ونحوِ ذٰلكَ ، وهوَ علىٰ قسمينِ : مقلُوبُ ٱلمتنِ ، ومقلُوبُ السَّنَدِ .

أمثلةُ مقلُوبِ ٱلمَتنِ :

(١) حديثُ : « إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ ، فَلاَ يَبْرُكْ كَمَا يَبْرُكُ ٱلبَعِيْرُ ، وَلْيَضَعْ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ » ، أخرجَهُ أحمدُ وأبو داودَ والنَّسائيُّ والدّارِميُّ وٱلبيهقيُّ[١] .

وأخرجَهُ أبو داودَ أيضاً والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ وٱلبيهقيُّ بلفظِ : « يَعْمِدُ أَحَدُكُمْ فِي صَلاَتِهِ . . » وبدونِ جُملةِ : « وَلْيَضَعْ . . الخ »[٢] .

---

(١) أحمد (٢/ ٣٨١) (٨٧٣٢) أبو داود (١/ ٢٢٢) (٨٤٠) النسائي (٢/ ٢٠٧) (١٠٩١) الدارمي (١/ ٣٠٣) (٧٤) البيهقي في السنن (٢/ ٩٩) (٢٦٣٣) .

(٢) أبو داود (١/ ٢٢٢) (٨٤١) ، الترمذي (٢/ ٥٨) (٢٦٩) ، النسائي =

وأخرجَهُ أبو داود والترمذيُّ وحسَّنهُ والنَّسائيُّ وٱبنُ ماجهْ وٱبنُ حِبّانَ[1] من حديثِ وائلِ بنِ حُجْرٍ رضيَ اللهُ عنهُ بلفظِ : رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ إذا سَجدَ ، يَضَعُ رُكْبَتيهِ قبلَ يديهِ ، وإذا نهضَ رفعَ يديهِ قبلَ ركبتيهِ ، ولذا صرَّحَ ٱبنُ ٱلقيِّمِ في « زادِ ٱلمَعادِ » بأنَّ ٱلحديثَ الذي فيهِ : « وَلْيَضَعْ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ » انقلبَ. . . علىٰ بعضِ رُواتهِ ، فكأنَّ ٱلأصلَ : « وَلْيَضَعْ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ » ، فقدَّمَ بعضُ الرُّواةِ ٱليدينِ علىٰ الركبتينِ ، كيفَ لا وإنَّ أوَّلَهُ يُناقِضُ آخرَهُ ، فإنَّهُ إذا وضعَ يديهِ قبلَ ركبتيهِ ، بركَ كما يبرُكُ ٱلبعيرُ ، فإنَّ ٱلبعيرَ إنَّما يضعُ يديهِ أوَّلاً .

(٢) حديثُ إخفاءِ الصَّدقةِ ، وهوَ ما أخرجهُ ٱلبخاريُّ والنَّسائيُّ عنْ أبي هُريرةَ قالَ : سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ : « سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لاَ ظِلَّ إِلاَّ ظِلُّهُ : إِمَامٌ عَادِلٌ ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ ٱللهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ بِٱلمَسَاجِدِ ، وَرَجُلاَنِ تَحَابَّا فِي ٱللهِ ٱجْتَمَعَا عَلَىٰ ذٰلِكَ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ ٱمْرَأَةٌ ذَاتُ مَنصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ : إِنِّيْ أَخَافُ اللهَ ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّىٰ لاَ تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ ٱللهَ خَالِياً فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ »[2] ، فإنَّهُ وقعَ ٱلقلبُ فيهِ مِنْ بعضِ رُواتهِ في

= (٢٠٧/٢) (١٠٩٠) ، البيهقي (١٠٠/٢) (٢٦٣٢) .

(١) أبو داود (٢٢٢/١) (٨٣٨) ، الترمذي (٥٦/٢) (٢٦٨) ، النسائي (٢٠٧/٢) (١٠٨٩) ، ابن ماجه (٢٨٦/١) (٨٨٢٠) ، ابن حبان (١٩١/٣) (١٩٠٩) .

(٢) البخاري (١٦٠/١) (٦٦٠) كتاب الأذان ، باب من جلس في المجلس =

جُملةِ : « وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ . . » الخ ، فرُوِيَ حتَّىٰ لا تعلمَ يمينهُ ما تُنفِقُ شِمالُهُ . وٱلأحاديثُ مِنْ ذٰلكَ كثيرةٌ ، وفي هٰذا ٱلقَدْرِ كِفايةٌ .

أمثلةُ مَقْلُوبِ السَّنَدِ :

أمَّا أمثلةُ مقلوبِ السَّنَدِ ، فأنْ يكونَ حديثاً مشهوراً عَنْ رَاوٍ فيُجْعلَ عنْ غيرِهِ ليصيرَ مَرغوباً فيهِ ، كحديثٍ يُروىٰ عن سالمٍ فيُروىٰ عن نافعٍ مَوضعَ سالمٍ ، وكتقديمِ ٱلأبِ على ٱلابنِ ، كمُرَّةَ بنِ كعبٍ ، فيقولُ الرّاوي : كعبَ بنَ مُرّةَ ، وكمُسلمِ بنِ ٱلوليدِ ، فيقولُ الرّاوي : ٱلوليدَ بنَ مُسلمٍ ، ومِنْ صُوَرِ ٱلقلْبِ ، في السَّنَدِ : أنْ يَقلِبَ السَّنَدَ بتمامهِ ، فيَرويَ هٰذا ٱلحديثَ بسندِ ذٰلكَ ٱلحديثِ ، وذلكَ ٱلحديثَ بسندِ هٰذ ٱلحديثِ ، وقد وقعَ هذا النَّوعُ مِنَ ٱلقَلْبِ للبُخاريِّ حينَ قَدِمَ بغدادَ ، فأرادَ شُيوخُها أنْ يمتحِنوهُ ، فعَمَدوا إلىٰ مائةِ حَديثٍ فقلَبوا مُتونَها وأسانيدَها ، وجعلوا متنَ هٰذا ٱلإسنادِ بإسنادٍ آخرَ ، وإسنادَ هٰذا ٱلمتنِ لمتنٍ آخرَ ، فردَّ كُلَّ متنٍ إلىٰ إسنادهِ ، وكُلَّ إسنادٍ إلىٰ متنهِ ، فأقرّوا لهُ بٱلحفظِ وأذعنوا لهُ بٱلفضلِ .

حُكمُهُ :

أنَّهُ يجبُ ردُّهُ إلىٰ ٱلأصلِ الثّابتِ ، وٱلعَملُ بذٰلكَ ٱلأصلِ الثّابتِ .

= ينتظر الصلاة ، والنسائي (٨/ ٢٢٢) (٥٣٨٠) كتاب آداب القضاة ، باب الإمام العادل ، ورواه مسلم مقلوباً (٣/ ٩٣) (١٠٣١) كتاب الزكاة ، باب فضل إخفاء الصدقة .

ٱلمُتابعَةُ وٱلاستشهادُ وٱلاعتبارُ

ٱلمُتابعاتُ والشَّواهِدُ وٱلاعتبارُ أُمورٌ يتداولُها ٱلمحدِّثونَ يتعرَّفونَ بها حالَ ٱلحديثِ ، وليستْ مِنْ أنواعهِ وأقسامهِ .

فٱلحديثُ المُتابعُ : هوَ ما شاركَ حديثاً آخرَ في اللَّفظِ معَ ٱلاتّحادِ في الصَّحابيِّ ، وهوَ ينقسمُ إلىٰ متابَعةٍ تامَّةٍ ، ومتابَعةٍ قاصرةٍ ، فإنْ كانتِ ٱلمشاركةُ مِنْ أوَّلِ السَّندِ ، سُمِّيتْ : « مُتابعةً تامَّة » ، وإنْ كانتْ ليستْ مِن أوَّلِ السَّنَدِ سُمِّيتْ : « متابعةً قاصرة » .

وٱلحديثُ الشّاهِدُ : هوَ ٱلمشارِكُ في ٱلمعنىٰ .

وٱختلفوا فيما إذ جاءتِ ٱلمشارَكةُ في اللَّفظِ معَ ٱختلافِ الصَّحابيِّ ، فبعضُهم يسمِّيهِ مُتابِعاً (متابعةً قاصرةً) ، وبعضُهم يسمِّيهِ شاهداً .

قالَ ٱلحافظُ ٱبنُ حجَرٍ : وقدْ تُطلَقُ ٱلمتابَعةُ علىٰ الشّاهِدِ وبٱلعكسِ وٱلأمرُ فيهِ سهلٌ .

وٱلاعتبارُ : هو هيئةُ التَّوصُّلِ إلىٰ معرفةِ المُتابِعِ والشَّاهِدِ بٱلبحثِ والتَّفتيشِ عَنْ رَاوٍ شاركَ ٱلأوَّلَ في ذلكَ ٱلحديثِ ، أو عنْ

لمتنٍ شاهدٍ للمتنِ ٱلأوَّلِ ، وذٰلكَ بٱعتبارِ روايةِ الرَّاوي برِواياتِ غيرِهِ مِنَ الرُّواةِ ، وليسَ ذٰلكَ مِنْ أنواعِ ٱلحديثِ .

ومثالُ ما وقعَ فيهِ ٱلمتابعةُ والشَّاهدُ وٱلاعتبارُ : ما رواهُ الشافعيُّ في « الأم »[1] عنْ مالكٍ ، عنْ عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ ، عنِ ٱبنِ عُمرَ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال : « الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُوْنَ ، لاَ تَصُوْمُوْا حَتَّىٰ تَرَوُا ٱلهِلاَلَ ، وَلاَ تُفْطِرُوْا حَتَّىٰ تَرَوهُ . فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ ، فَأَكْمِلُوْا ٱلعِدَّةَ ثَلاَثِيْنَ » ، فقدْ ظنَّ بعضُهم أنَّ الشافعيَّ تفرَّدَ بهٰذهِ الرِّوايةِ عنِ ٱبنِ عمرَ ، ففتّشَ ٱلحُفَّاظُ في ٱلأسانيدِ وٱلمتونِ ، فوقعَ لهمُ ٱلعِلمُ بِمُشاركةِ ٱلقَعنبيِّ للشافعيِّ ، عنْ مالكٍ مِنْ أوَّلِ السَّنَدِ إلىٰ ٱبنِ عمرَ بلفظهِ ، ومُشاركةِ عاصمِ بنِ محمَّدٍ ، عن أبيهِ محمَّدِ بنِ زيدٍ لشيخِ شيخِ الشافعيِّ إلىٰ ٱبنِ عمرَ بلفظِ « فأَكْمِلُوْا ثَلاَثِيْنَ » ، ومُشاركةِ محمَّدِ بنِ زيادٍ لشيخِ شيخِ الشافعيِّ أيضاً ، لٰكنْ عنْ أبي هُريرةَ رضيَ اللهُ عنهُ وبلفظِ « فَأَكْمِلُوا عِدَّة شَعْبَانَ ثَلاَثِيْنَ » ، ومُشارَكةِ مُحَمَّدِ بنِ حُنَينٍ ، عن ٱبنِ عبّاسٍ بلفظِ روايةِ الشافعيِّ ، وتبيَّنَ أنَّ الشافعيَّ لمْ يَنْفَرِدْ بٱلحديثِ لمشارَكةِ غيرهِ لهُ في اللَّفظِ وٱلمعنىٰ عنِ ٱبنِ عمرَ ، وعَنْ غيرِ ٱبنِ عمرَ ، فحديثُ ٱلقعنبيِّ مُتابِعٌ لحديثِ الشافعيِّ لاتِّحادهِ معهُ في الصَّحابيِّ « وهيَ متابَعةٌ تامَّةٌ » ، لأنَّ المُشاركةَ لهُ كانتْ مِنْ أوَّلِ السَّنَدِ ، وحديثُ عاصمٍ وحديثُ مُحَمَّدِ بنِ حُنَينٍ يُقالُ لكلٍّ منهما : « شاهدٌ » « ومتابعة قاصرةٌ »

---

(١) (٢/ ١٢٤) ورواه مالك في الموطأ (١/ ٢٩٨) (٧٦٣) بلفظ (فاقدروا له) . ورواه أيضاً البخاري ومسلم .

لمشاركةِ الشافعيِّ مِنْ روايةِ غيرِ ٱبنِ عُمرَ ، وروايةُ مُحَمَّدِ بنِ زيادٍ « شاهدٌ بٱلمعنىٰ » ، والتَّفتيشُ في ٱلجوامعِ وٱلمسانيدِ وكُتُبِ ٱلحديثِ وٱلأسانيدِ ، هوَ الَّذي يُرشدُ ٱلباحثَ إلىٰ هٰذهِ ٱلمعرفةِ ، ويُقالُ لذٰلكَ : « ٱعتبارٌ » لاعتبارِ رِوايةِ الشافعيِّ بروايةِ غيرهِ .

وٱلحديثُ بٱلمُتابعِ والشَّاهِدُ ، يرتقي إلىٰ مرتبةٍ أعلىٰ ، بشرطِ أنْ لا يكونَ الشَّاهدُ ، وٱلمُتابِعُ فيهِ ضعفٌ شديدٌ ، بأنْ لا يكون مُتَّهماً بٱلكذبِ ، ولا مُنكَراً ، ولا شاذًّا .

وعبارَةُ ٱلمحدِّثينَ بقولهم : « تفرَّدَ بهِ فلانٌ » يُشعِرُ بٱنتفاءِ وُجودِ ٱلمتابعاتِ والشَّواهِدِ ، وذلكَ يجعلُ ٱلمرويَّ شاذًّا ، وحُكمُهُ حُكمُ الشَّاذِّ .

* * *

ٱلمُعَلَّلُ

وهوَ في ٱصطلاحِ ٱلمحدِّثينَ ما فيهِ أسبابٌ خَفيَّةٌ غامِضةٌ قَادحةٌ ، والظّاهرُ السّلامةُ منها لجمْعهِ شروطَ ٱلقَبولِ ظاهراً ، وٱلفرقُ بينَ ٱلغُموضِ وٱلخفاءِ ، أنَّ ٱلغموضَ مُقابِلُ ٱلوضوحِ ، وٱلخفاءَ مُقابلُ الظهورِ .

وهٰذا النّوعُ مِنْ أغمضِ علومِ ٱلحديثِ وأدقِّها ، ولذٰلكَ لمْ يتكلَّمْ فيهِ إلاَّ عددٌ قليلٌ مِنَ ٱلمحدِّثينَ علىٰ كثرتِهم ، كٱلبخاريِّ ، وعليِّ بنِ ٱلمدينيِّ ، وأحمدَ ، وأبي حاتمٍ ، وأبي زُرعةَ ، والدارَقُطنيِّ ونحوِهِمْ ممَّنْ أُعطيَ عِلماً كاملاً وخِبرةً تامّةً وفَهْماً ثاقِباً ، ووقوفاً علىٰ طُرُقِ كُلِّ حديثٍ ، معَ كثرةِ ٱلأحاديثِ .

وتلكَ ٱلأسبابُ كوصْلِ مُرسَلٍ بأنْ كانَ ٱلحديثُ مرسَلاً فوصلَهُ راويهِ إلىٰ النّبيِّ ﷺ ، أو رفْعِ موقوفٍ بأنْ كانَ ٱلحديثُ في نفسِ ٱلأمرِ مَوقوفاً فرفعَهُ الرّاوي ، أو دخولِ حَديثٍ في حديثٍ بأنْ كانَ هُناكَ حديثانِ مرويّانِ بسنَدينِ ، فأدْرجَ راوي أحدِهما كُلَّ ٱلآخرِ أو جُملةً منهُ فيهِ وجعلهُما حديثاً واحداً ، أو وَهَمِ وَاهِمٍ بسببِ سهوٍ أو

نسيانٍ صدرَ منهُ أوجبَ نُقصاناً في السَّنَدِ ، أو في ٱلمتنِ .

وقدْ يُطلَقُ ٱسمُ ٱلعِلَّةِ علىٰ كذِبِ الرّاوي ، وغفلتهِ وسوءِ حِفْظِهِ ، ونحوِ ذٰلكَ مِنْ أسبابِ ٱلجَرْحِ الظّاهرةِ .

ويُستعانُ علىٰ إدراكِ هٰذهِ ٱلأسبابِ ٱلغامضةِ ، بتفرُّدِ الرّاوي الضّابطِ الثِّقةِ ومُخالفةِ غيرهِ لهُ ، مِمَّنْ هوَ أضبطُ منهُ ، أو أكثرُ عدداً معَ قرائنَ خفيَّةٍ تُنبِّهُ ٱلمُحدِّثَ ٱلعارفَ بٱلخفيّاتِ والدَّقائقِ عليها ، بحيثُ يَغلِبُ علىٰ ظنِّهِ وجودُ هٰذهِ ٱلأسبابِ ٱلقادحةِ في صِحَّةِ ٱلحديثِ ، فيَحْكمُ بما غلبَ علىٰ ظنِّهِ منها ، لأنَّ غلبةَ الظنِّ كافيةٌ في أمثالِ هٰذهِ ٱلمباحثِ ، أو علىٰ ٱلأقلِّ يتردَّدُ مِنْ وجودِ هٰذهِ ٱلأسبابِ فيَتوقَّفُ ، وكلُّ ذلكَ مانعٌ مِنَ ٱلحُكمِ لِصحَّةِ ذلك ٱلحديثِ ، كما أنَّ وجودَ ٱلأسبابِ ٱلقادحةِ الظّاهرةِ ، مانعٌ مِنَ ٱلحُكمِ بالصِّحةِ .

وٱلعلّةُ قد تقدَحُ في صحَّةِ ٱلحديثِ وقد لا تَقدَحُ ، ولذٰلكَ فقدْ قَيَّدَ ٱلعلماءُ ٱلعِلَّةَ الَّتي تُنافي الصِّحَّةَ ، بٱلعلَّةِ ٱلقادحةِ ، وأنواعُ ٱلعِللِ كثيرةٌ فمنها :

أنْ يرويَ الرَّاوي عنْ شخصٍ أدرَكهُ وسمِعَ منهُ ، ولكنَّهُ لمْ يسمَعْ منهُ أحاديثَ مُعيَّنةً ، فإذا رَواها عنهُ بلا واسطةٍ ، فَعِلَّتُها أنَّهُ لمْ يَسمعْها منهُ .

ومثالُهُ : حديثُ يحيىٰ بنِ أبي كثيرٍ ، عنْ أنسٍ رضيَ اللهُ عنهُ أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ إذا أفطرَ عندَ أهلِ بيتٍ قالَ : « أَفْطَرَ عِنْدَكُمُ

الصَّائِمُوْنَ »[1] . فيحيىٰ بنُ أبي كثيرٍ قدْ رأىٰ أنساً ولكنَّهُ قد تبيَّنَ مِنْ غيرِ وجهٍ ، أنَّهُ لمْ يسمَعْ منهُ هٰذا ٱلحديثَ ، كذا قالَ ٱلحاكِمُ .

* * *

---

(١) رواهُ أحمدُ (٣/١١٨) (١١٧٦٧) ، والدارمي (٢/٢٥) كتاب الصيام ، باب دعاء الصائم لمن يفطر عنده .

ٱلمُضْطَرِبُ

هوَ في اللُّغةِ : ٱسمُ فَاعلٍ مِنْ : ٱضطَرَبَ .

وفي ٱلاصطلاحِ : هوَ ٱلحديثُ الَّذي تختلفُ الرِّواياتُ فيهِ ، ٱلمتساويةُ شُروطُ قَبولِها في ٱلقوَّةِ ، بحيثُ تَعارضُ مِنْ كُلِّ ٱلوجوهِ ، فلا جمعَ ، ولا نَسْخَ ، ولا تَرجيحَ .

فظهرَ مِنْ هٰذا التَّعريفِ : أنَّ ما كانتْ شُروطُ ٱلقَبولِ فيهِ غيرَ متساويةٍ ، كأنْ يكونَ بعضُها في رُتبةِ الصَّحيحِ وبعضُها في رُتبةِ ٱلحسنِ ، أو يكونَ أحدُها صحيحاً لذاتهِ ، ويكونَ هٰذا صحيحاً لغيرهِ ، أو يكونَ هٰذا حسناً لذاتهِ ، ويكونَ هٰذا حَسناً لغيرهِ ، فإنَّهُ يُقدَّمُ الرَّاجحُ ويسمّىٰ : مَحفوظاً ، ويُتركُ ٱلمرجوحُ ويسمّىٰ : شاذًّا ، وليسَ هٰذا مِنْ نوعِ ٱلمضطربِ ، وكذٰلكَ ليسَ مِنْ ٱلمضطربِ ما كانَ فيهِ أحدُ الرِّواياتِ مُستوفياً شروطَ ٱلقَبولِ ، وٱلآخرُ ليسَ مُستوفياً لها ، بأنْ يكونَ أحدُها صحيحاً ، أو حسناً ، وٱلآخرُ ضعيفاً ، فإنَّهُ يُقدَّمُ الصَّحيحُ أوِ ٱلحسَنُ ويسمّىٰ : معروفاً ، ويُترَكُ الضَّعيفُ ويسمّىٰ : مُنْكراً .

وليسَ مِنَ ٱلمضطربِ أيضاً ما إذا ٱختلفتِ الرِّواياتُ وتساوَتْ في الضَّعْفِ ، فإنَّهُ لا يُعَرَّجُ عليهِ ولا يُبْحَثُ فيهِ ، بلْ ضَعْفُهُ يكفيهِ .

حُكمُهُ :

ٱلاضطرابُ مُوجِبٌ لِضَعفِ ٱلحديثِ ، فيجبُ تركُ ٱلعملِ بٱلحديثِ ٱلمضطربِ ، إنْ لمْ تترجَّحْ إحدىٰ الرِّوايتينِ ٱلمُختلفتينِ علىٰ ٱلأخرىٰ ، بكونِ راويها أحفظَ مِنْ راوي الرِّوايةِ ٱلمُخالفةِ لها ، أو أكثرَ صُحْبَةً للمَرويِّ عنهُ ، فيكونُ ٱلحكمُ للرَّاجحِ فيُعمَلُ بهِ ، ويُترَكُ ٱلمرجوحُ .

مثالُ ٱلاضطرابِ في السَّنَدِ : حديثُ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنهُ ، قالَ : يا رسولَ اللهِ ، أراكَ شبتَ ، قالَ : « شَيَّبَتْنِي هُودٌ وَأَخَوَاتُهَا »[1] .

قالَ الدارقُطنيُّ : هٰذا حديثٌ مُضطرِبٌ ، فإنَّهُ لمْ يُرْوَ إلاّ مِنْ طريقِ أبي إسحاقَ ، وقدِ ٱختُلِفَ عليهِ فيهِ علىٰ نحوِ عَشرةِ أوجُهٍ ، فمنهُم مَنْ رواهُ عنهُ مُرسلاً ، ومنهُم مَنْ رواهُ عنهُ موصولاً ، ومنهُم مَنْ جعلهُ مِنْ مُسنَدِ أبي بكرٍ ، ومنهُم مَنْ جعلهُ مِنْ مُسنَدِ سَعْدٍ ، ومنهُم مَن جعلهُ مِنْ مُسنَدِ عائشةَ ، وجميعُ رُواتهِ ثِقَاتٌ ، ولا يُمكِنُ ترجيحُ بعضِ رُواتهِ علىٰ بعضٍ ، وٱلجمعُ مُتعذِّرٌ .

---

(١) رواه الطبراني في الكبير (٢٨٧/١٧) (٧٩٠) قال الهيثمي في المجمع (٣٧/٧) : ورجاله رجال الصحيح ، والترمذي وحسنه (٤٠٢/٥) (٣٢٩٧) .

ومثالُ ٱلاضطرابِ في ٱلمتنِ : حديثُ فاطمةَ بنتِ قيسٍ مرفوعاً : « إِنَّ فِي ٱلمَالِ لَحَقًّا سِوَىٰ الزَّكَاةِ »[1] ، رواهُ التِّرمذيُّ بهٰذا اللَّفظِ ، وأخرجَهُ ٱبنُ ماجة بلفظِ : « لَيْسَ فِي ٱلمَالِ »[2] فهٰذا ٱضطرابٌ فاحشٌ ، ومعَ ذٰلكَ فٱلحديثُ ضعيفُ السَّنَدِ أيضاً ، إذْ أنَّ فيهِ ميمونَ ٱلأعورَ ، وهوَ ضعيفٌ عندَهُم .

* * *

---

(١) الترمذي (٣/ ٤٨) (٦٥٩/ ٦٦٠) كتاب الزكاة ، باب إن في المال حقاً سوى الزكاة .

(٢) ابن ماجة (١/ ٥٧٠) (١٧٨٩) كتاب الزكاة ، باب ما أدى زكاته ليس بكنز .

المُدْرَجُ

ٱلإدراجُ لغةً : ٱلإدخالُ ، وهوَ نوعانِ :

مُدْرجٌ في ٱلمتنِ ، ومُدرجٌ في السَّنَدِ .

أمَّا مُدرجُ ٱلمتنِ : فهوَ إدخالُ بعضِ الرُّواةِ لألفاظٍ زائدةٍ علىٰ ٱلمتنِ ، بشرطِ أن يَصِلَها بٱلحديثِ مِنْ غيرِ بيانٍ أنَّ ما أدخلَهُ ليسَ مِنَ ٱلحديثِ ، مثلُ حديثِ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها : « كانَ النَّبيُّ ﷺ يَتَحَنَّثُ فِي حِرَاءٍ ـ وهوَ التَّعبُّدُ ـ اللَّيَالِيَ ذَوَاتِ العَدَدِ »[1] . فقولهُ : « وهوَ التعبُّدُ » ، مُدْرَجٌ في ٱلحديثِ .

وأمَّا مُدْرجُ السَّنَدِ فأقسامٌ :

ٱلأوَّلُ : أنْ يكونَ ٱلحديثُ عندَ رَاوٍ بسندٍ إلاَّ طرفاً منهُ ، فإنَّهُ عندَهُ بسندٍ آخرَ ، فيرويهِ رَاوٍ عنهُ تامّاً بالسَّنَدِ ٱلأوَّلِ ، ولا يذكرُ سندَ طرفهِ .

---

(١) رواه البخاري (١/٣) (٣) كتاب بدء الوحي ، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ، ومسلم (١/٩٧) (٢٥٢) كتاب الإيمان ، باب بدء الوحي .

ومِثالُهُ : حديثُ وائلِ بنِ حُجرٍ يصفُ صلاةَ أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ ، وفي آخرهِ : أنَّهُ جاءَهُم في الشِّتاءِ ، فرآهُم يَرفَعونَ أيديَهُم مِنْ تحتِ الثّيابِ ، فهٰذهِ الزّيادةُ بسندٍ آخرَ عَنْ عاصمِ بنِ كُلَيْبٍ .

والثّاني : أنْ يُدرجَ بعضَ حديثٍ في حديثٍ آخرَ مُخالفٍ لهُ في سندهِ أو يكونَ عندَهُ متنانِ بإسنادَينِ ، فيرويَهُما بأحدِهِما ، مِثلُ حديثِ أنسٍ رضيَ اللهُ عنهُ : « لا تَباغَضُوْا وَلاَ تَحَاسَدُوْا ، وَلاَ تَدَابَرُوْا وَلاَ تَنَافَسُوْا »[1] . رُويَ عنْ مالكٍ ، معَ أنَّ قولهُ : « وَلاَ تَنَافَسُوْا »[2] . مِنْ حديثٍ آخرَ لمالكٍ عنْ أبي هريرةَ ، فأدرَجَهُ عنْ مالكٍ ، سعيدُ بنُ أبي مريمَ ، وصيَّرَ ٱلحديثَينِ حديثاً بسندٍ واحدٍ .

والثّالثُ : أنْ يرويَ الراوي حديثاً عنْ جماعةٍ بأسانيدَ مختلفةٍ ، فيجمعَ ٱلكُلَّ علىٰ سَنَدٍ واحدٍ منها ، ولا يُبيِّنَ ٱلخِلافَ .

والرّابعُ : أنْ يذكُرَ ٱلإسنادَ فيعرِضَ لهُ عارِضٌ عنْ ذِكرِ متنهِ ، ويذكُرَ كلاماً أجنبياً ، فيظنَّ بعضُ مَنْ سمعهُ أنَّ ذٰلكَ ٱلكلامَ مِن ذٰلكَ السَّنَدِ ، فيرويَهُ عنهُ كذٰلكَ . وقد عرضَ لشَريكٍ وهوَ يُملي حديثاً وسكتَ ليكتُبَ ٱلمُستملي ، أنْ دخلَ عليهِ ثابتُ بنُ موسىٰ الزّاهدُ ٱلقاضي فقالَ شريكٌ : مَنْ كَثُرتْ صلاتُهُ باللَّيلِ ، حَسُنَ وَجهُهُ بالنَّهارِ ، يُريدُ ثابِتاً ، فظنَّ ثابتٌ أنَّهُ مِنْ متنِ ذٰلكَ السَّنَدِ ، وكان يُحدِّثُ بهِ .

---

(١) الموطأ ـ الزهري ـ (٢/ ٧٨) (١٨٩٣) وأحمد (٣/ ٢٢٥) (١٢٩٤١) .
(٢) الموطأ ـ محمد ـ (٢/ ٣٩٣) (٨٩٥) وأحمد (٣/ ١٠٢) (٨٨٦٥) .

ويُعرَفُ ٱلإدراجُ بالتَّنصيصِ عليهِ مِنَ الرّاوي ، أو مِنْ بعضِ ٱلأئمةِ المُطَّلعينَ ، أو بِوُرودِ ٱلمُدرجِ مُنفصلاً في روايةٍ أُخرىٰ ، أو بٱستحالةِ كونهِ مِنَ النَّبيِّ ﷺ ، ومثالهُ ما في ٱلبخاريِّ مِنْ حديثِ أبي هريرةَ مرفوعاً : « لِلْعَبْدِ ٱلمَمْلُوْكِ الصَّالِحِ أَجْرَانِ ، وَالَّذِيْ نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلاَ ٱلجِهَادُ فِي سَبِيْلِ اللهِ وَٱلحَجُّ وَبِرُّ أُمِّي ، لأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوْتَ وَأَنَا مَمْلُوْكٌ »[1] . فإنَّ قولَهُ : « وَالَّذِيّ نَفْسِي » إلىٰ آخرهِ ، يمتنِعُ أنْ يكونَ مِنَ النَّبيِّ ﷺ وأنَّهُ يتمنّىٰ أنْ يكونَ مملوكاً ، ولمْ تكُنْ أمُّهُ حينئذٍ حيَّةً حتَّىٰ يَبَرَّهَا .

ويَحرمُ ٱلإدراجُ لغيرِ تفسيرِ لفظٍ غريبٍ ، وتعمُّدهُ يُسقطُ ٱلعدالةَ .

وفيهِ : « ٱلفصلُ للوصلِ ٱلمدرجِ في النّقلِ » للخطيب ٱلبغداديِّ ، ولخَّصهُ ٱلحافظُ ٱبنُ حجَرٍ وسمّاهُ « تقريبَ ٱلمنهجِ بترتيبِ ٱلمُدرجِ » .

* * *

---

(١) البخاري (١٢٣/٣) (٢٥٤٨) كتاب العتق ، باب العبد إذا أحسن عبادة ربه .

اللَّحَّانُ والْمُصَحِّفُ والْمُحرَّفُ

اللَّحَّانُ بصيغةِ ٱلمبالغةِ من اللَّحْنِ ، وَهُوَ الخَطَأُ مِنْ نَاحِيَةِ الإِعْرَابِ . وتَحْرِيرُ ٱلفَرْقِ بَيْنَ التَّصْحِيفِ والتَّحْرِيفِ هُوَ : أن التَّصْحِيفَ : ٱلخطأُ في ٱلحروفِ بالنَّقْطِ ، والتَّحريفُ هوَ : التَّغيير بالشَّكلِ ، وَقَدْ جَمَعَ ذٰلِكَ بَعْضُهُم نَظْماً فقالَ :

مَتَىٰ أَتَىٰ ٱلخَطَأُ فِي ٱلإِعْرَابِ فَسَمِّ بِٱللَّحْنِ بِلاَ ٱرْتِيَابِ
وَإِنْ بَدَا ذٰلِكَ فِي ٱلحُرُوْفِ فَهُوَ الَّذِي لُقِّبَ بِالتَّصْحِيْفِ
هٰذَا إذَا لَفَظْتَ فِي صَادٍ بِضَادْ وَنَحْوِهِ فَٱفْهَمْ هُدِيْتَ لِلْمُرَادْ
وَإِنْ أَتَىٰ ٱلخَطَأُ فِي ٱلحُرُوْفِ بِالشَّكْلِ سَمِّ ذَاكَ بِالتَّحْرِيْفِ

مثالُ ٱلمُصحِّفِ : حديثُ : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوّالٍ ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ »[1] . صَحَّفَ أبو بكرٍ الصُّوليُّ فقالَ : (شيئاً) بالشِّينِ ٱلمُعجمةِ وٱلياءِ .

---

(١) رواه مسلم (٣/ ١٦٩) (١١٦٤) ، والترمذي (٣/ ١٣٢) (٧٥٩) وأبو داود (٢/ ٣٢٤) (٢٤٣٣) .

ومثالُ ٱلمُحرَّفِ : حديثُ جابرٍ رضيَ اللهُ عنهُ : رُمِيَ أُبَيٌّ يومَ ٱلأحزابِ علىٰ أكحَلِهِ ، فكواهُ رسولُ اللهِ ﷺ[1] ، حَرَّفَهُ غُنْدَرٌ وقالَ فيهِ : (أبِيْ) بٱلإضافةِ ، وإنَّما هوَ أُبَيُّ بنُ كعبٍ ، وأبو جابرٍ قدِ ٱستُشهدَ قبلَ ذٰلكَ بأُحُدٍ .

وقدْ قالَ ٱلعلماءُ : إنَّ اللاَّحِنَ في حديثِهِ ﷺ دَاخلٌ في ٱلوعيدِ الشَّديدِ علىٰ ٱلكذبِ عليهِ مِن قولهِ ﷺ : « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »[2] . لأنَّ النَّبيَّ ﷺ لمْ يكُنْ يلْحَنُ ، فمهما رويتَ عنهُ ولَحنتَ فيهِ ، كذبتَ عليهِ ، ومِنْ ثَمَّ قالَ ٱبنُ الصَّلاحِ : حَقٌّ علىٰ طالبِ ٱلحديثِ أنْ يتعلَّمَ مِنَ النَّحوِ واللُّغةِ ، ما يتخلَّصُ بهِ مِنْ شَيْنِ اللَّحْنِ والتَّحريفِ ومَعرَّتِهما .

وكذٰلكَ يدخُلُ في هٰذا ٱلوعيدِ ٱلمُصحِّفُ وٱلمُحرِّفُ لأنَّهما يدخلانِ في مسمّىٰ الكذبِ ، وكُلُّ هٰذا يَسلمُ منهُ ٱلقارىءُ بتعلُّمِ النَّحوِ ، وٱلأخذِ لألفاظِ ٱلحديثِ مِنَ ٱلعالِمِ الضَّابطِ ليسلَمَ بهِ مِنْ مَعرَّةِ التَّصحيفِ ، ولا يعتمِدُ علىٰ ٱلأخذِ مِمَّا في بُطونِ ٱلكُتبِ فإنَّهُ قَلَّ أنْ يَسلَمَ مِنَ التَّبديلِ والتَّصحيفِ ، وللهِ دَرُّ أبي حَيَّانَ حيثُ يقولُ :

إذا رُمْـتَ ٱلعُلُـوْمَ بِـدُوْنِ شَيْـخٍ ... ضَلَلْتَ عَنِ الصِّرَاطِ ٱلمُسْتَقِيْمِ
وَتَلتَبِـسُ ٱلأُمُـوْرُ عَلَيْـكَ حتَّـىٰ ... تَصِيْرَ أَضَلَّ مِنْ تُوْمَا ٱلحَكِيْمِ

---

(١) رواه أحمد (٣/ ٣٠٣) (٣٨٤٠) ، والحاكم (٤/ ٤١٧) (٨٢٨٥) .
(٢) تقدم تخريجه في ص ٩٥ .

وتُوْمَا (بضمٍّ ٱلمثناةِ ٱلفوقيَّةِ) وذٰلكَ أنَّهُ رأىٰ في كتابٍ : « ٱلحَبَّةُ السَّوْدَاءُ ، شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ داءٍ » ؛ فقرأها : « الحيَّةُ السَّوداءُ » (بالمثناةِ التحتيَّةِ) ، فأخذَ حيةً سوداءَ فأكلها ، فأعمتهُ وقتلتهُ .

قالَ في « ٱلهَدْيِ » نقلاً عنْ كتابِ « المُغيث في حُكمِ اللَّحنِ في ٱلحديثِ » : وللقارىءِ إذا لم يُقَصِّرْ في التَّعليمِ ثوابُ قراءتِهِ ، وإنْ أخطأَ أوْ لحنَ ، إذا لمْ يتعمَّدْ إفساداً .

واعلم أنَّ مَنْ أرادَ قِراءَةَ كتبِ ٱلحديثِ مِمَّنْ لا معرفةَ لهُ بالعربيَّةِ ، وغرضُهُ التَّبرُّكُ بها في خاصَّةِ نفسهِ ، أو يُسمِعَها لقومٍ بقصدِ التَّبرُّكِ لا التَّصدُّرِ وٱلعلُوِّ ، فليقرأْ في نسخةٍ صحيحةٍ مُقابَلَةٍ مَضبوطةٍ ، وما ٱعتراهُ فيها مِنَ اللَّحنِ ، لا يُؤاخَذُ بهِ إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ .

* * *

ٱلعالي والنَّازلُ

ٱلعالي : هوَ ٱلحديثُ الَّذي قلَّتْ رجالُ إسنادِهِ . وينقسمُ إلى قسمين : عُلُوٌّ مُطلَقٍ ، وإلىٰ عُلُوٌّ نِسْبيٌّ .

ٱلأوَّلُ : ٱلعُلوُّ المُطلَقُ : وهوَ ٱلقُربُ مِنْ رسولِ اللهِ ﷺ بإسنادٍ نظيفٍ غيرِ ضعيفٍ ، وهٰذا أشرفُ أنواعِ العُلوِّ .

الثَّاني : ٱلعلوُّ النِّسبيُّ : وهوَ أربعةُ أنواعٍ :

(أ) ـ ٱلقُربُ مِنْ إمامٍ مِنْ أئمةِ ٱلحديثِ ، وإنْ كثُرَ ٱلعددُ مِنْ ذٰلكَ ٱلإمامِ إلىٰ رسولِ اللهِ ﷺ .

(ب) ـ ٱلعُلوُّ بالنِّسبةِ إلىٰ روايةِ الصَّحيحينِ ، أو أحدِهما أو غيرِهما مِنَ ٱلكُتبِ ٱلمعروفةِ ٱلمعتمَدَةِ .

(جـ) ـ ٱلعُلوُّ بتقدُّمِ وفاةِ الرّاوي ، وإنْ تساويا في ٱلعددِ .

(د) ـ ٱلعُلوُّ ٱلمستفادُ مِنْ تقدُّمِ السَّماعِ .

النّازلُ : هوَ ما كَثُرتْ رِجالُ إسنادِهِ :

وقدْ ذهبَ أحمدُ ابنُ حنبلٍ إلىٰ أنَّ طلبَ ٱلعُلوِّ بإسنادٍ سُنَّةٌ .

قالَ : طلبُ ٱلإسنادِ ٱلعالي ، سُنَّةٌ عمَّنْ سلفَ .

وقالَ ٱبنُ ٱلمبارَكِ : ليسَ جَودَةُ ٱلحديثِ قُربَ ٱلإسنادِ ، بلْ جَودةُ ٱلحديثِ صِحَّةُ الرِّجالِ .

قالَ ٱبنُ حجَرٍ : وقدْ عَظُمتْ رغبةُ ٱلمتأخِّرينَ فيهِ ، حتَّىٰ غلبَ ذٰلكَ علىٰ كثيرٍ منهُم ، بحيثُ أهمَلوا ٱلاشتغالَ بما هوَ أهمُّ منهُ ، وإنَّما كانَ ٱلعُلوُّ مرغُوباً فيهِ ، لكونهِ أقربَ إلىٰ الصِّحَّةِ وقِلَّةِ ٱلخطإِ ، لأنَّهُ ما مِنْ رَاوٍ مِنْ رجالِ ٱلإسنادِ إلاَّ وٱلخطأُ جائزٌ عليهِ ، فكُلَّما كَثُرَت ٱلوسائِطُ وطالَ السَّنَدُ ، كثُرَتْ مظانُّ التَّجويزِ ، وكُلَّما قلَّت قَلَّتْ .

فإنْ كانَ في النُّزولِ مزيَّةٌ ليستْ في ٱلعُلوِّ ، كأنْ يكونَ رجالهُ أوثقَ منهُ ، أو أحفظَ ، أو أفقهَ ، أو ٱلاتّصالُ فيهِ أظهرَ ، فلا تردُّدَ في أنَّ النُّزولَ حينئذٍ أولىٰ .

قالَ ٱلحافِظُ السِّلفِيُّ :

ليسَ حُسْنُ ٱلحديثِ قُرْبَ رِجالٍ ... عنــدَ أربــابِ علمــه النُّقَّــادِ
بلْ عُلُوُّ ٱلحديثِ عِندَ أُولي الحِفْـ ... ـظِ والإتْقــانِ صِحَّـةُ ٱلإسْنــادِ
وَإِذا مَـا تَجَمَّعـا فـي حـديـثٍ ... فـٱغْتَنِمْـهُ فـذاكَ أقْصىٰ ٱلمُـرادِ

* * *

ٱلمُدَبَّجُ

ٱلحديثُ ٱلمُدبَّجُ : ما في سندهِ روايةُ ٱلقرينِ عَنْ قرينهِ الَّذي روىٰ عنهُ .

وٱلقرينُ : هوَ ٱلمُساوي في السِّنِّ وٱلأخذِ عَنِ الشُّيوخِ ، ويقعُ التَّدبيجُ مِنَ الصَّحابيَّينِ ، ومِنَ التَّابعيَّينِ ومِنْ غيرِهما .

فمثالُ الصَّحابةِ : رِوايةُ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنهُ عَنْ عائشةَ رضي الله عنها ، وروايتُها عنهُ .

ومثالُ التَّابعيِّ : روايةُ الزُّهريِّ عَنْ عطاءٍ ، وروايةُ عطاءٍ عنِ الزُّهريِّ .

ومثالُ أتباعِهِم : روايةُ مالكٍ عَنِ الأوزاعيِّ ، وٱلأوزاعيِّ عنهُ .

ومثالُ أتباعِ أتباعِ التَّابعينَ : روايةُ أحمدَ عَنِ ٱبنِ ٱلمدينيِّ ، وروايةُ ٱبنِ ٱلمدينيِّ عنهُ .

وروايةُ أحدِ ٱلقرينينِ فقط عن قرينهِ تُسمَّىٰ : « روايةَ ٱلأقرانِ » ، كروايةِ ٱلأعمشِ عَنِ التَّيميِّ ، وقد تُطلَقُ رِوَايةُ ٱلأقرانِ علىٰ ٱلمُدَبَّجِ أيضاً .

وإنْ رَوىٰ الرّاوي عمَّنْ هوَ دونَهُ في السِّنِّ كالزُّهريِّ ويحيىٰ بنِ سعيدٍ عنْ مالكٍ ، أو دُونَهُ في ٱلعلمِ وٱلمقدارِ كمالكٍ عنْ عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ ، وكأحمدَ وإسحٰقَ عنْ عُبيدِ اللهِ بنِ مُوسىٰ ، أو دُونَهُ في ٱلجهتينِ كروايةِ العَبادلةِ عنْ كعبٍ ، وروايةِ كثيرٍ مِنَ ٱلعلماءِ عنْ تلاميذهِمْ ، كروايةِ ٱلبخاريِّ عنْ تلميذهِ أبي ٱلعباسِ السّراجِ ، فهٰذا النَّوعُ يُسمّىٰ : « روايةَ ٱلأكابرِ عنِ ٱلأصاغرِ » وٱلأصلُ فيهِ روايةُ النَّبيِّ ﷺ عنْ تميمٍ الدّاريِّ خبرَ ٱلجَسَّاسَةِ كما في « صحيحِ مسلم »[1] وغيرهِ .

ومِنْ رِوايةِ ٱلأكابرِ عنِ ٱلأصاغرِ : « روايةُ ٱلآباءِ عن ٱلأبناءِ ، والصَّحابةِ عنِ ٱلأتباعِ » .

* * *

---

(١) (١/ ٢٠٤) (٢٩٤٢) كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب قصة ٱلجسَّاسَة .

ٱلمُتَّفِقُ وٱلمُفترِقُ

وٱلمُؤتَلِفُ وٱلمُخْتَلِفُ ، وٱلمُتشابِهُ

مِنْ أهمِّ عُلومِ ٱلحديثِ معرفةُ ٱلمُتَّفِقِ وٱلمُفترقِ ، وٱلمُؤتلفِ وٱلمُختلفِ ، وٱلمُتشابهِ مِنَ ٱلأسماءِ وٱلألقابِ وٱلأنسابِ ، للأمنِ مِنَ ٱلعِثارِ ، وللتَّمييزِ بينَ الرُّواةِ .

فٱلمُتَّفِقُ وٱلمُفترِقُ : هوَ أنْ تتَّفِقَ أسماءُ الرُّواةِ أوْ أسماءُ ٱلآباءِ فصاعداً ، لفظاً وخطاً ، معَ ٱختلافِ أشخاصِهم ، نحوُ عبدِ اللهِ بنِ زيدِ بنِ عاصمٍ ، وعبدِ اللهِ بنِ زيدِ بنِ عبدِ ربِّهِ ، وٱلخليلِ بنِ أحمدَ ، وهوَ ٱسمٌ لِستَّةِ أشخاصٍ .

وفائِدةُ معرفةِ هٰذا النَّوعِ : ٱلأمنُ مِنَ اللَّبْسِ ، إذْ رُبَّما يُظَنُّ ٱلمتعدِّدُ واحداً ، وقدْ يكونُ بعضُهُم ضعيفاً ، فيُضَعَّفُ الثِّقةُ ، ويُوثَّقُ الضَّعيفُ .

وٱلمُؤتلِفُ وٱلمُختلِفُ : هوَ أنْ تأتلِفَ ٱلأسماءُ أو ٱلألقابُ ، أوِ ٱلأنسابُ خطًّا ، وتختلِفَ نُطقاً .

مِثالُ ذٰلكَ : مِسْوَرُ (بكسرِ ٱلميمِ وسكونِ السّينِ وفتحِ ٱلواوِ) ،

رمُسَوِّرُ (بضمِّ ٱلميمِ وفتحِ السّينِ وتشديدِ ٱلواوِ ٱلمكسورةِ) ، وسلامُ (بالتَّخفيفِ) وسلاَّمُ (بالتَّشديدِ) ، وأَسِيدُ (بفتحِ ٱلهمزةِ وكسرِ السينِ) ، وأُسَيْدُ (بضمِّ ٱلهمزةِ وفتحِ السّينِ ، وسكونِ ٱلياءِ) ، وحَمِيدُ (بفتحِ ٱلحاءِ وكسرِ ٱلميمِ) ، وحُمَيْدُ (بضمِّ ٱلحاءِ وفتحِ ٱلميمِ وسكونِ ٱلياءِ) ، وعُمَارةُ (بضمِّ ٱلعينِ) ، وعِمارةُ (بكسرِ ٱلعينِ) .

وفائدةُ معرفةِ هٰذا النَّوعِ : ٱلأمنُ مِنَ التَّصحيفِ والتَّحريفِ .

وأمَّا ٱلمُتشابِهُ : فهوَ مُؤَلَّفٌ مِنَ النَّوعينِ السّابقينِ ، وتعريفُهُ : أنْ تتَّفِقَ أسماءُ الرُّواةِ لفظاً وخطًّا ، وتختلِفَ أسماءُ ٱلآباءِ لفظاً لا خطًّا ، أو علىٰ ٱلعكسِ ، نحوُ : مُحَمَّدِ بنِ عَقِيلٍ : (بفتحِ العينِ) ، ومُحَمَّدِ بنِ عُقَيلٍ (بالضمِّ) ، وشُرَيحِ بنِ النُّعمانِ (بالشينِ ٱلمُعجمةِ وٱلحاءِ ٱلمهملةِ) ، وسُرَيجِ بنِ النُّعمانِ (بالسينِ ٱلمهملةِ وٱلجيمِ) مِنْ شُيوخِ ٱلبخاريِّ .

* * *

ٱلمترُوكُ

ٱلمتروكُ : هو ما رواهُ راوٍ واحدٌ مُجمعٌ علىٰ ضعفهِ ، فظهرَ منَ التَّعريفِ في وصفِ راوِ ٱلمتروكِ أمرانِ :

ٱلأوَّلُ : أنَّ الرَّاويَ مُجمَعٌ علىٰ ضعفهِ لاِتِّهامهِ بٱلكذبِ ، أوْ لكونِهِ عُرِفَ بٱلكذبِ في غيرِ ٱلحديثِ ، فلا يُؤْمَنُ أنْ يَكذِبَ في ٱلحديثِ ، أو لتُهمَتهِ بٱلفسقِ ، أو لِغفلَتِهِ ، أو لِكثرةِ ٱلوَهمِ .

الثَّاني : ٱنفرادُ هٰذا الرَّاوي بروايةِ ٱلحديثِ ، بمعنىٰ أنَّهُ لمْ يروهِ غيرُهُ .

مِثالهُ :

رِوايةُ عَمرو بنِ شَمْرٍ عنْ جابرِ ٱلجعفيِّ ، عنِ ٱلحارثِ ، عَنْ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُ ، فعمرو هٰذا متروكُ ٱلحديثِ .

وكحديثِ صدقةَ الدَّقيقيِّ ، عنْ فَرْقَدٍ ، عنْ مُرَّةَ ، عنْ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنهُ .

وقيلَ في تعريفهِ : هوَ ٱلحديثُ الَّذي رواهُ الرّاوي مُخالفاً لِلقواعدِ ٱلمعلومةِ ، ولا يُروىٰ إلاَّ مِنْ جِهتهِ . وٱلحديثُ الَّذي رَواهُ

ٱلمُتَّهَمُ بٱلكذبِ ، بأنْ يكونَ معروفاً بٱلكذبِ في كلامهِ ، وإنْ لمْ يَظهَرْ منهُ وُقوعُ ذٰلكَ في ٱلحديثِ النَّبويِّ ، أو معروفاً بِفُحشِ غلطهِ ، أوْ بِفُحشِ غَفْلَةٍ علىٰ رأيٍ ، وهٰذا التَّعريفُ ذُكِرَ في « التَّدريبِ » للسُّيوطيِّ .

وٱختُلِفَ في ٱلقواعدِ ٱلمعلومةِ ، فتارةً فُسِّرتْ بقواعدِ الدِّينِ ٱلمعلومةِ مِنَ الشَّريعةِ بالضَّرورةِ ، وفُسِّرتْ أُخرىٰ بأنْ يُخالِفَ مَنْ هوَ أوثقُ منهُ .

والظَّاهرُ : أنَّ ٱلمُرادَ بها قواعدُ الشَّريعةِ الَّتي ٱستنبطها ٱلعلماءُ ٱلمجتهدونَ مِنْ نُصوصِ الشَّريعةِ ، سواءٌ كانتْ مِنَ ٱلكتابِ أمْ مِنَ السُّنَّةِ ، أمْ منهُما جميعاً ، وهيَ ما تضافرَتْ عليها جميعُ ٱلأقيسةِ حتَّىٰ أصبحتْ مُطَّرِدَةً معلومةً .

وإنَّما سُمِّيَ هٰذا النَّوعُ متروكاً ولمْ يُسمَّ موضوعاً ، لأنَّ مجرَّدَ ٱلاتِّهامِ بٱلكذبِ ، لا يُسوِّغُ ٱلحُكمَ بٱلوضعِ .

حُكمُهُ :

ساقِطُ ٱلاعتبارِ لِشدَّةِ ضعفهِ ، فلا يُحتَجُّ بهِ ولا يُسْتشهَدُ .

* * *

ٱلموضوعُ

ٱلموضوعُ : هوَ ٱلخبرُ ٱلمُختلَقُ ٱلمكذوبُ ٱلمنسوبُ إلىٰ رسولِ الله ﷺ ٱفتراءً عليهِ ، أو إلىٰ الصَّحابيِّ ، أو إلىٰ التَّابعيِّ ، وهوَ باطلٌ تحرُمُ رِوايتُهُ ، إلاَّ للتَّحذيرِ منهُ ، أو تعليمِ ذٰلكَ لأهلِ ٱلعلمِ لمعرفتهِ .

أنواعُ ٱلوضعِ :

ٱلأوَّلُ : أنْ يضعَ الشَّخصُ كلاماً مِنْ عندِ نفسهِ ، ثُمَّ يَرويَهُ وينسِبَهُ إلىٰ رسولِ الله ﷺ .

الثَّاني : أنْ يأخذَ كلاماً لبعضِ ٱلحُكماءِ أو غيرِهم ، وينسِبَهُ إليهِ ﷺ .

الثَّالثُ : أنْ يَغلَطَ غلَطاً فيقعَ في شُبهةِ ٱلوضعِ ، مِنْ غيرِ تعمُّدٍ للكذبِ ، كما وقعَ لثابتِ بنِ موسىٰ الزَّاهدِ في حديثِ : « مَنْ كثُرتْ صلاتهُ باللَّيلِ ، حَسُنَ وجهُهُ بالنَّهارِ » .

الرَّابعُ : أنْ يغلطَ غلطاً فيحكُمَ علىٰ حديثٍ بٱلوضعِ بٱلإطلاقِ ، ويكونَ ذلكَ صحيحاً عنْ غيرِ النَّبيِّ ﷺ ، إمَّا عنْ صحابيٍّ ، أو

تابعيٍّ فمن بعدهُ ، وغايةُ ما يُقالُ فيهِ : إنَّ رفعهُ خطأٌ أو وَهمٌ . أمَّا إيرادُهُ في ٱلموضوعاتِ فغلطٌ ، فبينَ ٱلموضوعِ وٱلموقوفِ فَرْقٌ ، وقدْ تنبَّهَ لهٰذا بعضُ ٱلحفاظِ ، فجمعَ أبو حفصِ بنُ بدرٍ ٱلمَوصِليُّ كتاباً سمّاهُ « معرفةَ ٱلوقوفِ علىٰ ٱلموقوفِ » أوردَ فيهِ ما أوردَهُ أصحابُ ٱلموضوعاتِ في مؤلَّفاتِهم فيها ، وهوَ صحيحٌ عنْ غير النَّبيِّ ﷺ .

ٱلأغراضُ ٱلحامِلةُ علىٰ ٱلوضعِ :

ٱلأغراضُ ٱلحامِلةُ علىٰ ٱلوضعِ كثيرةٌ ، منها :

١ـ ٱلانتصارُ للمذهبِ ، كٱلخطّابيّةِ مِنَ الرَّوافضِ ، فإنَّهُم وضعوا أشياءَ جعلوها أحاديثَ يستدِلّونَ بها علىٰ ما ٱبتدعوهُ في الدِّينِ .

٢ـ طلبُ التَّقرُّبِ إلىٰ ٱلملوكِ وٱلأمراءِ ، بوضعِ أحاديثَ تُوافِقُ أغراضَهُم .

٣ـ طَلَبُ ٱلكسْبِ وٱلارتزاقِ بٱلوضعِ ، كما يفعَلُهُ ٱلقصّاصونَ الَّذينَ يتعيَّشونَ مِنْ ذٰلكَ ، ومنهُم أبو سعيدٍ ٱلمدائنيُّ .

٤ـ ٱلانتصارُ للفُتيا عندَ ٱلخطإِ فيها ، فيضعُ ٱلمُفتي حديثاً يستدِلُّ بهِ علىٰ فَتواهُ ، قالوا : ومِمَّنْ كانَ يفعلُ ذٰلكَ ، أبو ٱلخطَّابِ بنُ دِحْيَةَ ، وعبدُ ٱلعزيزِ بنُ ٱلحارثِ ٱلحنبليُّ .

٥ـ طلَبُ ترغيبِ النَّاسِ في أفعالِ ٱلخيرِ ، فيُوضَعُ ٱلحديثُ لذٰلكَ ، وأكثرُ مَنْ يفعلُ هٰذا النَّوعَ مِنَ ٱلوضعِ ؛ مَنْ ينتسِبُ للزُّهدِ ،

وهؤلاءِ أَعظمُ النَّاسِ ضرَراً ، لأنَّهُم يَرَوْنَ ذٰلكَ قُربةً وهوَ مِنَ ٱلكبائرِ ، لاسيَّما وإنَّ النَّاسَ يغتَرّونَ بما أظهروا مِنَ الصَّلاحِ ، فيثِقونَ بهم وينقُلونَها عنهُم ، والذي سَوَّغَ لهُم ذٰلكَ : إمَّا جهلُهُم بِحُرْمةِ ذٰلكَ ، وإمَّا زَعْمُهُمُ ٱلباطلُ أنَّ ٱلممنوعَ إنَّما هوَ ٱلكذبُ علىٰ رسولِ اللهِ ﷺ الذي يُضِرُّ بشرعهِ ودينهِ دونَ ٱلكذبِ الَّذي يروِّجُ دينَهُ ، وما علِموا أنَّ ٱلكُلَّ كذِبٌ عليهِ ﷺ ، وممّا فعلَ هٰؤلاءِ ؛ أنْ وضعوا أحاديثَ صلواتٍ مخصوصةٍ وصياماتٍ مَخصوصةٍ .

٦ـ قصدُ تأديبِ ٱلأولادِ ، فتُوضَعُ لهُم أحاديثُ ويُلَقَّنونَها ، فيعتقدونَ صِحَّتها ويروُونَها بعدَ ذٰلكَ .

وقتُ ظهورِ ٱلوضعِ :

ظهرَ ٱلوضعُ في سنة « ٤١ » مِنَ ٱلهجرةِ ، حينَ تفرَّقَ ٱلمسلمونَ سياسياً وٱفترقوا إلى شيعةٍ وخوارجَ وجُمهورٍ ، وظهرَتِ ٱلبِدَعُ وٱلأهواءُ ، فكانَ أهلُ ٱلأهواءِ يَختلِقونَ أحاديثَ لتأييدِ مذاهبِهِم ، وترويجِ ما ٱبتدعوا .

ٱلمشتَهَرونَ بٱلوضعِ :

ٱلمشتهَرونَ بٱلوضعِ كثيرونَ ، والذينَ عُرِفوا منهُم : جابرُ بنُ يزيدَ ٱلجُعفيُّ ، وأَبو داودَ ٱلأعمىٰ ، وأبو عِصمةَ نُوحُ بنُ أبي مريمَ فقدْ كانَ عالماً جليلاً ، ولذا لُقِّبَ بٱلجامعِ ، لجمعهِ علوماً كثيرةً ، أخذَ ٱلفقهَ عن أبي حنيفةَ وٱبن أبي ليلىٰ ، وٱلحديثَ عن حجّاجِ بنِ

أرطاةَ ، والتَّفسيرَ عنِ ٱلكلبيِّ وغيرِهِ ، وٱلمغازيَ عنْ محمَّدِ بنِ إسحاقَ وغيرِهِ ، إلاَّ أنَّهُ معَ ذٰلكَ كانَ وَضَّاعاً حتَّىٰ قيلَ فيهِ : إنَّهُ جامِعٌ لِكُلِّ شيءٍ إلاَّ الصِّدْقَ .

فقدْ روىٰ ٱلحاكمُ بسندهِ إلىٰ عمّارٍ أنَّهُ قيلَ لنوحِ بنِ أبي مريمَ هٰذا : مِنْ أينَ لكَ عن عِكرمةَ ، عنِ ٱبنِ عباسٍ في فضائلِ ٱلقرآنِ سورةً سورةً؟ فقالَ : إنِّي رأيتُ النَّاسَ قد أعرَضُوا عنِ ٱلقرآنِ وٱشتغلوا بفقهِ أبي حنيفةَ ، ومغازي محمَّدِ بنِ إسحاقَ ، فوضعتُ هٰذهِ ٱلأحاديثَ حِسبَةً . ولذٰلكَ قال ٱلمحقِّقونَ : إنَّ ٱلمُفسِّرينَ أخطأوا في إيداعِ هٰذهِ ٱلأحاديثِ في تفاسيرِهم ؛ كالواحِديِّ والزَّمَخشَريِّ وٱلبَيْضَاويِّ عندَ آخرِ كلِّ سورةٍ ـ أي لأنَّكَ قد علمتَ أنَّ كُلَّها مِنْ وضعِ نوحِ بنِ أبي مريمَ .

ومنهُم أبو ٱلخطَّابِ بنُ دِحْيَةَ ، فقدْ وَضَعَ حديثاً في قَصْرِ صلاةِ ٱلمغربِ ، وكانَ مِنْ عادتهِ أنَّهُ إذا أفتىٰ فتوى ولم يجِدْ لها دليلاً ، يضعُ حديثاً يُوافِقُ فَتواهُ ، وقدْ قيلَ مثلُ ذٰلكَ في ترجمةِ عبدِ ٱلعزيزِ بنِ ٱلحارثِ التَّميميِّ ٱلحنبليِّ مِنْ أكابرِ علماءِ بغدادَ .

قواعِدُ يتميَّزُ بها ٱلحديثُ ٱلموضوعُ :

يُعرَفُ وضعُ ٱلحديثِ بأمورٍ :

١ـ إقرارُ واضعهِ بٱلوضعِ صريحاً .

٢ـ ما يتنزَّلُ منزلةَ إقرارِهِ ، كأنْ يُحدِّثَ عنْ شيخٍ ، فيُسألَ عنْ

مولدِهِ فيذكُر تاريخاً تكون وفاةُ الشيخِ قبلَ مولدِهِ هو ، ولا يُعرفُ هٰذا ٱلحديثُ إلاّ عندَهُ .

٣ـ رَكاكَةُ ألفاظِ ٱلحديثِ ، بحيثُ يَعرِفُ العارِفُ باللِّسانِ أنَّ ذلكَ ٱلكلامَ لا يصدُرُ عن فصيحِ اللِّسانِ ، فضلاً عنِ النَّبيِّ ﷺ .

قالَ ٱبنُ دقيقِ ٱلعيدِ : كثيراً ما يحكمونَ بذٰلكَ بٱعتبارِ أُمورٍ ترجِعُ إلىٰ ٱلمرويِّ ، وحاصِلُهُ : أنَّهمْ لكثرةِ مُمارستِهِمْ لألفاظِ ٱلحديثِ ، حصلَتْ لهُمْ هيئةٌ نفسانيَّةٌ يعرِفونَ بها ما يجوزُ أنْ يكونَ مِنْ ألفاظِ النَّبيِّ ﷺ ، وما لا يجوزُ أنْ يكونَ منها .

٤ـ رَكاكةُ ٱلمعنىٰ وإنْ لمْ يكُنِ اللَّفظُ رَكيكاً ، كأنْ يكونَ معناهُ مُخالِفاً للعقلِ ضرورةً وٱستدلالاً ، ولا يُمكنُ تأويلُهُ أصلاً ، كٱلإخبارِ عنِ ٱلجمعِ بينَ الضِّدَّينِ ، أو نفيِ الصَّانعِ ، أو قِدَمِ ٱلعالَمِ ، وذٰلكَ لأنَّهُ لا يجوزُ وُرودُ الشَّرعِ بخلافِ مُقتضىٰ ٱلعقلِ . ولهٰذا قالَ ٱبنُ ٱلجوزيِّ : كُلُّ حديثٍ رأيتَهُ تُخالِفُهُ ٱلعُقولُ وتناقِضُهُ ٱلأصولُ ، فٱعلمْ أنَّهُ موضوعٌ .

٥ـ أن يكونَ ممّا يدفعُهُ ٱلحِسُّ وٱلمُشاهدةُ .

٦ـ أنْ يكونَ مُخالِفاً للكتابِ أو السُّنَّةِ ٱلمُتواترةِ ، أوِ ٱلإجماعِ معَ عدمِ قَبولهِ للتَّأويلِ .

٧ـ أنْ يتضمَّنَ وعيداً شديداً علىٰ أمرٍ يسيرٍ ، أو وعْداً عظيماً علىٰ فِعْلٍ يسيرٍ .

وهٰذا كُلُّهُ إنَّما هوَ قرائنُ دالّةٌ علىٰ كونِ ٱلمرويِّ موضوعاً وليستْ علىٰ إطلاقِها ، بلْ هيَ خاصَّةٌ بٱلأحاديثِ الَّتي لم يَحْكُمْ عليها أئمةُ

ٱلحديثِ بالصِّحةِ أو ٱلحُسْنِ ، فإذا ثبتتْ صِحَّةُ نِسبةِ ٱلحديثِ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ ، فلا مجالَ في ٱلحُكمِ عليهِ للعقلِ وٱلحِسِّ ، ولا لهٰذهِ ٱلقواعدِ ، لأنَّهُ ﷺ لا يَنطِقُ عَنِ الهَوَى ، إنْ هُوَ إلاَّ وَحْيٌ يُوحَى . فإذا ثبتتْ صِحَّةُ نسبةِ ٱلكلامِ إليهِ ، فإنَّ ٱلعقلَ وٱلمُشاهدةَ يُؤيِّدانهِ بكلِّ قوةٍ ولا يَرفُضانهِ ، وإذا ظهرَ فيهِ ما يُخالِفُ ٱلعقلَ ، فإنَّ هٰذا لِقُصورِ ٱلعقلِ عنْ معرفةِ ٱلحقيقةِ وإدراكِ ٱلموافقةِ .

كُتُبُ ٱلكَشفِ عنِ ٱلموضوعاتِ :

أوَّلُ مَن ألَّفَ في هٰذا ٱلفنِّ ٱلحافِظُ ٱلحُسَينُ بنُ إبراهيمَ ٱلجُوْزقانيُّ ٱلمُتوفىٰ سنةَ « ٥٤٣هـ » وكتابُهُ يسمَّىٰ « ٱلأباطيلَ » وعليهِ فيهِ مُؤاخَذاتٌ .

ثُمَّ ٱلحافِظُ أبو ٱلفرجِ ٱبنُ ٱلجوزيِّ ٱلمتوفىٰ سنةَ « ٥٩٧هـ » وكتابُهُ يُسمّىٰ « ٱلموضوعاتِ » وعليهِ فيهِ مُؤاخذاتٌ ، فقدْ حكمَ بوضعِ حديثٍ في « صحيحِ مسلمٍ » وهو حديثُ أبي هريرةَ مرفوعاً : « إنْ طالتْ بكَ مُدَّةٌ ، أوشكَ أنْ ترىٰ أقواماً يغدونَ في سخطِ اللهِ ويروحُونَ في لعنتهِ ، في أيديهم مِثْلُ أذنابِ ٱلبقرِ » .

وقد تعقَّبَ ٱبنُ حجرٍ كتابَ ٱبنِ ٱلجوزيِّ فوجدَ هٰذا ٱلحديثَ الَّذي في « مسلمٍ » ووجدَ أربعةً وعشرينَ حديثاً مِنَ ٱلمُسندِ ، أوردَها ٱبنُ ٱلجوزيِّ في كتابهِ علىٰ أنَّها موضوعاتٌ ، فردَّ عليهِ ٱبنُ حجرٍ وبيَّنَ غَلطَ ٱبنِ ٱلجوزيِّ في كتابٍ خاصٍّ سمَّاهُ « ٱلقولَ ٱلمُسدَّد في الذَّبِّ عنِ ٱلمُسْنَد » .

ثُمَّ جاءَ السُّيوطيُّ فتعقَّبَ ٱبنَ ٱلجوزيِّ وٱستخرجَ مِنْ كتابهِ « ٱلموضوعاتِ » أحاديثَ كثيرةً تزيدُ علىٰ مائةٍ موجودةً في السُّنَنِ ٱلأربعةِ ، لا تستحِقُّ ٱلوصفَ بٱلوضْعِ وجَمَعَ ذٰلكَ في مُصَنَّفٍ خاصٍّ سمّاهُ « ٱلقولَ ٱلحسن في الذبِّ عن السُّنن » ـ أي السُّننِ ٱلأربعةِ ـ (للتِّرمذيِّ والنَّسائيِّ وأبي داودَ وٱبنِ ماجه) ، ثُمَّ صنَّفَ السُّيوطيُّ كتاباً خاصًّا شاملاً في ٱلموضوعِ سمَّاهُ « ٱللآلىءَ ٱلمصنوعةَ » لخَّصَ فيهِ كتابَ ٱبنِ ٱلجوزيِّ وتعقَّبَهُ في كُلِّ حديثٍ يحتاجُ إلىٰ مراجعةٍ ، ثُمَّ أفردَ السُّيوطيُّ ما تعقَّبَ فيهِ ٱبنَ ٱلجوزيِّ في « النُّكَتِ ٱلبديعاتِ » وٱختصرَهُ في « التَّعَقُّباتِ » ويبلُغُ ما تعقَّبَهُ ثلاثمائةِ حديثٍ ونيِّفٍ .

ثُمَّ جاءَ عليُّ بنُ محمَّدِ بنِ عَرَّاقٍ ٱلمُتوفىٰ سنةَ « ٩٦٣هـ » فجمعَ بينَ موضوعاتِ ٱبنِ ٱلجوزيِّ وٱلجلالِ السُّيوطيِّ ، وزادَ عليهما في كتابٍ سمَّاهُ « تنزيهَ الشَّريعةِ ٱلمرفوعةِ عنِ ٱلأخبارِ الشَّنيعةِ ٱلموضوعةِ » .

ثُمَّ تتابعتِ ٱلكتبُ في هٰذا ٱلبابِ ، ومِنْ ذٰلكَ :

« تَذْكِرَةُ ٱلموضوعاتِ » لِمحمَّدِ بنِ طاهرٍ ٱلفَتَّنيِّ ٱلهِنديِّ ٱلمُتوفَّىٰ سنةَ « ٩٨٦هـ » .

« تذكرةُ ٱلموضوعاتِ ٱلكبرىٰ والصُّغْرىٰ » « ٱلهِباتُ السَّنيَّةُ » و « ٱلأسرارُ ٱلمرفوعةُ » لعليِّ بنِ سُلطانٍ ٱلقاريِّ ٱلمتوفَّىٰ سنةَ (١٠١٤هـ) ولهُ رسالةٌ تسمَّىٰ بـ « ٱلمصنوعِ » .

ـ « ٱلفوائِدُ ٱلمجموعةُ » للقاضي محمَّدِ بنِ عليٍّ الشَّوكانيِّ المتوفىٰ سنةَ (١٢٥٠هـ) .

ـ « اللُّؤلؤ ٱلمرصوعُ » لأبي ٱلمحاسنِ محمَّدِ بنِ خليلٍ ٱلقاوقجيِّ المتوفَّىٰ سنةَ (١٣٠٥هـ) .

وهناكَ كُتبٌ خاصةٌ بٱلأحاديثِ ٱلمشتَهَرةِ علىٰ ألسنةِ النَّاسِ للكشفِ عنها وبيانِ درجتِها ، ومِنْ أشهرِها « ٱلمقاصِدُ ٱلحسَنةُ لِلحافظِ السَّخَاويِّ » ، و « كشفُ ٱلخفاءِ ومُزيلُ ٱلإلباسِ عمَّا اشْتَهَرَ مِنَ ٱلأحاديثِ علىٰ ألسنةِ النَّاسِ » للحافظِ ٱلعَجْلونيِّ ، وهوَ أكبرُها وأجمَعُها في هٰذا ٱلبابِ .

* * *

مُخْتَلَفُ ٱلحديثِ

ٱختلافُ ٱلحديثِ : هوَ أنْ يُوجدَ حديثانِ مُتَضادّانِ في ٱلمعنىٰ بحسَبِ الظَّاهر ، أمَّا ٱلحُكمُ في ذٰلكَ ؛ فهوَ أنْ يُنظَرَ فيهما :

١ـ فإِنْ أمكنَ ٱلجَمْعُ بينهما بوَجهٍ صحيحٍ ، فلا يُعدَلُ عنهُما ، بلْ يُعْمَلُ بهِما معاً ، وذٰلكَ كحديثِ : « لاَ عَدْوَىٰ »[1] . معَ قولهِ ﷺ : « فِرَّ مِنَ ٱلمَجْذُوْمِ فِرَارَكَ مِنَ ٱلأَسَدِ »[2] .

وقدْ جُمِعَ بينهُما بأنَّ هٰذهِ ٱلأمراضَ لا تُعدِي بطبْعِها ، ولٰكنَّ اللهَ تعالىٰ جعلَ مُخالطةَ ٱلمريضِ لصحيحٍ ، سبباً لإعدائهِ مرضَهُ ، وقدْ يتخلَّفُ ذٰلكَ كما في سائرِ ٱلأسبابِ ، فإنَّها تُؤثِّرُ بقُدْرةِ اللهِ تعالىٰ إنْ سَبَقَتْ مشيئةُ اللهِ تعالىٰ في ذلكَ ، وإلاّ فلا تأثيرَ لها مِنْ ذاتِها ، وهناكَ وجوهٌ أُخرىٰ في ٱلجمْعِ ، وهٰذا ٱلمِثالُ في ٱلأحكامِ ٱلكونيَّةِ .

---

(١) رواه أحمد (٢/ ١٥٣) (٦٣٦٩) ، ومسلم (٧/ ٣٠) (٢٢٢٠) كتاب السلام ، باب لا عدوىٰ ولا طيرة .

(٢) رواه أحمدُ (٢/ ٤٤٣) (٩٤٢٩) ، ورواهما البخاري في حديث واحد (٧/ ١٧) (٥٧٠٧) كتاب الطب ، باب الجُذام .

ومِثالُ ذٰلكَ في ٱلأحكامِ الشَّرعيَّةِ : حديثُ : « إذَا بَلَغَ ٱلمَاءُ قُلَّتَيْنِ ، لَمْ يَحْمِلِ ٱلخَبَثَ » معَ حديثِ : « خَلَقَ اللهُ ٱلمَاءَ طَهُوْراً لاَ يُنَجِّسُهُ إلاَّ مَا غَيَّرَ طَعْمَهُ أَوْ لَوْنَهُ أَوْ رِيْحَهُ » ؛ فٱلحديثُ ٱلأوَّلُ ظاهرهُ طهارةُ ٱلقُلَّتينِ ، تغيَّرَ ٱلماءُ أمْ لا ، والثَّاني ظاهرُهُ طهارةُ غيرِ ٱلمُتغيِّرِ ، سواءٌ كانَ قُلَّتينِ أمْ أقلَّ ، فخُصَّ عُمومُ كُلٍّ منهُما بالآخرِ ، كما في « التَّدريبِ »[1] .

٢ـ وأمَّا إذا كانَ ٱلحديثانِ ٱلمُتعارِضانِ لا يُمْكنُ الجَمعُ بينهُما ، فإنْ عَلِمنا أنَّ أحدَهُما ناسخٌ للآخرِ بوجهٍ مِنَ ٱلوجوهِ الدَّالةِ علىٰ النَّسخِ ، أخذنا بالنَّاسخِ .

٣ـ وإنْ لمْ يثبُتِ النَّسخُ ، أخذنا بالأرجحِ مِنهُما ، ووجوهُ التَّرجيحِ مُتعدِّدةٌ كثيرةٌ مُفصَّلةٌ في كُتُبِ ٱلأصولِ وغيرِها . قالَ فضيلةُ الشَّيخِ عبدِ اللهِ سِرَاجِ الدِّينِ في شرحهِ علىٰ « ٱلبيقونيَّةِ » : وقد ذكرَ ٱلحازميُّ في كتابهِ « ٱلاعتبار » أنَّها تَصِلُ إلىٰ خمسينَ وجهاً ، وأوْصلها ٱلعِراقيُّ إلىٰ مائةٍ وعشرةِ وجوهٍ ، وقدْ لخَّصها السُّيوطيُّ فردَّها إلىٰ سبعةِ أقسامٍ ، وكُلُّ قِسْمٍ يشتمِلُ علىٰ وجوهٍ كثيرةٍ لا مجالَ لذكرها هُنا .

---

(١) هكذا في التدريب (٢/ ١٩٧) ، فالحديث الأول رواه الحاكمُ (١/ ١٣٤) (٤٦٣) بهذا اللفظ ، ورواه في (١/ ١٣٣ـ١٣٤) (٤٥٩ـ٤٦٢) بلفظ (إذا كان) ، ومثله عند أبي داود (١/ ١٧) (٦٣ و٦٥) ، وأحمد (٢/ ١٢ و٣٨) (٤٥٩١ و٤٩٤١) ، وأما الحديث الثاني فقد رواه ابن ماجه (١/ ١٧٤) (٥٢١) بلفظ (إن الماء لا يُنجِّسُهُ شيء إلا ما غَلَبَ على ريحِهِ وطعمِهِ ولونِهِ) ، ورواه أبو داودَ والترمذي والنسائي بدون الاستثناء .

٤ـ وإذا تعذَّرَ ترجيحُ أحدِ ٱلحديثينِ بوجهٍ ما ، وجبَ التَّوقُّفُ فيهما .

وٱعلمْ أنَّ معرِفةَ هٰذا ٱلفنِّ مِنْ أهمِّ أنواعِ عُلومِ ٱلحديثِ ٱلتي يجِبُ علىٰ ٱلعالمِ معرِفتُها ، وإنَّما يعتني بهِ ٱلأئمةُ ٱلجامِعونَ بينَ ٱلحديثِ وٱلفِقْهِ وٱلأصولِ ، ٱلغوَّاصُونَ علىٰ ٱستنباطِ ٱلمعاني الدَّقيقةِ .

وقدْ صنَّفَ فيهِ ٱلإمامُ الشافعيُّ رضيَ اللهُ عنهُ ، حتَّىٰ قيلَ : إنَّهُ أوَّلُ مَنْ تكلَّمَ فيهِ ، ثُمَّ صنَّفَ ٱبنُ قُتيبةَ كتاباً سمَّاهُ : « تأويلَ مُختلفِ ٱلحديثِ » ، فأتىٰ بأشياءَ حسنةٍ وغيرِ ذٰلكَ لِقصَرِ باعهِ فيها ، ثُمَّ صنَّفَ ٱبنُ جَريرٍ في ذٰلكَ ، وصنَّفَ الطَّحاويُّ كتابَهُ « مُشكِلَ ٱلآثارِ » ؛ وهوَ كتابٌ عظيمُ ٱلفائدةِ يحتوي علىٰ عِدَّةِ أجزاءٍ أتىٰ فيهِ بما يَشفِي ٱلعَليلَ ويُروي ٱلغليلَ . وكانَ ٱبنُ خُزيمةَ مِنْ أحسنِ النَّاسِ كلاماً في هٰذا ٱلفنِّ ، حتَّىٰ قالَ : ليسَ ثَمَّ حديثانِ مُتعارضانِ مِنْ كُلِّ وجهٍ ، ومَنْ وجَدَ شيئاً مِنْ ذٰلكَ ، فليأتِنِي لأُؤلِّفَ بينَهُما .

* * *

مَعرِفةُ مَن تُقبَلُ رِوايتُهُ ومَنْ تُرَدُّ

يُقبَلُ خَبرُ الثِّقةِ في دينهِ وروايتهِ ، وهوَ ٱلعدلُ الضَّابطُ ، وقدْ تقدَّمَ تعريفُ ٱلعدلِ والضَّبطِ في ٱلكلامِ على الصَّحيحِ .

حكمُ الرِّوايةِ عنْ أهلِ ٱلبِدَعِ :

تُرَدُّ روايةُ ٱلمُبتدِعِ إنْ كانتْ بِدعتُهُ مُكفِّرةً ، وأمَّا إنْ كانتْ بِدعتُهُ لا تُوجِبُ ٱلكُفرَ ، وكانَ لا يستحِلُّ ٱلكذِبَ ولمْ يكُنْ داعيةً لمذهبِهِ ، فتُقبلُ روايتُهُ .

مراتِبُ ٱلجَرحِ والتَّعديلِ :

وقدْ أوضحَ ٱلحافظُ ٱبنُ حجَرٍ في كتابهِ « تقرِيبِ التَّهذيبِ » مراتبَ ٱلجرحِ والتَّعديلِ ، فجعلها ٱثنتي عشرةَ مَرتبةً .

قالَ : فأمَّا ٱلمراتبُ :

فأوَّلُها : الصَّحابةُ .

والثَّانيةُ : مَنْ أُكِّدَ مدحُهُ إمَّا بأفعلَ كـ أوثقُ النَّاسِ ، أو بتكريرِ الصِّفةِ لفظاً كـ ثِقةٌ ثِقةٌ ، أو معنىً كـ ثقةٌ حَافِظٌ .

والثَّالثةُ : مَنْ أُفرِدَ بصفةٍ كـ « ثِقةٌ » ، أو مُتقِنٌ ، أو ثَبْتٌ ، أو عَدْلٌ .

والرَّابعةُ : مَنْ قَصُرَ عمَّنْ قَبْلَهُ قليلاً ، كـ « صدوقٌ » ، أو لا بأسَ بهِ ، أو ليسَ بهِ بأسٌ .

والخامسةُ : مَنْ قصُرَ عنْ ذلكَ قليلاً ، كـ « صدوقٌ سيِّءُ الحفظِ » ، أو صدوقٌ يَهِمُ ، أو لهُ أوهامٌ ، أو يُخطِيءُ ، أو تغيَّرَ بأَخَرَةٍ ـ أيْ اختلَّ ضبطُهُ آخِرَ عُمُرِهِ ـ ويُلحَقُ بذٰلكَ أهلُ الأهواءِ والبدعِ .

والسادسةُ : مَنْ ليسَ له مِنَ الحديثِ إلاَّ القليلُ ، ولمْ يثبُتْ فيهِ ما يُترَكُ حديثُهُ مِنْ أجلهِ ، وإليهِ الإشارةُ بلفظِ : « مَقبولٌ » حيثُ يُتابَعُ ، وإلاَّ فـ « ليِّنُ الحديثِ » .

والسابعةُ : مَنْ رَوىٰ عنهُ أكثرُ مِنْ واحدٍ ولمْ يُوَثَّقْ ، وإليهِ الإشارةُ بلفظِ « مستورٌ » أو « مجهولُ الحالِ » .

والثامنةُ : مَنْ لم يُوجَدْ فيهِ توثيقٌ مُعتبَرٌ وجاءَ فيهِ تضعيفٌ وإنْ لم يُبيَّنْ ، وإليهِ الإشارةُ بلفظِ « ضعيفٌ » .

والتاسعةُ : مَنْ لمْ يَرْوِ عنهُ غيرُ واحدٍ ولم يُوثَّقْ ، ويقالُ فيهِ « مجهولٌ » .

والعاشرةُ : مَنْ لمْ يُوثَّقْ البتةَ وضُعِّفَ معَ ذٰلكَ بقادِحٍ ، ويقالُ فيهِ « متروكُ الحديثِ » ، أو « واهي الحديثِ » أو « ساقِطٌ » .

والحاديةَ عشرةَ : مَنِ اتُّهِمَ بالكذبِ ، ويقالُ فيهِ « مُتَّهمٌ » و « مُتهمٌ بالكذبِ » .

والثانيةَ عشرةَ : مَنْ أُطلِقَ عليهِ ٱسمُ ٱلكذبِ وٱلوضعِ كـ « كذَّابٌ » و « وضَّاعٌ » .

قلتُ : وقدْ جعلَ ٱبنُ أبي حاتِمٍ مراتبَ ٱلجرحِ والتَّعديلِ أربعاً ، وبيَّنَ حُكمَ كُلٍّ مرتبةٍ . ويُستفادُ مِنْ كلامهِ أنَّهم علىٰ أربعةِ أقسامٍ :

ٱلأوَّلُ : مَن يُحتجُّ بحديثِهم ٱستقلالاً .

والثَّاني : مَن يُكتَبُ حديثُهم ويُنظَرُ فيهِ ، ويكونُ صالحاً للعملِ في ٱلفضائلِ وٱلمناقبِ .

والثَّالثُ : مَنْ يُكتبُ حديثُهم ، ويكونُ صالحاً للاعتبارِ والشَّواهدِ وٱلمُتَابَعَاتِ .

والرَّابعُ : مَنْ لا يُكتبُ حديثُهم ، ولا يُعْتبرُ بهِ ولا يُستشهدُ .

فٱلقسمُ ٱلأوَّلُ : مَنْ وُصِفَ بالتّوثيقِ وٱلعدالةِ وٱلحِفظِ وٱلإتقانِ وٱلضَّبطِ ، وهُم أهلُ ٱلمراتبِ الثلاثِ ٱلأُوَلِ مِنْ تقسيمِ ٱبنِ حجَرٍ السّابقِ .

وٱلقسمُ الثَّاني : مَنْ وُصِفَ بالصِّدقِ ، وهُم أهلُ ٱلمرتبةِ الرابعةِ وٱلخامسةِ ، وٱلسادسةِ .

وٱلقسمُ الثَّالثُ : مَنْ وُصِفَ بٱلجهالةِ أو الضَّعفِ (ضَعْفاً مُحتمَلاً) ، وهُم أهلُ ٱلمرتبةِ السابعةِ والثامنةِ والتاسعةِ .

وٱلقسمُ الرابعُ : مَنْ وُصِفَ بالكذبِ أو ٱتُّهِمَ بهِ ، أو ٱلوَضْعِ أو ٱتُّهِمَ بهِ ، أو بأنَّهُ متروكُ ٱلحديثِ أو مردودُهُ ، وهُم أهلُ ٱلمرتبةِ ٱلعاشرةِ ومَنْ بعدَهُم .

قالَ الشيخُ أحمدُ شاكرٍ : والدّرجاتُ مِنْ بعدِ الصَّحابةِ فما كانَ مِنَ الثَّانيةِ والثالثةِ ، فحديثُهُ صحيحٌ مِنَ الدرجةِ ٱلأولىٰ وغالبُهُ في الصَّحيحينِ ، وما كانَ مِنَ الدرجةِ الرابعةِ ، فحديثُهُ صحيحٌ مِنَ الدرجةِ الثانيةِ ، وهوَ الَّذي يُحسِّنُهُ التِّرمذيُّ ويَسْكُتُ عليهِ أبو داودَ ، وما بعدَها فمِنَ ٱلمردودِ إلاّ إذا تعدّدتْ طُرُقُهُ ممّا كانَ مِنَ الدرجةِ ٱلخامسةِ والسادسةِ ، فيَتَقَوّىٰ بذٰلكَ ويصيرُ حَسَناً لغيرهِ ، وما كانَ مِنَ السابعةِ إلىٰ آخرها ، فضعيفٌ علىٰ ٱختلافِ درجاتِ الضَّعفِ ، مِنَ ٱلمُنكَرِ إلىٰ ٱلموضوعِ .

* * *

آدابُ المُحدِّثِ

عِلْمُ ٱلحديثِ عِلْمٌ شَريفٌ يُناسبُ مَكارِمَ ٱلأخلاقِ ومحاسنَ الشِّيمِ ، ويُنافِرُ مساوِىءَ ٱلأخلاقِ ، وهوَ مِن عُلومِ ٱلآخرةِ لا مِنْ عُلومِ الدُّنيا ، فمَنْ أرادَ التَّصدِّيَ لإسماعِ ٱلحديثِ أو لإفادةِ شيءٍ مِنْ عُلومهِ ، فليُقدِّمْ تصحيحَ النِّيةِ وإخلاصَها ، وليُطهِّرْ قلبَهُ مِنَ ٱلأغراضِ الدُّنيويَّةِ وأدناسِها ، وليحذَرْ بَليَّةَ حُبِّ الرِّياسةِ .

وقدِ ٱختُلِفَ في السِّنِّ الَّذي إذا بلَغَهُ ، ٱستُحِبَّ لهُ التَّصدي لإسماعِ ٱلحديثِ وٱلانتصابِ ، قالَ ٱبنُ الصَّلاحِ : والَّذي نقولهُ إنَّهُ مَتىٰ ٱحتيجَ إلىٰ ما عندَهُ ، ٱستُحِبَّ لهُ التَّصدِّي لرِوايتهِ ونشرهِ في أيِّ سِنٍّ كانَ .

وأمَّا السِّنُّ الَّذي إذا بلغَهُ المُحدِّثُ ٱنبغىٰ لهُ ٱلإمساكُ عنِ التَّحديثِ ، فهوَ السِّنُّ الَّذي يُخشىٰ عليهِ فيهِ مِنَ ٱلهرَمِ وٱلخرَفِ ، ويُخافُ عليهِ فيهِ أنْ يَخلِطَ ويرويَ ما ليسَ مِنْ حديثِهِ ، والنَّاسُ في بُلوغِ هٰذهِ السِّنِّ يتفاوتونَ بحسَبِ ٱختلافِ أحوالِهم ، وقدْ حَدَّثَ جماعةٌ بعدَ سِنِّ الثَّمانينَ ، فساعدَهُم التَّوفيقُ وصَحِبتْهُم السَّلامَةُ ، منهُم أنسُ بنُ مالكٍ ، وسَهْلُ بنُ سعدٍ ، وعبدُ اللهِ بنُ أبي أَوفىٰ مِنَ

الصَّحابةِ ، ومالكٌ والليثُ ، وٱبنُ عُيينةَ ، وعليُّ بنُ ٱلجَعْدِ في عددٍ جَمٍّ مِنَ ٱلمُتقدِّمينَ وٱلمتأخِّرينَ ، وفيهِم غيرُ واحدٍ حدَّثوا بعدَ ٱستيفاءِ مائةِ سنةٍ ، مِنهُم ٱلحسَنُ بنُ عَرفَةَ ، وأبو ٱلقاسمِ ٱلبَغويُّ ، وأبو إسحاقَ ٱلعُجَيميُّ ، وٱلقاضي أبو الطَّيبِ الطَّبريُّ ، رضيَ اللهُ عنهُم أجمعينَ .

وينبغي للمحدِّثِ أنْ لا يُحدِّثَ بحضرَةِ مَنْ هوَ أولىٰ منهُ بذٰلكَ ، وينبغي لهُ أيضاً إذا ٱلتُمِسَ منهُ ما يَعْلمُ أنَّ غيرَهُ أعلمُ بهِ ، أو لهُ عِنايةٌ بهِ أكثرَ منهُ ، أن يُرشِدَ إليهِ ويدُلَّ عليهِ ، وليكُنْ حريصاً علىٰ نشرِ السُّنَّة النَّبويَّةِ مُبتَغياً جزيلَ أجرِهِ ، وليقتَدِ بٱلإمامِ مالكٍ رضيَ اللهُ عنهُ ، فإنَّهُ قُدوةٌ في مُراعاةِ آدابِ مَجلسِ التَّحديثِ ، ولهُ في ذٰلكَ أخبارٌ عجيبةٌ مَشهورةٌ .

آدابُ طالبِ ٱلحديثِ :

أوَّلُ ما عليهِ : تحقيقُ ٱلإخلاصِ وٱلحذرِ مِنْ أنْ يتَّخذَهُ وُصْلةً إلىٰ شيءٍ مِنَ ٱلأغراضِ الدُّنيويَّةِ ، قالَ حمَّادُ بنُ سلمةَ : مَنْ طلبَ ٱلحديثَ لغيرِ اللهِ ، مُكِرَ بهِ .

ويجبُ علىٰ طالبِ ٱلحديثِ أنْ يجتهِدَ في التَّمَسُّكِ بٱلأخلاقِ الزَّكيَّةِ وٱلآدابِ ٱلمرضيَّةِ ، قالَ أبو عاصِمٍ النَّبيلُ : مَنْ طلبَ هٰذا ٱلحديثَ ، فقدْ طلبَ أعلىٰ ٱلأمورِ ، فيجبُ أنْ يكونَ خيرَ النَّاسِ .

ويجِبُ علىٰ طالبِ ٱلحديثِ أنْ يعملَ بما يسمعُهُ مِنَ ٱلأحاديثِ ٱلواردةِ بالصَّلاةِ والتَّسبيحِ ، وغيرِهِما مِنَ ٱلأعمالِ الصَّالحةِ ، فذٰلكَ

زكاةُ ٱلحديثِ ، قالَ ٱلإمامُ بِشرٌ ٱلحافيُّ : يا أصحابَ ٱلحديثِ أدُّوا زكاةَ هٰذا ٱلحديثِ ، ٱعملوا مِنْ كلِّ مائتي حديثٍ ، بخمسةِ أحاديثَ ، وقالَ وكيعٌ : إذا أردْتَ أنْ تحفظَ ٱلحديثَ ، فٱعملْ بهِ .

وعلىٰ طالبِ ٱلحديثِ أنْ يُعظِّمَ شيخَهُ ومَنْ يسمعُ منهُ ، فذٰلكَ مِنْ إجلالِ ٱلحديثِ والعِلمِ ، ولا يُثقِلَ عليهِ ولا يُطوِّلَ بحيثُ يُضجِرُهُ .

وعلىٰ طالبِ ٱلحديثِ أنْ لا يَبْخَلَ بما يَسْمَعُ علىٰ إخوانهِ مِنَ الطَّلبةِ الَّذينَ فاتهُمُ ٱلحُصولُ علىٰ ما سمِعَ هوَ ، فإنَّ ذٰلكَ مِنَ اللُّؤمِ الَّذي يقعُ فيهِ جَهَلَةُ الطَّلبَةِ ٱلوُضَعاءِ ، قالَ ٱلإمامُ مالكٌ : مِنْ بَركةِ ٱلحديثِ ؛ إفادةُ بعضِهِم بعضاً .

وقد فاتَ بعضَ الطّلبةِ كتابةُ شيءٍ مِنَ ٱلحديثِ ، فقالَ لهُ الشيخُ - وهو إسحاقُ بنُ راهُويَهْ - : ٱنْسَخْ ما فاتكَ مِنْ كُتبِ الطَّلبةِ فقالَ الطالِبُ : إنَّهُم لا يُمكِّنونَني ، قالَ الشيخُ : إذاً واللهِ لا يُفلحونَ ، قد رأينا أقواماً مَنَعوا هٰذا السَّماعَ ، فواللهِ ما أفلحوا ولا نجَحوا .

وينبغي لِطالبِ ٱلحديثِ أنْ لا يمنعَهُ ٱلحياءُ أو ٱلكِبْرُ عنْ كثيرٍ مِنَ الطَّلبِ ، ولا يأنَفَ مِنْ أنْ يكتُبَ عمَّنْ هوَ دُونَهُ ما يستفيدُهُ منهُ .

ثُمَّ إنَّ ٱلمُذاكرةَ بما يتحفَّظُهُ من أقوىٰ أسبابِ بقائِهِ وعدمِ تفلُّتِهِ وذهابِهِ .

يُروىٰ عَنِ ٱبنِ مسعودٍ أنَّهُ قالَ : تذاكَروا ٱلحديثَ ، فإنَّ حياتَهُ مُذاكرتُهُ .

* * *

مَعرِفةُ تَواريخِ الرُّواةِ

ٱهتمَّ ٱلعلماءُ بتواريخِ الرُّواةِ مِنَ الصَّحابةِ وٱلمحدِّثينَ وٱلعلماءِ ، لِمعرفةِ وفَياتِهِم ومَواليدِهِم ، ومقاديرِ أعمارِهم ، وذٰلكَ يُفيدُ كثيراً في ثُبوتِ ٱلمعاصَرَةِ وإمكانِ اللِّقاءِ ، وصِحَّةِ السَّماعِ .

وعادةُ ٱلعلماءِ أنْ يذكروا في هٰذا ٱلبابِ جُملةً مِنْ ذٰلكَ ، وأنا ذاكِرٌ لكَ ما ذَكروهُ .

قالَ ٱبنُ الصَّلاحِ : ولْنَذْكُرْ مِنْ ذٰلكَ عُيوناً :

أحدُها : الصَّحيحُ في سِنِّ سيِّدِ ٱلبشرِ رسولِ اللهِ ﷺ وصاحبيهِ أبي بكرٍ وعُمرَ ثلاثٌ وسِتُّونَ .

قلتُ : وكذا عليُّ بنُ أبي طالبٍ علىٰ ٱلأرجحِ . وقدْ قُبِضَ رسولُ اللهِ ﷺ يومَ ٱلاثنينِ ضُحىً لاثنتي عشرةَ ليلةً مِنْ ربيع ٱلأوَّلِ ، سنةَ إحدىٰ عشرةَ مِنَ ٱلهجرةِ .

وتُوفِّي أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنهُ في جُمادىٰ الأولىٰ سنةَ (١٣هـ) ، وعُمَرُ رضيَ اللهُ عنهُ في ذي ٱلحِجَّةِ بسنةَ ٢٣هـ ، وعُثمانُ رضيَ اللهُ عنهُ في ذي ٱلحجّةِ سنةَ ٣٥هـ وعليٌّ رضيَ اللهُ عنهُ في شهرِ رمضانَ سنةَ ٤٠هـ .

الثَّاني : شخصانِ مِنَ الصَّحابةِ عاشا في ٱلجاهليّةِ ستينَ سنةً ، وفي ٱلإسلامِ ستينَ سنةً ، وماتا بٱلمدينةِ سنةَ ٥٤هـ أحدُهُما : حَكيمُ بنُ حِزامٍ رضيَ اللهُ عنهُ ، وكانَ مولدُهُ في جوفِ ٱلكعبةِ قبلَ عامِ ٱلفيلِ بثلاثَ عشرةَ سنةً .

والثَّاني : حسّانُ بنُ ثابتِ بنِ ٱلمنذر بنِ حَرامٍ ٱلأنصاريُّ رضيَ اللهُ عنهُ . روىٰ ٱبنُ إسحاقَ أنَّهُ وأباهُ ثابتاً وحراماً عاشَ كُلُّ واحدٍ منهم مائةً وعشرينَ سنةً ، وذكرَ ٱلحافظُ أبو نُعيمٍ أنَّهُ لا يُعرفُ في ٱلعربِ مِثلُ ذٰلكَ لغيرِهِم . وقدْ قيلَ : إنَّ حسّاناً ماتَ سنةَ خمسين .

الثَّالثُ : أصحابُ ٱلمذاهبِ ٱلمتبوعَةِ رضيَ اللهُ عنهُم : فأبو حنيفةَ وهوَ النُّعمانُ بنُ ثابتٍ ، ماتَ سنةَ ١٥٠هـ ببغدادَ وهوَ ٱبنُ سبعينَ سنةً .

ومالكُ بنُ أنسٍ ، توفِّيَ سنة ١٧٩هـ بٱلمدينةِ ، وٱختُلِفَ في ميلادِهِ ، فقيلَ : سنةَ ٩٣هـ ، وقيل : سنةَ ٩٤هـ .

والشافعيُّ ، وهوَ محمَّدُ بنُ إدريسَ الشافعيُّ ، وُلدَ سنةَ ١٥٠هـ ، وماتَ سنةَ ٢٠٤هـ بمِصْرَ .

وأحمدُ بنُ حنبلٍ : وُلِدَ سنة ١٦٤هـ ومات ببغدادَ سنةَ ٢٤١هـ .

الرابعُ : أصحابُ كُتبِ ٱلحديثِ ٱلخمسةِ ٱلمعتمدةِ :

فٱلبخاريُّ ، ولدَ سنة ١٩٤هـ وماتَ بخَرْتَنْكَ سنةَ ٢٥٦هـ ، فكانَ عمرهُ ٱثنتينِ وستينِ سنةً .

ومُسلمٌ ، ماتَ سنة ٢٦١هـ بنيسابور ، وهو ٱبنُ خمسٍ وخمسينَ سنةً .

وأبو داودَ ، ماتَ بٱلبَصرةِ سنةَ ٢٧٥هـ .

والتِّرمذيُّ ، مات سنة ٢٧٩هـ بتِرْمِذ .

والنَّسائيُّ ، مات سنة ٣٠٣هـ .

ٱلخامسُ : سبعةٌ مِنَ ٱلحُفّاظِ أحسنوا التَّصنيفَ وعَظُمَ ٱلانتفاعُ بتصانيفهم :

أبو ٱلحسنِ عليُّ بنُ عُمرَ الدارَقطنيُّ ٱلبغداديُّ ، ولدَ سنةَ ٣٠٦هـ ، وماتَ ببغدادَ سنةَ ٣٨٥هـ .

ثُمَّ ٱلحاكِمُ أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ ٱلبيِّعِ ، ولدَ سنةَ ٣٢١هـ ، وماتَ بنيسابورَ سنةَ ٤٠٥هـ .

ثُمَّ أبو محمَّدٍ عبدُ ٱلغنيِّ بنُ سعيدٍ ٱلأزديُّ حافظُ مِصْرَ ، ولدَ سنةَ ٣٣٢هـ ، ومات سنة ٤٠٩هـ بمِصْرَ .

ثُمَّ أبو نُعيمٍ أحمدُ بنُ عبدِ اللهِ الأصبَهانيُّ ، ولدَ سنةَ ٣٣٤هـ ، ومات سنةَ ٤٣٠هـ بأصبهانَ .

ومِنَ الطَّبقةِ ٱلأُخرىٰ : أبو عُمرَ يوسفُ بنُ عبدِ ٱلبرِّ النَّمَرِيُّ ، ولدَ سنةَ ٣٦٨هـ ، وماتَ بشاطِبَةَ سنة ٤٦٣هـ .

ثُمَّ أبو بكرٍ أحمدُ بنُ ٱلحسينِ ٱلبيهقيُّ ، ولدَ سنةَ ٣٨٤هـ وماتَ بنيسابورَ سنةَ ٤٥٨هـ ، ونُقِلَ إلىٰ بَيْهقَ فدُفنَ بها .

ثُمَّ أبو بكرٍ أحمدُ بنُ عليٍّ ٱلخطيبُ ٱلبغداديُّ ، ولدَ سنةَ ٣٩٢هـ
ومات سنة ٤٦٣هـ ببغدادَ . (ٱنتهىٰ كلامُ ٱبنِ الصَّلاحِ). . .
قُلتُ : وهٰذهِ فائدةٌ أُخرىٰ مناسبةٌ ؛ وهيَ أنَّ السُّيوطيَّ تِلميذُ ٱبنِ
حجَرٍ ، وٱبنَ حجَرٍ تِلميذُ ٱلعِراقيِّ ، وٱلعِراقيَّ تلميذُ ٱبنِ سيِّدِ
النَّاسِ ، وٱبنَ سيِّدِ النَّاسِ تلميذُ ٱبنِ دقيقِ ٱلعيدِ ، وهوَ تلميذُ
ٱلعزِّ بنِ عبدِ السَّلامِ ، وٱلعِزُّ قرينُ ٱلمُنذريِّ ، فخُذْ هذهِ ٱلفائدةَ فإنَّها
عزيزةٌ .

* * *



الفصل الرابع



الصَّحابةُ

تعريفُ الصَّحابيِّ :

الصَّحابيُّ هوَ مَنْ لقيَ النَّبيَّ ﷺ وآمنَ بهِ وماتَ علىٰ ذٰلكَ .

مَعرِفةُ الصَّحابةِ :

أَلَّفَ ٱلعلماءُ في معرفةِ الصَّحابةِ كُتُباً كثيرةً ، ويرىٰ السُّيوطيُّ رحمهُ اللهُ أنَّ أوَّلَ مَنْ جمَعَ أسماءَ الصَّحابةِ وتراجمَهُم هوَ ٱلإمامُ ٱلبخاريُّ ، قالَ في « ٱلألفيَّةِ » :

وأوَّلُ ٱلْجَامِعِ فِي الصَّحَابَةْ ... هُوَ ٱلْبُخَارِيُّ وفِي ٱلإِصَابَةْ

قلتُ : ويظهرُ أنَّ مقصودَهُ أوَّلُ مَنْ جمعَ أسماءَ الصَّحابةِ فقطْ ، مُقتصراً عليهم دونَ خلطِهِمْ بغيرهم ، وإلاَّ فإنَّ ٱبنَ سعدٍ وهوَ أقدمُ مِنَ ٱلبخاريِّ ، جمَعَ في كتابهِ « الطَّبقاتُ ٱلكبرىٰ » تراجِمَ الصَّحابةِ ، لٰكنَّهُ لمْ يقتصرْ عليهم ، بلْ ذكرَ معهُم مَنْ بعدَهُمْ إلىٰ عصرهِ .

ومِمَّنْ كتبَ في معرفةِ الصَّحابةِ : ٱبنُ حِبّانَ ، وٱبنُ مَنْدَهْ ، وأبو موسىٰ ٱلمدينيُّ ، وأبو نُعيمٍ ، وٱلعسكريُّ ، وٱبنُ فَتْحُونَ .

والمطبوعُ منها « الاستيعابُ في معرفةِ الأصحابِ » لابنِ عبدِ البرِّ ، و « أُسْدُ الغابةِ في معرفةِ الصَّحابةِ » لابنِ الأثيرِ الجزريِّ ، ومختصرهُ « تجريدُ أسماءِ الصَّحابةِ » للذهبي ، و « الإصابةُ في تمييزِ الصَّحابةِ » للحافظِ ابنِ حجَرٍ ، وهوَ أكثرُها جمعاً وتحريراً ، وهوَ في ثمانيةِ مُجلَّداتٍ ، وقدْ ذكرَ في آخرِ الجُزءِ السادسِ منهُ أنَّهُ مَكَثَ في تأليفهِ نحوَ الأربعينَ سنةً ، وكانتِ الكتابةُ فيهِ بالتَّراخي ، وكتبَهُ في المُسَوّدَاتِ ثلاثَ مراتٍ ، رحمَهُ اللهُ ورضيَ عنهُ .

عدالةُ الصَّحابةِ :

الصَّحابةُ كُلُّهُم عُدولٌ ، كبيرُهُم وصغيرُهم ، مَنْ لابسَ الفتنَ - أي شهدَ الحربَ بينَ عليٍّ ومعاويةَ - أو لمْ يشهدْها ، باتِّفاقِ أهلِ السُّنَّةِ إحساناً للظنِّ بهم ، ونظراً إلى ما تمهَّدَ لهُم مِنَ المآثرِ مِنِ امتثالِ أوامرِهِ ﷺ بعدَهُ ، وفتحِهِمُ الأقاليمَ ، وتبليغِهِمْ عنهُ الكتابَ والسُّنَّةَ ، وهدايتِهِمُ النَّاسَ ومُواظبتهم علىٰ الصَّلاةِ والزَّكاةِ وأنواعِ القُرباتِ ، معَ الشَّجاعةِ والبَراعةِ ، والكرمِ والإيثارِ والأخلاقِ الحميدةِ الَّتي لم تكنْ في أُمّةٍ مِنَ الأُممِ المُتقدِّمةِ . وعدالتُهمْ ثابتةٌ معلومةٌ بتعديلِ اللهِ لهُم ، وإخبارِهِ عن طهارتِهمْ واختيارِهِ لهُمْ ، علىٰ أنَّهُ لو لمْ يَرِدْ مِنَ اللهِ ورسولهِ فيهم شيءٌ ممّا ذكرناهُ ، لأوجبَتِ الحالُ الَّتي كانوا عليها مِنَ الهجرةِ والجهادِ ونُصرةِ الإسلامِ وبذلِ المُهَجِ ، والأموالِ وقتلِ الآباءِ والأبناءِ والمُناصحةِ في الدِّينِ وقوةِ الإيمانِ واليقينِ ، القطعَ علىٰ تعديلهم والاعتقادَ بنزاهتِهم ، وأنَّهم أفضلُ مِنْ جميعِ الخالفينَ بعدَهم ، والمعُدِّلينَ الَّذينَ يجيئونَ مِنْ

بعدهم ، هٰذا مذهبُ كافّةِ ٱلعلماءِ ومَنْ يُعتمدُ قولُهُ .

قالَ أبو زُرعةَ : إذا رأيتَ الرَّجلَ ينتقصُ أحداً من أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ ، فٱعلمْ أنَّهُ زِنديقٌ ، وذٰلكَ أنَّ الرسولَ ﷺ حَقٌّ ، وٱلقرآنَ حقٌّ ، وما جاءَ بهِ حقٌّ ، وإنَّما أَدَّىٰ إلينا ذٰلكَ كُلَّهُ الصَّحابةُ ، وهؤلاءِ يُريدونَ أنْ يَجْرحوا شُهودَنَا ليُبْطِلُوا ٱلكتابَ والسُّنَّةَ ، وٱلجرحُ بهم أولىٰ وهُمْ زنادقةٌ . ٱنتهىٰ[1] .

* * *

(١) انظر « فتح المغيث » (٤/ ٩٤) .

أدِلَّةُ عَدالةِ الصَّحابةِ
مِنَ ٱلقُرآنِ والسُّنَّةِ والإجماعِ

أدلةُ عدالةِ الصَّحابةِ مِنَ ٱلقرآنِ :

ٱلأوَّلُ : قولهُ تعالىٰ : ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة : ١٤٣] .

الثَّاني : قولهُ تعالىٰ : ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران : ١١٠] .

الثَّالثُ : قولهُ تعالىٰ : ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح : ٢٩] .

الرّابعُ : قولهُ تعالىٰ : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال : ٦٤] .

ٱلخامسُ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح : ١٨] .

السّادسُ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة : ١٠٠] .

السّابعُ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ﴾ [النمل : ٥٩] . قالَ سفيانُ : هُمْ أصحابُ مُحَمَّدٍ ﷺ .

أدلَّةُ عدالةِ الصَّحابةِ مِنَ السُّنَّةِ :

ٱلأحاديثُ ٱلواردةُ في تفضيلِ الصَّحابةِ كثيرةٌ ، ونُورِدُ شيئاً منها :

ٱلأوَّلُ : ما رواهُ ٱلبخاريُّ ومُسلمٌ عنْ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنهُ عنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّهُ قالَ : « خَيْرُكُمْ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِيْنَ يَلُوْنَهُمْ »[1] .

الثَّاني : ما رواهُ التِّرمذيُّ وٱبنُ حِبّانَ في « صحيحهِ » عنْ عبدِ اللهِ بنِ مُغفَّلٍ قالَ : قالَ رسولُ اللهِ ﷺ : « اللهَ اللهَ فِي أَصْحَابِي ، لاَ تَتَّخِذُوهُمْ غَرَضاً بَعْدِيْ ، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ ، فَبِحُبِّيْ أَحَبَّهُمْ ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ ، فَبِبُغْضِيْ أَبْغَضَهُمْ ، وَمَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِيْ ، وَمَنْ آذَانِيْ فَقَدْ آذَىٰ اللهَ ، وَمَنْ آذَىٰ اللهَ ، يُوْشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ »[2] .

الثَّالثُ : ما رواهُ ٱلبخاريُّ ومسلمٌ عنْ أبي سعيدٍ ٱلخُدْريِّ

---

(١) البخاري (٧/ ٣٣٣) (٦٦٩٥) كتاب الأيمان والنذور ، بابُ مَنْ لا يفي بالنَّذر ومسلم (٧/ ١٨٥) (٢٥٣٥) كتاب فضائل الصَّحابةِ ، بابُ فضلِ الصَّحابةِ ثمَّ الَّذينَ يلونهم .

(٢) الترمذي (٥/ ٦٩٦) (٣٨٦٢) كتاب المناقب ، باب ٥٩ ، وابن حبان (٩/ ١٨٩) (٧٢١٢) .

رضيَ اللهُ عنهُ عنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّهُ قالَ : « لاَ تَسُبُّوْا أَصْحَابِيْ ، لاَ تَسُبُّوْا أَصْحَابِيْ . فَوَالَّذِيْ نَفْسِيْ بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً ، مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلا نَصِيْفَهُ »[1] .

الرّابع : ما رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ وابنُ ماجهْ وغيرُهم عن بَهْزِ بنِ حَكيمٍ ، عنْ أبيهِ ، عنْ جدِّهِ رضيَ اللهُ عنهُ قالَ : قالَ رسولُ اللهِ ﷺ : « أَنْتُمْ تُوَفُّوْنَ سَبْعِيْنَ أُمَّةً ، أَنْتُمْ خَيْرُهَا وَأَكْرَمُهَا عَلَىٰ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ »[2] .

الخامسُ : ما رواهُ البزَّارُ عنْ جابرٍ رضيَ اللهُ عنهُ قالَ : قالَ رسولُ اللهِ ﷺ : « إِنَّ اللهَ اخْتَارَ أَصْحَابِيْ عَلَىٰ الْعَالَمِيْنَ ، سِوَىٰ النَّبِيِّيْنَ وَالْمُرْسَلِيْنَ[3] » . اهـ[4] .

الدليلُ من الإجماعِ علىٰ عدالةِ الصَّحابةِ :

قالَ ابنُ الصَّلاحِ : ثُمَّ إنَّ الأمَّةَ مُجمِعةٌ علىٰ تعديلِ جميعِ الصَّحابةِ ، ومَن لابسَ الفتنَ منهُم ، فكذٰلكَ بإجماعِ العلماءِ الذينَ

---

(١) البخاري (٤/ ١٩٥) (٣٦٧٣) كتابُ فضائلِ أصحابِ النبيِّ ﷺ ، بابُ قولِ النبيِّ ﷺ لو كنتُ متَّخِذاً خليلاً ، ومسلمٌ (٧/ ١٨٨) (٢٥٤٠) كتابُ فضائلِ الصَّحابة ، بابُ تحريم سبِّ الصَّحابةِ .

(٢) أحمد (٤/ ٤٤٧) (١٩٥١٣) والترمذيُّ (٥/ ٢٢٦) (٣٠٠١) كتاب تفسير القرآن ، بابٌ من سورة آل عمرانَ . وابنُ ماجه (٢/ ١٤٣٢) (٤٢٨٨) كتاب الزهد ، باب صفة أمّة محمَّد ﷺ .

(٣) ذكرهُ الهيثميُّ في المجمع (١٠/ ١٦) وقال : رواه البزَّار ، ورجاله ثقاتٌ وفي بعضهم اختلافٌ .

(٤) فتح المغيث للسَّخاوي (٤/ ٩٦) .

يُعتدُّ بهم في ٱلإجماعِ ، وكأنَّ اللهَ أتاحَ ٱلإجماعَ علىٰ ذٰلكَ لكونِهمْ نَقَلَةَ الشَّريعةِ[١] .

قلتُ : وقد حكىٰ ٱلإجماعَ ٱبنُ عبدِ ٱلبرِّ ، والنَّوويُّ ، وإمامُ ٱلحرمينِ .

معنىٰ هذهِ ٱلعدالةِ :

وليسَ ٱلمرادُ بعدالتهم ، ثُبوتَ ٱلعصمةِ لهُمْ وٱستحالةَ ٱلمعصيةِ منهُم ، وإنَّما ٱلمُرادُ قَبولُ رِواياتِهم مِنْ غيرِ تكلُّفِ بَحْثٍ عنْ أسبابِ ٱلعدالةِ وطلبِ التَّزكيةِ ، إلاَّ إنْ ثبتَ ٱرتكابُ قادِحٍ ، ولمْ يثبُتْ ذٰلكَ وللهِ ٱلحمدُ ، فنحنُ علىٰ ٱستصحابِ ما كانوا عليهِ ، في زمنِ رسولِ اللهِ ﷺ حتَّىٰ يَثْبُتَ خِلافُهُ ، ولا ٱلتفاتَ إلى ما يذكرُهُ أهلُ السِّيرِ ، فإنَّهُ لا يصِحُّ ، وما يصحُّ فلهُ تأويلٌ صحيحٌ .

وما أحسنَ قولَ عُمرَ بنِ عبدِ ٱلعزيزِ رحمهُ اللهُ : تِلكَ دِماءٌ حَفِظَ اللهُ منها سيوفَنا ، فلا نَخْضِبُ بها ألسنتَنا . ويتخرَّجُ علىٰ هٰذا ٱلأصلِ مَسألةٌ ، وهيَ : أنَّهُ إذا قيلَ في ٱلإسنادِ عنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحابةِ ، كانَ حُجَّةً ولا تَضُرُّ ٱلجهالةُ بتعيينهِ ، لأنَّ الصَّحابةَ كلَّهُم عُدولٌ ، وطعْنُ الطَّاعنِ فيهم ، غيرُ مَرضيٍّ ولا مَقبولٍ[٢] .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص١٤٧) .
(٢) فتح المغيث (٤/ ١٠٠ـ١٠١) .

أَوَّلُ مَنْ أسلمَ مِنَ الصَّحابةِ :

ٱختلفَ السَّلفُ في أوَّلِهِم إسلاماً ، فقيلَ : أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنهُ ، وقيلَ : عليٌّ كرّمَ اللهُ وجهَهُ . وقيلَ : زيدُ بنُ حارثةَ رضيَ اللهُ عنهُ ، وقيلَ : السيِّدةُ خديجةُ رضي الله عنها ، وقيلَ : بلالٌ ، رضيَ اللهُ عنهُم .

قالَ ٱبنُ الصَّلاحِ : وٱلأورَعُ أنْ يُقالَ : أوَّلُ مَنْ أسلمَ مِنَ الرِّجالِ ٱلأحرارِ أبو بكرٍ ، ومِنَ الصِّبيانِ أوِ ٱلأحداثِ عليٌّ ، ومِنَ النِّساءِ السيِّدةُ خديجةُ ، ومِنَ ٱلموالي زيدُ بنُ حارثةَ ، ومِنَ ٱلعبيدِ بلالٌ رضيَ اللهُ عنهُم أجمعين[1] .

وقدْ نظمَ السُّيوطيُّ هٰذهِ ٱلفائدةَ في أبياتٍ ضِمنَ « ألفيَّتهِ » فقالَ :

وَٱخْتَلَفُــوا أوَّلَهُــمْ إِسْــلامــاً ... وَقَــدْ رَأَوا جَمْعَهُــمُ ٱنْتِظَــامــا
أوَّلُ مَــنْ أَسْلَــمَ فــي الــرِّجــالِ ... صِدِّيقُهُمْ وزيدُ في ٱلمَواليْ
وفي النِّسا خَديجةٌ وذيْ الصِّغرْ ... علــيٌّ والــرِّقّ بِــلالٌ ٱشْتَهَــرْ

عدَدُ الصَّحابةِ :

عدَدُ الصَّحابةِ كثيرٌ جِدًّا ، فقد نقلَ ٱبنُ الصَّلاحِ عنْ أبي زُرعةَ أنَّهُ سُئِلَ عَنْ عِدَّةِ مَنْ رَوىٰ عَنِ النَّبيِّ ﷺ فقالَ : وَمَنْ يَضْبِطُ هٰذا؟ شَهِدَ

(١) المقدمة (١٥٠) .

معَ النَّبيِّ ﷺ حجَّةَ ٱلوداعِ أربعونَ ألفاً . وشهدَ معهُ تبوكَ سبعونَ ألفاً . ونُقِلَ عنهُ أيضاً أنَّهُ قيلَ لهُ : أليسَ يُقالُ حديثُ النَّبيِّ ﷺ أربعةُ آلافِ حديثاً؟ قالَ : ومَنْ قالَ ذا؟ قَلقَلَ اللهُ أنيابَهُ ، هٰذا قولُ الزَّنادِقَةِ ، ومَنْ يُحصي حديثَ رسولِ اللهِ ﷺ مِمَّنْ روىٰ عنهُ وسمِعَ منهُ ؟ ! فقيلَ لهُ : يا أبا زُرعةَ ، هٰؤلاءِ أينَ كانوا؟ وأينَ سمِعوا منهُ؟ قالَ : أهلُ ٱلمدينةِ وأهلُ مكّةَ ومَنْ بينهما مِنَ ٱلأعرابِ ومَنْ شهِدَ معهُ حِجَّةَ ٱلوداعِ ، كُلٌّ رآهُ وسمِعَ منهُ بعَرَفةَ[1] .

ولذٰلكَ فحصْرُ الصَّحابةِ رضيَ اللهُ عنهُم بالعدِّ وٱلإحصاءِ متعذِّرٌ ، لتفرُّقِهِمْ في ٱلبلدانِ وٱلبوادي ، وقد روىٰ ٱلبخاريُّ في « صحيحِهِ » أنَّ كعبَ بنَ مالكٍ قالَ في قِصَّةِ تخلُّفهِ عن غزوةِ تبوكٍ : وأصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ كثيرٌ لا يحْصُرُهُم كتابٌ حافظٌ .

أفضلُ الصَّحابةِ :

قالَ ٱلحافظُ ٱلعِراقيُّ في « شرحِ ٱلفيَّتِهِ » : أجمعَ أهلُ السُّنَّةِ علىٰ أنَّ أفضلَ الصَّحابةِ بعدَ النَّبيِّ ﷺ علىٰ ٱلإطلاقِ أبو بكرٍ ، ثُمَّ عُمرُ ، ومِمَّنْ حكىٰ إجماعَهم علىٰ ذٰلكَ أبو العبّاسِ ٱلقُرطبيُّ ، فقالَ : ولمْ يختلِفْ في ذٰلكَ أحدٌ مِنْ أئمَّةِ السَّلفِ ولا الخلَفِ .

قالَ : ولا مُبالاةَ بأقوالِ أهلِ التشيُّعِ ولا أهلِ ٱلبدعِ ، وقدْ حكىٰ الشَّافِعيُّ وغيرُهُ إجماعَ الصَّحابةِ والتَّابعينَ علىٰ ذلكَ .

---

(1) انظر التَّبصرة والتَّذكرة (٣/ ٢٠) وفتح المغيثِ للسَّخاويِّ (٤/ ١٠٨) والباعث الحثيثَ ص١٨٠ .

قالَ ٱلبيهقيُّ في كتابِ « ٱلاعتقادِ » روينا عن أبي ثَورٍ عنِ الشَّافعيِّ قالَ : ما ٱختلفَ أحدٌ مِنَ الصَّحابةِ والتَّابعينَ في تفضيلِ أبي بكرٍ وعمرَ وتقديمِهما علىٰ جميعِ الصَّحابةِ ، وإنَّما ٱختلفَ مَنِ ٱختلفَ منهُم في عليٍّ وعثمانَ ، قالَ ٱلمحقِّقُ ٱبنُ حجرٍ : ومِنْ ثَمَّ كانَ هوَ - أيْ أبو بكرٍ - ٱلأحقَّ بٱلخلافةِ عندَ جميعِ أهلِ السُّنَّةِ وٱلجماعةِ في كلِّ عصرٍ مِنَّا ، إلىٰ الصَّحابةِ رضيَ اللهُ عنهُم أجمعينَ[1] .

فهوَ أفضلُ الصَّحابةِ بلْ أفضلُ ٱلخلْقِ بعدَ ٱلأنبياءِ عليهمُ السلامُ ، كما قالَ ٱبنُ كثيرٍ[2] . وسُمِّيَ بالصِّدِّيقِ لمُبادرتهِ إلىٰ تصديقِ الرَّسولِ ﷺ قبلَ النَّاسِ كلِّهم .

قالَ رسولُ اللهِ ﷺ : « ما دعوتُ أحداً إلىٰ ٱلإيمانِ ، إلاَّ كانتْ لهُ كَبْوةٌ ، إلاَّ أبا بكرٍ ، فإنَّهُ لمْ يتلَعْثَمْ »[3] .

ثُمَّ مِنْ بعدهِ عمرُ بنُ ٱلخطّابِ ، ثُمَّ عُثمانُ بنُ عفّانَ ، ثُمَّ عليُّ بنُ أبي طالبٍ ، ثُمَّ بقيَّةُ ٱلعشرةِ ، ثُمَّ أهلُ بدرٍ ، ثُمَّ أهلُ أُحُدٍ ، ثُمَّ أهلُ بيعةِ الرِّضوانِ يومَ ٱلحُديبيةِ . اهـ .

---

(١) انظر شرح الشيخ محفوظ الترمسي « منهج ذوي النَّظر على ألفيَّة السُّيوطي » ص٢٢٢ .

(٢) الباعثُ الحثيثُ ص١٧٨ .

(٣) رواه ابنُ كثيرٍ في تفسيرهِ (٤/ ٢٥٠) وفي البداية والنهاية (١/ ١٠٨) .

السّابقونَ الأوّلونَ :

ومِمَّنْ لهُم مَزِيّةٌ فضلٍ علىٰ غيرهم : السّابقونَ ٱلأوّلونَ مِنَ ٱلمهاجرينَ وٱلأنصارِ ، وٱختُلِفَ في ٱلمُرادِ بهم علىٰ أربعةِ أقوالٍ ؛ فقيلَ : هُمْ أهلُ بيعةِ الرِّضوانِ ، وقيلَ : هُمُ الذينَ صَلَّوا إلىٰ ٱلقِبلتينِ ، وقيلَ : هُم أهلُ بدرٍ ، وقيلَ : هُمُ الذينَ أسلموا قبلَ فتحِ مكّةَ ، وتفصيلُ هٰذا كلِّهِ في « تدريبِ الرّاوي » للحافظِ السُّيوطيِّ .

ٱلعشَرةُ ٱلمُبَشّرونَ بٱلجنَّةِ :

ٱلعشرةُ ٱلمُبشّرونَ بٱلجنَّةِ هُم :

١ـ أبو بكرٍ الصِّديقُ ، وهوَ عبدُ اللهِ بنُ أبي قُحافةَ ، رَفيقُ النَّبيِّ ﷺ في ٱلغارِ وأنيسُهُ ، وخَليفَتُهُ ٱلمُختصُّ بالصِّدِّيقيَّةِ ، وأحبُّ الرِّجالِ إلىٰ رسولِ اللهِ ﷺ .

٢ـ عُمَرُ بنُ ٱلخطابِ ، ٱلفاروقُ أميرُ ٱلمؤمنينَ ، الَّذي أعزَّ اللهُ بهِ ٱلإسلامَ ، ٱلمختصُّ بٱلخيريةِ والشِّدَّةِ في دينِ اللهِ ، ٱلمُلهَمُ الَّذي جعلَ اللهُ ٱلحقَّ علىٰ لسانهِ وقلبهِ .

٣ـ عُثمانُ بنُ عفّانَ ، ذو النُّورينِ ، أوَّلُ مَنْ هاجرَ إلىٰ ٱلحبشةِ ، الَّذي تستحي منهُ ٱلملائكةُ ، والَّذي جمعَ ٱلقرآنَ .

٤ـ عليُّ بنُ أبي طالبٍ ، سيفُ اللهِ ٱلغالبُ ، وبابُ مدينةِ ٱلعلمِ ، أوَّلُ مَنْ يجثُو للخُصومةِ يومَ ٱلقيامةِ بينَ يديِ الرَّحمٰنِ .

٥ـ عبدُ الرَّحمٰنِ بنُ عوفٍ ، أحدُ الثَّمانيةِ السَّابقينَ إلىٰ

ٱلإسلامِ ، وأحدُ السِّتَّةِ أهلِ الشُّورىٰ ، الَّذي صلَّىٰ خلفَهُ رسولُ اللهِ ﷺ في غزوةِ تبوكٍ حينَ أدركَهُ وقدْ صلَّىٰ بالنَّاسِ ركعةً .

٦ـ طلحةُ بنُ عُبيدِ اللهِ ، أحدُ الثَّمانيةِ السَّابقينَ إلىٰ ٱلإسلامِ ، وأحدُ السِّتَّةِ أصحابِ الشُّورىٰ الذين تُوفِّيَ رسولُ اللهِ ﷺ وهوَ عنهُم راضٍ ، وسمّاهُ طلحةَ ٱلخير وطلحةَ ٱلجُودِ .

٧ـ سعدُ بنُ أبي وقاصٍ ، أحدُ السِّتَّةِ أصحابِ الشُّورىٰ وأوَّلُ مَنْ رمىٰ بسهمٍ في سبيلِ اللهِ ، وأولُ مَنْ أراقَ دماً في سبيلِ اللهِ ، فارسُ ٱلإسلامِ وفاتِحُ ٱلمدائنِ .

٨ـ سعيدُ بنُ زيدِ بنِ عَمْرِو بنِ نُفَيلٍ ٱلقرشيُّ ، أحدُ ٱلعشرةِ الَّذينَ شَهِدَ لهُم مولانا رسولُ اللهِ ﷺ بٱلجنَّةِ وتُوفِّيَ وهوَ عنهُم راضٍ .

٩ـ أبو عُبيدةَ بنُ ٱلجراحِ ، وهوَ عامرُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ ٱلجرّاحِ ، هاجرَ ٱلهجرتينِ ، وهوَ أمينُ هٰذهِ ٱلأمَّةِ ، كما وصفهُ ﷺ بذلك .

١٠ـ الزُّبيرُ بنُ ٱلعوّامِ ، حَواريُّ رسولِ اللهِ ﷺ ، وناصِرُهُ الَّذي فَدَّاهُ رسولُ اللهِ ﷺ بأبيهِ وأمهِ .

قُلتُ : وقدْ ثبتتِ ٱلبشارةُ بٱلجنَّةِ لِجُمْلةٍ مِنْ أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ كأصحابِ بدرٍ وأهلِ ٱلحديبيةِ ، وبلالٍ وعُكَّاشةَ وغيرهم .

ولٰكنَّ هؤلاءِ ٱلعشرةِ جاءَتِ ٱلبِشارةُ لهم جميعاً في موطنٍ واحدٍ مِنْ قولهِ ﷺ : « عشَرةٌ في ٱلجنَّةِ ؛ أبو بكرٍ في ٱلجنَّةِ ، وعمرُ في ٱلجنَّةِ . . »[1]. وساقَهم كلَّهُم ، وٱلحديثُ رواهُ التِّرمذيُّ في « سننهِ »

---

(١) رواه أحمد (١/١٩٣) (١٦٧٨)، والترمذي (٥/٦٤٨) (٣٧٤٨) كتاب المناقب، باب: مناقب عبد الرحمن بن عوف.

في مناقبِ عبدِ الرَّحمٰنِ بنِ عوفٍ ، وأخرجهُ أحمدُ مِنْ طُرُقٍ ، وٱبنُ ماجَه والدَّارَقُطنيُّ والضِّياءُ .

قالَ المُناوي : فتبشيرُ ٱلعشرةِ لا يُنافي مجيءَ تبشيرِ غيرِهم أيضاً في غيرِ ما خبَر ، لأنَّ إثباتَ ٱلعددِ بصيغةٍ لا تقتضي ٱلحصرَ لا ينفي الزَّائدَ .

ٱلمُفْتونَ مِنَ الصَّحابةِ رضيَ اللهُ عنهُم :

عبدُ اللهِ بنُ عبّاسٍ هوَ أكثرُ الصَّحابةِ فَتْوى ، لأنَّ النَّبيَّ ﷺ دعا لهُ بقولهِ : « اللَّهُمَّ علِّمهُ ٱلكتابَ »[1] .

وٱلمشهورُ أنَّ أكثرَهُم فتوى مُطلقاً سبعةٌ : عبدُ اللهِ بنُ عباسٍ ، وعمرُ بنُ ٱلخطابِ ، وابنهُ عبدُ اللهِ ، وعائشةُ الصِّدِّيقةُ أُمُّ ٱلمؤمنينَ ، وعبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ ، وزيدُ بنُ ثابتٍ ، وعليُّ بنُ أبي طالبٍ .

وبعدَ هؤلاءِ السَّبعةِ في كثرةِ ٱلفتاوىٰ ، عشرونَ صحابياً : أبو بكرٍ ، وعثمانُ ، وأبو موسىٰ ، ومُعاذٌ ، وسعدُ بنُ أبي وقّاصٍ ، وأبو هريرةَ ، وأنسٌ ، وعبدُ اللهِ بنُ عمروٍ ، وسَلْمانُ ، وجابرٌ ، وأبو سعيدٍ ، وطلحةُ ، والزُّبيرُ ، وعبدُ الرَّحمٰنِ بنُ عوفٍ ، وعِمرانُ بنُ حُصَينٍ ، وأبو بَكْرَةَ ، وعُبادَةُ بنُ الصَّامتِ ، ومُعاويةُ ، وٱبنُ الزُّبيرِ وأمُّ سَلَمَةَ رضيَ اللهُ عنهُم أجمعينَ .

وبعدَ هؤلاءِ ٱلعشرينَ جماعةٌ يُروىٰ عنِ ٱلواحدِ منهُم مسألةٌ أو مسألتانِ أو ثلاثٌ ، وهُم مائةٌ وعشرونَ صحابيّاً ، منهُم : أُبَيُّ بنُ

---

(١) رواه البخاري (١/٢٧) (٧٥) كتاب العلم، باب: قول النبي ﷺ: «اللهم علمه الكتاب».

كعبٍ ، وأبو الدَّرداءِ ، وأبو طلحةَ ، وٱلمِقدادُ .

وقدْ جمعَ ٱلحافِظُ السُّيوطيُّ هٰذا كُلَّهُ فقالَ :

وٱلْبَحْرُ أَوْفاهُمْ فَتاوىٰ وَعُمَرْ ونَجْلُـهُ وزَوْجَـةُ ٱلهـادي ٱلأَبَـرْ
ثُـمَّ ٱبْـنُ مَسْعـودٍ وَزَيـدٌ وعلِـيّ وبَعْـدَهُـمْ عِشْـرونَ لا تُقلِّـلِ
وبَعْـدَهُـمْ مَـنْ قَـلَّ فيهـا جِـدًّا عِشْـرونَ بَعْـدَ مـائـةٍ قـدْ عُـدَّا

ٱلعَبادِلةُ :

أربعةٌ مِنَ الصَّحابةِ كُلُّ واحدٍ منهُم يُسمّىٰ (عبدَ اللهِ) عاشوا في زمنٍ واحدٍ حَتَّى ٱحتيجَ إلىٰ علمِهم ، وٱستفادَ النَّاسُ برأيِهم ، وجعلوا لإجماعهِم علىٰ شيءٍ قيمةً ٱعتباريّةً ، فيُقالُ : هٰذا قولُ ٱلعبادِلةِ .

وهُم : عبدُ اللهِ بنُ الزُّبيرِ ، وعبدُ اللهِ بنُ عبّاسٍ ، وعبدُ اللهِ بنُ عُمرَ ، وعبدُ اللهِ بنُ عَمْرو بنِ ٱلعاصِ رضيَ اللهُ عنهُم أجمعينَ .

وقدْ نظمهم بعضُ ٱلأفاضلِ في بيتٍ واحدٍ فقالَ :

أَبْنـاءُ عَبّـاسٍ وَعَمْـرو وعُمَـرْ وٱبْنُ الزُّبيرِ هُمُ ٱلعَبادِلةُ ٱلغُرَرْ

وٱبنُ مسعودٍ ليسَ منهم ، لأنهُ تقدَّمَ موتُهُ عنهم .

هٰذا وقدْ ذكرَ ٱبنُ الصَّلاحِ أنَّ مَنْ يُسمّىٰ بـ (عبدِ اللهِ) مِنَ الصَّحابةِ ، نحو (٢٢٠) نَفْساً ، وقالَ ٱلعراقيُّ : يجتمعُ مِنَ ٱلمجموعِ نحوُ (٣٠٠) رجلٍ .

آخِرُ مَنْ ماتَ مِنَ الصَّحابةِ :

آخِرُ مَنْ ماتَ مِنَ الصَّحابةِ مُطلقاً ، أبو الطُّفيلِ عامرُ بنُ واثِلةَ الذي ماتَ سنةَ مائةٍ منَ ٱلهجرةِ بمكّةَ ، كذا قالَ مُسلمٌ[1] . وجزمَ بهِ ٱبنُ الصَّلاحِ[2] ، ورواهُ ٱلحاكمُ في « ٱلمُستدرَكِ » .

قالَ بعضُ أهلِ ٱلعلمِ :

آخِرُ مَنْ ماتَ مِنَ الصِّحابِ لهْ أبـو الطُّفيـلِ عـامـرُ بـنُ واثلـةْ

وقالَ ٱلحافظُ ٱلعراقيُّ[3] :

ومـاتَ آخِـراً بغيـرِ مِـرْيـةِ أبـو الطُّفيـلِ مـاتَ عَـامَ مـائـةِ

والصَّحيحُ أنَّهُ ماتَ بمكَّةَ ٱلمُكرَّمةِ ، كما قالهُ عليُّ بنُ ٱلمدينيِّ ، وٱبنُ حِبّانَ وغيرُهما .

وٱرتضاهُ ٱلحافظُ ٱلعراقيُّ في « شرحهِ علىٰ ألفيَّتهِ »[4] .

أمَّا آخِرُ مَنْ ماتَ مِنَ الصَّحابةِ مُقيّداً بالنَّواحي ، فقدْ ذكروا أنَّ آخِرَ مَنْ ماتَ بٱلبصرةِ منهُم أنسُ بنُ مالكٍ ، قيلَ إِنَّهُ تُوفِّيَ سنةَ ثلاثٍ وتسعينَ . وآخِرُ مَنْ ماتَ منهُم بٱلكوفةِ ، عبدُ اللهِ بنُ أبي أوفىٰ ، علىٰ ٱلقولِ ٱلأصحِّ ، وقدْ تُوفِّي سنةَ ستٍّ وثمانينَ ، وهوَ آخرُ مَنْ

---

(١) مسلم بن الحجّاج صاحبُ الصَّحيح .

(٢) أنظُر مقدِّمةَ ابنِ الصَّلاحِ (١٥٠) .

(٣) في ألفيَّتهِ المشهورةِ .

(٤) أنظر التَّبصرة والتَّذكرة (٣/ ٧٣) .

بقيَ ممّنْ شهدَ بيعةَ الرِّضوانِ . وآخرُ مَنْ ماتَ منهُم بالشَّامِ ، عبدُ اللهِ بنُ بُسْرٍ ٱلمازنيُّ ، توفِّيَ سنةَ ثمانٍ وثمانينَ ، وهوَ ٱلمشهورُ ، وهوَ آخِرُ مَنْ بقيَ مِمَّنْ صلّىٰ إلىٰ ٱلقِبلتينِ ، وقيلَ : آخرُ مَنْ ماتَ بالشَّامِ ، أبو أُمامةَ صُدَيُّ بنُ عَجْلانِ ٱلباهليُّ ، وٱلأوَّلُ أصحُّ .

وآخرُ مَنْ ماتَ منهُم بمصرَ عبدُ اللهِ بنُ ٱلحارثِ بنِ جَزْءٍ الزُّبيديُّ ، وقدْ توفِّيَ سنةَ ستٍّ وثمانينَ علىٰ ٱلمشهورِ ، وٱختلفوا في آخرِ مَنْ ماتَ بٱلمدينةِ ، فقيلَ : السّائبُ بنُ يزيدَ ، وقد توفِّيَ سنةَ إحدىٰ وتسعينَ علىٰ ٱلمشهورِ ، وقيلَ : سهلُ بنُ سعدٍ ٱلأنصاريُّ ، وقد توفِّيَ سنةَ ثمانٍ وثمانينَ على خلافٍ في ذلكَ ، وقيلَ : جابرُ بنُ عبدِ اللهِ ، وقد توفِّيَ سنةَ ٱثنينِ وسبعينَ ، وقيلَ : محمودُ بنُ الرَّبيعِ ، وقد توفِّيَ سنةَ تسعٍ وتسعينَ . وأمَّا آخِرُ مَنْ ماتَ بمكَّةَ ، فقدْ تقدَّمَ أنَّ الصَّحيحَ هوَ أبو الطُّفيلِ ، وقيلَ : جابرُ بنُ عبدِ اللهِ ، وقيلَ : عبدُ اللهِ بنُ عُمرَ .

قالَ ٱلحافظُ ٱلعِراقيُّ :

وَمَاتَ آخِرا بِغَيْرِ مِرْيَةِ　　أَبُوْ الطُّفَيْلِ مَاتَ عَامَ مِائَةِ

وَقَبْلَهُ السَّائِبُ بِٱلْمَدِيْنَةِ　　أَوْ سَهْلٌ اوْ جَابِرٌ اوْ بِمَكَّةِ

وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ بِٱلْبَصْرَةِ　　وَٱبْنُ أَبِيْ أَوْفَىٰ قَضَىٰ بِٱلْكُوْفَةِ

طبقاتُ الصَّحابةِ :

الصَّحابةُ مُتفاوتونَ في ٱلفضلِ بحسَبِ أسبقيَّتِهم إلىٰ ٱلإسلامِ ، وبحسَبِ ما بذلوهُ مِنْ جُهْدٍ ، وقدِ ٱختلفوا في طبقاتِ الصَّحابةِ فجعلها بعضُهم خمسَ طبقاتٍ ، وجعلها ٱلحاكمُ ٱثنتي عَشْرةَ طبقةً ، وزادَ بعضُهم أكثرَ مِنْ ذٰلكَ ، وٱلمشهورُ ما ذهبَ إليهِ ٱلحاكمُ ، وهٰذهِ الطبقاتُ هيَ :

ٱلأولىٰ : قومٌ أسلموا بمكّةَ كٱلعَشَرةِ ٱلمُبشَّرِينَ بٱلجنَّةِ والسيدةِ خديجةَ ٱلكبرىٰ .

الثَّانيةُ : أصحابُ دارِ النَّدوةِ ، وذٰلكَ أنَّ عمرَ بنَ ٱلخطَّابِ رضيَ اللهُ عنهُ لمّا أسلمَ وأظهرَ إسلامَهُ ، حملَ رسولَ اللهِ ﷺ إلىٰ دارِ النَّدوةِ ، فبايعهُ جماعةٌ مِنْ أهلِ مكّةَ سُمُّوا بأصحابِ النَّدوةِ .

الثَّالثةُ : مَنْ هاجرَ إلىٰ ٱلحبشةِ في السَّنةِ ٱلخامسةِ مِنَ ٱلبعثةِ ، وكانوا عَشَرةَ رجالٍ وأربعَ نسوةٍ ، منهُم عثمانُ بنُ عفّانَ ، وٱمرأتُهُ رُقيّةُ بنتُ النَّبيِّ ﷺ ، وعثمانُ بنُ مظعونٍ ، والزُّبيرُ بنُ العوّامِ ، وأبو سَلَمةَ بنُ عبدِ ٱلأسدِ ، وٱمرأتُهُ أمُّ سَلَمةَ ، ومُصعبُ بنُ عُميرٍ ، ومثلُهُم مَنْ هاجرَ إلىٰ ٱلحبشةِ في ٱلمرَّةِ الثَّانيةِ ، وكانوا نحوَ ثلاثةٍ وثمانينَ : منهم جعفرُ بنُ أبي طالبٍ ، وٱمرأتُهُ أسماءُ بِنتُ عُمَيسٍ ، وعُبيدُ اللهِ بنُ جَحْشٍ ، وٱمرأتهُ أمُّ حَبيبةَ ، وأخوهُ عبدُ اللهِ ، وأبو موسىٰ ، وٱبنُ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنهُم أجمعين .

الرابعةُ : أصحابُ بيعةِ ٱلعَقَبةِ ٱلأولىٰ .

ٱلخامسةُ : أصحابُ بيعةِ ٱلعقبةِ الثَّانيةِ ، وكانوا سبعينَ مِنَ ٱلأنصارِ ومعهم ٱمرأتانِ ، منهُم سعدُ بنُ عُبادةَ ، وكعبُ بنُ مالكٍ .

السَّادسةُ : ٱلمهاجرونَ الَّذينَ وصلوا إلىٰ ٱلمدينةِ والنَّبيُّ ﷺ بِقُباءٍ ، قبلَ أنْ يدخُلَ ٱلمدينةَ ويبنيَ ٱلمسجدَ .

السَّابعةُ : أهلُ بدرٍ الَّذينَ قالَ رسولُ اللهِ ﷺ فيهم : « لَعَلَّ اللهَ اطَّلَعَ عَلَىٰ أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ : ٱعْمَلُوا ما شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ »[1] .

الثامنةُ : ٱلمهاجرونَ الذينَ هاجروا بينَ بدرٍ وٱلحديبيةِ .

التَّاسِعةُ : أهلُ بيعةِ الرِّضوانِ الَّذينَ بايعوا تحتَ الشَّجرةِ بـٱلحديبيةِ ، وكانتْ بيعةُ الرِّضوانِ بـٱلحديبيةِ ، لمّا صُدَّ رسولُ اللهِ ﷺ عنِ ٱلعُمْرةِ ، وصالحَ كفَّارَ قُريشٍ علىٰ أنْ يعتمرَ ٱلعامَ ٱلمُقْبلَ .

وٱلحديبيةُ بِئرٌ وكانتِ الشجرةُ بٱلقُربِ مِنَ ٱلبئرِ .

وقدْ قالَ ﷺ : « لاَ يَدْخُلُ النَّارَ مَنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ »[2] .

الطبقةُ ٱلعاشِرةُ : مَنْ هاجرَ بينَ ٱلحديبيةِ وٱلفتحِ . منهم خالدُ بنُ ٱلوليدِ ، وعَمْروُ بنُ ٱلعاصِ ، وأبو هريرةَ ، وغيرُهم .

الطبقةُ ٱلحاديةَ عشرةَ : هُمُ الذينَ أسلموا يومَ ٱلفتحِ ، وهُم جماعةٌ مِنْ قريشٍ ، منهُم أبو سفيانَ بنُ حربٍ ، وحَكيمُ بنُ حِزامٍ .

---

(١) رواه البخاريُّ (٥/ ١٠) (٣٩٨٣) كتابُ المغازي ، بابُ فضلِ مَنْ شهدَ بدراً .

(٢) رواه أبو داود (٥/ ٤١) (٤٦٥٣) كتاب السنة، باب: في الخلفاء، والترمذي (٥/ ٦٩٥) (٣٨٦٠) كتاب المناقب، باب: في فضل من بايع تحت الشجرة.

الطبقةُ الثانيةَ عشَرةَ : هُم صِبيانٌ وأطفالٌ رأَوا رسولَ اللهِ ﷺ يومَ ٱلفتحِ ، وفي حِجَّةِ ٱلوداعِ ، وغيرِها ، وعِدادُهم في الصَّحابةِ ، منهم : ٱلحسنُ ، وٱلحسينُ ، وٱبنُ الزُّبيرِ ، والسّائِبُ بنُ يزيدَ ، وأبو الطُّفيلِ عامرُ بنُ واثِلةَ .

الصَّحابةُ ٱلمُكْثِرونَ لروايةِ ٱلحديثِ :

ٱشتهرَ بروايةِ حديثِ رسولِ اللهِ ﷺ سبعةٌ مِنَ الصَّحابةِ ، كانَ لهم ٱلحظُّ ٱلأكبرُ والنَّصيبُ ٱلأوفرُ في روايةِ ٱلحديثِ النَّبويِّ ، وقد ٱصطلحَ ٱلعلماءُ علىٰ تسميةِ مَنْ روىٰ أكثرَ مِنْ ألفِ حديثٍ : مُكْثِراً ، ولِذا فإنَّ هٰؤلاءِ السَّبعَةَ يُسمَّونَ بٱلمُكْثرينَ ، وهُم :

أبو هريرةَ ، عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ ، أنسُ بنُ مالكٍ ، السَّيدةُ عائشةُ ، عبدُ اللهِ بنُ عبّاسٍ ، جابرُ بنُ عبدِ اللهِ ، أبو سعيدٍ ٱلخُدْريُّ رضيَ اللهُ عنهُم .

وقد نظمهم صاحبُ « طَلْعةِ ٱلأنوارِ » سيِّدي عبدُ اللهِ بنُ إبراهيمَ ٱلعلوي فقالَ :

وَٱلمُكْثِـرُونَ بَحْـرُهُـمْ وَأَنَـسُ ... عَـائِشَـةٌ وَجَـابِـرُ ٱلْمُقَـدَّسُ
صَاحِبُ دَوْسٍ وَكَذَا ٱبْنُ عُمَرَا ... رَبِّ قِنِي بِٱلْمُكْثِرِينَ الضَّرَرَا[1]

وصاحبُ دَوْسٍ ٱلمرادُ بهِ ، أبو هريرةَ رضيَ اللهُ عنهُ .

---

(١) طلعة الأنوار .

وبَحرُهم ٱلمرادُ بهِ ؛ ٱبنُ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُما .

قلتُ : قالَ شيخُنا : ٱلإمامُ العَلاَّمةُ مُحدِّثُ ٱلحرمينِ ٱلشَّريفينِ ، الشَّيخُ حسنُ بنُ محمَّدٍ المَشَّاطُ رحمهُ اللهُ :

وَزَادَ بَعْضُهُمْ أَبَا سَعِيْدِ ... وَهُوَ مِنْهُمْ بِلاَ تَرْدِيْدِ[1]

وقدْ جَمعَهُمُ ٱلحافظُ السُّيوطيُّ في هٰذينِ ٱلبيتينِ ، فقالَ علىٰ التَّرتيبِ :

وٱلمُكْثِرونَ في رِوايةِ ٱلخَبَرْ ... أبو هُرَيْرةَ يليهِ ٱبْنُ عُمَرْ

وأَنَسٌ وٱلبَحْرُ كٱلخُدْريِّ ... وجابِرٌ وزَوْجةُ النَّبيِّ[2]

وسنذكرُ شيئاً من أخبارِهم وأحوالِهم بٱختصارٍ .

* * *

(١) رفعُ الأستارِ لشيخِنا المشَّاطِ .

(٢) ألفيّةُ السيُوطيِّ ص ١٠٨ .

أَبو هُريرةَ

(رضيَ اللهُ عنهُ)

ٱسمهُ :

كانَ ٱسمهُ في ٱلجاهليةِ عبدَ شَمْسٍ بنَ صَخْرٍ ، ولمّا أسلمَ سمّاهُ رسولُ اللهِ ﷺ عبدَ الرَّحمٰنِ ، وهوَ مِنْ قبيلةِ دَوْسٍ ، إحدىٰ قبائلِ ٱليمنِ ٱلمعروفةِ .

وكانَ يرْعىٰ ٱلغنمَ ، ومعهُ هِرَّةٌ يعطِفُ عليها ويضَعُها في اللَّيلِ في الشَّجرِ ، ويصحبُها في النَّهارِ ، فكنّاهُ ٱلقومُ أبا هريرةَ .

أسلمَ رضيَ اللهُ عنهُ في السَّنَةِ السّابعةِ مِنَ ٱلهجرةِ « عامَ خَيبرَ » وكانَ عمُرُهُ حينذاكَ نحواً مِنَ الثّلاثينَ سنةً ، وقَدِمَ ٱلمدينةَ علىٰ النَّبيِّ ﷺ حينَ رجَعَ مِنْ خيبرَ ، وسكَنَ صُفَّةَ مسجدِ الرَّسولِ ﷺ ، وأصبحَ عريفَ أهلِ الصُّفَّةِ ، أهلِ ٱلعلمِ وٱلعبادةِ ، أضيافِ ٱلإسلامِ ، وعُبّادِ اللهِ ٱلمُتَمتِّعينَ برضوانِهِ تعالىٰ ، إذْ هُم أصحابُ جامعةٍ عَريقَةٍ ، قِوامُها كتابُ اللهِ وسُنَّةُ نبيِّهِ ، الصّابرونَ في ٱلبأسِ والضَّراءِ ، لأُنسِهِمْ باللهِ . يقولُ أبو هريرةَ رضيَ اللهُ عنهُ : إنْ كُنتُ

لأَعتمِدُ بكبدي على ٱلأرضِ مِنَ ٱلجوعِ ، وإنْ كنتُ لأَشُدُّ ٱلحَجَرَ علىٰ بطني مِنَ ٱلجوعِ ، ولقدْ قعدتُ علىٰ طريقِهِم فمرَّ بي أبو بكرٍ فسألتُهُ عن آيةٍ في كتابِ اللهِ ، ما أسألُهُ إلاّ ليستَتْبِعَني ، فمرَّ ولمْ يفعَلْ ، فمرَّ عمرُ فكذٰلكَ ، حتَّىٰ مرَّ رسولُ اللهِ ﷺ ، فعرفَ في وجهي مِنَ ٱلجوعِ .

فقالَ : أبا هريرةَ ، قُلتُ : لبيَّكَ يا رسولَ اللهِ ، فدخلتُ معهُ ٱلبيتَ فوجدَ لبناً في قَدَحٍ ، فقالَ : مِنْ أينَ لكُم هٰذا؟ قيلَ : أرسلَ بهِ إليكَ فُلانٌ ، فقالَ : يا أبا هريرةَ ، فانطلِقْ إلىٰ أهلِ الصُّفَّةِ فادْعُهُم ، وكانَ أهلُ الصُّفَّةِ أضيافَ ٱلإسلامِ ، لا أهلَ ولا مالَ ، إذا أتتْ رسولَ اللهِ ﷺ صَدَقةٌ ، أرسلَ بها إليهم ولمْ يُصِبْ منها شيئاً ، وإذا جاءَتْهُ هَديَّةٌ أصابَ منها وأشرَكَهُم فيها ، فأقبلوا مجتمعينَ ، فلمّا جلسوا قالَ : خُذ يا أبا هريرةَ فأعطِهِم ، فجعلتُ أعطِيْ الرَّجلَ فيشرَبُ حتَّىٰ يَروىٰ ، حتَّىٰ إذا أتيتُ علىٰ جميعِهِم ، ناولتُهُ رسولَ اللهِ ﷺ ، فرفعَ رأسَهُ لي مُتَبَسِّماً وقالَ : ٱشربْ ، فشربتُ ، فقالَ : ٱشرَبْ ، فشربتُ ، فما زالَ يقولُ : ٱشرَب ، فأشرَبُ حتَّىٰ قُلتُ : والَّذي بعثَكَ بٱلحقِّ ، ما أجِدُ مَساغاً ، فأخذَ ﷺ فَشرِبَ مِنَ ٱلفَضْلةِ [1] .

حفظُهُ وحرصُهُ علىٰ الأَحاديثِ :

ولقـدْ حَبَّبَ اللهُ لأبـي هـريـرةَ صُحبـةَ رسـولِ اللهِ ﷺ وحفْـظَ أحـاديثِـه ، فكـانَ أكثـرَ رُواةِ أحـاديـثِ رسـولِ اللهِ ﷺ ، وحَفِـظَ

(١) رواه البخاري بطوله (٧/ ١٧٩) (٦٤٥٢) كتاب الرقاق، باب: كيف كان عيش النبي ﷺ وأصحابه وتخليهم عن الدنيا.

للمسلمينَ ثروةً طائلةً من السُّنَّةِ النَّبويَّةِ ، وقدِ ٱختارَهُ اللهُ لهذهِ ٱلمُهمَّةِ ٱلجليلةِ ، فوهبَهُ ذاكرةً قويةً ، مُحقِّقاً دعوةَ خيرِ ٱلبريَّةِ .

وروىٰ الشَّيخانِ أنَّ أبا هريرةَ رضيَ اللهُ عنهُ قالَ : إنَّكُم تَقولونَ إنَّ أبا هريرةَ يُكثرُ ٱلحديثَ عنِ النَّبيِّ ﷺ ، وكُنتُ ٱمرأً مِسكيناً ، صَحِبتُ النَّبيَّ ﷺ علىٰ بَطني ، وكانَ ٱلمهاجرونَ تشغلُهُمُ التِّجارةُ في الأسواقِ ، وكانتِ ٱلأنصارُ يَشغَلُهمُ ٱلقِيامُ علىٰ أموالِهِم ، فَحضرْتُ مِنَ النَّبيِّ ﷺ مجلِساً ، فقالَ : « مَنْ بَسَطَ رِدَاءَهُ حَتَّىٰ أَقْضِيَ مَقَالَتِيْ ، ثُمَّ يَقْبِضَهُ إِلَيْهِ ، فَلَنْ يَنْسَىٰ شَيْئاً سَمِعَهُ مِنِّيْ » ، فبسَطْتُ رِدَائي حتَّىٰ قَضىٰ حَديثَهُ ، ثُمَّ قَبَضْتُها إليَّ ، فوالَّذي نفسي بيدهِ ، لمْ أَنْسَ شيئاً سمِعْتُهُ منهُ ﷺ [1]، ولذا كانَ مَرجِعَ صحابةِ رسولِ اللهِ ﷺ .

روىٰ ٱلحاكِمُ في « ٱلمستدركِ » أنَّ رجلاً جاءَ إلىٰ زيدِ بنِ ثابتٍ فسألَهُ عنْ شيءٍ ، فقالَ لهُ زيدٌ : عليكَ بأبي هُريرةَ ، فإنَّهُ بينما أنا جالسٌ وأبو هريرةَ وفُلانٌ في ٱلمسجدِ ذاتَ يومٍ ندعُو اللهَ ونَذْكُرُه ، إذْ خرجَ علينا النَّبيُّ ﷺ حتَّىٰ جَلَسَ إلينا ، فسكتْنا فقالَ : « عُودوا للَّذي كُنتم فيهِ . قالَ زيدٌ : فدعوتُ أنا وصاحِبي قَبْلَ أبي هريرةَ ، وجعلَ رسولُ اللهِ ﷺ يُؤَمِّنُ علىٰ دُعائِنا ، ثُمَّ دعا أبو هريرةَ ، فقالَ : اللَّهُمَّ إنِّي أسأَلُكَ ما سألكَ صَاحبايَ ، وأسأَلُكَ عِلماً

---

(١) البخاري (٣/ ٢) (٢٠٤٧) كتاب البيوع، باب: قوله تعالى ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾. ومسلم (٧/ ١٦٦) (١٥٩) كتاب فضائل الصحابة، باب: فضائل أبي هريرة.

لا يُنسىٰ . فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ : « آمِيْنَ » ، فقلْنا : يا رسولَ اللهِ نَحنُ نسألُ اللهَ عِلْماً لا يُنسىٰ ، فقالَ : « سَبَقَكُمَا بِهَا الدَّوْسِيُّ »[1] .

وهٰذا يَدُلُّ علىٰ مَدىٰ شُغْلِ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنهُ وتلَهُّفِهِ علىٰ تحصيلِ ٱلعلْمِ النَّبويِّ ، فكانَ شُغْلَهُ الشَّاغِلَ ، يحرِصُ علىٰ ٱلحديثِ بشهادةِ رسولِ اللهِ ﷺ ، كما روىٰ أبو هُريرةَ أنَّهُ قالَ : يا رسولَ اللهِ ـ ﷺ ـ مَنْ أسعدُ النَّاسِ بشفاعتِكَ يومَ ٱلقيامةِ؟ قالَ رسولُ اللهِ ﷺ : « لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لاَ يَسْأَلَنِي عَن هٰذَا ٱلحَدِيْثِ أَحَدٌ أَوَّلُ مِنْكَ ، لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَىٰ ٱلحَدِيْثِ ، أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ ٱلقِيَامَةِ مَنْ قَالَ : لاَ إِلٰهَ إلاّ اللهُ خَالِصاً مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ »[2] .

وأبو هُريرةَ رضيَ اللهُ عنهُ ٱلعالِمُ ٱلعابِدُ ٱلمُتصوِّفُ ، ٱلمُجاهِدُ في مَيدانِ ٱلجهادِ لإعلاءِ كلمةِ اللهِ ، شهِدَ في عهْدِ النَّبيِّ ﷺ موقعةَ تبوكٍ ـ وبعدَ وفاتهِ ـ في حربِ الرِّدَّةِ ، قاتَلَ معَ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ ضِدَّ ٱلمُرتدِّينَ ، وأشارَ بذٰلكَ .

أخرجَ ٱلإمامُ أحمدُ عن أبي هريرةَ عنِ النَّبيِّ ﷺ ، قالَ : « أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّىٰ يَقُوْلُوْا : لاَ إِلٰهَ إلاّ اللهُ ، فَإِذَا قَالُوْهَا عَصَمُوْا مِنِّيْ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ ، إلاَّ بِحَقِّهَا ، وَحِسَابُهُمْ عَلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ »[3] .

---

(١) المستدرك (٣/ ٥٨٢) (٦١٥٨).

(٢) رواه البخاري (٧/ ٢٠٤) (٦٥٧٠) كتاب الرِّقاقِ ، بابُ صِفة الجنة والنار .

(٣) المسند (٢/ ٤٢٣) (٩١٩٠).

قالَ : فلمّا كانتِ الرِّدَّةُ ، قالَ عُمرُ لأبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنهُما : تُقاتِلُهُم وقدْ سمعتَ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ كذا وكذا؟ فقالَ أبو بكرٍ : واللهِ لا أُفرِّقُ بينَ الصَّلاةِ والزَّكاةِ ، ولأُقاتِلَنَّ مَنْ فرَّقَ بينهما ، قالَ أبو هريرةَ : فقاتَلْنا معَهُ ، فرأينا ذلكَ رَشَداً .

أمَّا عنْ كَرَمِ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنهُ ، فقدْ نُقِلَ عنْ أبي نَضْرَةَ ، عنْ رجلٍ قالَ : نَزَلتُ علىٰ أبي هريرةَ ولمْ أُدرِكْ مِنَ الصَّحابةِ رَجُلاً أشدَّ تَشميراً ولا أَقْومَ علىٰ ضَيفٍ منهُ .

وأخرجَ أحمدُ عنْ أبي عثمانَ النَّهْديِّ قالَ : تضيَّفْتُ أبا هُريرةَ ، فكانَ هوَ وآمرأتهُ وخادِمُهُ يقسمونَ اللَّيلَ ثلاثاً ، يُصلِّي هٰذا ، ثُمَّ يوقِظُ هٰذا [1] .

وطالَ عُمُرُ أبي هُريرةَ ، عاشَ بعدَ الرَّسولِ ﷺ سبعةً وأربعينَ عاماً ينشرُ حديثَ رسولِ اللهِ بينَ النَّاسِ ، فكانَ مرجِعَ ٱلمسلمينَ في روايةِ ٱلحديثِ ، حتَّىٰ إنَّ عبدَ اللهِ بنَ عُمرَ كانَ يَتَرَحَّمُ عليهِ ، في جِنازتِهِ ، ويقولُ : كانَ يَحفَظُ علىٰ ٱلمسلمينَ حديثَ رسولِ اللهِ ﷺ .

وقد رَوىٰ عن أبي هريرةَ نحوٌ مِنْ ثَمانِمائةِ رجلٍ مِنْ أهلِ ٱلعلمِ مِنَ الصَّحابةِ والتَّابعينَ وغيرِهم ، وروىٰ عنهُ أصحابُ ٱلكتُبِ السِّتَّةِ ، وٱلإمامُ مالكٌ في « موطَّئِهِ » ، وٱلإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ في « مُسندِهِ » ، وقدْ جمعَ أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ حَرْبٍ ٱلعسكريُّ

---

(١) رواه أحمد (٢/ ٣٥٣) (٨٤١٩) .

ٱلمُتوفَّىٰ سنةَ ٢٨٢هجريّةٍ « مُسندَ أبي هريرةَ » ، ووُجِدَ نُسْخةٌ منهُ في خِزانةِ كوبرْلس بتركيّا ، كما ذكرَ صاحبُ « تاريخِ ٱلأدبِ ٱلعربيِّ » .

نَضَّرَ اللهُ وجهَ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنهُ ، فقدْ حَفِظَ علىٰ ٱلمسلمينَ حديثَ رسولِ اللهِ ﷺ ، وسمِعَ مقالتَهُ فأدّاها كما سمِعَها .

وفاته :

دخلَ مَروانُ عليهِ في مَرَضهِ الذي ماتَ فيهِ فقالَ : شفاكَ اللهُ ، فقالَ أبو هريرةَ : اللَّهُمَّ إنِّي أُحِبُّ لقاءَك ، فأَحِبَّ لِقائي ، ثُمَّ خرجَ مروانُ ، فما بلغَ وسطَ السُّوقِ حتَّىٰ ماتَ .

وتُوفِّيَ بٱلمدينةِ سنةَ سبعٍ وخمسينَ مِنَ ٱلهجرةِ عنْ ثمانيةٍ وسبعينَ عاماً ، قضاها في خِدْمةِ حديثِ رسولِ اللهِ ﷺ .

* * *

عبدُ اللهِ بنُ عمرَ بنِ ٱلخطّابِ

(رضيَ اللهُ عنهُما)

هوَ عبدُ اللهِ بنُ عمرَ بنِ ٱلخطابِ بنِ نُفَيلٍ ٱلعدويُّ ، وأمُّهُ زينبُ بنتُ مَظعونِ بنِ حَبيبِ ٱلجُمحيُّ ، أختُ عثمانَ بنِ مظعونٍ .

ولِدَ في السَّنَةِ الثَّانيةِ ، أو الثّالثةِ مِنَ ٱلبِعثَةِ ، وأسلمَ معَ أبيهِ وهوَ صغيرٌ لم يَبلُغِ ٱلحُلُمَ .

مَشَاهِدُهُ :

عُرِضَ علىٰ رسولِ اللهِ ﷺ وهوَ ٱبنُ أربعَ عشْرةَ في أُحُدٍ فلمْ يُجِزْهُ ، وعُرِضَ عليهِ في ٱلخَندقِ ، فأجازَهُ ، وهوَ أوَّلُ مَشْهَدٍ شَهِدَهُ ، وشَهِدَ غزوةَ مُؤْتةَ ، وٱليرموكِ ، وفَتَحَ مصرَ ، وإفريقيَّةَ ، وقَدِمَ إلىٰ فارسَ غازياً .

وهٰكذا نرىٰ أنَّ نشاطَهُ ٱلحربيَّ كانَ مَوفُوراً ، حيثُ خاضَ أعنفَ ٱلمعاركِ وأبلغَها في حياةِ ٱلإسلامِ وٱلمسلمينَ .

عِلْمُهُ :

كانَ مِنَ النُّجباءِ ٱلفاهِمينَ ، ٱغترفَ مِن فُيوضِ النُّبوَّةِ ، وٱستفادَ مِنْ صاحبِ الرِّسالةِ ، وحَضرَ كثيراً مِنَ ٱلمجالسِ النَّبويَّةِ الشَّريفةِ ، وفي أحدِ ٱلمجالسِ ، قالَ النَّبيُّ ﷺ لأصحابهِ : « إنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لاَ يَسْقُطُ وَرَقُهَا ، وَهِيَ مَثَلُ ٱلمُسْلِمِ ، حَدِّثُوْنِي مَا هِيَ؟ » فوقعَ النَّاسُ في شَجَرِ ٱلباديةِ ، ووقعَ في نفسي أنَّها النَّخلةُ ، قالَ عبدُ اللهِ[1] : فٱستحْيَيتُ ، فقالوا : يا رسولَ اللهِ ، أخْبِرْنا بها ، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ : « هِيَ النَّخْلَةُ » ، قالَ عبدُ اللهِ : فحدَّثْتُ أبي بما وقعَ في نفسي ، فقالَ : لأَنْ تكونَ قُلتَها ، أحبُّ إليَّ مِنْ أنْ يكونَ لي كذا وكذا[2] . تشجيعاً لهُ .

وكانَ كثيرَ ٱلمَسْأَلةِ ، دقيقَ ٱلعلمِ ، خالصَ ٱلوَرعِ ، مُحافِظاً علىٰ السُّنَّةِ .

شَجاعُتهُ في ٱلحقِّ :

لمّا فَرَضَ عمرُ لأسامةَ بنِ زيدٍ ثلاثةَ آلافٍ ، وفرضَ لابنهِ عبدِ اللهِ ٱلفينِ وخمسمائةٍ ، قالَ لهُ : يا أبتِ! لِمَ تفرِضُ لأسامةَ ثلاثةَ آلافٍ ، وليَ ٱلفينِ وخمسمائةٍ؟ واللهِ ما شَهِدَ أُسامةُ مَشْهداً غِبتُ عنهُ ، ولا شَهِدَ أبوهُ مشهداً غابَ عنهُ أبي ، قالَ : صدَقْتَ

(١) هو ٱبنُ عُمرَ صاحبُ القِصَّةِ .

(٢) رواه البخاريُّ (١/ ٤٢) (١٣١) كتاب العلم ، بابُ الحياءِ في العلمِ .

يا بُنيَّ ، ولٰكنّي أَشهدُ لأبوهُ كانَ أَحَبَّ إلىٰ رسولِ الله ﷺ مِنْ أبيكَ ، ولَهوَ أحبُّ إلىٰ رسولِ الله ﷺ منكَ .

عِبادتُهُ وورَعُهُ رضيَ اللهُ عنهُ :

عنْ نافعٍ ، عنِ ٱبنِ عمرَ أنَّهُ كانَ يُحيي اللّيلَ بالصَّلاةِ ، ثُمَّ يقولُ : يا نافعُ ، أسْحَرْنا؟ فأقولُ : لا ، فيُعاوِدُ الصَّلاةَ ثُمَّ يقولُ : يا نافِعُ ، أسْحَرْنا؟ فأقولُ : نَعَمْ ، فيقْعُدُ فيستغفِرُ ويدعو حتَّىٰ يُصبِحَ .

وكانَ شديدَ ٱلاحتياطِ والتَّوقِّي لدِينهِ ، ٱشتُهِرَ بذٰلكَ بينَ الصَّحابةِ ، فعَن جابرٍ رضي اللهُ عنهُ قالَ : ما مِنّا أحدٌ أدْرَكَ الدُّنيا ، إلاّ قد مالتْ بهِ ومالَ بها ، إلا عبدُ الله بنُ عمرَ رضيَ اللهُ عنهُما .

وعنهُ رضيَ اللهُ عنهُ أيضاً قالَ : إذا سرَّكُمْ أن تنظروا إلىٰ أصحابِ محمَّدٍ ﷺ الذينَ لمْ يُغيِّروا ولم يُبدِّلوا ، فٱنظروا إلىٰ ٱبنِ عمرَ .

وعن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها قالتْ : ما رأيتُ أحداً ألزمَ للأمرِ ٱلأوَّلِ مِنْ ٱبنِ عُمرَ .

وعنْ نافعٍ قالَ : إنْ كانَ ٱبنُ عمرَ لَيقسِمُ في ٱلمجلسِ ثلاثينَ ألفاً ، ثُمَّ يأتي عليهِ شهرٌ ما يأكلُ فيهِ مُزْعَةَ لَحمٍ ، فسُئِلَ نافعٌ : هلْ كانَ يأكلُ اللّحمَ؟ قالَ : كانَ إذا صامَ أو سافرَ ، أكثرَ طعامِهِ .

وكانَ بعدَ رسولِ الله ﷺ يُكثِرُ ٱلحجَّ والتَّصدُّقَ ، حتَّىٰ ٱستغلَّ رقيقُهُ حُبَّهُ ٱلإنفاقَ ، فكانَ أحدُهُم رُبَّما لازمَ ٱلمسجدَ ، فإذا رآهُ ٱبنُ

عمرَ علىٰ تلكِ ٱلحالةِ ٱلحَسَنةِ ، أعتقَهُ ، فيُقالُ لهُ : إنَّهم يخدَعونَكَ ، فيقولُ : مَنْ خَدَعَنا باللهِ ٱنخَدَعْنا لهُ .

وكانَ إذا قَرَأ هٰذهِ الآيةَ : ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد : ١٦] . بكىٰ حتَّىٰ يغلِبَهُ ٱلبُكاءُ .

وكانَ إذا ذُكِرَ أمامَهُ رسولُ اللهِ ﷺ بكىٰ ، وإذا مرَّ علىٰ رَبْعِهِم ، أغمضَ عينيهِ .

وسُئِلَ عنهُ نافعٌ : ما كانَ يصنعُ في منزلِهِ؟ قالَ : ٱلوضوءَ لِكُلِّ صلاةٍ ، وٱلمُصحفُ فيما بينَهُما .

وكانَ يقولُ : إذا أصبحتَ فلا تنتظرِ ٱلمساءَ ، وإذا أمسيتَ فلا تنتظرِ الصَّباحَ ، وخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِمَرضِكَ ، ومِنْ حياتِكَ لموتِكَ .

وروىٰ عنْ رسولِ اللهِ ﷺ : « مَا حَقُّ ٱمْرِىءٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوْصِي فِيْهِ يَبِيْتُ لَيْلَتَيْنِ ، إِلاَّ وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوْبَةٌ عِنْدَهُ »[1] .

وفي رواية « ثلاثَ ليالٍ » ، ثم قال : ما مرَّت عليَّ ليلةٌ منذ سمعت رسول الله ﷺ قال ذلك ، إلاَّ وعندي وصيّتي .

فيا لتلك النفوس الطاهرة التي باعت الدنيا بالآخرة ، وحرصت على العمل أكثر من حرصها على العلم ، فكتبت لها السيادة ، وتحقَّقت لها العزّة في الدنيا ، والفوز في الآخرة .

---

(١) رواه البخاري (٣/ ١٨٥) (٢٧٣٨) كتاب الوصايا ، باب قول النبيِّ ﷺ وصيّة الرجل مكتوبة عنده
ومسلم (٣/ ٧٠) (١٦٢٧) كتاب الوصيّة .

ٱبنُ عمرَ رَاوياً وفقيهاً :

كانَ مُتشدِّداً في الرِّوايةِ ، حريصاً علىٰ أداءِ ما سمعَ كما سمِعَ بلا زيادةٍ ولا نَقصٍ .

فعنْ أبي جعفرٍ رحمه اللهُ قالَ : لم يَكُنْ أحدٌ مِنْ أصحابِ النَّبيِّ ﷺ إذا سمعَ عنْ رسولِ اللهِ ﷺ حديثاً أَحْذرَ أنْ لا يزيدَ فيهِ ولا يَنْقُصَ ، مِنِ ٱبنِ عمرَ .

وعنْ مالكٍ ـ رحمهُ اللهُ ـ : قالَ لي ٱبنُ شِهابٍ : لا تعدِلَنَّ عنْ رأيِ ٱبنِ عمرَ ، فإنَّهُ أقامَ بعدَ رسولِ اللهِ ﷺ ستين سَنةً ، فلمْ يَخْفَ عليهِ شيءٌ مِنْ أمرِ رسولِ اللهِ ﷺ ، ولا مِنْ أمرِ أصحابهِ .

وقد رُويَ عنْ عُبيدِ بنِ جُريجٍ أنَّهُ قالَ لعبدِ اللهِ بنِ عمرَ رضيَ اللهُ عنهُما : يا أبا عبدِ الرَّحمٰنِ! رأيتُكَ تصنعُ أربعاً لمْ أرَ مِنْ أصحابِكَ مَنْ يصْنَعُها؟!

قالَ : ما هُنَّ يا ٱبنَ جريجٍ؟ قالَ : رأيتُكَ لا تَمَسُّ مِنَ ٱلأركانِ ، إلاّ ٱليمانيَّينِ ، ورأيتُكَ تلبِسُ النِّعالَ السَّبتيّةَ ، ورأيتُكَ تصبُغُ بالصُّفرةِ ، ورأيتُك إذا كنْتَ بمكّةَ ، أَهَلَّ النّاسُ إذا رأوا ٱلهلالَ ، ولمْ تُهِلَّ أنتَ حتَّىٰ يكونَ يومُ التَّرويةِ .

فقالَ عبدُ اللهِ : أمَّا ٱلأركانُ فإنِّي لم أرَ رسولَ اللهِ ﷺ يَمَسُّ إلاَّ اليَمانيينِ . وأَمَّا النِّعالُ السَّبْتيَّةُ فإنِّي رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ لم يَلبسْ غيرَها حتَّىٰ ماتَ . وأمَّا الصُّفرةُ فإنّي رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ يَصبُغُ بها ، فأنا أُحِبُّ أنْ أصبُغَ بها . وأمَّا ٱلإهلالُ فإنِّي لمْ أرَ رسولَ اللهِ ﷺ يُهِلُّ حتَّىٰ تَنبعِثَ بهِ نَاقتُهُ .

والنَّاظِرُ في كُتبِ السُّنَّةِ ؛ يجِدُهَا مشحونةً برواياتهِ وآرائهِ ، وفتاواهُ ومواقفِهِ ٱلمحمودةِ ، حتَّىٰ إنَّهُ كانَ كثيراًما يقولُ : لا أدري ، إذا سُئِلَ ، خوفاً مِنْ أنْ يقولَ في الدِّينِ بالرَّأْيِ ، أو تجُرّهُ ٱلأسئلةُ إلىٰ ٱلقولِ بغير علمٍ .

وفاتُهُ :

حكىٰ مولىً لهُ قالَ : إنَّهُ أنكرَ علىٰ ٱلحجّاجِ بنِ يوسفَ أفاعيلَهُ في قَتلِ ٱبنِ الزُّبيرِ ، وقامَ إليهِ فأسمعَهُ ، فقالَ ٱلحجَّاجُ : ٱسكُتْ يا شيخ قدْ خرِفْتَ ، فلمّا تفرَّقوا ، أمرَ ٱلحجّاجُ رجلاً مِنْ أهلِ الشّامِ فضربَهُ بحَرْبَةٍ في رِجْلِهِ ، ثُمَّ دخلَ عليهِ ٱلحجّاجُ يعودهُ ، فقالَ : لو أعلمُ الذي أصابكَ ، لضربتُ عُنُقَهُ ، فقالَ : أنتَ الذي أصبتني . قال : كيفَ؟ قالَ : يومَ أدخَلْتَ حرَمَ اللهِ السِّلاحَ .

ووصَّىٰ ٱبنَهُ سالِماً أنْ يدفِنَهُ خارجاً مِنَ ٱلحرَمِ ، فلمْ يقْدِرْ ، فدُفِنَ بٱلحرمِ بفَخٍّ ، في مقبرةِ ٱلمهاجرينَ[1] ، وكانَ ذلكَ في سنةِ ثلاث وسبعينَ مِنَ ٱلهجرةِ ، وهوَ يومَ ماتَ ابنُ أربعٍ وثمانينَ سنةً .

آثارُهُ ورواياتُهُ :

روىٰ عنِ النَّبيِّ ﷺ فأكثرَ ، وعن أبي بكرٍ ، وعمرَ ، وعثمانَ ، وأبي ذرٍّ ، ومعاذِ بنِ جبلٍ ، ورافعِ بنِ خَديجٍ ، وأبي هريرةَ ، وعائشةَ رضيَ اللهُ عنهُم .

---

(١) ٱلمعروفة ٱليومَ بالشُّهداءِ جهةَ الزّاهرِ .

وروىٰ عنهُ ٱبنُ عَبَّاسٍ ، وجابرٌ ، وٱلأغَرُّ ٱلمُزَنيُّ مِنَ الصَّحابةِ ، ومِنَ التَّابعينَ بنُوهُ : سالِمٌ ، وعبدُ اللهِ ، وحمزةُ ، وبلالٌ ، ومولاهُ نافعٌ ، وأسلَمُ مولىٰ عمرَ ، وٱبنُ أخيهِ حفصُ بنُ عامرٍ ، وسعيدُ بنُ ٱلمسيِّبِ ، ومسروقٌ ، وخلقٌ كثيرٌ ، وعدَّهُ ٱبنُ حَزْمٍ مِنْ أكثرِ الصَّحابةِ فُتْيا مُطلقاً ، ويُمكِنُ أنْ يُجمَعَ مِنْ فُتيا كُلٍّ واحدٍ منهُم مُجلّدٌ ضخْمٌ . وعدُّوهُ مِنَ ٱلمُكثرينَ في ٱلحديثِ ، فقدْ رُويَ عنهُ ألفا حديثٍ وستُّمائةٍ وثلاثونَ حديثاً ، ومِن أصحِّ ٱلأسانيدِ إليهِ ـ بلْ لقدْ عدَّه بعضُ ٱلعلماءِ أصحَّ ٱلأسانيدِ علىٰ ٱلإطلاقِ ـ مَالكٌ ، عن نافعٍ ، عنِ ٱبنِ عمرَ ، وقيلَ : الزُّهريُّ ، عنْ سالمٍ ، عنْ أبيهِ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ .

ثناءُ ٱلعلماءِ عليهِ :

عنْ حُذيفةَ رضيَ اللهُ عنهُ قالَ : لقدْ تَركَنا رسولُ اللهِ ﷺ يومَ تُوفِّيَ ومَا مِنّا أحدٌ إلاّ وتغيَّرَ عمّا كانَ عليهِ إلاّ عمرُ وعبدُ اللهِ بنُ عمرَ رضيَ اللهُ عنهُما .

وعنْ سعيدِ بنِ ٱلمسيِّبِ رحمهُ اللهُ قالَ : لو شهِدْتُ علىٰ أحدٍ أنَّهُ مِنْ أهلِ ٱلجنَّةِ ، لشهدتُ علىٰ ٱبنِ عمرَ . وعنهُ أيضاً : كانَ ٱبنُ عمرَ حينَ ماتَ خيرَ مَنْ بقيَ . وعنْ طاوسٍ : ما رأيتُ رجلاً أورعَ مِنْ ٱبنِ عمرَ ، بلْ قالَ عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنهُ : إنَّ أَمْلَكَ شبابِ قريشٍ لنفسهِ عنِ الدُّنيا ، عبدُ اللهِ بنُ عمرَ .

* * *

أنسُ بنُ مالكٍ

(رضيَ اللهُ عنهُ)

هوَ أنسُ بنُ مالكِ بنِ النَّضرِ بنِ ضَمْضَمِ بنِ زيدِ بنِ حَرَامِ بن جُنْدُب بن عامرِ بنِ غنْمِ بنِ عديٍّ بنِ النَّجارِ ٱلمدنيُّ نزيلُ ٱلبصرةِ . وأمُّهُ أُمُّ سُلَيْمٍ بنتُ مِلْحانَ ، وكنيتُهُ أبو حمزةَ ، ويقالُ : أبو ثُمامةَ ٱلأنصاريُّ .

روىٰ عنِ النَّبيِّ ﷺ ، وأبي بكرٍ ، وعمرَ ، وعثمانَ ، وعبدِ اللهِ بنِ رَواحةَ ، وفاطمةَ الزَّهراءِ ، وثابتِ بنِ قيسِ بنِ شَمّاسٍ ، وعبدِ الرَّحمٰنِ بنِ عَوفٍ ، وٱبنِ مسعودٍ ، وأبي ذَرٍّ ، وأُبَيِّ بنِ كعْبٍ ، ومُعاذِ بنِ جبلٍ ، وأُمِّهِ « أُمِّ سُلَيْمٍ » ، وجماعةٍ .

وروىٰ عنهُ ٱلحسنُ ، وسُليمانُ التَّيميُّ ، وأبو قِلابةَ ، وأبو مِجْلَزٍ ، وعبدُ ٱلعزيزِ بنُ صُهيبٍ ، وإسحاقُ بنُ أبي طلحةَ ، وأبو بكرِ بنِ عبدِ اللهِ ، وقَتادةُ ، وثابتٌ ٱلبُنانيُّ ، وحُمَيْدٌ الطَّويلُ ، ومحمَّدُ بنُ سيرينَ ، وأنسُ بنُ سيرينَ ، ويحيىٰ بنُ سعيدٍ ٱلأنصاريُّ ، وسعيدُ بنُ جُبيرٍ ، وخلائِقُ مِنَ ٱلآفاقِ .

قَدِمَ النَّبيُّ ﷺ ٱلمدينةَ وهوَ ٱبنُ عَشْرِ سنينَ ، فخدمَهُ عشر سنينَ

بعدَ أنْ قدَّمَتهُ أُمُّهُ إلىٰ الرَّسولِ ﷺ لِيخدِمَهُ ، فكانَ نِعْمَ ٱلخادِمُ ، ٱرتفعَ بِخِدْمتهِ إلىٰ أعلىٰ مراتبِ السِّيادةِ وٱلفَخارِ .

حَفِظَ عنِ النَّبيِّ ﷺ ٱلكثيرَ ، وٱنتفعَ بتوجيهاتهِ وأثَّرتْ فيهِ شِيَمُ النَّبيِّ ﷺ الكريمةُ ، ومعاملةُ النَّبيِّ ﷺ المِثاليَّةُ . خدَمَ النَّبيَّ ﷺ حتَّىٰ ماتَ . فما قالَ لهُ : أُفٍّ ، قطُّ ، ولا قالَ لهُ : لِمَ فعلتَ كذا ؟ وهلاّ فعلتَ كذا؟

أرسلَهُ ﷺ يوماً لحاجةٍ ، فخرجَ حتَّىٰ مرَّ علىٰ صِبيانٍ يلعبونَ في السُّوقِ ، فشاركَهُمُ اللَّعِبَ ، فإذا رسولُ اللهِ ﷺ قد قَبضَ بقفاهُ مِنْ ورائهِ ، فنظرَ إليهِ وهوَ يضحكُ ، فقالَ : يا أُنَيْس ، أذهبْتَ حيثُ أمرتُكَ؟ قال : نَعمْ ، أنا أذهبُ يا رسولَ اللهِ[1] .

وعنهُ رضيَ اللهُ عنهُ : لمّا كانَ صبيحةُ ٱليومِ الَّذي ٱحتَلَمْتُ فيهِ ، أخبرتُ رسولَ اللهِ ﷺ فقالَ : لا تدخُلْ علىٰ النِّساءِ إلاّ بإذنٍ . . قالَ : فما أتىٰ عَليَّ يومٌ كانَ أشدَّ عَليَّ منهُ[2] .

وكانَ صاحبَ نَعْلِ رسولِ اللهِ ﷺ وإداوتِهِ[3] .

دعا لهُ رسولُ اللهِ ﷺ فقالَ : « اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ ، وَأَدْخِلْهُ ٱلجَنَّةَ » . قالَ أنسٌ : فقدْ رأيتُ ٱثنتينِ ، وأنا أرجو الثَّالثةَ ، فواللهِ

---

(١) رواه مسلم (٧/ ٧٤) (٢٣١٠) كتاب الفضائل: باب: حسن خلقه ﷺ.

(٢) رواه الطبراني في «الصغير» (١/ ٩٤) وفي «الأوسط» (٣/ ٤٦٣) (٢٩٩٢) وقال الهيثمي في «المجمع» (٤/ ٣٢٦) : فيه زفر بن سليمان، وهو ثقة، وفيه ضعف لا يضر، وبقية رجاله ثقات. اهـ.

(٣) الإِدَاوةُ بكسر الهمزة إناءٌ صغيرٌ من جلدٍ يُتَّخذُ للماء .

إنَّ مالي لَكثيرٌ ، وإنَّ ولدي وولدَ وَلدي لَيزيدونَ علىٰ نحوِ ٱلمائةِ ٱليومَ[1] .

وقالَ للرَّسولِ ﷺ : خُوَيدِمُكَ أنسٌ ، ٱشفَعْ لهُ يومَ ٱلقيامةِ ، قالَ : « أَنَا فَاعِلٌ » ، قالَ : فأينَ أطلُبُكَ يومَ ٱلقيامةِ؟ قالَ : « ٱطْلُبْنِي أَوَّلَ مَا تَطْلُبُنِي عَلَىٰ الصِّرَاطِ » ، قلتُ : فإذا لم أَلْقَكَ علىٰ الصِّراطِ؟ قالَ : « فَأَنَا عِنْدَ ٱلمِيْزَانِ » ، قلتُ : فإنْ لم أَلْقَكَ عندَ ٱلميزانِ؟ قالَ : « فَأَنَا عِنْدَ ٱلحَوْضِ ، لاَ أُخْطِىءُ هٰذِهِ الثَّلاَثَ مَوَاطِنَ يَوْمَ ٱلقِيَامَةِ »[2] .

وفاتُهُ :

وماتَ أنسٌ رضيَ اللهُ عنهُ بعدَ حَياةٍ حافلةٍ بٱلجهادِ وٱلعلمِ وٱلعملِ ، وكانتْ عندَهُ عِصابَةٌ لِرسولِ اللهِ ﷺ ، فدُفِنَتْ معَهُ بينَ جَنْبَيهِ وقَميصِهِ ، ولمّا أدرَكَهُ ٱلموتُ ، جعلَ يقولُ : لَقِّنُوني لا إلهَ إلاّ اللهُ ، فلمْ يزَلْ يقُولُها حتَّىٰ قُبضَ رضيَ اللهُ عنهُ .

وكانَ آخِرَ الصَّحابةِ مَوْتاً بٱلبَصرةِ ، ماتَ سنةَ ثلاثٍ وتسعينَ ، وهوَ ٱبنُ مائةٍ وثلاثِ سنينَ علىٰ ٱلأرجحِ .

وعنْ قتادةَ قالَ :

لمّا ماتَ أنسُ بنُ مالكٍ ، قالَ مُورِّقٌ ٱلعِجْليُّ : ذَهبَ ٱليومَ

---

(١) رواهُ مسلمٌ (٧/ ١٦٠) (٢٤٨١) كِتابُ فضائلِ الصحابةِ : بابُ من فضائلِ أنسِ بنِ مالكٍ .

(٢) رواه أحمدُ (٣/ ١٧٨) (١٢٤١٤) .

نصفُ ٱلعلمِ ، فقيلَ : وكيفَ ذاكَ يا أبا ٱلمغيرةِ؟ قالَ : كانَ الرَّجُلُ مِنْ أهلِ ٱلأهواءِ إذا خَالفَنا في ٱلحديثِ عنْ رسولِ اللهِ ﷺ ، قُلْنا لَهُ : تعالَ إلىٰ مَنْ سَمِعَهُ منهُ .

كَرامةٌ لأنسٍ رضيَ اللهُ عنهُ :

وصاحِبٌ كأنسٍ رضيَ اللهُ عنهُ ليسَ كثيراً عليهِ أن تظهرَ لهُ كرامةٌ بلْ كراماتٌ ، فقدْ حُكي أنَّ أرضَهُ عطِشتْ ، فقامَ فتوضَّأ وخرجَ إلىٰ ٱلبرِّيَّةِ فصلىٰ ركعتينِ ، ثُمَّ دعا فٱلْتأمَ السَّحابُ وهطَلَ ٱلمطرُ ، فلمّا سَكَنَ ، بعثَ بعضَ أهلِهِ ينظُرُ أينَ بلغتِ السَّماءُ؟ فنظرَ ، فلمْ تَعْدُ أرضَهُ إلاّ يسيراً ، وذٰلكَ في الصَّيْفِ .

وقدْ ذكرَ ٱبنُ عَساكِرٍ مِنْ وصايا الرَّسولِ ﷺ لهُ ٱلكثيرَ ممّا تركناهُ خوفَ ٱلإطالةِ .

وأصحُّ أسانيدِهِ ما رواهُ مالكٌ ، عنِ الزُّهريِّ عنهُ ، وقيلَ : حمَّادُ بنُ زيدٍ ، عنْ ثابتٍ البُنانِيِّ عنهُ ، وقيلَ : هِشامٌ الدَستوائيُّ ، عنْ قتادةَ عنهُ .

وأوْهىٰ ٱلأسانيدِ إليهِ : داودُ بنُ ٱلمُحبَّرِ بنِ قَحْذَم ، عنْ أبيهِ ، عنْ أبانِ بنِ أبي عيّاشٍ ، عنهُ .

* * *

عائشةُ أمُّ ٱلمؤمنينَ

(رضي الله عنها)

هيَ عائشةُ بنتُ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ « عبدِ اللهِ » بنِ عثمانَ بنِ عامرِ بنِ عمروِ بنِ كعبِ بنِ سَعْدِ بنِ تَيْمِ بنِ مُرَّةَ بنِ كَعْبِ بنِ لُؤيٍّ بنِ غالبٍ ، وأمُّها أمُّ رُومان بنتُ عامرِ بنِ عُوَيْمرِ الكِنانيَّةُ وكنيتُها أُمُّ عبدِ اللهِ .

كَنّاها رسولُ اللهِ ﷺ بٱبنِ أختِها عبدِ اللهِ بنِ الزُّبيرِ .

وُلدتْ بعدَ ٱلبعثةِ بأربعِ سنينَ ، أو خمسٍ .

وهيَ أُمُّ ٱلمؤمنينَ لقولهِ تعالىٰ : ﴿ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَـٰتُهُمْ ﴾ [الأحزاب : ٦] . في تحريمِ نِكاحِهِنَّ ، ووُجوبِ ٱحترامِهِنَّ وتقديرِهِنَّ ، لا في النَّسبِ ، وٱلميراثِ .

زواجُ النَّبيِّ ﷺ بها :

جاءَ في « صحيحِ ٱلبخاريِّ » عنْ عائشةَ رضي الله عنها قالتْ : « تزوَّجَني النَّبيُّ ﷺ وأنا بنتُ ستِّ سنينَ » ، ودخلَ بها وهيَ بنتُ تسعِ سنينَ ، وكانَ دخولُهُ بها في شوّالٍ في السَّنَةِ ٱلأولىٰ ، وقيلَ : الثَّانيةِ مِنَ ٱلهجرةِ .

وعنها أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ لها : « أُرِيتُكِ فِيْ ٱلْمَنَامِ مَرَّتَيْنِ ، أَرَىٰ أَنَّكِ فِي سَرَقَةٍ[1] مِنْ حَرِيْرٍ ، وَيُقَالُ : هٰذِهِ ٱمْرَأَتُكَ ، فَاكْشِفْ عَنْهَا ، فَإِذَا هِيَ أَنْتِ ، فَأَقُوْلُ : إِنْ يَكُ هٰذَا مِنْ عِنْدِ اللهِ يُمْضِهِ »[2] .

وعنها قالت : لمّا تُوفِّيتْ خديجةُ قالت خولةُ بنتُ حكيم ـ ٱمرأةُ عثمانَ بنِ مظعونٍ وذٰلكَ بمكّةَ ـ : يا رسولَ اللهِ : ألا تتزوَّجُ؟ قالَ : « مَنْ »؟ ، قالتْ : إنْ شِئتَ بِكْراً ، وإنْ شِئتَ ثَيِّباً ، قالَ : « فمَنِ ٱلبِكْرُ؟ » قالتْ : ٱبنةُ أحبِّ خلْقِ اللهِ إليكَ ، عائشةُ بنتُ أبي بكرٍ ، قالَ : « مَنِ الثَّيِّبُ؟ » قالتْ : سَوْدةُ بنتُ زَمْعةَ ، آمنَتْ بكَ وٱتَّبعتْكَ علىٰ ما تقولُ ، قالَ : « فَٱذْهَبِي فَٱذْكُرِيْهِمَا عَلَيَّ » ، فجاءَت فدخلَتْ بيتَ أبي بكرٍ فوجدَتْ أمَّ رُومانَ ـ أمَّ عائشةَ ـ فقالتْ : يا أُمَّ رُومانَ ، ماذا أدخلَ اللهُ عليكُم مِنَ ٱلخيرِ وٱلبركةِ؟ قالتْ : وما ذاكَ؟ قالتْ : أرسلَني رسولُ اللهِ ﷺ أخطبُ عليهِ عائشةَ قالتْ : وددتُ ، انتظري أَبا بكر فإِنَّهُ آتٍ ، فَجاءَ أَبو بكرٍ فقالت : يَا أَبا بكرٍ ، ماذا أَدخل اللهُ عليكم مِنَ الخيرِ والبركةِ ، أَرسلني رسولُ اللهِ ﷺ أَخطبُ عليهِ عائشةَ ، فقالَ أبو بكرٍ : هلْ تصلُحُ لهُ؟ إنَّما هيَ بنتُ أخيهِ ، فرجَعْتُ إلىٰ رسولِ اللهِ ﷺ فذكرتُ ذٰلكَ لهُ ، فقالَ : ٱرجعي إليهِ فقولي : أنتَ أخي في ٱلإسلامِ وأنا أخوكَ ، وٱبنتُكَ تَصْلحُ لي ،

---

(١) قطعة .

(٢) رواه البخاري (٤/٢٥٢) (٣٨٩٥) كتاب مناقب الأنصار ، باب تزويج النبي ﷺ عائشة .

فأتتْ أبا بكرٍ ، فقالَ : ٱدعي لي رسولَ اللهِ ﷺ ، فجاءَ فأنكَحَهُ[1] .

وفي روايةِ ٱلبخاريِّ : أَتتْني أُمِّي ـ أُمُّ رُومانَ ـ وإنِّي لفي أُرْجوحةٍ ، ومعي صَواحِبُ لي فصرخَتْ بي ، فأتيتُها لا أدري ما تريدُ بي ، فأخذَتْ بيدي حتَّىٰ أوقفتني علىٰ بابِ الدَّارِ ، وإنِّي لأُنهَجُ حتَّىٰ سكنَ بعضُ نَفَسي ، ثُمَّ أخذَتْ شيئاً مِنْ ماءٍ فمسحَتْ بهِ وجهي ورأسي ، ثُمَّ أدخلَتني الدارَ ، فإذا نِسوةٌ مِنَ ٱلأنصارِ في ٱلبيتِ ، فَقُلْنَ : علىٰ ٱلخيرِ وٱلبركةِ ، وعلىٰ خيرِ طائرٍ ، فأسلمَتني إليهنَّ فأصلحْنَ مِن شأني ، فلمْ يَرُعْني إلاّ رسولُ اللهِ ﷺ ضُحًى ، فأَسلَمَتْني إليهِ وأنا يومَئذٍ بنتُ تسعِ سنينَ[2] .

وعنها قالتْ : قالَ رسولُ اللهِ ﷺ يوماً : « يَا عَائِشُ ، هٰذَا جِبْرِيلُ يُقْرِئُكِ السَّلامَ » . فقلتُ : عليهِ السَّلامُ ورَحْمةُ اللهِ وبرَكاتُهُ[3] .

وماتَ النَّبيُّ ﷺ ولها نحوُ ثمانيةَ عشرَ ربيعاً ، بعدَ حياةٍ حافلةٍ ، اكْتسَبَتْ فيها ٱلكثيرَ ، وقد حفِظَتْ عنهُ شيئاً كثيراً ، حتَّىٰ قيلَ : إنَّ رُبُعَ ٱلأحكامِ الشَّرعيَّةِ منقولةٌ عنها رضي الله عنها .

---

(١) رواه أحمد (٦/ ٢١١) (٢٥٢٤١) .
(٢) رواه البخاري (٤/ ٢٥١) (٣٨٩٤ كتابُ فضائلِ ٱلأنصارِ ، بابُ تزويجِ النبيِّ ﷺ عائشةَ .
(٣) رواه البخاري (٤/ ٢٢٠) (٣٧٦٨) كتابُ المناقبِ ، بابُ فضلِ عائشةَ .

علمُها ومكانتُها في الدَّعوةِ :

جاءَتِ ٱمرأةٌ مِنَ ٱلأنصارِ تسألُ رسولَ اللهِ ﷺ ، كيف تتطهَّرُ مِنَ ٱلحيضِ؟ فقالَ : « خُذِي فِرْصَةً مِنْ مِسْكٍ ، فَتَتَبَّعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِ »[1] فلمْ تَفهمْ ، فاستحيىٰ رسولُ اللهِ ﷺ فأَخَذَتْها عائشةُ وعلَّمَتْها .

وسألها أبو سلمةَ بنُ عبدِ الرَّحمٰنِ بنِ عَوفٍ ، ما يوجِبُ ٱلغُسْلَ؟ فقالتْ : هلْ تدري ما مَثَلُكَ يا أبا سلمةَ؟ مَثَلُ ٱلفَرُّوجِ يسمَعُ الدِّيَكَةَ تصرخُ فيصرُخُ معها ، إذا جاوزَ ٱلخِتَانُ ٱلخِتَانَ ، فقدْ وجبَ ٱلغُسلُ[2] .

وأتاها أبو موسىٰ ٱلأشعريُّ فقالَ لها : لقدْ شَقَّ عَليَّ ٱختلافُ أصحابِ النَّبيِّ ﷺ في أمرٍ إنِّي لأُعظِمُ أنْ أستقبِلَكِ بهِ ، فقالتْ : ما هوَ؟ ما كنتَ سائلاً عنهُ أُمَّكَ ، فتسألُني عنهُ ، فقالَ : الرجلُ يُصيبُ أهلَهُ ، ثُمَّ يُكْسِلُ ولا يُنزِلُ؟ فقالتْ : إذا جاوزَ الخَتَانُ ٱلخِتانَ ، فقدَ وجبَ ٱلغُسلُ[3] .

---

(١) رواه البخاري (١/ ٨١) (٣١٤) كتابُ الحيضِ ، بابُ ذَلٰكِ المرأةِ نفسها إذا تطهَّرَتْ مِنَ الحيضِ . . ومسلمٌ (٢/ ١٧٩) (٣٣٢) كتابُ الحيضِ ، بابُ استحبابِ استعمالِ فِرصَةٍ مِنْ مِسْكٍ . . . الخ .

(٢) رواه مالك في «الموطأ» ـ الزهري ـ (١/ ٥٢) (١٢٦) باب: واجب الغسل إذا التقى الختانان.

(٣) رواه مالك (المصدر السابق).

وسُئلَتْ : هل يُقبِّلُ الصّائِمُ فقالتْ : كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يُقبِّلُ وهوَ صائِمٌ ، وكانَ أملَكَكُمْ لإِرْبِهِ[1] .

آثارُها ٱلعِلميَّة :

رَوتْ عنِ النَّبيِّ ﷺ ٱلكثيرَ الطَّيِّبَ ، وروتْ عنْ أبيها ، وعنْ عُمرَ ، وفاطمةَ ، وسعدِ بنِ أبي وقّاصٍ .

وبلغَتْ مَرويّاتُها نحوَ ألفينِ ومائتينِ وعشرةٍ ، وروىٰ عنها مِنَ الصَّحابةِ عمرُ ، وٱبنهُ عبدُ اللهِ ، وأبو هريرةَ ، وأبو موسىٰ ، وزيدُ بنُ خالدٍ ، وٱبنُ عبّاسٍ ، والسّائِبُ بنُ يزيدَ ، وغيرُهُم .

ومِنْ غيرِ الصَّحابةِ : أُختُها أُمُّ كُلثومٍ ، وعوفُ بنُ ٱلحارثِ ، وٱلقاسِمُ وعبدُ اللهِ ٱبنا محمَّد بنِ أبي بكرٍ ، وسعيدُ بنُ المسيِّبِ ، وعمروُ بنُ ميمونٍ ، وعلقمةُ بنُ قيسٍ ، ومسروقٌ ، وأبو سلمةَ ٱبنُ عبدِ الرَّحمٰنِ ، وأبو وائلٍ ، وآخرونَ كثيرونَ .

وفاتُها :

أمرَتْ أنْ تُدْفَنَ بٱلبقيعِ ليلاً ، وٱستأذنَ عليها ٱبنُ عباسٍ وهيَ علىٰ فِراشِ ٱلموتِ ، فأذِنتْ لهُ بعدَ تردُّدٍ ، وعندها ابنُ أخيها عبدُ اللهِ

---

(1) رواه البخاري (٢/ ٢٣٣) (١٩٢٧) كتابُ الصومِ ، بابُ المباشرةِ للصَّائمِ ومسلمٌ (٣/ ١٣٥) (١١٠٦) كتابُ الصِّيامِ ، بابُ بيانِ أنَّ القُبلةَ في الصَّومِ ليست مُحَرَّمةً . . الخ .

ومعنى إِرْبِهِ في الحديثِ أي حاجتهِ تعني به أنه كان غالباً لهواه .

ٱبنُ عبدِ الرَّحمٰنِ ، فدخلَ ثُمَّ سلَّمَ وجلسَ ، وقالَ : أَبشِري يا أُمَّ ٱلمؤمنينَ ، ما بينَك وبينَ أنْ يذهبَ عنكِ كُلُّ أذىً ونَصَبٍ وتَلْقى ٱلأحبّةَ مُحَمَّداً وحِزبَهُ ، إلاّ أنْ تُفارقَ روحُكِ جسدَكِ ، فقالتْ : وأنتَ أيضاً . فقالَ : كُنتِ أحبَّ أزواجِ النَّبيِّ ﷺ إليهِ ، ولم يَكُنْ يُحِبُّ إلاّ طيِّباً ، وأنزلَ اللهُ براءَتكِ مِنْ فوقِ سبع سمٰواتٍ ، وسقطتْ قِلادتُكِ بٱلأبواءِ فأنزلَ اللهُ ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء : ٤٣] . فكانَ رُخصةً للنَّاسِ عامَّةً في سبيلكِ ، فواللهِ إنَّكِ لَمُبارَكةٌ ، فقالتْ : دَعْني يا ٱبنَ عبّاسٍ مِنْ هٰذا ، فواللهِ لوَدِدْتُ أنّي كُنتُ نسْياً مَنْسيًّا .

وماتتْ في ليلةِ الثُّلاثاءِ لِسبعَ عَشْرَة خلتْ مِنْ رمضانَ سنةَ ثمانٍ وخمسينَ مِنَ ٱلهجرةِ ، وقيلَ : سبع وخمسينَ ، وصلّىٰ عليها أبو هريرةَ ، ونزلَ في قبرِها خمسةٌ مِنْ أولادِ أخيها محمَّدٍ ، وأُختِها أسماءَ .

ثناءُ ٱلعُلماءِ عليها :

قالَ حسانُ رضيَ اللهُ عنهُ في حقِّها بعدَ أن برَّأها اللهُ وحَدَّ الرسولُ ﷺ مَن قَذَفَها :

لَقَدْ ذَاقَ عَبْدُ اللهِ[1] مَا كَانَ أَهْلَهُ ... وحَمْنَةُ إذْ قَالُوْا هَجِيْرًا وَمِسْطَحُ

تَعَاطَوْا بِرَجْمِ ٱلغَيْبِ زَوْجَ نَبِيِّهِمْ ... وَسَخْطَةَ ذِي ٱلعَرْشِ ٱلكَرِيْمِ فأُتْرِحُوا

فَآذَوْا رَسُوْلَ اللهِ فِيْهَا وَعَمَّمُوْا ... مَخَازِيَ سُوْءٍ حَلَّلُوْهَا وَفُضِّحُوْا

---

(١) وهو عبدُ اللهِ بنُ أُبَيِّ ابن سلولٍ رأسُ المنافقين .

وكانَ مروانُ إذا حدَّثَ عنها قالَ : حدَّثتني الصِّدِّيقةُ بنتُ الصِّدِّيقِ حَبيبةُ حَبيبِ اللهِ .

وقالَ عطاءٌ : كانتْ أَفْقهَ النَّاسِ ، وأَعْلَمَ وأَحْسَنَ النَّاسِ رأياً في ٱلعامَّةِ .

وقالَ أبو موسىٰ ٱلأشعريُّ : وما أَشكلَ علينا أمرٌ فَسَأَلْنا عنهُ عائشةَ ، إلاّ وجَدْنا عندَها فيهِ عِلْماً .

وقالَ الزُّهريُّ : لو جُمِعَ عِلْمُها إلىٰ عِلْمِ جميعِ أُمَّهاتِ ٱلمُؤمنينَ ، وعِلْمِ جميعِ النِّساءِ ، لكانَ عِلمُها أفضلَ .

* * *

عبدُ اللهِ بنُ عبّاسٍ

(رضيَ اللهُ عنهُما)

هوَ عبدُ اللهِ بنُ عبّاسِ بنِ عبدِ ٱلمُطَّلبِ بنِ هاشم بنِ عبدِ مَناف ، ٱبنُ عمِّ النَّبيِّ ﷺ ، وكُنيتهُ أبو ٱلعبّاسِ .

عِنايةُ النَّبيِّ ﷺ بهِ :

عنِ ٱبنِ عبّاسٍ رضي الله عنهُما قالَ : حدَّثتني أمُّ ٱلفَضْلِ بنتُ ٱلحارثِ قالتْ : بينما أنا مارَّةٌ والنَّبيُّ ﷺ في ٱلحِجْرِ ، فقالَ : يا أُمَّ ٱلفَضْلِ ، قلْتُ : لبَّيكَ يا رَسولَ اللهِ ، قالَ : « إنَّكِ حَامِلٌ بِغُلاَمٍ » ، قلْتُ : كيفَ وقدْ تَحالَفَتْ قريشٌ لا يولدونَ النِّساءَ؟! قالَ : « هُوَ مَا أَقُوْلُ لَكِ ، فإِذَا وَضَعْتِيهِ فَأْتِينِيْ بِهِ » ، فلمّا وَضَعْتُهُ أتيْتُ النَّبيَّ ﷺ فسمّاهُ عَبْدَ اللهِ وألباه بِرِيقِه ، قالَ : « ٱذْهَبِيْ بِهِ فَلَتَجِدِنَّهُ كَيِّساً »[1] قالتْ : فأتيتُ ٱلعبّاسَ فأخبرتُهُ فتبسَّمَ ، ثُمَّ أتىٰ النَّبيَّ ﷺ ، وكانَ رجلاً جميلاً مديدَ ٱلقامةِ ، فَلَمّا رآهُ النَّبيُّ ﷺ ، قامَ إليهِ فقبَّلَ ما بينَ عَيْنَيهِ ، وأَقْعدَهُ عنْ يمينهِ ، ثُمَّ قالَ : « هٰذَا عَمِّي ، فَمَنْ شَاءَ فَلْيُبَاهِ

---

(١) عاقلاً فطيناً حكيماً .

بِعَمِّهِ » ، فقالَ ٱلعبّاسُ : بعضَ ٱلقولِ يا رسولَ اللهِ ، قالَ : « وَلِمَ لاَ أَقُوْلُ ، وَأَنْتَ عَمِّي وَبَقِيَّةُ آبَائِي ، وَٱلعَمُّ وَالِدٌ »[1] .

وعنْ سعيدِ بنِ جُبيرٍ عنِ ٱبنِ عبّاسٍ قالَ : تُوفِّيَ النَّبيُّ ﷺ وأنا ٱبنُ خَمْسَ عَشْرَةَ[2] . ورَغْمَ صِغَرِ سِنِّهِ ، فإنَّهُ ٱستفادَ مِنْ مُعاشرَتهِ للرَّسولِ ﷺ ٱلكثيرَ ، مِمَّا رفعَ قَدْرَهُ ، وأعلىٰ ذِكرَهُ ، وأبقىٰ أثرَهُ ، وساعدَ علىٰ ذٰلكَ أدبُهُ ٱلجَمُّ وأخلاقُهُ ٱلفاضِلَةُ ، رَغْمَ تَدليلِ الرَّسولِ ﷺ لهُ ولإِخْوَتِهِ فيما يرويهِ عبدُ اللهِ بنُ ٱلحارثِ قالَ : وكانَ رسولُ اللهِ ﷺ يَصِفُ عبدَ اللهِ وعُبيْدَ اللهِ ، وكثيراً مِنْ بني ٱلعبّاسِ ، ويقولُ : « مَنْ سَبَقَ إِلَيَّ ، فَلَهُ كَذَا وَكَذَا »[3]، فيستَبِقُونَ إليهِ ، فيقَعونَ علىٰ ظَهْرِهِ وصَدْرِهِ ، فيَلْتزِمُهُم ويُقبِّلُهُم .

ونَلمَحُ مَظاهِرَ هٰذا ٱلأدبِ وتلكَ ٱلأخلاقِ ، فيما يرويهِ لنا مِنْ مواقِفَ معَ الرَّسولِ ﷺ ، فَعَنْهُ رضيَ اللهُ عنهُ قالَ : أتيتُ النَّبيَّ ﷺ وهوَ يُصلِّي مِنْ آخرِ اللَّيلِ ، فقُمتُ وراءَهُ ، فأخذَني فأقامني حِذاءَهُ ، فلمّا أَقْبلَ علىٰ صَلاتهِ ٱنْخَنَسْتُ[4] ، فلمّا ٱنصرفَ قالَ : ما لَكَ ، أجعلُكَ حِذائي فتَخْنِسُ؟! قُلتُ : ما ينبغي لأحدٍ أنْ يُصلِّيَ حِذاءَكَ وأنتَ رسولُ اللهِ ، فأعجبَهُ ، فدعا اللهَ أنْ يزيدَني فَهْماً وعِلماً .

---

(١) رواهُ الطبراني في « الكبير » (١٠/ ٢٣٥) وقال الهيثمي في « المجمع » (٩/ ٢٧٥ـ ٢٧٦) : وإسناده حسنٌ .
(٢) رواه أحمد (١/ ٣٧٣) (٣٥٣٣) والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٢٣٥) (١٠٥٧٨). قال الهيثمي في «المجمع» (٩/ ٢٨٥): رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح.
(٣) رواه أحمد عن عبد الله بن الحارث (١/ ٢١٤) (١٨٣٩).
(٤) تأخَّرتُ .

وعنهُ قالَ : كانَ رسولُ اللهِ ﷺ في بيتِ مَيْمونةَ[1] فوضَعْتُ لهُ وَضوءاً فقالَ : « اللَّهُمَّ فقِّهْهُ فِي الدِّيْنِ وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيْلَ »[2] .

وروىٰ ٱلبخاريُّ بسندهِ عنهُ قالَ : ضمَّني النَّبيُّ ﷺ إلىٰ صدرهِ وقالَ : « اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ ٱلحِكْمَةَ » وفي روايةٍ : « عَلِّمْهُ ٱلكِتَابَ »[3] .

طَلَبُهُ ٱلعِلْمَ :

عنِ ٱبنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُما قالَ : لمّا ماتَ رسولُ اللهِ ﷺ قلتُ لِرجُلٍ مِنَ ٱلأنصارِ : هَلُمَّ يا فلانُ فلنطلُبِ ٱلعلمَ ، فإنَّ أصحابَ رسولِ اللهِ ﷺ أحياءٌ ، قالَ : عجباً لكَ يا ٱبنَ عبّاسٍ ، ترىٰ النَّاسَ يحتاجونَ إليكَ ، وفي النَّاسِ مِنْ أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ مَنْ فيهم . قالَ : فتركْتُ ذاكَ وأقبلْتُ أطلُبُ ، إنْ كانَ ٱلحديثُ لَيبلغُني عَنِ الرَّجلِ مِنْ أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ قدْ سَمِعَهُ مِنْ رسولِ اللهِ ﷺ ، فآتيهِ فأجلِسُ ببابهِ ، فتُسْفي الرِّيحُ علىٰ وجهي ، فيخرُجُ إليَّ فيقولُ : يا ٱبنَ عمِّ رسولِ اللهِ ﷺ ، ما جاءَ بكَ؟ ما حاجتُكَ؟ فأقولُ : حديثٌ بلغني عنكَ ترويهِ عنْ رسولِ اللهِ ﷺ فيقولُ : ألا أرسلتَ إليَّ؟ فأقولُ : أنا أحقُّ أنْ آتيكَ ، قالَ : فبقيَ ذٰلكَ الرجلُ (ٱلأنصاريُّ) حتّىٰ إنَّ النَّاسَ ٱجتمعوا عليَّ ، فقالَ : هٰذا ٱلفتىٰ كانَ أعقلَ منِّي .

ونرىٰ في ذٰلكَ أدبَهُ ٱلجمَّ ، وتواضُعَهُ وتوقيرَهُ للعلْمِ وبُعْدَ

---

(١) بنتُ الحارثِ خالتُه زوجُ النَّبيِّ ﷺ .

(٢) رواه أحمد (١/ ٣٢٨) (٣٠٢٤) و (١/ ٣٣٥) (٣٠٩٢).

(٣) (٤/ ٢١٧) (٣٧٥٦) كتابُ فضائلِ أصحابِ النبيِّ ﷺ ، بابُ ذكرِ ابنِ عباسٍ .

نظرِهِ ، وحرصهِ علىٰ طلبِ ٱلحديثِ ، وعدمِ ٱلمبالاةِ بما يَتْبَعُ ذٰلكَ مِنْ جُهْدٍ ومشقَّةٍ .

كَفُّ بَصرِهِ ونهايةُ حَياتِهِ :

عنِ ٱبنِ عبّاسٍ قالَ : بعثَ ٱلعباسُ بعبدِ اللهِ إلىٰ رسولِ اللهِ ﷺ في حاجةٍ ، فوجدَ معهُ رجلاً ، فرجعَ ولم يُكلِّمْهُ ، فقالَ : رأيتَهُ؟ قالَ : نعم ، قال : ذٰلكَ جبريلُ ، أمَا إنَّهُ لنْ يموتَ حتَّىٰ يَذْهَبَ بصرُهُ ، ويُؤتىٰ عِلمَهُ[1] .

وقدْ كُفَّ بصرُهُ ، وبقيَ علىٰ ذٰلكَ حتَّىٰ تُوفِّيَ سنةَ ثمانٍ وستِّينَ مِنَ ٱلهجرةِ ، بعدَ أنْ عُمِّرَ حياةً مديدةً مبارَكةً ، فوليَهُ محمَّدُ بنُ ٱلحَنَفيَّةِ فكبَّرَ عليهِ أربعَ تكبيراتٍ ، وقالَ : ماتَ ٱليومَ ربّانيُّ هٰذهِ الأمَّةِ[2] . ودُفِنَ بالطَّائفِ .

أولادُهُ :

وُلِدَ لهُ عليٌّ ، وهو سيِّدُ ولدِهِ ، وكانَ أجملَ قُرَشيٍّ علىٰ ٱلأرضِ وأوْسَمَهُم وأكثَرَهُم صلاةً . وعبّاسٌ ، وهوَ أكبرُ ولدِهِ ، وبهِ كان يُكْنىٰ ، ومحمَّدٌ ، وعُبيدُ اللهِ ، وٱلفَضْلُ .

ولا بَقيَّةَ للعبّاسِ ، وعُبيدِ اللهِ ، وٱلفضلِ ، ومحمَّدٍ بني عبدِ اللهِ بنِ عبّاسٍ ، وهؤلاءِ منَ الذُّكورِ .

---

(١) ذكره الهيثمي في « المجمع » (٩/ ٢٧٧) وقال : رواه الطبرانيُّ بأسانيدَ رجالهُ ثقاتٌ .

(٢) الرّبّانيُّ : هو العالِمُ الرّاسخ في ٱلعلم والدِّين والَّذي يطلب بعلمه وجهَ اللهِ تعالىٰ فهو عالم عاملٌ معلِّمٌ . .

ووُلِدَ لهُ مِنَ ٱلإناثِ : لُبابةُ وأسماءُ ، ولهما أَعْقابٌ ، قالَهُ ٱلحاكمُ في « ٱلمستدرَكِ » .

ثَناءُ ٱلعُلماءِ عليهِ :

عنْ مُجاهدٍ قالَ : كانَ ٱبنُ عبّاسٍ يُسمَّىٰ (ٱلبحرَ) لكثرةِ علمهِ . وعنِ ٱبنِ ٱلحنفيَّةِ : كانَ ٱبنُ عباسٍ حَبْرَ هٰذهِ ٱلأُمَّةِ ، وقالَ أبو بَكْرَةَ : قَدِمَ علينا عبدُ اللهِ بنُ عبّاسٍ ٱلبَصْرَةَ ، وما في ٱلعربِ مثلُهُ جِسماً وعِلْماً ، وثياباً وجَمالاً وكَمالاً . وعنْ عبدِ ٱلملكِ بنِ مَيْسرة قالَ : جالسْتُ سبعينَ أو ثمانينَ شيخاً مِنْ أصحابِ الرَّسولِ ﷺ ، ما أحدٌ منهُم خالفَ ٱبنَ عبّاسٍ فيلتقيانِ ، إلاّ قالَ : ٱلقولُ كما قُلْتَ ، أو قالَ : صدَقْتَ .

أَثرُهُ في ٱلحياةِ ٱلعِلميَّةِ :

لقدْ خَلَّفَ ٱبنُ عبّاسٍ ثَروةً قَيِّمةً مِنَ ٱلأحاديثِ ٱلمَرْويّةِ عن طريقةِ ٱلآراءِ ٱلاجتهاديّةِ النَّادرةِ ، والآثار ٱلمُرْشدةِ ٱلمُلهِمَةِ ، وٱلتفَّ حولَهُ أتباعٌ ومريدونَ ٱغترَفوا مِنْ فَيْضهِ ، ونَهلوا مِنْ عَذْبهِ ، منهُم : مُجاهِدُ بنُ جَبْرٍ ٱلمكِّيُّ مولىٰ السّائبِ بنِ أبي السّائبِ ، وسعيدُ بنُ جُبيرِ بنِ هشامٍ ٱلأسَديُّ ، وعطاءُ بنُ أبي رباحٍ ٱلمكّيُّ ، وعمروُ بنُ دينارٍ ، وسعيدُ بنُ ٱلمسيِّبِ ، وعُروةُ بنُ الزُّبيرِ ، وغيرُهم .

ومِنَ الصَّحابةِ : عبدُ اللهِ بنُ عُمرَ ، وأنسُ بنُ مالكٍ ، وأبو الطُّفيلِ ، وغيرُهم مِنَ التَّابعينَ وأولادِ الصَّحابةِ .

جابرُ بنُ عبدِ اللهِ ٱلأنصاريُّ

(رضيَ اللهُ عنهُ)

جابرُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عَمرو بنِ حَرامِ بنِ ثعلبةَ بنِ كعبِ بنِ غنْمِ بنِ كعبِ بنِ سَلَمَةَ ٱلأنصاريُّ ، ينتهي نسبُهُ إلىٰ ٱلخزرجِ ، وكُنْيَتُهُ : أبو عبدِ اللهِ ، وقيلَ : أبو عبدِ الرَّحمٰنِ ، وقيلَ : أبو مُحَمَّدٍ .

روىٰ عنِ النَّبيِّ ﷺ ، وعنْ أبي بكرٍ ، وعمرَ ، وعليٍّ ، وأبي عُبيدةَ ، وطلحةَ ، ومُعاذِ بنِ جبلٍ ، وعمَّارِ بنِ ياسرٍ ، وخالدِ بنِ ٱلوليدِ ، وأبي هُريرةَ ، وأبي سعيدٍ ، وأُمِّ شَريكٍ ، وجماعةٍ .

وروىٰ عنهُ أولادُهُ : عبدُ الرَّحمٰنِ ، وعَقيلٌ ، ومُحَمَّدٌ ؛ وسعيدُ بنُ المسيَّبِ ، ومحمودُ بنُ لَبيدٍ ، وأبو الزُّبيرِ ، وعمرو بنُ دينارٍ ، وأبو جعفرٍ ٱلباقِرُ ، ومُحَمَّدُ بنُ ٱلمُنكدرِ ، ووَهْبُ بنُ كَيسانَ ، وسعيدُ بنُ مِيناءٍ ، وٱلحسنُ ٱلبَصريُّ ، وسعيدُ بنُ أبي هِلالٍ ، وسُليمانُ بنُ عَتيقٍ ، وعاصِمُ بنُ عُمرَ بنِ قتادةَ ، والشعبيُّ ، وعُروةُ بنُ الزُّبيرِ ، وعطاءُ بنُ أبي رباحٍ .

مَشاهِدُهُ :

أرادَ شُهودَ بَدرٍ ، فخلَّفَهُ أبوهُ علىٰ أخواتِهِ وكُنَّ تِسعاً ، وخلَّفهُ أيضاً حينَ خرجَ إلىٰ أُحُدٍ فلمّا قُتِلَ أبوهُ ، قالَ لهُ النَّبيُّ ﷺ : « ما يُبْكيكَ؟ أَمَا تَرْضَىٰ أَنْ أَكُونَ أنا أَباكَ وَعَائِشَةُ أُمَّكَ » وشهِدَ ما بعدَ ذلكَ مِنَ ٱلمَشاهِدِ ، وشهِدَ ٱلعَقَبةَ الثَّانيةَ معَ السَّبعينَ مِنَ ٱلأنصارِ الَّذينَ بايعوا رسولَ اللهِ ﷺ عندَها ، وكانَ أصغرَهُم يومئذٍ .

وكانَ علىٰ أبيهِ دَيْنٌ لِيهوديٍّ مِنْ خَيبرَ ، فحضرَ رسولُ اللهِ ﷺ وفاءَهُ الدَّينَ ، ووضعَ يدَهُ في التَّمرِ فوفَّىٰ الدَّينَ ، وبقيَ منهُ ما يكفيهِمُ ٱلمُدَّةَ الطَّويلةَ .

وروىٰ مالكٌ في « ٱلمُوطَّأِ » عنهُ ، قالَ : خرجْنا معَ رسولِ اللهِ ﷺ في غزوةِ بني أنمارٍ ، فقالَ جابرٌ : بينا أنا نازِلٌ تحتَ شجرةٍ ، إذا برسولِ اللهِ ﷺ ، فقلتُ : يا رسولَ اللهِ ، هَلُمَّ إلىٰ الظِّلِّ : فنزلَ رسولُ اللهِ ﷺ ، فقُمْتُ إلىٰ غَرَارةٍ[1] فٱلتَمَسْتُ فيها شيئاً ، فَوَجَدْتُ فيها جِرْوَ قِثَّاءٍ[2] فكَسَرْتُهُ وقَرَّبْتُهُ إلىٰ رسولِ اللهِ ﷺ فقالَ : « مِنْ أَيْنَ لَكَ هٰذَا؟ » فقُلْتُ : خرجْنا بهِ يا رَسولَ اللهِ مِنَ ٱلمَدينةِ ، فقالَ جابرٌ : وَعِنْدَنا صَاحِبٌ لنا نُجَهِّزُهُ ، يَذْهَبُ يَرعىٰ ظَهْرَنا فَجَهَّزْتُهُ ، ثُمَّ أَدْبرَ فذَهَبَ في الظَّهْرِ ، وعليهِ بُرْدانِ لهُ قَدْ خَلَقَا ، فنَظَرَ إليهِ رسولُ اللهِ ﷺ فقالَ : « أَمَا لَهُ ثَوْبَانِ غَيْرُ هٰذَيْنِ؟ »

---

(١) الغَرارَةُ هو وعاءٌ يُجعَلُ فيه الطعامُ كالجوالِق .

(٢) واحدةُ القِثَّاءِ الصغيرةِ أو الطويلة .

فقلتُ : بلىٰ يا رسولَ اللهِ ، لهُ ثَوْبانِ في ٱلعَيْبةِ[1] كَسَوْتُهُ إيّاهما فقالَ : « فَٱدْعُهُ فَمُرْهُ فَلْيَلْبَسْهُمَا » فدعوتهُ فلَبِسَهُما ، ثُمَّ ولَّىٰ يذهبُ ، فقالَ ﷺ : « مَالَهُ ؟ ضَرَبَ اللهُ عُنُقَهُ ، أَلَيْسَ هٰذَا خَيْرًا لَهُ؟ » فسمعهُ الرجلُ فقالَ : يا رسولَ اللهِ ، في سبيلِ اللهِ؟ فقالَ ﷺ : « فِي سَبِيْلِ اللهِ » ، فقُتِلَ الرَّجُلُ فِي سَبِيْلِ اللهِ[2] .

لقدْ آثرَ جابرٌ رضيَ اللهُ عنهُ الرَّسولَ ﷺ بالظلِّ ، وقدَّمَ إليهِ القِثّاءَ مكسوراً زيادةً في ٱلأدبِ ، وأجابَهُ الرَّسولُ ﷺ ، وسألَهُ عنْ حَالِ غُلامِهِ ليتعرَّفَ حاجتَهُ ، ويتبيَّنَ حالتَهُ ، وذٰلكَ يدلُّ علىٰ مدىٰ ٱلارتباطِ الصّادقِ بينهُ وبينَ الرَّسولِ ﷺ ، ومساعدتِهِ الشبابَ علىٰ تحمُّلِ مسؤوليّاتهِ في هٰذهِ الظُّروفِ .

ومعَ ثِقَلِ مسؤوليّاتِ جابرٍ ، فإنَّهُ لمْ يَدَّخِرْ وُسْعاً في ٱلمساهَمةِ بنفسهِ ، ومالهِ في سبيلِ الدِّينِ .

روىٰ ٱلبخاريُّ في « صحيحه »[3] عن جابرٍ قالَ : لمّا حُفِرَ ٱلخندقُ ، رأيتُ بالنَّبيِّ ﷺ خَمَصاً[4] شديداً فٱنكَفَأْتُ إلىٰ ٱمْرأتي فقُلْتُ : هلْ عِنْدَكِ شَيْءٌ؟ فإنِّي رأيتُ برسولِ اللهِ ﷺ خَمَصاً شديداً ، فأخرجَتْ إليَّ جِراباً فيهِ صَاعٌ مِنْ شعيرٍ ، ولنا بُهَيْمَةٌ

---

(١) العيبةُ مستودعُ الثيابِ وهو زَنبيلٌ من جِلْدٍ .
(٢) « الموطأ » ص ٤٩٠ (٦٨٥) باب ما جاء في لُبْسِ الثيابِ للجمالِ .
(٣) (٥/٤٦) (٤١٠٢) كتابُ المغازي ، بابُ غزوةِ الخندقِ .
(٤) جوعاً شديداً .

دَاجِنٌ[١] ، فذبَحْتُها وطَحَنَتِ الشَّعيرَ ، ففرغَتْ إلىٰ فراغي[٢] وقطَّعْتُها في بُرْمَتِها ، ثُمَّ وَلَّيْتُ إلىٰ رسولِ اللهِ ﷺ ، فقالَتْ : لا تَفْضَحْني برسولِ اللهِ ﷺ وبمَنْ مَعَهُ ، فجِئْتُهُ فسارَرْتُهُ فقلتُ : يا رسولَ اللهِ ، ذبحْنا بُهَيمةً لنا ، وطحَنّا صَاعاً مِنْ شعيرٍ كانَ عندَنا ، فتعالَ أنتَ ونَفرٌ معكَ ، فصاحَ النَّبيُّ ﷺ فقالَ : « يَا أَهْلَ ٱلخَنْدَقِ ، إِنَّ جَابِراً قَدْ صَنَعَ سُوْراً[٣] فَحَيَّهَلاً بِكُمْ » ، فقالَ ﷺ : « لاَ تُنْزِلُنَّ بُرْمَتَكُمْ ، وَلاَ تَخْبِزُنَّ عَجِيْنَكُمْ حَتَّىٰ أَجِيْءَ » ، فَجِئْتُ وجاءَ رسولُ اللهِ ﷺ يقدُمُ النَّاسَ ، حتَّىٰ جِئْتُ ٱمْرأتي ، فقالتْ : بِكَ وبِكَ ، فقُلْتُ : قدْ فعلتُ الَّذي قُلْتِ ، فأخرجَتْ لهُ عجيناً ، فبصَقَ فيهِ وباركَ ، ثُمَّ عَمَدَ إلىٰ بُرمَتِنا فبصقَ وباركَ ، ثُمَّ قالَ : ٱدعي خابزةً فلتَخبِز معي ، وٱقدحي مِنْ بُرمتِكُم ولا تُنزِلوها (وهُم ألفٌ) فأُقْسِمُ باللهِ لقدْ أكلوا حتَّىٰ تركوهُ وٱنحرفوا ، وإنَّ بُرمَتَنا لَتغِطُّ[٤] كما هيَ . وإنَّ عجينَنا ليُخبَزُ كما هوَ .

ونَلْمَحُ في تلكَ ٱلمواقفِ أظهرَ صفاتِ جابرٍ رضيَ اللهُ عنهُ وهيَ ٱلجودُ والسَّخاءُ مِنْ ناحيةٍ ، والصَّبرُ علىٰ أعباءِ ٱلحياةِ مِنْ ناحيةٍ أُخرىٰ .

---

(١) بُهَيْمة بضمِّ ٱلباء وفتح ٱلهاءِ وهي الصغيرُ من أولادِ الغنمِ .
(٢) أي فرغَتْ من طَحْنِ ٱلشَّعير مع فراغي مِنْ ذَبْحِ ٱلبُهيمةِ .
(٣) أي صنيعاً .
(٤) أي تغلي وتفور .

رِواياتُهُ :

كَانَ مِنَ ٱلْمُكثرينَ في الرِّوايةِ ، روىٰ عن رسولِ الله ﷺ ألفاً وخمسمائةٍ وأربعينَ حديثاً ، ٱتَّفقَ ٱلبخاريُّ ومُسلمٌ منها على ستِّين حديثاً ، وٱنفردَ ٱلبخاريُّ بستَّةٍ وعشرينَ حديثاً ، ومسلمٌ بمائةٍ وستَّةٍ وعشرينَ حديثاً ، وكانت لهُ حَلْقةٌ في ٱلمسجدِ ، ويُؤخَذُ عنهُ فيها ، وهوَ مِمَّنْ رَحلوا في طلبِ ٱلعلمِ .

فعنهُ قالَ : بلغني حديثٌ عنْ رَجلٍ مِنْ أصحابِ النَّبيِّ ﷺ ، فٱبتعتُ بعيراً فشددْتُ عليهِ رَحلي ، ثُمَّ سِرتُ إليهِ شَهراً حتَّىٰ قدِمْتُ الشّامَ ، فإذا عبدُ الله بنُ أُنَيْسٍ ٱلأنصاريُّ ، خرجَ إليَّ فٱعتنقْتُهُ وٱعتنقَني ، ثُمَّ سمعتُ منهُ ٱلحديثَ في ٱلمَظالمِ ، ورحلَ إلىٰ مصرَ أيّامَ مَسْلَمةَ بنِ مَخْلَدٍ .

وفاتُهُ :

أرسلَ أَبَانُ بنُ عثمانَ إلىٰ أولادِ جابرٍ يقولُ : إذا ماتَ أبوكُم فلا تَقْبُروهُ حتَّىٰ أُصلِّيَ عليهِ ، فلمّا ماتَ جاءَ أَبَانُ فصلَّىٰ عليهِ ، وكانتْ وفاتُهُ سنةَ سبعٍ وسبعينَ ، عنْ أربعٍ وتسعينَ سنةً ، وكانَ آخِرَ مَنْ ماتَ مِنَ الصَّحابةِ بٱلمدينةِ علىٰ ٱلأصحِّ .

وأصحُّ أسانيدهِ ؛ ما يرويهِ سُفيانُ بنُ عُيينةَ ، عنْ عمرو بنِ دينارٍ ، عنْ جابرٍ ، وهوَ مِنْ طريقِ أهلِ مكّةَ .

أبو سعيدٍ ٱلخُدْريُّ

(رضيَ اللهُ عنهُ)

هوَ سَعْدُ بنُ مالكِ بنِ سِنانَ بنِ ثعلبةَ بنِ عُبيدِ بنِ ٱلأَبْجَرِ ، ـ وٱسمُهُ خُدْرةُ ـ بنِ عَوْفِ بنِ ٱلحارثِ بنِ ٱلخَزْرَجِ ٱلأنصاريُّ ، وكنيتهُ أبو سعيدٍ .

رَوىٰ عنِ النَّبيِّ ﷺ وروىٰ عنْ أبيهِ ، وأخيهِ لأُمّهِ قتادةَ بنِ النُّعمانِ ، وأبي بكرٍ ، وعمرَ ، وعثمانَ ، وعليٍّ ، وزيدِ بنِ ثابتٍ ، وأبي قتادةَ ٱلأنصاريِّ ، وعبدِ اللهِ بن سلامٍ ، وأُسَيْدِ بنِ حُضَيْرٍ ، وٱبنِ عبّاسٍ ، وأبي موسىٰ ٱلأشعريِّ ، ومعاويةَ ، وجابرِ بنِ عبدِ اللهِ رضيَ اللهُ عنهُم أجمعينَ .

وروىٰ عنهُ : ٱبنهُ عبدُ الرَّحمٰنِ ، وزوجتُهُ زينبُ بنتُ كعبِ بنِ عُجْرَةَ ، وٱبنُ عبّاسٍ ، وٱبنُ عُمرَ ، وجابرٌ ، وزيدُ بنُ ثابتٍ ، ومحمودُ بنُ لبيدٍ ، وسعيدُ بنُ ٱلمسيِّبِ ، وعامرُ بنُ سَعْدٍ ، وعمرو بنُ سُلَيمٍ ، ونافعٌ مولىٰ ٱبنِ عُمرَ ، وأبو نَضْرَةَ ٱلعَبْديُّ ، وأبو سَلَمةَ بنُ عبدِ الرَّحمٰنِ بنِ عَوفٍ رضيَ اللهُ عنهُم وغيرُهُم .

مَشاهِدُهُ :

عرضَهُ أبوهُ علىٰ النَّبيِّ ﷺ يومَ أُحُدٍ ولهُ ثلاثَ عَشْرةَ سنةً ، فجعلَ يأخذُ بيدِهِ ، فيقولُ : يا رسولَ اللهِ ، إنَّهُ عَبْلُ ٱلعِظامِ (ضَخمُ أو كاملُ ٱلعظامِ) . فجعلَ النَّبيُّ ﷺ يُصعِدُ فيهِ ٱلبصرَ ويُصوِّبُهُ ، ثُمَّ قالَ لهُ : « رُدَّهُ » : فرَدَّهُ ، فلمّا حدَثَ ما حدثَ في أُحُدٍ ، سمِعوا بمُصابهِ ، فجاءَ أبو سعيدٍ معَ غِلْمانٍ مِنْ قبيلتهِ ينتظرونَ سلامتَهُ ، فلمّا لقيَهُ الرَّسولُ ﷺ ، قالَ : أبو سَعيدٍ[1] قلتُ : نَعَمْ بأبي أنتَ وأُمِّي ، ودنَوْتُ منهُ فقبَّلتُ رُكبتَيْهِ وهوَ علىٰ فَرَسِهِ ، قالَ : « آجَرَكَ اللهُ فِي أَبِيْكَ » فنظَرْتُ إلىٰ وَجْههِ[2] فإذا في وجنتيهِ مثلُ موضعِ الدِّرهمِ في كُلِّ وَجْنةٍ ، وإذا شَجَّةٌ في جبهتِهِ ، وإذا شَفَتُهُ السُّفْلىٰ تَدْمىٰ ، وإذا رَباعيَّته ٱليُمنىٰ شظيَّةٌ ، وإذا علىٰ جُرْحِهِ شيءٌ أسودُ ، فسألَ عَنْ ذلكَ فأخْبَروهُ ، فرجعَ إلىٰ أهلهِ يُخبِرُهُم بسلامةِ رسولِ اللهِ ﷺ ، فحَمِدوا اللهَ علىٰ ذلكَ .

وشهِدَ ٱلخندقَ وما بعدَها ، وهوَ مِمَّنْ بايعَ رسولَ اللهِ ﷺ علىٰ أن لا تأخُذَهُ في اللهِ لومةُ لائمٍ ، ووردَ ٱلمدائنَ في زمانِ حُذيفةَ ، وحاربَ معَ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُما ٱلخوارجَ بالنَّهْروانِ .

---

(١) الحكاية لأبي سعيد .

(٢) أي وجهِ رسولِ اللهِ ﷺ ، والضّمائرُ بعدَ ذلك كلُّها تعودُ عليهِ . .

شَجاعتُهُ :

قالَ أبو سعيدٍ ٱلخُدْريُّ : قالَ رسولُ اللهِ ﷺ : « لاَ يَمْنَعَنَّ أَحَداً مِنكُمْ مَخَافَةُ النَّاسِ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِٱلحَقِّ إِذَا رآهُ أَوْ عَلِمَهُ »[1] . .

قالَ : فقدْ حملَني ذٰلكَ علىٰ أن رَكِبْتُ إلىٰ معاويةَ ، فقلتُ : ما بالُكُم تأخذونَ الصَّدَقَةَ علىٰ غيرِ وَجْهِها ، ثُمَّ تَضَعُونَها في غَيْرِ أَهْلِها؟ فقالَ : مَهْ يا أبا سعيدٍ : قُلتُ : فما بَالكُم تكونُ لكُم أولادٌ فتُؤْثِرونَ بعضَهُم علىٰ بَعْضٍ ، واللهُ يُوصيكُمْ في أولادِكُم ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾؟ قالَ : فدعا كاتبَهُ وكتبَ بها إلىٰ ٱلآفاقِ ، ونهىٰ عنْ إيثارِ ٱلأولادِ بعضِهِم علىٰ بعضٍ .

مَلامِحُ مِنْ حَياتهِ :

قال رضيَ اللهُ عنهُ : ٱستُشهِدَ أبي يومَ أُحُدٍ ، وتركَنا بغَيْرِ مالٍ ، فأصابَتْنا حَاجَةٌ شَديدةٌ ، فقالَتْ لي أُمِّي : أي بُنَيَّ! ٱئْتِ رسولَ اللهِ ﷺ فسلْهُ لنا شيئاً ، فجِئْتُ فسلَّمْتُ وجَلَسْتُ ، وهوَ في أصحابِهِ جالسٌ ، فٱستقبلَني بقولِهِ : « إِنَّهُ مَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللهُ ، وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ يُعِفَّهُ اللهُ »[2] . فقلتُ : ما يُريدُ غيري ، فٱنصرفتُ ولمْ أُكلِّمْهُ في شيءٍ . فقالتْ لي أُمِّي : ما فعلتَ؟ فأخبرتُها ٱلخبرَ ،

---

(١) رواه أحمد (٣/ ٤٧) (١١٠٣٦) .
(٢) رواه أحمد (٣/ ٤٧) (١١٠٤٣) .

فصبَّرنا اللهُ ورَزَقَنا ، فبلَغْنا حتَّىٰ ألحَتْ علينا حاجةٌ أشدُّ منها ، فجِئتُ لأسألَ رسولَ اللهِ ﷺ وهوَ في أصحابهِ ، جالسٌ ، فٱستقبَلَني بٱلقولِ ٱلأوَّلِ ، وزادَ فيهِ : « وَمَنْ سَأَلَ وَلَهُ قِيْمَةُ أُوْقِيَّةٍ ، فَهُوَ مُلْحِفٌ » ، فقلتُ : ٱلياقوتةُ ناقتي ، خيرٌ مِنْ أُوقيَّةٍ ، فَرَجَعْتُ ولَمْ أَسْأَلْهُ ، فواللهِ ما رَجَعْتُ إلى نبيِّ اللهِ ﷺ أسألُهُ شَيْئاً مِنَ ٱلفاقةِ ، حتَّىٰ مالَتْ علينا الدُّنيا ، ففرَّقَتْنا أو غرَّقَتْنا ، إلاَّ مَنْ عصمَ اللهُ .

ودخلَ يومَ ٱلحرَّةِ غاراً ، فدلَّ عليهِ رجلٌ مِنْ أهلِ الشّامِ ، فلمّا ٱنتهىٰ الشّاميُّ إلىٰ بابِ ٱلغارِ ، قالَ لأبي سعيدٍ : ٱخرُجْ إليَّ . قالَ : لا ، وإنْ تدخُلْ عليَّ أقتُلْكَ ، فدخلَ عليهِ الشّاميُّ ، فوضعَ أبو سعيدٍ السَّيفَ ، وقالَ : ﴿ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ فَتَكُونَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [المائدة : ٢٩] . فقالَ : أنتَ أبو سعيدٍ؟ قالَ : نعم . قالَ : ٱستغفِرْ لي ، غفرَ اللهُ لكَ .

ودخلَ عليهِ نَفَرٌ مِنْ أهلِ الشّامِ ، فنَتَفُوا لِحيتَهُ وضربوهُ ، ونهبوا ما في بيتهِ .

رِوايتُهُ ومنهجُهُ في الرِّوايةِ :

ورغمَ هموم عيشهِ وجذبِ حياتهِ وثِقَلِ مسؤوليّاتهِ ، فقدْ كَثُرَ ٱلمرويُّ عنهُ ، حتَّىٰ جاوزَ ٱلألفَ ، فقدْ نقلَ عنهُ أصحابُ ٱلحديثِ ألفاً ومائةً وسبعينَ حديثاً ، ٱتفقَ الشيخانِ منها علىٰ ستةٍ وأربعينَ ، وٱنفرد ٱلبخاريُّ بستَّةَ عشرَ ، ومسلمٌ بٱثنينِ وخمسينَ حديثاً .

وكانَ يقولُ : تحدَّثوا فإنَّ ٱلحديثَ يذكِّرُ بعضُهُ بعضاً ، ولم يكُنْ

أحدٌ من أحداثِ الصَّحابةِ أفقهَ منهُ ، أو أعلمَ ، وكانَ دقيقاً في ٱلحديثِ .

حدَّثَ يوماً بحديثٍ فقالَ لهُ رجلٌ : أنت سمعتَهُ مِنْ رسولِ اللهِ ﷺ؟ فغضبَ غضباً شديداً ثُمَّ قالَ : أُحدِّثُكم بغيرِ ما سمعتُ!؟ مَنْ كذبَ علىٰ رسولِ اللهِ ﷺ ، بني لهُ ، أو تبوَّأَ مقعدَهُ مِنَ النَّارِ .

وكانَ يُعلِّمُ النَّاسَ ٱلقرآنَ خمسَ آياتٍ بٱلغدوِّ ، وخمْساً بٱلعشيِّ .

وقيلَ لهُ : إنَّكَ تُحدِّثُنا بأحاديثَ مُعْجبَةٍ ، وإنَّا نخافُ أنْ تَزيدَ أو تَنقُصَ ، فلو كتَبْناها؟ فقالَ : لنْ تكتبُوهُ ، ولنْ تجعلوهُ قرآناً ، ولٰكنِ ٱحفظوا عنّا كما حَفِظْنا ، ثُمَّ قالَ مرةً أُخرىٰ : خُذوا كما أخَذْنا عنْ رسولِ اللهِ ﷺ .

وَفاتُهُ :

عنْ عبدِ الرَّحمٰنِ ٱبنهِ قالَ : قالَ لي أبي : إنِّي كَبِرتُ وذهبَ أصحابي وجماعتي فخُذْ بيدي ، فٱتَّكأَ عَليَّ حتَّىٰ جاءَ إلىٰ أقصىٰ ٱلبقيع ، إلىٰ مكانٍ لا يُدفنُ فيهِ ، فقالَ : يا بُنيَّ ، إذا أنا مِتُّ فٱدفنِّي ها هُنا ، ولا تضرِبْ عليَّ فِسطاطاً ، ولا تمشِ معي بنارٍ ، ولا تبكينَّ عَليَّ نائِحةٌ ، ولا تُؤذِنْ بي أحداً ، وٱسلُكْ بي طريقاً غيرَ مَسلوكَةٍ ، وليكُنْ مَشْيُكَ خَبَباً ، فماتَ يومَ ٱلجُمُعةِ ، فكرِهْتُ أنْ أُؤذِّنَ بالنَّاسِ ، لِما كانَ نهاني فيأتوني فيقولونَ : متىٰ تُخرجونَهُ؟

فأقولُ : إذا فرغتُ مِنْ جِهازِهِ أُخرِجُهُ ، قالَ : فٱمتلأ ٱلبقيعُ بالنَّاسِ .

وعنْ رجاءَ بنِ ربيعةَ قالَ : كُنّا عندَ أبي سعيدٍ في مرضهِ الَّذي تُوفِّيَ فيهِ ، وهوَ ثقيلٌ ، فأُغْميَ عليهِ ، فلمّا أفاقَ قُلنا : الصّلاةَ يا أبا سعيدٍ ، قالَ : كفاني ما قدْ صَلَّيتُ ، ثُمَّ أرسلَ خلفَ نَفَرٍ مِنَ الصَّحابةِ ، وقالَ : لا يَغْلِبنَّكُمْ وَلَدُ أبي سعيدٍ ، إذا أنا مِتُّ فكفِّنوني في ثيابي الَّتي كُنْتُ أُصَلِّي فيها وأَذْكُرُ اللهَ فيها ، وفي ٱلبيتِ قِبْطيَّةٌ فكَفِّنوني فيها. . . إلىٰ آخرِ وصيَّتهِ .

وفيها : ولا تتَّبِعني باكيةٌ ، وإذا ٱحتملتُموني فأسرِعوا بي ، فلمّا خرَجوا بجنازتهِ ، ٱمتلأَ ٱلبقيعُ ناساً .

وكانتْ وفاتهُ سنةَ أربعٍ وسبعينَ مِنَ ٱلهجرةِ ، بعدَ حياةٍ مديدةٍ ٱختلطَ فيها ٱلعلمُ بٱلعملِ ، وٱلجهادُ بالرّاحةِ ، وٱلفقرُ بٱلغنىٰ ، والصَّبرُ بالشُّكر ، وشمِلَها معَ كُلِّ ذٰلكَ إيمانٌ عميقٌ ، وصِدْقٌ خالِصٌ ، رَحِمَ اللهُ أبا سعيدٍ ، ووفَّقنا إلىٰ ٱتِّباعِ آثارهِ هوَ وإخوانِه مِنَ الصِّحابِ رضيَ اللهُ عنهُم ورضوا عنهُ ، أُولئكَ هُمُ ٱلمفلحونَ .

* * *

التَّابعونَ

التَّابِعيُّ : هوَ مَنْ لَقِيَ صحابياً ، مُؤمناً بالنَّبيِّ ﷺ ، وماتَ علىٰ الإسلامِ .

ويرىٰ ٱلخطيبُ ٱلبغداديُّ : أنَّهُ يُشترطُ صُحْبَةُ الصَّحابيِّ ، ولا يكفي مُجرَّدُ اللِّقاءِ .

ويقولُ ٱلحافظُ ٱبنُ كثيرٍ : لمْ يكتَفوا بمُجرَّدِ رؤيةِ الصَّحابيِّ ، كما ٱكتَفَوا في إطلاقِ ٱسمِ الصَّحابيِّ علىٰ مَنْ رآهُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ، والفرقُ عَظَمةُ وشرَفُ رُؤيتهِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ(١) . ولٰكنَّ أكثرَ ٱلمُحدِّثينَ علىٰ أنَّ التَّابعيَّ : هوَ مَنْ لقيَ الصَّحابيَّ مُؤمناً وماتَ علىٰ ٱلإيمانِ ، وإنْ لمْ يَصحَبْهُ ولمْ يَروِ عنهُ ، كما رجَّحهُ ٱبنُ الصَّلاحِ وغيرهُ .

وقدْ زكَّىٰ ٱلقرآنُ التَّابعينَ بٱعتبارِ مجموعِهِم في قولهِ تعالىٰ : ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة : ١٠٠] .

---

(١) الباعث الحثيث ص١٨١ .

وشهدتِ السُّنَّةُ لهُم مِنْ قولهِ ﷺ : « خَيْرُكُم قَرْنِيْ ، ثُمَّ الذِيْنَ يَلُوْنَهُمْ »[1] .

وقولهِ : « طُوْبَىٰ لِمَنْ رَآنِيْ وَآمَنَ بِيْ ، وَطُوْبَىٰ لِمَنْ رَأَىٰ مَنْ رَآنِيْ »[2] .

ومِنَ التَّابعينَ : ٱلمُخَضْرمونَ ، واحِدُهُم مُخَضْرَمٌ ، وهوَ الَّذي أدركَ ٱلجاهليّةَ وزمنَ النَّبيِّ ﷺ ثُمَّ أسلمَ في حياتهِ ﷺ ولمْ يرَهُ ، وقد عَدَّ منهُم مُسلمٌ نحواً من عِشرينَ نَفْساً ، منهُم أبو عَمْرٍو الشَّيبانيُّ ، وسُويدُ بنُ غَفَلَةَ .

وعددُ التَّابعينَ يفوقُ ٱلحصرَ ، وهُم طبقاتٌ تبلُغُ خمسَ عشرةَ طبقةً ، وقد ٱتفقَ أئِمَّةُ ٱلإسلامِ علىٰ أنَّ آخِرَ عصرِ التَّابعيِّ ، هوَ حدودُ سنةِ خمسينَ ومائةٍ (١٥٠) مِنَ ٱلهجرةِ ، وأَنَّ سنةَ (٢٢٠هـ) آخرُ عصرِ أتباعِ التَّابعينَ ، وقدِ ٱختلفوا في أفضلِ التَّابعينَ مَنْ هوَ؟ علىٰ أقوالٍ :

ٱلأوَّلُ : أنَّهُ سعيدُ بنُ ٱلمُسيِّبِ ، وهوَ قولُ أهلِ ٱلمدينةِ .

الثَّاني : أنَّهُ ٱلحسنُ ٱلبَصريُّ ، وهوَ قولُ أهلِ ٱلبصرةِ ، وهوَ ٱلحسنُ بنُ أبي ٱلحسَنِ يَسارُ ٱلبَصريُّ ، ٱلإمامُ ٱلمشهورُ ٱلمُجمَعُ

---

(١) حديث صحيح مُتَّفق عليه تقدَّم تخريجُه في ص ١٧٥ .

(٢) الحديث بهذا اللَّفظ رواه ابن عديٍّ في الكامل (٦/ ٢٣٢٧) ورواه أحمدُ في عِدَّة مواطنَ بلفظِ : « طُوبَىٰ لِمَنْ رَآني وَآمَنَ بي ، وطوبىٰ ـ سَبْعَ مَرَّاتٍ ـ لِمَنْ لَمْ يرَني وَآمَن بي » (٣/ ٧١ و ١٥٥) و (٥/ ٢٤٨و٢٥٧و٢٦٤) .

علىٰ جلالتهِ في كُلِّ فنٍّ ، ٱلعالِمُ الرَّفيعُ ، ٱلفقيهُ الثِّقةُ ٱلمأمونُ ، ٱلعابِدُ النَّاسكُ ، ماتَ سنةَ عشرٍ ومائة ، وقدْ قاربَ التِّسعينَ .

الثَّالثُ : أنَّهُ أُويسٌ ٱلقَرَنِيُّ ، وهوَ قولُ أهلِ ٱلكوفةِ ، وٱستحسنَهُ ٱبنُ الصَّلاحِ ، قالَ ٱلعراقيُّ : وهوَ الصَّوابُ ، لِما روىٰ مُسلمٌ في « صحيحهِ »[1] مِنْ حديثِ عُمرَ بنِ ٱلخطابِ قالَ : سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ : « إنَّ خَيْرَ التَّابِعِيْنَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ : أُوَيْسٌ . . » ٱلحديثَ ، فهٰذا ٱلحديثُ قاطِعٌ للنِّزاعِ[2] . اهـ .

وأويسٌ : هوَ ٱبنُ عامرٍ ٱلقَرَنيُّ (بفتحِ ٱلقافِ والرّاءِ) سيِّدُ التَّابعينَ ، ومِنْ أولياءِ اللهِ الصّادقينَ ، الزّاهدُ ٱلعارِفُ باللهِ ، وقدْ أمرَ النَّبيُّ ﷺ عُمرَ وعلياً رضيَ اللهُ عنهُما إذا لَقياهُ أنْ يَطْلُبا منهُ الدُّعاءَ ، وذكرَ الذَّهبيُّ في « الميزانِ »[3] أنَّهُ وُجِدَ قتيلاً في صفوفِ عليٍّ كرَّمَ اللهُ وجهَهُ في وقعةِ صِفِّينَ سنةَ ٣٦هـ ، كذا في « لسانِ ٱلميزانِ » لابنِ حجرٍ .

الرّابعُ : أنَّهُ عطاءُ بنُ أبي رباحٍ ٱلمكّيُّ ٱلقُرشيُّ ، وهوَ قولُ أهلِ مكّةَ ، وعطاءٌ إمامُ مكّةَ ومُفْتيها ٱلمشهورُ ، ٱلمتَّفقُ علىٰ جلالتهِ وإمامتهِ ، ولمّا قَدِمَ ٱبنُ عُمرَ رضيَ اللهُ عنهُما مكّةَ وسألوهُ عن بعضِ ٱلمسائلِ قالَ : تجمعونَ ليَ ٱلمسائلَ وفيكُمُ ٱبنُ أبي رَباحٍ ، وقد

---

(١) (٨/ ١٨٩) (٢٥٤٢) كتابُ فضائلِ الصّحابةِ ، بابُ فضائلِ أويسٍ القَرنيِّ .

(٢) التّبصرة والتذكرة للعراقي (٣/ ٥٠) .

(٣) ميزان ٱلاعتدال (١/ ٢٨١) ومثله في « تاريخ ٱلإسلام » له (٢/ ٥٥٥) .

حجَّ سبعينَ حَجَّةً ، وقالَ الشافعيُّ : ليسَ في التَّابعينَ أحدٌ أكثرُ اتِّباعاً للحديثِ مِن عطاءٍ توفِّي سنةَ ١١٥هـ ، كذا في « التَّهذيبِ »[1] للنّوويِّ وٱبنِ حجرٍ .

وسيِّداتُ النِّساءِ مِنَ التَّابعينَ حَفْصَةُ بنتُ سيرينَ ، وهي ثِقَةٌ حُجَّةٌ ، قالَ إياسُ بنُ مُعاويةَ : ما أدركتُ أحداً أُفَضِّلُهُ علىٰ حفصةَ ، وقالَ ٱبنُ أبي داودَ : قرأَتِ ٱلقرآنَ وهيَ ٱبنةُ ٱثنتي عَشْرَةَ سنةً ، وماتَتْ سنةَ (١٠١هـ) وهيَ ٱبنةُ سبعينَ سنةً ، كذا في « التَّهذيبِ »[2] لابنِ حجرٍ .

وأُمُّ الدَّرداءِ الصُّغرىٰ وٱسمُها هُجَيْمَةُ ، وهيَ زوجُ أبي الدَّرداءِ الَّتي طلبتْ مِنْ زوجِها ، أنْ تكونَ زَوْجاً لهُ في ٱلآخرةِ ، فأوصاها أنْ لا تتزَّوجَ بعدَهُ ، فخطبَها مُعاوِيةُ بعدَ وفاةِ زوجِها فلمْ ترضَ ، وكانتْ مِنَ ٱلعابداتِ ، وتُوفِّيتْ بعدَ سنةِ (٨١هـ) كذا في « تهذيبِ »[3] ٱبنِ حجرٍ .

وعَمْرَةُ بنتُ عبدِ الرَّحمٰنِ بنِ سعدِ بنِ زُرارةَ ٱلأنصاريَّةُ ٱلمدنيَّةُ ، عَالِمةٌ فَاضِلةٌ ثِقَةٌ ، كانتْ في حَجْرِ السيِّدةِ عائشةَ ، قالَ عمرُ بنُ عبدِ ٱلعزيزِ : ما بقيَ أحدٌ أعلمَ بحديثِ عائشةَ مِنْ عَمْرةَ . قالَ شُعبةُ : وكانَ عبدُ الرَّحمٰن بن ٱلقاسمِ يسألُها عنْ حديثِ عائشةَ ، فقدْ كتبَ عمرُ بنُ عبدِ ٱلعزيزِ إلىٰ ٱبنِ حَزْمٍ يطلُبُ منهُ أنْ يكتُبَ لهُ حديثَ

---

(١) تهذيب النووي (١/ ٣٣٣) وتهذيب ابن حجر (٧/ ١٧٧) .
(٢) (١٢/ ٣٦٠) .
(٣) (١٢/ ٤١٤) .

عَمْرةَ ، وتُوفِّيتْ سنةَ (١٠٦هـ) وقيل (١٠٨هـ) ، وهيَ بنتُ سبعٍ وسبعينَ . كذا في « تهذيبِ »[1] ٱبنِ حجرٍ .

ومِنْ ساداتِ التَّابعينَ ٱلفُقهاءُ السَّبْعةُ بٱلحجازِ وهُم :

١ـ سعيدُ بنُ ٱلمسيِّبِ بنِ حَزْنٍ ٱلقُرَشيُّ ٱلمَخزوميُّ ، أبوهُ المسيِّبُ وجدُّهُ حَزْنٌ صَحابيّانِ أسلماَ يومَ ٱلفتحِ ـ ويُقالُ : المسيَّبُ بفتحِ ٱلياءِ وكسرها ، وٱلفتحُ هوَ ٱلمشهورُ ، وٱلكسرُ أحبُّ إليهِ كما حُكيَ عنهُ ـ ٱتفقَ ٱلعلماءُ علىٰ جلالتهِ وإمامتِهِ ، وتقدُّمِهِ علىٰ أهلِ عصرِهِ في ٱلعلمِ وٱلفضيلةِ ووجوهِ ٱلخيرِ ، وهوَ رأسُ أهلِ ٱلمدينةِ في دهرِهِ ، ٱلمُقدَّمُ عليهم في ٱلفتوىٰ ، ويقالُ لهُ : فقيهُ ٱلفقهاءِ ، وكانَ لا يكادُ يُفتي فُتْيا ، إلاّ قالَ : اللّٰهُمَّ سلِّمْني وسلِّمْ مِنِّي . وهوَ أثْبتُ التَّابعينَ في أبي هريرةَ ، وكانَ زَوجَ بنتِ أبي هريرةَ . قالَ أحمدُ : وكانَ صالحاً لا يأخذُ ٱلعطاءَ بل يشتغِلُ بالتِّجارةِ في الزَّيتِ ، وقد حجَّ أربعينَ حَجَّةً ، وتُوفِّيَ سنةَ (٩٣هـ) ، وقيلَ : سنةَ (٩٤هـ) ، وهوَ ٱبنُ خمسٍ وسبعينَ سنةً ، وكانَ يُقالُ لهٰذهِ السَّنَةِ : سَنَةُ ٱلفقهاءِ ، لكثرةِ مَنْ ماتَ فيها مِنَ ٱلفقهاءِ ، كذا في « تهذيبِ »[2] النَّوويِّ وٱبنِ حجرٍ .

٢ـ وٱلقاسمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ ، قالَ مالكٌ : إنَّهُ كانَ مِنْ فُقهاءِ هٰذهِ ٱلأمّةِ ، وقالَ يحيىٰ بنُ سعيدٍ : ما أدركْنا بٱلمدينةِ أحداً نُفضِّلُهُ عليهِ ، وقالَ أبو الزِّنادِ : ما رأيتُ أحداً أعلمَ

---

(١) (٣٨٩/١٢) .

(٢) تهذيب النّوويّ (٢١٩/١) وتهذيب ابنِ حجر (٧٧/٤) .

بالسُّنَّةِ ، ولا أحَدَّ ذِهْناً منهُ ، تُوفِّيَ سنةَ (١٠٦هـ) وقيلَ : (١١٢هـ) ، وهوَ ٱبنُ سبعينَ سنةً ، كذا في « تهذيب »[1] ٱبنِ حجرٍ .

٣ـ وخارِجَةُ بنُ زيدِ بنِ ثابتٍ ٱلأنصاريُّ ، كانَ إماماً بارعاً في ٱلعلمِ ، وٱتَّفقوا علىٰ توثيقهِ وجَلالتهِ ، قالَ مصعبٌ الزبيريُّ كانَ خارجةُ وطلحةُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عوفٍ يَقسِمانِ المواريثَ ، ويكتبانِ الرَّقائقَ ، وينتهي الناسُ قولَهما . وقدْ تُوفِّيَ بٱلمدينةِ سنةَ مائةٍ ، وقيلَ : (٩٩هـ) ، وهوَ ٱبنُ سبعينَ سنةً ، كذا في « تهذيبِ »[2] النوويِّ وابن حجر .

٤ـ وعُروةُ بنُ الزُّبيرِ بنِ ٱلعوَّامِ ٱلأسديُّ ، قالَ ٱبنُ عُيينةَ : كانَ أعلمَ النَّاسِ بحديثِ عائشةَ ثلاثةٌ : عُروةُ ، وٱلقاسمُ ، وعَمْرَةُ ، فبدأَ بهِ ، وقالَ هو عن نفسهِ : لقد رأيتُني قبلَ موتِها بأربعِ حِجَجٍ أو خَمْسٍ ، وأنا أقولُ : لو ماتَتِ ٱليومَ ما نَدِمتُ علىٰ حديثٍ عندها ، إلاّ وقد وَعَيتُهُ ، وهوَ ثِقةٌ كثيرُ ٱلحديثِ ، فَقيهٌ عَالِمٌ مأمونٌ ثَبَتٌ ، ومناقِبُهُ كثيرةٌ مشهورةٌ ، وهو مُجمَعٌ علىٰ جلالتهِ وعلوِّ مَراتبِهِ ووُفورِ علمهِ ، تُوفِّيَ سنةَ (٩٤هـ) ، وقيلَ : سنة (٩٩هـ) ، وقيلَ : غيرُ ذلك ، وهو ابنُ سبعٍ وستينَ سنةً . كذا في « تهذيبِ »[3] النوويِّ وٱبنِ حجر .

---

(١) (٨/ ٢٩١) .
(٢) تهذيب النووي (١/ ١٧٢) وتهذيب ابن حجرٍ (٣/ ٦٩) .
(٣) تهذيب النوويّ (١/ ٣٣٢) وتهذيب ابن حجر (٧/ ١٦١) .

٥ـ سُليمانُ بنُ يَسارٍ ٱلهلاليُّ مولىٰ ميمونةَ ، كانَ ٱبنُ ٱلمسيِّبِ يقولُ للسّائلِ : ٱذهبْ إليهِ فإنَّهُ أعلَمُ مَنْ بقيَ ٱليومَ ، قالَ ٱبنُ سعدٍ : كانَ ثِقةً عالِماً رفيعاً فقيهاً كثيرَ ٱلحديثِ ، وٱتَّفقوا على وَصْفهِ بٱلجَلالةِ وكثرةِ ٱلعلمِ وٱلعبادةِ وتُوفِّي سنةَ (١٠٩هـ) وهو ٱبنُ ثلاثٍ وسبعينَ سنةً ، كذا في « تهذيب » النَّوويِّ وٱبنِ حجرٍ .

٦ـ عُبيدُ اللهِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عُتْبةَ بنِ مسعودٍ ، كانَ عالِماً مُتَّفَقاً علىٰ جلالتهِ وإمامتهِ ، فاضِلاً مُقَدَّماً في ٱلفقهِ ، شاعراً مُحْسِناً . قالَ ٱبْنُ عبدِ ٱلبَرِّ : لمْ يكُنْ بعدَ الصَّحابةِ إلى يومنا هٰذا فيما علمتُ فقيهٌ أشعر منهُ ، ولا شاعرٌ أفقهُ منهُ . وقالَ الزُّهريُّ ما جالستُ عالماً ، إلاّ ورأيتُ أنِّي أتيتُ علىٰ ما عندَهُ ، إلاّ عُبيدَ اللهِ هٰذا ، فإنِّي لمْ آتِهِ إلاّ وجدت عندَهُ عِلْماً طريفاً ، وهوَ مُعلِّمُ عمرَ بن عبدِ ٱلعزيزِ ، توفِّيَ سنةَ (٩٩هـ) ، كذا في « التَّهذيبِ »[١] للنَّوويِّ .

٧ـ والسّابعُ مختلَفٌ فيهِ ، فقيلَ : سالِمُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ بنِ ٱلخطابِ ، قالَ مالكٌ : لمْ يكُنْ أحدٌ في زمانهِ أشبهَ بمَنْ مَضىٰ مِنَ الصَّالحينَ في الزُّهْدِ وٱلفَضْلِ وٱلعيشِ منهُ ، وقَرَنَهُ بعضُ ٱلعلماءِ بٱلقاسمِ ، وعليِّ بنِ ٱلحسينِ في كونِهم فاقوا أهلَ ٱلمدينةِ عِلماً وتُقىً وعِبادةً وورَعاً ، وهوَ إمامٌ مُتَّفقٌ على جلالتهِ وزهادَتِه وعُلوِّ مرتبتهِ ، كثيرُ ٱلحديثِ عالياً ، وكانَ يلقاهُ أبوهُ عبدُ اللهِ بنُ عمرَ فيقبِّلُهُ ويقولُ : ألا تعجبونَ مِنْ شيخٍ يقبِّلُ شيخاً ، وتُوفِّيَ سنةَ

---

(١) (١/٣١٢) .

(١٠٦هـ) بٱلمدينةِ . كذا في « التَّهذيب » للنووي[١] .

وقيلَ : أبو سَلمةَ بنُ عبدِ الرَّحمٰنِ بنِ عَوفٍ ، كانَ فقيهاً كثيرَ ٱلحديثِ مُتَّفقاً علىٰ جلالتهِ وإمامتهِ وعظيمِ قَدْرِهِ وٱرتفاعِ منزلتهِ قالَ مالكُ بنُ أنسٍ : كانَ عندنا رجالٌ مِنْ أهلِ ٱلعلمِ ٱسمُ أحدِهم ؛ كنيتُهُ ؛ منهُم أبو سلمةَ بنُ عبدِ الرَّحمٰنِ . تُوفِّيَ سنةَ (٩٤هـ) بٱلمدينةِ ، كذا في « التهذيبِ » لابنِ حجرٍ .

وقيلَ : أبو بكرِ بنُ عبدِ الرَّحمٰنِ بنِ ٱلحارثِ بنِ هشام ، كانَ يُقالُ لهُ : راهبُ قريشٍ ، لكثرةِ صلاتهِ ، وكانَ مَكفوفاً ، ثِقةً عالِماً عاقلاً سخيًّا كثيرَ ٱلحديثِ .

قالَ ٱبنُ خِراشٍ : أبو بكرٍ هٰذا أحدُ أئمَّةِ ٱلمسلمينَ ، قالَ : هوَ وإخوتُهُ عُمرُ ، وعِكرِمَةُ ، وعبدُ اللهِ بنو عبدِ الرَّحمٰنِ بنِ ٱلحارثِ ، كلُّهم ثِقاتٌ ، أجِلَّةٌ ، يُضرَبُ بهِمُ ٱلمَثَلُ ، توفِّيَ بٱلمدينةِ سنةَ (٩٤هـ) (سنةَ ٱلفقهاءِ) ، كذا في « التَّهذيبِ » لابنِ حجرٍ .

وهؤلاءِ ٱلأئمّةُ كلُّهُم مِنْ أبناءِ الصَّحابة إلاّ سليمانَ فأبوهُ يسارٌ لا صُحبةَ لهُ .

وأما مُحَمَّدُ بنُ أبي بكرٍ ، وعبدُ اللهِ بنُ عُتبةَ ، وعبدُ الرَّحمٰنِ بنُ ٱلحارثِ فَمِنْ صِغارِهم .

وقد نظمَ هؤلاءِ ٱلفقهاءَ السبعةَ العلاّمةُ مُحَمَّدُ بنُ يوسفَ بن ٱلخَضِرِ ٱلحلبيُّ ٱلمتوفّىٰ سنةَ (٦١٤هـ) ، كما ذكرَهُ السَّخاويُّ في

---

(١) (١/٢٠٧) .

« فتحِ ٱلمغيثِ »[1] واللَّكْنويُّ في « الفوائدِ ٱلبهيَّةِ في تراجمِ ٱلحنفيَّةِ »[2] فقالَ :

أَلاَ كُـــلُّ مَـــنْ لاَ يَقْتَـــدِيْ بِـــأَئِمَّـــةٍ
فَقِسْمَتُـــهُ ضِيْـــزَىٰ عَـــنِ ٱلحَـــقِّ خَـــارِجَـــهْ

فَخُـــذْهُـــمْ عُبَيْـــدُ اللهِ عُـــرْوَةُ قَـــاسِـــمٌ
سَعِيْـــدٌ أَبُـــوْ بَكْـــرٍ سُلَيْمَـــانُ خَـــارِجَـــهْ

* * *

---

(١) (١٥٦/٤) .
(٢) ص ٢٠٣ .



الفصل الخامس

طَبقاتُ كُتُبِ ٱلحديثِ وأنواعُها

كُتُبُ ٱلحديثِ علىٰ طبقاتٍ مُختلفةٍ ومنازِلَ مُتباينةٍ ، وقد قسَّمَها الشيخُ ٱلإمامُ أحمدُ ٱلمعروفُ بشاه وليِّ اللهِ الدِّهْلوي إلىٰ الطبقاتِ ٱلآتيةِ :

الطَّبقةُ ٱلأولىٰ : كُتُبٌ جَمَعَتْ بينَ الصِّحةِ والشُّهرةِ ، وهيَ مُنحصِرَةٌ بٱلاستقراءِ في ثلاثةِ كُتُبٍ : « ٱلموطَّأُ » و « صحيحُ ٱلبخاريِّ » و « صحيحُ مسلمٍ » .

الطَّبقةُ الثَّانيةُ : كُتُبٌ لم تبلُغْ مبلغَ « ٱلموطَّأ » و« الصحيحينِ » ، ولٰكنّها تتلوها ، كانَ مُصنِّفوها معروفينَ بٱلوثوقِ وٱلعدالةِ وٱلحفظِ والتّبحُّرِ في فُنونِ ٱلحديثِ ، ولمْ يَرْضَوا في كتُبِهم هٰذهِ بالتَّساهُلِ فيما ٱشترطوا علىٰ أنفسهم ، فتلقّاها مَنْ بعدَهُم بٱلقَبولِ ، وٱعتنىٰ بها ٱلمحدِّثونَ وٱلفقهاءُ طبقةً بعدَ طبقةٍ ، وٱشتُهِرتْ فيما بينَ النَّاسِ ، وتعلَّقَ بها ٱلقومُ شَرْحاً لغَريبِها ، وفَحْصاً عن رجالِها ، وٱستنباطاً لفِقْهِها ، وعلىٰ تلكَ ٱلأحاديثِ بناءُ عامَّةِ ٱلعلومِ كـ « سُنَنِ أبي داودَ » ، « وجامعِ التِّرمذيِّ » ، « وسُنَنِ النَّسائيِّ » .

الطَّبقةُ الثالثةُ : كُتُبٌ جمعتْ بينَ الصَّحيحِ ، والحسنِ ، والضَّعيفِ ، والمعروفِ ، والغريبِ ، والشاذِّ ، والمُنْكَرِ ، والخطأ والصوابِ ، والثابتِ ، والمقلوبِ ، ولمْ تشتهِر في العلماءِ ذٰلكَ الاشتهارَ ، وإنْ زالَ عنها اسمُ النَّكارةِ المُطلَقةِ ، ولم يَتداولْ ما تفرَّدتْ بهِ الفقهاءُ كثيرَ تداولٍ ، ولم يَفْحَصْ عنْ صِحَّتها وسُقْمِها المحدِّثونَ كثيرَ فحصٍ ، ومنهُ ما لم يَخدِمْهُ لُغَويٌّ لشرحِ غريبٍ ، فهيَ باقيةٌ علىٰ استتارِها كـ « مُسندِ أبي يعلىٰ » ، « ومصنَّفِ عبدِ الرزاقِ » ، « ومصنَّفِ أبي بكرِ بنِ أبي شَيْبةَ » ، « ومُسندِ عبدِ بنِ حُمَيْدٍ » ، « ومُسندِ الطَّيالسيِّ » ، وكُتُبِ البيهقيِّ ، والطَّحاويِّ ، والطَّبرانيِّ ، وكانَ قصدُهُم جمعَ ما وجدوه ، لا تلخيصَهُ وتهذيبَهُ وتقريبَهُ مِنَ العملِ .

الطَّبقةُ الرّابعةُ : كُتُبٌ قصدَ مُصنِّفوها بعدَ قُرونٍ مُتطاولةٍ جمعَ ما لم يُوجَدْ في الطَّبقتينِ الأولَيينِ ، وكانتْ في المجاميعِ والمسانيدِ المُختَفيةِ ، فنوّهوا بأمرِها ، وكانتْ علىٰ ألسنةِ مَنْ لمْ يكْتُبْ حديثَهُ المحدِّثونَ ، ككثيرٍ مِنَ الوُعّاظِ المُتشدِّقينَ وأهلِ الأهواءِ والضُّعفاءِ ، أو كانتْ مِنْ آثارِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ ، أو مِنْ أخبارِ بني إسرائيلَ ، أو مِنْ كلامِ الحُكماءِ ، خلَطها الرُّواةُ بحديثِ النَّبيِّ ﷺ سَهواً أو عَمْداً ، أو كانتْ منْ مُحتمَلاتِ القرآنِ والحديثِ ، فرواها بالمعنىٰ قومٌ صالحونَ لا يعرفونَ غوامضَ الرِّوايةِ ، فجعلوا المعانيَ أحاديثَ مرفوعةً ، أو كانتْ معانيَ مفهومةً لإشاراتِ الكتابِ والسُّنَّةِ جعلوها أحاديثَ مُستبِدَّةً برأسها عَمْداً ، أو كانتْ جُمَلاً شتَّىٰ في أحاديثَ مُختلفةٍ جعلوها حديثاً واحداً بنسَقٍ واحدٍ ، ومَظِنَّةُ هٰذهِ

ٱلأحاديثِ كتابُ « الضُّعفاءِ » لابنِ حِبّانَ ، و« ٱلكامِلِ » لابنِ عَديٍّ ، وكُتُبُ ٱلخطيبِ ، وأبي نُعيمٍ ، وٱلجُوْزقانيِّ ، وٱبنِ عساكرٍ ، وٱبنِ النَّجّارِ ، والدَّيلميِّ . وأصلَحُ هٰذه الطَّبقةِ ما كان ضعيفاً مُحتمَلاً ، وأسوَؤها ما كانَ مَوْضوعاً أو مقلوباً شديدَ النّكارةِ ، وهٰذه الطَّبقةُ مادَّةُ كتابِ « ٱلموضوعاتِ » لابنِ ٱلجوزيِّ .

فأمّا الطَّبقةُ الأُولىٰ والثّانيةُ ؛ فعليهما ٱعتِمادُ ٱلمحدِّثينَ ، وأمّا الثّالثةُ ، فلا يُباشِرُها للعملِ عليها وٱلقولِ بها إلاّ النّحاريرُ وٱلجهابِذةُ الذينَ يحفظونَ أسماءَ الرِّجالِ وعِلَلَ ٱلأحاديثِ ، نعمْ رُبَّما يُؤْخَذُ منها ٱلمُتابَعاتُ والشَّواهِدُ ، وأمّا الرّابعةُ ؛ فلا يُعَوِّلُ عليها أحدٌ مِنَ الذينَ لهُم إلْمامٌ بٱلحديثِ النَّبويِّ ، وهيَ مَصدَرٌ لِطوائفِ ٱلمبتدعينَ مِن الرّافضةِ وٱلمُعتزِلةِ ، يعتمدونَ عليها في أخْذِ شواهِدِ مذاهبِهم ، فٱلانتصارُ بها غيرُ صَحيحٍ في معاركِ ٱلعلماءِ بٱلحديثِ[1] .

أنواعُ كُتُبِ ٱلحديثِ :

وكما تعدَّدَتْ طَبقاتُ كُتُبِ ٱلحديثِ ، كذلكَ تَعدَّدتْ أنواعُها ، فمنها : كُتبُ الصِّحاحِ ، وٱلجوامعِ ، وٱلمسانيدِ ، وٱلمَعاجمِ ، وٱلمُستدرَكاتِ ، وٱلمُستخرَجاتِ ، وٱلأجزاءِ ، والسُّنَنِ .

فأمّا كُتبُ الصِّحاحِ ؛ فهي ٱلمُختصَّةُ بالأحاديثِ الصَّحيحةِ ، وهيَ تشملُ الصحيحينِ وغيرهما مِنَ الصِّحاحِ .

---

(١) انتهى من حُجّة الله البالغة بتصرُّف (١/ ٣٨٥-٣٩١) .

وأمَّا كُتبُ ٱلجوامعِ فهيَ الَّتي تشتمِلُ علىٰ جميعِ أبوابِ ٱلعلمِ التي ٱصطلحوا عليها ، وهيَ : ٱلعقائدُ ، ٱلأحكامُ ، الرِّقاقُ ، آدابُ الطَّعامِ والشَّرابِ ، بابُ التَّفسيرِ والتّاريخِ والسِّيَرِ ، بابُ السَّفَرِ والقيامِ والقعودِ ، ويُسمَّىٰ بابَ الشَّمائلِ أيضاً ، بابُ ٱلفِتَنِ ، وأخيراً بابُ ٱلمناقِبِ والمثالِبِ ، فٱلكتابُ ٱلمشتَمِلُ علىٰ هٰذهِ ٱلأبوابِ الثَّمانيةِ يُسمَّىٰ جامِعاً كـ « جامعِ ٱلبخاريِّ » و « التِّرمذيِّ » .

وأمّا كُتُبُ ٱلمسانيدِ وهيَ : جَمْعُ مُسْنَدٍ ، فهو ما تُذْكَرُ فيهِ ٱلأحاديثُ علىٰ أسماءِ الصَّحابةِ بحَسَبِ طبقاتِهم ، كـ « مُسندِ ٱلإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ » .

وأمّا كُتبُ ٱلمَعاجمِ ـ جمعُ مُعْجَمٍ ـ فهوَ : ما تُذكَرُ فيهِ ٱلأحاديثُ علىٰ أسماءِ الشّيوخِ ، أوِ ٱلبُلدانِ ، أو ٱلقبائلِ ، مُرَتّبةً علىٰ حُروفِ ٱلهجاءِ ، وأشهرُ ٱلمعاجمِ « مُعجَمُ الطَّبرانيِّ ٱلكبيرُ » و « الأوسطُ » و « الصغيرُ » .

وأمّا كُتُبُ ٱلمُستدرَكاتِ ـ جَمْعُ مُستدْرَكٍ ـ فهوَ : ما ٱستُدرِكَ فيهِ ما فاتَ ٱلمؤلِّفَ في كتابهِ علىٰ شرطهِ ، وأشهرُها « مستدرَكُ ٱلحاكِمِ » علىٰ الصَّحيحينِ ، وقد لخَّصهُ الذَّهبيُّ وتعقَّبَهُ ، وليست كُلُّ تعقُّباتِ الذّهبيِّ مُسَلَّمةً ، بل في كثيرٍ منها نظَرٌ .

وأمّا ٱلمُستخرجاتُ ـ جمعُ مُستخرَج ـ فهوَ : أنْ يأتيَ ٱلمحدِّثُ إلىٰ كتابٍ مَشهورٍ مِنْ كُتُبِ ٱلحديثِ ، فيُخرِّجَ أحاديثَهُ بأسانيدَ لنفسهِ مِنْ غيرِ طريقِ صاحبِ ٱلكتابِ ، فيجتمِعَ معهُ في شيخهِ ، أو مَنْ فوقَهُ ، ومِنْ ذلك « مُستخرَجُ أبي عَوانةَ » علىٰ

« صحيحِ مُسْلمٍ » ، و« مستخرَجُ أبي بكرٍ ٱلإسماعيليِّ » علىٰ « ٱلبخاريِّ » ، « ومستخرجُ أبي عليٍّ الطُّوسيِّ » علىٰ « التِّرمذيِّ » .

وأمَّا ٱلأجزاءُ ، فجمْعُ جُزْءٍ ، وٱلجُزءُ : جمْعُ ٱلأحاديثِ ٱلمرويَّةِ عنْ رَجلٍ وَاحدٍ مِنَ الصَّحابةِ ، أو مَنْ بعدَهُم كـ « جُزْءِ أبي بكرٍ » ، أو جمْعُ ٱلأحاديثِ ٱلمُتعلِّقةِ بمَطْلَبٍ مِنَ ٱلمطَالِبِ كـ « جُزْءٍ في قيامِ اللَّيلِ » للمَرْوَزيِّ ، و « جُزْءٍ في صلاةِ الضُّحىٰ » للسُّيوطيِّ .

وأمَّا السُّنَنُ ؛ فهيَ ما تُذْكَرُ فيهِ ٱلأحاديثُ مُرَتَّبَةً علىٰ أبوابِ ٱلفقهِ ، كـ « سُنَنِ أبي داودَ » .

* * *



الفصل السادس

أئِمَّةُ ٱلحديثِ وكتُبُهم

ٱلإمامُ مالكُ بنُ أنسٍ

هوَ أبو عبدِ اللهِ مالكُ بنُ أنسِ بنِ مالكِ بنِ أبي عامرٍ ٱلأصبحيُّ ٱلمدنيُّ ، إمامُ دارِ ٱلهجرةِ .

يقولُ فيه ٱبنُ ٱلأثيرِ[1] : هوَ شيخُ ٱلعلمِ وأُستاذُ ٱلأئمَّةِ ، ولدَ سنةَ خمسٍ وتسعينَ مِنَ ٱلهجرةِ ، وماتَ بٱلمدينةِ سنةَ تسعٍ وسبعينَ ومائةٍ ، ولهُ أربعٌ وثمانونَ سنةً .

وقالَ ٱلواقديُّ : ماتَ ولهُ تسعونَ سنةً .

وهوَ إمامُ ٱلحِجازِ ، بل إمامُ النَّاسِ في ٱلفقهِ وٱلحديثِ ، وكفاهُ فخراً أنَّ الشافعيَّ مِنْ أصحابهِ . ا هـ .

وكانَ أبوهُ أنسٌ راويةً للحديثِ ، وكانَ مُقْعَداً يحْتَرِفُ صناعةَ النَّبلِ ، وأمُّهُ مِنْ فُضْلَياتِ النِّساءِ الصّالحاتِ ، وهيَ الَّتي وجَّهتهُ إلىٰ طلبِ ٱلعلمِ ، ولقدْ عمَّمَتهُ حينَ بلغَ سِنَّ التَّعليمِ ، وقالتْ لهُ : ٱذهبْ فٱكتُبْ حديثَ رسولِ اللهِ ﷺ .

---

(١) جامع الأصول لابن الأثير (١/ ١٠٤) .

وجدُّهُ مالِكٌ من كبارِ التَّابعينَ ، أخذَ ٱلعلمَ عن عمرَ ، وعثمانَ ، وعائشةَ ، وأبي هريرةَ ، وكانَ ممّن كتبوا ٱلمُصحفَ الشّريفَ زمنَ عثمانَ ، وهو أوّلُ منْ وفدَ مِنَ ٱليمنِ إلىٰ ٱلحجازِ مِنْ هذهِ ٱلأُسرةِ ٱلمباركةِ .

وكانَ مالكٌ طويلاً ، جسيماً ، عظيمَ ٱلهامةِ ، أصلعَ ، واسعَ ٱلعينينِ ، شديدَ ٱلبياضِ إلىٰ شُقْرةٍ ، جميلَ الصُّورةِ ، أشمَّ الأنفِ ، كبيرَ اللِّحيةِ ذاتَ طولٍ وعرضٍ تبلغُ صدرَهُ ، يلبسُ الثيابَ ٱلمدَنيَّةَ ٱلجيادَ ، وكانَ لا يغيِّرُ شَيبَهُ بٱلخِضابِ ، ويأخذُ أطرافَ شاربهِ ولا يحلِقُهُ ولا يَحْفيهِ[1] ، ويَعيبُ حَلْقَهُ ، ويراهُ مِنَ ٱلمُثْلةِ .

يصِفُهُ مُصعبُ الزبيريُّ فيقولُ : كانَ مالكٌ مِنْ أحسنِ النَّاسِ وجهاً ، وأحلاهُم عَيناً ، وأنقاهُم بياضاً ، وأتمِّهم طولاً في جَوْدةِ بدنهِ .

وقد عُرِفَ مِنْ صِغَرِه بحبِّهِ لطلبِ ٱلعلمِ ، وشدَّةِ حِرصهِ علىٰ جمعهِ والتبتُّلِ إليهِ ، فكانَ يأتي شيخَهُ أبا بكرٍ عبدَ اللهِ بنَ يزيدَ ٱلمعروفَ بـ « ٱبنِ هُرْمُزَ » بُكْرةً ولا يُفارِقُ بيتَهُ حتَّىٰ الليلِ ، وقد لازمهُ سبعَ أو ثمانيَ سنينَ .

وكانَ قويَّ ٱلحافظةِ ، يقولُ : كُنتُ أجيءُ سعيدَ بنَ ٱلمسيِّبِ ، وعروةَ ، وٱلقاسمَ ، وأبا سَلَمةَ ، وحُميداً ، وسالماً ـ وذكرَ جماعةً ـ فأدورُ عليهم أسمعُ مِنْ كُلِّ واحدٍ من ٱلخمسينَ حديثاً إلىٰ ٱلمائةِ ، ثُمَّ أنصرِفُ وقد حفظتُهُ كلَّهُ مِنْ غيرِ أنْ أَخْلِطَ حديثَ هذا بحديثِ هذا .

---

(١) حفا شاربه حفّاً وأحفاه : بالغ في أخذه .

وكانَ إلىٰ جانبِ ذلكَ ثاقبَ ٱلفِكْرِ ، نافِذَ النَّظرِ ، دقيقَ ٱلاستنباطِ مِنَ ٱلكتابِ والسُّنَّةِ ، جيِّدَ التَّفقُّهِ ، مُصيباً في تطبيقِ النُّصوصِ علىٰ أغراضِ التَّشريعِ معَ مُراعاةِ ٱلمصالحِ ، وسدِّ ذرائعِ ٱلفتنِ وٱلفسادِ ، حاذقاً في تفصيلِ ٱلأحكامِ ٱلمُنطويةِ تحتَ ٱلأصولِ وٱلكُلِّيَّاتِ ٱلمُشارِ إليها بٱلعِللِ ٱلمنقولةِ أوِ ٱلمقبولةِ .

وكانَ صحيحَ التَّحرِّي في روايةِ ٱلحديثِ ، مُدقِّقاً في ذلكَ كلَّ التَّدقيقِ ، فلا ينقُلُ إلا عنِ ٱلأثباتِ الثِّقاتِ .

وكانَ إذا شكَّ في ٱلحديثِ ، طرحهُ كُلَّهُ ، وكانَ يقولُ عنْ نفسهِ : رُبَّما وَردتْ عليَّ ٱلمسألةُ فأسْهَرُ فيها عامَّةَ ليلتي[١] .

كتابُ ٱلموطَّأ :

كتابُ « ٱلموطأ » للإمامِ مالكٍ ٱستغرقَ في تأليفهِ أربعينَ سنةً .

قيلَ في سببِ تسميتهِ : ٱلموطَّأَ ، لأنهُ تجنَّبَ فيهِ شدائدَ ٱبنِ عُمَرَ ، ورُخَصَ ٱبنِ عبّاسٍ ، ووطَّأهُ للنّاسِ ، كما أشارَ عليهِ ٱلمنصورُ ، فسمّاهُ : « ٱلموطأ » .

وذكرَ السُّيوطيُّ في سببِ تسميتهِ : رُويَ عن مالكٍ أنَّهُ قالَ : عرضتُ كتابي هٰذا علىٰ سبعينَ فقيهاً مِن فُقهاءِ ٱلمدينةِ ، فكلُّهم واطأني عليهِ ، فسمَّيتهُ : « ٱلموطَّأَ » .

---

(١) ٱنظر بغية ٱلمسترشدين في ذكر ٱلأئمة ٱلأربعة ٱلمجتهدين لشيخنا الشيخ حسن المَشَّاطِ .

وٱلإمامُ مالكٌ بتأليفهِ « ٱلموطَّأ » أسّسَ منهَجاً في جمعِ ٱلحديثِ وتأليفهِ ، وخطا بالتأليفِ خَطوةً فعّالةً مَنهجيَّةً ، لها أثرُها في كيانِ تصنيفِ ٱلحديثِ ، فقد كانَ التَّدوينُ قبلَ مالكٍ رحمه اللهُ غيرَ مُبوَّبٍ علىٰ أبوابِ ٱلعلمِ ٱلجامعةِ ، كما فعلَ مُحَمَّدُ بنُ مُسلمِ بنِ شهابٍ الزُّهريُّ سنةَ (١٢٥هـ) في بَدءِ التَّدوينِ الرَّسميِّ بأمرِ عمرَ بنِ عبدِ ٱلعزيزِ ، فجمعَ بغيرِ تبويبٍ علىٰ أبوابِ ٱلعلمِ ، ثم نهضَ التَّأليفُ في ٱلجيلِ الذي يلي الزهريَّ ، فكانَ أولَ مَنْ ألَّفَ ٱلحديثَ ورتَّبهُ علىٰ ٱلأبوابِ ؛ مالكُ بنُ أنسٍ بٱلمدينةِ ، وٱبنُ جُريجٍ بمكّةَ ، ومَن جرىٰ علىٰ نهجهم .

وقد بيَّنَ وليُّ اللهِ الدهلويُّ مكانةَ « ٱلموطَّأ » ودرجتَهُ ، فجعلَهُ في الدرجةِ ٱلأولىٰ في الصِّحّةِ مِنْ كُتبِ ٱلحديثِ معَ الصَّحيحينِ .

يقولُ : وكتبُ ٱلحديثِ علىٰ طبقاتٍ ، وهيَ بٱعتبارِ الصِّحّةِ والشُّهرةِ علىٰ أربعِ طبقاتٍ :

١ـ فالطَّبقةُ ٱلأولىٰ : مُنحصرةٌ في ثلاثةِ كُتُبٍ ، « ٱلموطَّأ » ، « وصحيح ٱلبخاريِّ » ، « وصحيح مسلمٍ » .

وقالَ الشافعيُّ : ما تحتَ أديمِ السماءِ بعدَ كتابِ اللهِ تعالىٰ ، أصحُّ مِن كتابِ مالكٍ .

وٱتّفقَ أهلُ ٱلحديثِ علىٰ أنَّ جميعَ ما فيهِ صحيحٌ ، علىٰ رأي مالكٍ ومَنْ وافقهُ .

أمَّا علىٰ رأيِ غيرِهِ ، فليسَ فيهِ مُرسلٌ ، ولا مُنقطِعٌ إلاّ وقدِ ٱتّصلَ سندُهُ مِن طريقٍ أُخرىٰ ، فلا جَرَمَ أنَّها صحيحةٌ من هٰذا ٱلوجهِ .

الإمام أحمدُ بنُ حنبلٍ

هوَ ٱلإمامُ ٱلجليلُ أحمدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ حَنْبلٍ الشيبانيُّ ، صاحبُ ٱلمَذْهبِ ، الصّابرُ علىٰ ٱلمِحنةِ ، الناصرُ للسُّنّةِ ، شيخُ ٱلإسلامِ ، وأحدُ ٱلأئمّةِ ٱلأعلامِ .

أصلهُ مِنْ مَرْوَ ، وكانَ أبوهُ مِنْ سَرْخَس ، ومولدهُ في بغدادَ في ربيع ٱلأوّلِ عامَ (١٦٤هـ) ، ودرسَ بها حتّىٰ عامِ (١٨٣هـ) ؛ ثُمَّ رحلَ بعدَ ذلكَ لطلبِ ٱلعلمِ في مدائنهِ ، فرحلَ إلىٰ ٱلكوفةِ وٱلبصرةِ ومكّةَ وٱلمدينةِ وٱليمنِ والشّامِ وٱلجزيرةِ .

وكانَ شديدَ ٱلعنايةِ في هٰذهِ ٱلأسفارِ بطلَبِ ٱلحديثِ ، فأخذَ عنْ هُشَيمٍ ، وسُفيانَ بنِ عُيينةَ ، وإبراهيمَ بنِ سعدٍ ، وجَريرِ بنِ عبدِ ٱلحميدِ ، ويحيىٰ ٱلقطّانِ ، ووكيع ، وعبدِ الرَّحمٰنِ بنِ ٱلمَهْديِّ ، وغيرِهم مِن جُلّةِ الشيوخِ وجَهابذةِ ٱلمُحدِّثينَ .

ثُمَّ عادَ إلىٰ مسقطِ رأسهِ ، وٱلتقىٰ بٱلإمامِ الشافعيِّ ، وحضرَ دروسَهُ في ٱلفقهِ وٱلأصولِ مِن سنةِ (١٩٥هـ) إلى سنةِ (١٩٧هـ) .

وحينما رحلَ الشافعيُّ مِن بغدادَ إلىٰ مصرَ قالَ : خرجتُ مِن

بغدادَ وما خلَّفتُ بها أفقهَ ولا أورعَ ولا أزهدَ ولا أعلمَ مِن أحمدَ!

وقدْ وصفهُ غيرُ الشافعيِّ مِنَ ٱلعلماءِ بٱلعلمِ وٱلورعِ وٱلحفظِ، ممّا تحلَّتْ بهِ سيرتُهُ في كُتبِ التَّراجمِ.

قالَ إبراهيمُ ٱلحربيُّ: رأيتُ كأنَّ اللهَ قدْ جمعَ لهُ عِلمَ ٱلأوَّلينَ وٱلآخِرينَ.

وقالَ ٱبنُ أبي حاتِمٍ: سألتُ أبي عن أحمدَ بنِ حنبلٍ فقالَ: إذا رأيتَ مَنْ يُحبُّ أحمدَ، فٱعلمْ أنَّهُ صاحبُ سُنّةٍ.

وقالَ النَّسائيُّ: جمعَ أحمدُ بنُ حنبلٍ ٱلمعرفةَ بٱلحديثِ وٱلفقهِ وٱلورعَ والزُّهد والصبر.

وقالَ أبو داودَ: كانتْ مجالسُ أحمدَ مجالسَ ٱلآخرةِ، لا يُذكَرُ فيها شيءٌ مِنْ أمرِ الدُّنيا، ما رأيتهُ ذكرَ الدُّنيا قطُّ.

وقال عليُّ بنُ خلَفٍ: سمعتُ ٱلحُمَيْديَّ يقولُ: ما دُمتُ بٱلحجازِ، وأحمدُ بالعراقِ، وٱبنُ رَاهُويَهْ بخُراسانَ لا يغلِبُنا أحدٌ.

وقالَ أحمدُ بنُ سعيدٍ الرّازيُّ: ما رأيتُ أسودَ الرأسِ أحفظَ لحديثِ رسولِ اللهِ ﷺ، ولا أعلمَ بفقههِ وما فيهِ، مِن أحمدَ بنِ حنبلٍ.

وقالَ العبّاسُ بنُ ٱلوليدِ ٱلبَيْروتيُّ بسنَدهِ: قيلَ لأبي مُسْهِرٍ: هلْ تعرفُ أحداً يحفظُ علىٰ هذهِ الأمّةِ أمرَ دينِها؟ قالَ: لا أعلمُهُ إلا شابّاً في ناحيةِ ٱلمشرقِ ـ يعني أحمدَ بنَ حنبلٍ ـ.

وقالَ ٱبنُ ٱلعمادِ ٱلحنبليُّ عنهُ: كانَ إماماً في ٱلحديثِ وضُروبهِ، إماماً في ٱلفقهِ ورقائقهِ، إماماً في السُّنَّةِ ودقائقها، إماماً

في ٱلورعِ وغوامضهِ ، إماماً في الزّهدِ وحقائقهِ ، وتوفِّي في بغدادَ ضحوةَ يومِ ٱلجمُعةِ ١٢ من ربيع ٱلأوَّلِ سنةَ (٢٤١هـ) .

مُسندُ ٱلإمامِ أحمدَ :

يقولُ السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بنُ جعفرٍ ٱلكتّانيُّ[1] :

ومسندُ ٱلإمامِ ٱلأوحدِ مُحيي السُّنَّةِ أبي عبدِ اللهِ أحمدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ حنبلٍ الشيبانيِّ ٱلمَرْوَزيِّ ، ثُمَّ البغداديِّ ، المتوفّىٰ في بغداد سنةَ إحدىٰ وأربعينَ ومائتينِ ، وكانَ يحفظُ ألفَ ألفِ حديثٍ ، ومُسنَدهُ هٰذا يشتملُ علىٰ ثمانيةَ عشرَ مُسنداً ، أوَّلُها مُسندُ ٱلعَشَرَةِ وما معهُ ، وفيهِ من زياداتِ ولدهِ عبدِ اللهِ ، ويسيرٌ منْ زياداتِ أبي بكرٍ ٱلقطيعيِّ ، الرّاوي عن عبدِ اللهِ ، وقدِ ٱشتُهر عندَ كثيرٍ مِنَ الناسِ أنَّهُ أربعونَ ألفَ حديثٍ ، قالَ أبو موسىٰ ٱلمدينيُّ : لم أزلْ أسمعُ ذلكَ مِنَ الناسِ ، حتَّىٰ قرأتهُ علىٰ أبي منصورِ بنِ رَزين ، اهـ .

وكذا صرَّحَ بذلكَ ٱلحافظُ شمسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ عليٍّ ٱلحُسينيُّ في « التذكرةِ » ، فقالَ : عِدَّةُ أحاديثهِ أربعونَ ألفاً بٱلمكرَّرِ .

وقالَ ٱبنُ ٱلمُنادي : إنَّهُ ثلاثونَ ألفاً ، وٱلاعتمادُ علىٰ قولهِ دونَ غيرهِ ، وقدِ ٱنتقاهُ مِن أكثرَ مِن سبعمائةٍ وخمسينَ ألفَ حديثٍ ، ولمْ يُدخِلْ فيهِ إلا ما يُحتجُّ بهِ عندهُ .

---

(١) الرسالة ٱلمستطرفة ص١٨ .

درجةُ أحاديثهِ :

للعلماءِ في درجةِ أحاديثهِ أقوالٌ :

الأوَّلُ : أنَّ ما فيهِ مِنَ الأحاديثِ حُجّةٌ ، فأطلقَ عليهِ اسمُ الصِّحةِ .

الثّاني : أنَّ فيهِ الصَّحيحَ ، والضَّعيفَ ، والموضوعَ .

الثّالثُ : أنَّ فيهِ الصَّحيحَ والضَّعيفَ الَّذي يَقْرُبُ مِنَ الحَسَنِ ، وليسَ فيه موضوعٌ ، والحقُّ أنَّ فيهِ الصَّحيحَ ، والضَّعيفَ الَّذي يَقرُبُ مِنَ الحسنِ ، وما هو أقلُّ مِن ذلكَ ، وإنَّ ما حُكمَ عليهِ بالوَضْعِ من أحاديثِ المُسندِ ، فهيَ ممّا زادَهُ أبو بكرٍ القطيعيُّ ، أو عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ حنبلٍ .

* * *

ٱلإمامُ ٱلبخاريُّ

وهوَ مُحَمَّدُ بنُ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ بنِ ٱلمغيرةِ بنِ بَرْدِزْبَهَ[١] ، ٱلجُعفيُّ ولاءً ، ٱلبخاريُّ مولداً ، وٱلجُعفيُّ نِسْبةٌ إلىٰ ٱليمانِ ٱلجعفيِّ الَّذي شرَّفَ اللهُ جدَّهُ ٱلمغيرةَ بٱلإسلامِ علىٰ يدهِ ، فٱنتمىٰ إليهِ بولاءِ ٱلإسلامِ ، وسرىٰ منهُ إلىٰ سلالتهِ ، ومنهم إمامُنا ٱلبخاريُّ .

وُلدَ يومَ ٱلجمُعةِ لثلاثَ عشْرةَ ليلةً خلتْ مِنْ شوّالٍ سنةَ أربعٍ وتسعينَ ومائةٍ مِنَ ٱلهجرةِ (١٩٤هـ) ، في بيتٍ مُبارَكٍ عطّرهُ والدُهُ إسماعيلُ بٱلعلمِ والتَّقوىٰ ، فقدْ كانَ كما يقولُ الذَّهبيُّ[٢] : مِنَ ٱلعلماءِ ٱلعاملينَ والنُّبلاءِ ٱلورعينَ .

وقد رحلَ ٱلبخاريُّ في طلبِ ٱلعلمِ إلىٰ كثيرٍ منْ مشاهيرِ ٱلمحدِّثينَ في عصرهِ في ٱلحجازِ والشامِ ومصرَ وٱلعراقِ .

وتوفِّيَ ليلةَ الثُّلاثاءِ سنةَ ستٍّ وخمسينَ ومائتينِ ، وعمرهُ ٱثنانِ وستونَ سنةً إلاّ ثلاثةَ عشر يوماً ، ولم يُعقِّبْ ذَكَراً .

---

(١) بردزبة : فارسي معناه بالعربية الزارعُ أو البستانيُّ .

(٢) « سير أعلام النبلاء » للذهبي (١٢/٣٩١) .

كتابُ صحيحِ ٱلبخاريِّ :

هوَ ٱلكتابُ الَّذي قالَ فيهِ ٱلعلماءُ : إنَّهُ أصحُّ كتابٍ بعدَ كتابِ اللهِ تعالىٰ .

وٱلاسم ٱلكاملُ الَّذي سمَّىٰ بهِ ٱلبخاريُّ كتابَهُ هٰذا هوَ : « ٱلجامِعُ الصَّحيحُ ٱلمُسْندُ ٱلمختصَرُ مِن حديثِ رسولِ اللهِ ﷺ وسُننهِ وأيّامهِ » .

موضوعهُ :

وموضوعُ « ٱلجامعِ الصَّحيحِ » هوَ ٱلحديثُ الصَّحيحُ ٱلمجرّدُ ، وقدِ ٱستبانَ موضوعُهُ هٰذا في ضَوءِ ماقيلَ في شَرْطهِ ، إنَّهُ ٱشترطَ فيهِ الصِّحةَ ، وأنَّهُ لا يُدْخِلُ فيهِ إلاّ حديثاً صحيحاً .

قالَ ٱبنُ الصَّلاحِ ، والنَّوويُّ ، وٱبنُ حجرٍ والنَّصُّ لهُ : وهٰذا أصلُ موضوعهِ ، وهوَ مُستفادٌ مِنْ تسميتهِ إيّاهُ « بٱلجامعِ الصَّحيحِ ٱلمُسْندِ المختصر مِنْ حديثِ رسولِ اللهِ ﷺ وسُننهِ وأيّامهِ » ، وٱلمرادُ بٱلمسندِ : ٱلمُتَّصِلُ ٱلإسنادِ ، كما بيَّنَ ٱبنُ حجرٍ بأنَّ موضوعَهُ ٱلأصليَّ تخريجُ ٱلأحاديثِ الَّتي ٱتّصلَ إسنادُها ببعضِ الصَّحابةِ عنِ النَّبيِّ ﷺ ، سواءٌ أكانَ قولاً ، أو فعلاً ، أو تقريراً ، وأنَّ ما وقعَ في ٱلكتابِ مِمّا يُخالِفُ ذلكَ ، إنَّما وقعَ فيهِ تبَعاً وعرَضاً ، لا أصلاً ولا مقصوداً كٱلمُعلَّقاتِ وٱلموقوفاتِ .

ويقولُ ٱبنُ الصَّلاحِ : ويَرجِعُ إلىٰ هذا ٱلخصوصِ ، قولُ ٱلبخاريِّ : ما أدخلتُ في ٱلجامعِ إلاّ ماصحَّ .

وكذلكَ يُطلَقُ قولُ ٱلحافظِ أبي نَصْرٍ ٱلوائليِّ السِّجْزيِّ : أجمعَ أهلُ ٱلعلمِ ٱلفقهاءُ وغيرُهم ، علىٰ أنَّ رجلاً لو حلفَ بالطّلاقِ أنَّ جميعَ ما في كتابِ (ٱلبخاريِّ) ممّا رُويَ عنِ النَّبيِّ ﷺ قد صحَّ عنهُ ، فإنَّهُ لاشكَّ في أنَّهُ لا يحنثُ ، والمرأةُ بحالِها في حبالتهِ . وكذلك ما نقلَهُ الحُفّاظُ والأئمّةُ عنِ ٱلبخاريِّ أنَّهُ قالَ عن كتابهِ : جعلتهُ فيما بيني وبينَ اللهِ تعالىٰ .

وكذلكَ ما ذكرهُ أبو عبدِ اللهِ ٱلحُمَيديُّ في كتابهِ « ٱلجمعُ بينَ الصَّحيحينِ » مِن قولهِ : لمْ نجدْ مِنَ الأئمّةِ ٱلماضينَ رضيَ اللهُ عنهم أجمعينَ مَنْ أفصحَ في جمعِ ما جمعهُ بالصِّحةِ ، إلاّ هٰذينِ ٱلإمامينِ (الشّيخَينِ) ، فإنَّما ٱلمُرادُ بكلِّ ذلكَ مقاصدُ ٱلكتابِ ، وموضوعهُ مُتونُ ٱلأبوابِ ، دونَ التَّراجِمِ ونحوها ، وهٰذا بالنِّسبةِ إلىٰ شرطِ ٱلاتِّصالِ بالصِّحةِ ، فٱلمقصودُ مِن موضوعِ ٱلجامعِ إنَّما هوَ الصَّحيحُ ، وليسَ معنىٰ ذلكَ أنَّ كلَّهُ كذلكَ ، فقد ذكرَ تبَعاً وٱستئناساً ٱلمعلَّقاتِ وٱلموقوفاتِ ، فلا يُخرِجُهُ ذلكَ عن أصْلِ موضوعهِ .

مَنْهجُ ٱلبخاريِّ في حديثِ الصَّحيحِ وشرطهِ :

مِنْ أمتعِ ما قيلَ في هٰذا ٱلمعنىٰ وأدقِّهِ قولُ ٱلحافظِ ٱبن حجرٍ ٱلمتوفَّىٰ سنةً (٨٥٢هـ) في مقدِّمةِ كتابِ « النُّكَتِ »[1] ، و« مختصر

(١) «النكت» لابنِ حجر : وهو مخطوط بمكتبة الأزهر وصل فيه إلى كتاب الإيمان وقد ألَّفهُ بعد كتاب (فتح الباري).

فتحِ ٱلباري » ، فقدِ ٱستخلصَ مَنهجَ ٱلبخاريِّ في شرطهِ مِنْ طريقينِ :

ٱلأوَّلُ : مِنْ تسميةِ ٱلبخاريِّ نفسهِ لكتابهِ .

الثَّاني : مِنَ ٱلاستقراءِ مِن تصرُّفهِ .

فإنَّهُ سمّاهُ : « ٱلجامعَ الصَّحيحَ ٱلمُسندَ ٱلمختصَرَ مِن حديثِ رسولِ اللهِ ﷺ وسننهِ وأيامهِ » .

فعرَفْنا بقولهِ : « ٱلجامعَ » ، أنَّهُ لم يختصَّ بصِنْفٍ دُونَ صِنْفٍ ، ولهٰذا أوردَ فيهِ ٱلأحكامَ ، وٱلفضائلَ ، وٱلأخبارَ ٱلمَحْضةَ ، عنِ ٱلأمورِ ٱلماضيةِ وعن ٱلأمورِ ٱلآتيةِ ، وغيرِ ذلكَ مِنَ ٱلآدابِ والرِّقاقِ .

وبقولهِ : « الصَّحيحَ » ، أنَّهُ ليسَ منهُ شيءٌ ضعيفٌ عندَهُ ، ويُصرِّحُ بذلكَ قولهُ : « ما أدخلْتُ في ٱلجامعِ ، إلاّ ما صحَّ » .

وبقولهِ : « ٱلمسندَ » ، أنَّ ٱلأصلَ تخريجُ ٱلأحاديثِ الَّتي ٱتَّصلَ إسنادُها ببعضِ الصَّحابةِ عنِ النَّبيِّ ﷺ ، سواءٌ أكانَ مِنْ قولهِ ، أو فعلهِ ، أو تقريرهِ ، وأنَّ ما وقعَ في ٱلكتابِ مِمّا يُخالفُ ذلكَ إنَّما وقعَ فيهِ تبعاً وعرضاً ، لا أصلاً مقصوداً ، فهٰذا ما عُرِفَ مِن كلامهِ .

وأمَّا ما عُرِفَ بٱلاستقراءِ مِن تصرُّفهِ ؛ فَمُحْتاجٌ أوّلاً إلىٰ التَّعريفِ بالصَّحيحِ ـ عندَهُ وعندَ غيرهِ ـ وهوَ أنْ يكونَ ٱلإسنادُ مُتَّصِلاً ، وأنْ يكونَ كُلٌّ مِنْ رُواتهِ عَدْلاً مُتَّصفاً بالضَّبطِ ، فإنْ قصَّرَ ؛ ٱحتاجَ إلىٰ ما يَجبُرُ ذلكَ التَّقصيرَ ، ويكونُ ٱلحديثُ معَ ذلكَ ، قدْ خلا مِن أنْ يكونَ معلولاً ـ أيْ فيهِ عِلّةٌ قادحةٌ ـ ومِن أنْ يكونَ شاذًّا ، أي خالفَ

روايةَ مَنْ هوَ أكثرُ عدداً منهُ ، أو أشدُّ ضبطاً ، مُخالفةً تستلزمُ التَّنافيَ ، ويتعذّرُ معها ٱلجمعُ الذي لا يكونُ مُتعسِّفاً .

ثُمَّ كانَ ٱبنُ حجرٍ دقيقاً وعظيماً في زيادةِ إيضاحهِ معنىٰ ٱلاتِّصالِ عندَ ٱلمحدِّثينَ ، وعندَ ٱلبخاريِّ في « ٱلمُعَنْعنِ » وما في حُكْمهِ مِنِ ٱشتراطِ اللِّقاءِ معَ ٱلمُعاصرةِ ، والثِّقةِ ، وعدمِ التَّدليسِ فقالَ :

ٱلاتِّصالُ عندهم أنْ يُعبِّرَ كُلٌّ مِنَ الرُّواةِ في روايتهِ عن شيخهِ بصيغةٍ صريحةٍ في السّماعِ منهُ ، كسَمِعْتُ ، وحدَّثني ، وأخبرني ، أو ظاهرةٍ في ذلكَ كعن ، وإنَّ فلاناً قالَ .

ثُمَّ بيَّنَ أنَّ شرطَ حمْلِ ٱلمعنعنِ على السَّماعِ ـ وهو ٱلقسمُ الثَّاني مِنَ الصِّيغِ عندَ ٱلبخاريِّ ـ أنْ يكونَ الراوي قد ثبتَ لهُ لقاءُ مَن حدَّثَ عنهُ ولو مرّةً واحدةً ، معَ ٱشتراطِ أنْ يكونَ ثقةً ، فإذا ثبتَ ذلكَ عنهُ ، حُمِلتْ عندَهُ ٱلعنعنةُ علىٰ السماعِ .

فشرطُ ٱلبخاريِّ في ٱلاتِّصالِ ؛ أقوىٰ وأتْقن ، حيثُ ٱشترطَ عندهُ اللُّقيُّ وٱلمُعاصرةُ ، بخلافِ مُسلمٍ ؛ فقدِ ٱكتفىٰ بٱلمعاصرةِ .

وطريقُ ثُبوتِ اللِّقاءِ عندَ ٱلبخاريِّ[1] يدورُ عندهُ علىٰ التَّصريحِ بالسماعِ في ٱلإسنادِ ، فإذا ثبتَ السماعُ عندَهُ في موضعٍ ، يُحكَمُ بهِ في سائرِ ٱلمواضعِ .

ويُبدِعُ ٱبنُ حجرٍ في تحصيلهِ الدَّقيقِ ، واضعاً أمامَ ٱلباحثِ منابعَ ٱلكلامِ ومصادرَهُ ومراكزَهُ قائلاً :

---

(١) نقلاً عن صاحب فيض الباري (١/ ٣٥) .

وكذا عرَفْنا بٱلاستقراءِ في تصرُّفهِ في الرِّجالِ الذينَ يُخرِّجُ عنهم أنَّهُ ينتقي أكثرَهُم صُحبةً لشيخهِ ، وأعرفَهُم بحديثهِ ، وإنْ خرَّجَ مِن حديثِ مَن لا يكونُ بهٰذهِ الصِّفةِ ، فإنَّما يُخرِّجُ في ٱلمُتابعاتِ ، وحيثُ يقومُ لهُ قرينةٌ بأنَّ ذلكَ مما ضبطهُ هٰذا الرّاوي ، بمجموعِ ذلكَ وصَفهُ ٱلأئمّةُ قديماً وحديثاً بأنَّهُ أصحُّ ٱلكُتبِ .

* * *

الإمام مُسلِمُ بنُ ٱلحَجّاجِ
وجامعُهُ الصَّحيحُ

هو أبو ٱلحُسينِ مُسْلمُ بنُ ٱلحجّاجِ بنِ مُسلمٍ ٱلقُشَيْريُّ النَّيسابوريُّ ، أحدُ أعلامِ ٱلمحدِّثينَ ٱلأئمّةِ ٱلحُفّاظِ ٱلمُتْقنينَ .

كانَ مولدُهُ بنيسابورَ سنةَ ستٍّ ومائتينِ ، علىٰ ما حقَّقهُ ٱلحافِظُ ٱبنُ ٱلبيِّعِ في كتابهِ « عُلماء ٱلأمصارِ » ، نشأ شَغوفاً بٱلعلمِ طالباً للحديثِ ، وفي هٰذا السبيلِ طوَّفَ بمُعظمِ ٱلأقطارِ ٱلإسلاميّةِ ، وأخذَ عن جُلَّةِ الشيوخِ بها ، ففي خُراسانَ : سمعَ عن يحيىٰ وإسحاقَ بنِ راهُويَه ، وفي الريِّ عنْ مُحَمَّدِ بنِ مِهْرانَ ، وفي ٱلعراقِ : عنْ أحمدَ بنِ حنبلٍ وعبدِ اللهِ بنِ مَسْلَمةَ ، وفي ٱلحجازِ : عن سعيدِ بنِ مَنصورٍ وأبي مُصْعبٍ ، وفي مصرَ : عنْ عمروِ بنِ سَوادِ وحَرْمَلَة بنِ يحيىٰ .

وروىٰ عنهُ أبو عيسىٰ التِّرمذيُّ ، ويحيىٰ بنُ صاعدٍ ، ومُحَمَّدُ بنُ مَخْلَدٍ ، وإبراهيمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ سُفيانَ ـ وهو راوي كتابِه ـ ، ومُحَمَّدُ بنُ إسحاقَ بنِ خُزَيْمةَ ، ومُحَمَّدُ بنُ عبدِ ٱلوهّابِ ٱلبراءِ ، وعليُّ بنُ ٱلحسينِ ، ومكّيُّ بنُ عَبْدانَ ، وخلائقُ كثيرونَ ، وكلُّهم

أجمعوا علىٰ جلالتهِ وإمامتهِ وعلوِّ مرتبتهِ ، وحَذْقهِ في صِناعةِ ٱلحديثِ وتقدُّمهِ فيها .

وقد ألَّفَ كتابَهُ « الصّحيحَ » ٱلمعروفَ ، ولهُ مُؤلَّفاتٌ أخرىٰ غيرَهُ .

وقضىٰ حياتَهُ تَلَقِّياً ورِحْلةً وتدريساً وتأليفاً إلىٰ أنْ تُوفِّيَ سنةَ إحدىٰ وستِّينَ ومائتينِ بنيسابورَ غيرَ مُـجاوزٍ خمسةً وخمسينَ عاماً .

صحيحُ مُسلمٍ :

هوَ كتابُهُ الذي طبَّقتْ شُهْرتُهُ ٱلآفاقَ وسارَ ذكرُهُ في ٱلأمصارِ ، مكثَ في تأليفهِ خمسَ عشْرةَ سنةً ، وجمعَ فيهِ ٱثني عشَرَ ألفَ حديثٍ ٱختارها مِنْ ثلاثمائةِ ألف حديثٍ .

موضوعهُ :

وموضوعُ « ٱلجامع الصَّحيح » للإمامِ مسلمٍ هوَ ٱلحديثُ الصَّحيحُ ٱلمجرّدُ ٱلمُسندُ إلىٰ رسولِ الله ﷺ .

وقد نهجَ في تأليفهِ نَهْجَ ٱلبخاريِّ في طريقةٍ صحيحةٍ في جَمْعِ ٱلحديثِ الصّحيحِ ٱلمجرَّدِ ، وتأليفهِ علىٰ أبوابِ ٱلعلمِ من فقهٍ وخلافهِ ، مُتأثِّراً بطريقتهِ ، غيرَ أنَّهُ ٱقتصرَ فيهِ علىٰ سَرْدِ ٱلمُسندِ مِن غيرِ أنْ يذكُرَ ٱلموقوفاتِ إلاّ نادراً ، ومِنْ غيرِ أنْ يذكُرَ فيهِ تراجمَ ٱلأبوابِ ، وقد قامَ بالتَّبويبِ والتَّرجمةِ شُرّاحُ كتابهِ .

وكانَ أعظمَ مَنْ أجادَ في ذلكَ ٱلإمامُ محيي الدِّينِ أبو زكريّا يحيىٰ النَّوويُّ .

قالَ النَّوويُّ[1] : إنَّ مُسْلِماً رحمهُ اللهُ تعالىٰ رتَّبَ كتابهُ علىٰ أبوابٍ ، فهوَ مُبوّبٌ في ٱلحقيقةِ ، ولكنّهُ لمْ يذكُرْ تراجمَ ٱلأبوابِ فيهِ لئلاّ يزدادَ بها حَجْمُ ٱلكتابِ ، أو لغيرِ ذلكَ . ثُمَّ قالَ النَّوويُّ : وقدْ ترجمَ جماعةٌ أبوابَهُ بتراجِمَ بعضُها جيِّدٌ ، وبعضُها ليس بجيِّدٍ ، إمّا لقُصورٍ في عبارةِ التَّرجمةِ ، أو ركاكةِ لفظِها ، وإمّا لغيرِ ذلكَ . وإنْ شاءَ اللهُ أحْرِصُ علىٰ التَّعبيرِ عنها بعباراتٍ تليقُ بها في مواطنها . اهـ .

وقدْ جمعَ مُسلمٌ في كتابهِ أربعةَ آلافٍ مِنَ ٱلأحاديثِ الصِّحاحِ غيرِ ٱلمُكرَّرِ .

خصائصُ صحيحِ مُسلمٍ :

(١) ليسَ فيهِ بعدَ ٱلخُطبةِ إلاّ ٱلحديثُ ٱلوارِدُ ، ولم يتصدَّ لِما تصدَّىٰ لهُ ٱلبخاريُّ مِنِ ٱستنباطِ ٱلأحكامِ ، وتقطيعِ ٱلأحاديثِ ، وترجمةِ ٱلأبوابِ .

وقدْ عقدَ النَّوويُّ فَصْلاً في خصائصهِ ، قالَ : فمِنْ تحرِّي مُسلمٍ رحمهُ اللهُ ٱعتناؤُهُ بالتَّمييزِ بينَ (حَدَّثَنَا) و (أخبرَنا) ، وتقييدهُ ذلكَ علىٰ مشايخهِ ، وفي روايته ، وكانَ مِنْ مذهبهِ رحمهُ اللهُ ٱلفرقُ

---

(١) مقدِّمة مسلم (١/ ٢١) .

بينهما ، بأنَّ (حَدَّثَنا) لا يجوزُ إطلاقهُ إلا لِما سمعهُ مِنْ لفظِ الشيخِ خاصّةً ، و (أخبرَنا) لِما قُرِىءَ علىٰ الشيخِ ، وهٰذا التَّفريقُ هوَ مذهبُ الشافعيِّ وأصحابهِ وجُمهورِ أهلِ ٱلعلمِ بٱلمشرقِ .

وذهبَ جماعةٌ إلىٰ أنَّهُ يجوزُ أنْ تقولَ فيما قُرِىءَ علىٰ الشيخِ : (حَدَّثَنا) و (أخبرَنا) .

ومِنْ ذلكَ : ٱعتناؤهُ بضبطِ لفظِ الرواةِ ، كقولهِ : حَدَّثَنا فلانٌ وفلانٌ ، واللَّفظُ لفُلانٍ ، وكذلكَ إذا كانَ بينهُما ٱختلافٌ في حرفٍ مِنْ مَتنِ ٱلحديثِ ، أو صفةِ الرّاوي ، أو نسبتهِ ، أو نحوِ ذلكَ ، فإنَّهُ يُبيِّنهُ ، ورُبّما كانَ بعضُهُ لا يتغيَّرُ بهِ معنىً ، ورُبما كانَ في بعضهِ اختلاف في ٱلمعنىٰ ، ولٰكنْ كانَ خَفِيّاً لا يتفطَّنُ لهُ إلا مَنْ لهُ ٱطِّلاعٌ علىٰ دقائقِ ٱلفقهِ ومذاهبِ ٱلفقهاءِ .

ومِنْ ذلكَ : تحرِّيهِ في مِثلِ قولهِ : حَدَّثَنا عبدُ اللهِ بنُ سَلَمةَ ، حَدَّثَنا سليمانُ ـ يعني ٱبنَ بلالٍ ـ ، عنْ يحيىٰ ـ وهوَ ٱبنُ سعيدٍ ـ فلمْ يُجوِّزْ رضيَ اللهُ عنهُ أنْ يقولَ : سُليمانُ بنُ بلالٍ ، ويحيىٰ بنُ سعيدٍ ، لكونهِ لمْ يقعْ في روايتهِ منسوباً ، فلو قالهُ منسوباً ، لكانَ مُخبِراً عن شيخهِ أنَّهُ أخبرهُ بنسبهِ ، ولم يُخبِرْهُ .

ومِنْ ذلكَ : حُسْنُ ترتيبهِ وترصيفهِ ٱلأحاديثَ علىٰ نَسَقٍ يَقْتَضِيهِ تحقيقُهُ ، وكمالُ معرفتهِ بمواقعِ ٱلخِطابِ ، ودقائقِ ٱلعلمِ وأُصولِ ٱلقواعدِ ، وخفيّاتِ علمِ ٱلأسانيدِ ، ومراتبِ الرّواةِ وغيرِ ذلكَ .

ومُسلمٌ رحمهُ اللهُ لم يُقطِّع ٱلأحاديثَ في أبوابهِ كما فعلَ

ٱلبخاريُّ في بعضِ أحاديثِهِ ، بلْ إنَّهُ روىٰ كُلَّ حديثٍ مُسْتكمَلاً غيرَ مُجزَّءٍ بأسانيدِهِ ٱلمختلِفةِ في مكانٍ واحدٍ .

قالَ النَّوويُّ والسُّيوطيُّ في « التدريبِ »[1] : ٱختصَّ مُسلمٌ بجمعِ طُرقِ ٱلحديثِ في مكانٍ واحدٍ بأسانيدِهِ ٱلمُتعدِّدةِ وألفاظِهِ ٱلمُختلفةِ ، فسهُلَ تناولهُ. بخلافِ ٱلبخاريِّ، فإنَّهُ قطَّعها في ٱلأبوابِ بسببِ ٱستنباطِهِ ٱلأحكامَ منها ، وأوردَ كثيراً منها في مظانِّهِ . اهـ .

وقالَ النَّوويُّ في « مقدمة شرحِ مسلم »[2] : وقدِ ٱنفردَ مسلمٌ بفائدةٍ حسنةٍ جعلتهُ أسهلَ مُتناوَلاً ، مِنْ حيثُ إنَّهُ جعلَ لِكُلِّ حديثٍ موضعاً واحداً يليقُ بهِ ، جمعَ فيهِ طُرقَ ٱلحديثِ التي ٱرتضاها وٱختارَ ذِكرها ، وأوردَ منهُ أسانيدَهُ ٱلمتعددةَ وألفاظهُ ٱلمُختلفةَ ، فيسهُلُ علىٰ الطالبِ النَّظرُ في وجوهِ ٱلحديثِ ، ويحصلُ لهُ الثِّقةُ بجميعِ ما أوردهُ مسلمٌ مِنْ طُرقهِ . بخلافِ ٱلبخاريِّ ، فإنَّهُ يذكرُ تلكَ ٱلوجوهَ ٱلمُختلفةَ للحديثِ في أبوابٍ مُتفرِّقةٍ مُتباعِدةٍ ، وكثير منها يذكرهُ في غيرِ بابهِ الذي يسبقُ إلىٰ ٱلفهمِ أنَّهُ أولىٰ بهِ ، وذلكَ لدقيقةٍ يفهمها ٱلبخاريُّ منهُ ، فيصعبُ علىٰ الطالبِ جمعُ طُرقهِ ، وحصولُ الثِّقةِ بجميعِ ما ذكرهُ ٱلبخاريُّ مِنْ طُرقِ هٰذا ٱلحديثِ . اهـ .

ويُلاحظُ أنَّ كلامَ النَّوويِّ يُشعِرُ بدقَّةِ تصرُّفِ ٱلبخاريِّ ، وإنْ خفيَ ذلكَ علىٰ مَنْ ليسَ لهُ قدمٌ راسخةٌ في ٱلحديثِ ، وأنَّ هذهِ الدِّقةَ إنَّما يفهمها ٱلبخاريُّ وٱلخواصُّ في معرفةِ ٱلحديثِ ، ومِنْ هنا

---

(١) التدريب (١/ ٩٥) .

(٢) (١/ ١٤) .

رُبما كانَ صعبَ ٱلمنالِ علىٰ غيرِ ٱلعارفينَ بٱلحديثِ ، والذي حتَّمَ علىٰ ٱلبخاريِّ ذلكَ ٱلمنهجَ تقطيعَ ٱلأحاديثِ ، إنَّما هوَ ٱستنباطُهُ وتراجمهُ .

قالَ شيخُ ٱلإسلامِ ٱبنُ حجرٍ في ذلكَ[1] : وإذا امتازَ مُسلمٌ بهٰذا فللبخاريِّ في مقابلتهِ مِنَ ٱلفضلِ ما ضمَّنهُ في أبوابهِ مِنَ التَّراجمِ الَّتي حيَّرتِ ٱلأفكارَ . انتهىٰ كلامهُ .

قُلتُ : قالَ بعضُ ٱلفُضلاءِ :

تَنازَعَ قَوْمٌ فِي ٱلبُخَارِيْ وَمُسْلِمٍ ... لأَيِّهِمَا فِي ٱلفَضْلِ كَانَ التَّقَدُّمُ

فَقُلْتُ لَقَدْ فَاقَ ٱلبُخَارِيُّ صِحَّةً ... كَمَا فَاقَ فِي حُسْنِ الصِّنَاعَةِ مُسْلِمُ

أفضليّةُ صحيحِ ٱلبخاريِّ علىٰ صحيحِ مُسلمٍ :

أصبحَ مِنَ ٱلمعلومِ أنَّ الصَّحيحينِ هُما أصحُّ ٱلكُتبِ بعدَ كتابِ اللهِ ، وبهما رُفعَتْ رايةُ السُّنَّةِ وضَّاءةً في أبهىٰ أدوارِ أَوْجِها ، وٱتَّسمَ ٱلعصرُ الثَّالثُ بهما وبأثرهما فيمن بعدَهُما بأنَّهُ أزهىٰ عصورِ جمعِ السُّنَّةِ ، ولمْ يَرْقَ إمامٌ مِن أئمّةِ ٱلحديثِ بعدهما إلىٰ مرتبتِهما .

وفي معرض ٱلمُفاضلةِ بينَ الصَّحيحين ، يجدُ ٱلباحثُ أنَّ « صحيحَ ٱلبخاريِّ » مُجمَعٌ علىٰ أفضليّتهِ ، إذا ٱستثنينا رأي

---

(١) التدريب (١/ ٩٥) .

أبي عليٍّ النَّيسابوريِّ في تقديمِ « صحيحِ مُسلمٍ » في الصّحّةِ ، وقدْ عبّر عنهُ ٱبنُ حجرٍ بقولهِ مِنْ حيثُ ٱلإجمالُ .

وقدْ نقلَ ٱلاتّفاقَ علىٰ تقدُّمهِ ٱلإمامُ النَّوويُّ ، وشيخهُ ٱبنُ الصَّلاحِ وغيرُهما . قالَ النَّوويُّ في « مقدِّمةِ[1] شرحهِ لصحيحِ مسلمٍ » في ٱلموازنةِ بينَ ٱلبخاريِّ ومُسلمٍ : ٱتّفقَ ٱلعلماءُ رحمهم اللهُ علىٰ أنَّ أصحَّ ٱلكتبِ بعدَ ٱلقرآنِ ٱلعزيزِ « الصحيحان » ٱلبخاريُّ ومُسلمٌ ، وتلقَّتْهما الأمّةُ بٱلقَبولِ .

وكتابُ ٱلبخاريِّ أصحُّهما وأكثرُهُما فوائدَ ومعارفَ ظاهرةً وغامضةً . وقد صحَّ أنَّ مُسلماً كانَ ممن يستفيدُ مِنَ ٱلبخاريِّ ويعترفُ بأنَّهُ ليسَ لهُ نظيرٌ في علمِ ٱلحديثِ . ويشهدُ لكلامِ النَّوويِّ ، قولُ ٱلإمامِ مُسلمٍ للبخاريِّ : لا يُبغِضَنَّكَ إلاّ حاسدٌ ، وأشهَدُ أنْ ليسَ في الدُّنيا مِثْلُكَ[2] .

وعن أبي عبد اللهِ بنِ يعقوبَ ٱلحافظِ يقولُ : سمعتُ أبي يقولُ : رأيتُ مسلمَ بنَ ٱلحجّاجِ بينَ يدي مُحَمَّدِ بنِ إسماعيلَ ٱلبخاريِّ يسألهُ سؤالَ الصبيِّ للمُعلِّمِ .

وقولُ النَّووي في ترجيحِ كتابِ ٱلبخاريِّ : هوَ ٱلمذهبُ ٱلمختارُ الذي قالَ بهِ ٱلجماهيرُ وأهلُ ٱلإتقانِ وٱلحَذْقِ بأسرارِ ٱلحديثِ .

قالَ الذّهبيُّ : وأمّا جامعُ ٱلبخاريِّ الصّحيحُ ، فأجَلُّ كُتبِ

---

(١) (١/ ١٤) .

(٢) كذا في تاريخ بغداد (٢/ ٢٩) . وتهذيب الأسماء للنووي (١/ ٧٣) .

ٱلإسلامِ بعدَ كتابِ اللهِ تعالىٰ ، فلو رحلَ الشّخْصُ لسماعهِ مِنْ ألفِ فَرْسخٍ ، لَما ضاعتْ رِحلتُهُ .

وقالَ شيخُ ٱلإسلامِ ٱبنُ حجرٍ : ٱتّفقَ ٱلعلماءُ علىٰ أنَّ ٱلبخاريَّ أجَلُّ مِنْ مُسلمٍ ، ومُسلمٌ خِرِّيجُهُ ، ولمْ يزلْ يستفيدُ منهُ ويتتبَّعُ آثارَهُ ، حتَّىٰ قالَ الدارَقطنيُّ : لولا ٱلبخاريُّ ، ما راحَ مُسلمٌ ولا جاءَ .

وقالَ مرّةً أخرىٰ : وأيُّ شيءٍ صنعَ مُسلمٌ : إنَّما أخذَ كتابَ ٱلبخاريِّ فعملَ عليهِ مُستخرجاً ، وزادَ فيهِ زياداتٍ . وهوَ وإنْ أسرفَ في ذلكَ ، فإنَّما يؤخذُ منهُ ترجيحُ ٱلبخاريِّ علىٰ مُسلمٍ ، وإثباتُ أنَّهُ قدِ ٱستفادَ منهُ ، وهوَ تلميذُهُ الذي تأثَّرَ بهِ في حياتهِ ٱلعلميّةِ ، وكانَ صاحبَ طاقةٍ طيِّبةٍ ، فكانَ لهُ مجهوداتٌ علميَّةٌ ، وكانَ لكتابهِ خصائصهُ الذّاتيّةُ التي تقدَّمتْ في ٱلحديثِ علىٰ صميمهِ .

قالَ ٱلحاكمُ أبو أحمدَ النَّيسابوريُّ ، وهو عَصْريُّ أبي عليٍّ النَّيسابوريِّ ، ومُقدَّمٌ عليهِ في معرفةِ الرِّجالِ : رحمَ اللهُ مُحَمَّدَ بنَ إسماعيلَ ، فإنَّهُ الذي ألَّفَ ٱلأصولَ ـ يعني أصولَ ٱلأحكامِ ـ مِنَ ٱلحديثِ وبيَّنَ للنَّاسِ ، وكلُّ مَنْ عمِلَ بعدَهُ ، فإنَّما أخذهُ مِنْ كتابهِ ، كمسلمِ بنِ ٱلحجّاجِ[1] .

والنُّقولُ كثيرةٌ في هذا ٱلمعنىٰ ، وحسبنا هٰذا ٱلقَدْرُ الذي يكادُ

---

(١) مقدمة فتح الباري (١/ ١٢) .

يتراءىٰ منهُ ٱتِّفاقُ ٱلعلماءِ ، كما نُقِلَ ذلكَ عن أئمّةِ ٱلحديثِ ، لأنَّ ٱلبخاريَّ أعلمُ بهٰذا ٱلفنِّ مِن مُسلمٍ ، وأنَّهُ أستاذُهُ ، وقد شهدَ مُسلمٌ بأنَّهُ ليسَ مثلُهُ ولا في عصرِهِ مَنْ يُدانيهِ في فنِّ ٱلحديثِ وعلومِهِ ، كما أنَّهُ قدْ تراءىٰ لنا مِنْ كلامِ ٱلحاكمِ أبي أحمدَ وغيرِهِ ، أنَّ منهجَ ٱلبخاريِّ هوَ الذي خرَّجَ أئمّةَ ٱلحديثِ بعدَهُ ، وفي مُقدِّمتهمْ تلميذُهُ ٱلأوَّلُ ٱلإمامُ مسلمٌ .

الصَّحيحانِ لم يستوعبا الصَّحيحَ ولا رِوايتَهُ :

إنَّ ٱلبخاريَّ لمْ يستوعبِ ٱلأحاديثَ الصَّحيحةَ[1] ، وقد صرَّحَ بذلكَ ، فقالَ : ما أدخلتُ في كتابِ « الجامعِ » إلاّ ما صحَّ ، وتركتُ مِنَ الصِّحاحِ لحالِ الطُّولِ .

وفي روايةٍ : وتركتُ مِنَ الصِّحاحِ كي لا يطولَ ٱلكتابُ .

وقالَ : أحفظُ مائةَ ألفِ حديثٍ صحيحٍ ، وأحفظُ مائتي ألفَ حديثٍ غيرِ صحيحٍ .

وقالَ ٱلإسماعيليُّ : سمعتُ مَنْ يحكي عنِ ٱلبخاريِّ أنَّهُ قالَ : لمْ أُخرِّجْ في هٰذا ٱلكتابِ إلاّ صحيحاً ، وما تركتُ مِنَ الصَّحيحِ أكثرُ .

ومعلومٌ أنَّ أحاديثَ « الجامعِ » لم تبلُغْ ما حفظَ ٱلبخاريُّ مِنَ

---

(١) تاريخ بغداد (٢/٩) وتهذيب النووي (١/٧٤) وسير أعلام النبلاء (١٢/٤٠٢) .

الصَّحيحِ ، ومعنىٰ ذلكَ : أنَّ ٱلبخاريَّ لم يُثْبِتْ كُلَّ حديثٍ صحيح فيهِ ، وكلَّ حديثٍ علىٰ شرطهِ ، بل لمْ يستوعبِ الصَّحيحانِ معاً ٱلأحاديثَ الصَّحيحةَ .

قالَ السَّخاويُّ في « فتحِ ٱلمُغيثِ »[1] : إنَّ الشيخينِ لمْ يستوعبا كُلَّ الصَّحيحِ في كتابَيهما ، بلْ لو قيلَ : إنَّهما لم يستوعبا شروطَهما ، لَكانَ مُوجَّهاً ، وقد صرحَ كُلٌّ منهما بعدمِ ٱلاستيعابِ ، فقد رُويَ عنْ مُسلمٍ أيضاً أنَّهُ قالَ : ليسَ كُلُّ شيءٍ عندي صحيحٍ وضعتهُ ها هنا ، إنَّما وضعتُ ما أجمعوا عليهِ .

قالَ ٱبنُ الصَّلاحِ[2] : أرادَ ـ واللهُ أعلمُ ـ أنَّهُ لم يضعْ في كتابهِ إلاّ ٱلأحاديثَ التي وجدَ عندهُ فيها شرائطَ الصَّحيحِ ٱلمُجْمَعَ عليها ، وإنْ لمْ يظهر ٱجتماعُها في بعضها عندَ بعضهم .

وقالَ ٱلحافظُ ٱبنُ كثيرٍ[3] : ثُمَّ إنَّ ٱلبخاريَّ ومُسلماً لمْ يلتزما بإخراجِ جميعِ ما يُحكمُ بصحَّتهِ مِنَ ٱلأحاديثِ ، فإنَّهما قد صحّحا أحاديثَ ليستْ في كتابيهما ، كما ينقلُ التِّرمذيُّ عنِ ٱلبخاريِّ تصحيحَ أحاديث ليستْ عندهُ ، بلْ في السُّننِ وغيرها . اهـ .

وبهٰذا يُرَدُّ ما زعمَهُ مؤلِّفُ « فجرِ ٱلإسلامِ » الدّكتورُ (أحمدُ أمين) مِنْ أنَّ ما جمعهُ ٱلبخاريُّ في حديثهِ وهوَ أربعةُ آلافٍ مِنْ غيرِ

---

(١) (١/ ٣٤) .

(٢) التدريب (١/ ٩٨) .

(٣) الباعث الحثيث ص٧ .

ٱلمكررِ ، هوَ كل ما صحَّ عندهُ مِنْ عددِ ٱلأحاديثِ التي كانتْ مُتداولةً في عصرهِ ، وبلغتْ ستَّمائةِ ألفٍ .

وروَوا عنْ مُسلمٍ أنَّهُ لمَّا عُوتِبَ علىٰ ما فعلَ مِنْ جمعِ ٱلأحاديثِ الصّحاحِ في كتابٍ ، وقيلَ لهُ : إنَّ هٰذا يطرُقُ لأهلِ ٱلبدعِ علينا ، فيجدونَ السبيلَ لأنْ يقولوا إذا ٱحتُجَّ عليهم بحديثٍ : ليسَ هٰذا في الصَّحيحِ ، قالَ : إنَّما أخرجتُ هٰذا ٱلكتابَ وقلتُ : هو صحاحٌ ، ولم أقُلْ : إنَّ ما لم أُخرِّجْهُ مِنَ ٱلحديثِ في هٰذا ٱلكتابِ فهوَ ضعيفٌ .

قالَ النَّوويُّ[1] : ولم يستوعبا الصَّحيحَ ، ولا ٱلتزماهُ ـ أيْ ٱلاستيعابَ ـ .

قالَ ٱبنُ الصَّلاحِ : والمستدركُ للحاكمِ كتابٌ كبيرٌ ، يشتملُ مما فَاتَهُمَا علىٰ شيءٍ كثيرٍ ، وإنْ يكُنْ عليهِ في بعضهِ مَقالٌ ، فإنَّهُ يصفو لهُ منهُ صحيحٌ كثيرٌ .

قالَ النَّوويُّ : والصَّوابُ أنَّهُ لم يفُتِ ٱلأصولَ ٱلخمسةَ ، وهيَ : الصَّحيحانِ ، وسننُ أبي داودَ ، والتِّرمذيِّ ، والنَّسائيِّ إلا اليسيرُ . اهـ .

وبناءً علىٰ ذلكَ ؛ فلا يَسُوغُ لِمَنِ ٱعترضَ علىٰ الشيخينِ ، وألزمهما أحاديثَ لمْ يُخرِّجاها معَ كونها صحيحةً علىٰ شرطِهما أنْ

---

(١) التدريب (١/٩٨-٩٩) .

يعترِضَ عليهما ، حيثُ لم يلتزِما ٱستيعابَ الصِّحاحِ ، وصرَّحا بعدمِ ٱلتزامِهِ .

قالَ النَّوويُّ[1] : ٱلزمَ ٱلإمامُ ٱلحافظُ أبو ٱلحسنِ عليُّ بنُ عُمرَ الدارَقطنيُّ رحمهُ اللهُ وغيرهُ ، ٱلبخاريَّ ومُسلماً رضيَ اللهُ عنهُما إخراجَ أحاديثَ تركا إخراجَها ، معَ أنَّ أسانيدها أسانيدُ قد أخرَجا لِرواتِها في صحيحيهما بها .

وذكرَ الدارقطني وغيرهُ أنَّ جماعةً منَ الصحابةِ رضيَ اللهُ عنهُم رَوَوا عنْ رسولِ اللهِ ﷺ ، ورُويتْ أحاديثُهم مِنْ وجوهٍ صِحاحٍ لا مطعنَ في ناقليها ، ولمْ يُخرِّجا مِن أحاديثِهم شيئاً ، فيلزمهما إخراجُها على مذهبيهما . اهـ .

مراتبُ الصَّحيحِ :

تتفاوتُ رُتبُ الصَّحيحِ بسبب أوصافِ ٱلعدالةِ ، والضبطِ ونحوهِما مِنَ الصِّفاتِ ٱلمُقتضيةِ للتّصحيحِ ، فما كانَ رُواتهُ في الدرجةِ ٱلعُليا مِنَ ٱلعدالةِ والضّبط وسائرِ صفاتِ ٱلقَبولِ ، كانَ أصحَّ مما دونَهُ .

وبناءً على ذلكَ ؛ صنَّفَ عُلماءُ ٱلحديثِ مراتبَ الصَّحيحِ . وقد تقدم ذكرها فيما سبق[2] :

---

(١) مقدمة مسلم للنووي (١/ ٢٤) .

(٢) ص : ٥٨.

الإمام أبو داودَ

هوَ سُليمانُ بنُ ٱلأَشْعثِ بنِ إسحاقَ بنِ بشيرِ بنِ شدَّادِ بن عمرو بنِ عِمْرانَ الأَزْدي السِّجستانيُّ ، أحدُ مَنْ رحلَ وطوَّفَ ، وجمعَ وصنَّفَ ، وكتبَ عنِ ٱلعراقيِّينَ وٱلخُراسانيِّينَ والشاميِّينَ ، وٱلمصريِّينَ .

ولدَ سنةَ ٱثنتينِ ومائتينِ ، وتوفِّيَ بٱلبصرةِ لأربعَ عشرةَ بقيتْ مِن شوّالٍ سنةَ خمسٍ وسبعينَ ومائتينِ .

أخذَ ٱلحديثَ عنْ مُسلمِ بنِ إبراهيمَ ، وسُليمانَ بنِ حربٍ ، وعثمانَ بنِ أبي شيبةَ ، وأبي ٱلوليدِ الطيالسيِّ ، وعبدِ اللهِ بنِ مَسْلَمةَ ٱلقعنبيِّ ، ومُسَدَّدِ بنِ مُسرْهَد ، ويحيىٰ بنِ معينٍ ، وأحمدَ بنِ حنبلٍ ، وقُتيبةَ بنِ سعيدٍ ، وأحمدَ بنِ يونسَ ، وغيرِ هؤلاءِ مِنْ أئمّةِ ٱلحديثِ ممَّنْ لا يُحصىٰ كثرةً .

وأخذَ ٱلحديثَ عنهُ : ٱبنهُ عبدُ اللهِ ، وأبو عبدِ الرَّحمنِ ٱلكسائيُّ ، وأحمدُ بنُ مُحَمَّدٍ ٱلخلاّلُ ، وأبو عليٍّ مُحَمَّدُ بنُ أَحمد بن عمروٍ اللؤلؤيُّ ، ومِنْ طريقهِ نَروي كتابَهُ .

وكانَ أبو داودَ سكنَ ٱلبصرةَ ، وقدِمَ بغدادَ ، وروىٰ كتابَهُ ٱلمصنّفَ في السّننِ بها ، ونقلها أهلها عنهُ ، وصنفهُ قديماً ، وعرضهُ علىٰ أحمدَ بنِ حنبلٍ ، فٱستجادَهُ وٱستحسنهُ .

قالَ أبو داودَ : كتبتُ عن رسولِ اللهِ ﷺ خمسمائةِ ألفِ حديثٍ ، ٱنتخبتُ منها ما ضمّنتهُ هٰذا ٱلكتابَ ـ يعني كتابَ السُّننِ ـ جمعتُ فيهِ أربعةَ آلافِ حديثٍ وثمانمائةِ حديثٍ ، ذكرتُ الصَّحيحَ ، وما يُشبههُ ويُقاربهُ ، ويكفي ٱلإنسانَ لِدينهِ مِن ذلكَ أربعةُ أحاديثَ :

أحدُها : قولهُ عليهِ الصلاةُ والسلامُ : « إِنَّمَا ٱلأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ »[1] .

والثَّاني : « مِنْ حُسْنِ إِسْلاَمِ ٱلْمَرْءِ ، تَرْكُهُ مَا لاَ يَعْنِيْهِ »[2] .

والثَّالثُ : « لاَ يَكُوْنُ ٱلْمُؤْمِنُ مُؤْمِناً ، حَتَّىٰ يَرْضَىٰ لأَخِيْهِ مَا يَرْضَاهُ لِنَفْسِهِ »[3] .

---

(١) رواه البخاري (١/ ٢) (١) ومسلم (٦/ ٤٨) (١٩٠٧) وأبو داود (٢/ ٢٦٢) (٢٢٠١) والترمذي (١٧٧٤) (١٦٤٧) والنسائي (١/ ٥٨) (٧٥) . وابن ماجه (٢/ ١٤٢٣) (٤٢٢٧) وأحمد (١/ ٢٥) (١٦٩) .

(٢) رواه الترمذي (٤/ ٥٥٨) (٢٣١٧) وابن ماجه (٢/ ١٣١٥) (٣٩٧٦) وأحمد (١/ ٢٠١) (١٧٣٤) .

(٣) رواه البخاري (١/ ٩) (١٣) ومسلم (١/ ٤٩) (٤٥) والترمذي (٤/ ٦٦٧) (٢٥١٥) والنسائي (٨/ ١١٥) (٥٠١٧ و١٨) وابن ماجه (١/ ٢٦) (٦٦) .

والرابعُ : « إِنَّ ٱلْحَلاَلَ بَيِّنٌ وَإِنَّ ٱلْحَرَامَ بَيِّنٌ ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ »[1] . . ٱلحديثَ .

وقالَ أبو بكرٍ ٱلخلالُ : أبو داودَ سُليمانُ بنُ ٱلأشعثِ ٱلإمامُ ٱلمُقدَّمُ في زمانهِ ، لمْ يسبِقْهُ في زمانهِ رجلٌ إلىٰ معرفتهِ بتخريجِ ٱلعلومِ وبصرهِ بمواضعِها ، فهوَ رجلٌ ورعٌ مُقدَّمٌ .

سُنَنُ أبي داودَ :

قالَ ٱلحافظُ أبو سُليمانَ ٱلخطّابيُّ في مقدِّمةِ كتابهِ « مَعالِمُ السُّننِ » :

ٱعلموا ـ رحمكم اللهُ ـ ، أنَّ كتابَ « السُّننِ » لأبي داودَ كتابٌ شريفٌ لمْ يُصنَّفْ في عِلمِ الدِّينِ كتابٌ مثلهُ ، وقد رُزِقَ ٱلقبولَ مِنْ كافّةِ النّاسِ ، فصارَ حَكَماً بينَ فِرَقِ ٱلعلماءِ ، وطبقاتِ ٱلفقهاءِ علىٰ ٱختلافِ مذاهبهم ، فلكُلٍ فيه وِرْدٌ ، ومنهُ شِرْبٌ ، وعليهِ مُعوَّلُ أهلِ ٱلعراقِ ومصرَ وبلادِ ٱلمغربِ وكثيرٍ من أقطارِ ٱلأرضِ .

وقالَ ٱبنُ ٱلأعرابيِّ ـ أحدُ رُواة « السُّننِ » ـ : لوْ أنَّ رجلاً لم يكُنْ عندَهُ مِنَ ٱلعلمِ إلاّ ٱلمصحَفُ ، ثُمَّ كتابُ أبي داودَ ، لم يحتَجْ معهُما إلىٰ شيءٍ .

---

(١) رواه البخاري (١/١٩) (٥٢) ومسلم (٥/٥٠) (١٥٩٩) وأبو داود (٣/٢٤٣) (٣٣٢٩) والترمذي (٣/٥١١) (١٢٠٥) والنسائي (٧/٢٤١) (٤٤٥٣) .

وقالَ ٱلإمامُ أبو حامدٍ ٱلغزاليُّ :

إنَّها تكفي ٱلمُجتهدَ في ٱلعلمِ بأحاديثِ ٱلأحكامِ قالَ ٱبنُ القيِّمِ :
ولمّا كانَ كتابُ « السُّننِ » لأبي داودَ السِّجستانيِّ سليمانَ بنِ ٱلأشعثِ رحمةُ اللهِ عليهِ منَ ٱلإسلامِ بٱلموضعِ الذي خصَّهُ اللهُ بهِ ، بحيثُ صارَ حَكَماً بينَ أهلِ الإسلامِ ، وفَصْلاً في مواردِ النِّزاعِ وٱلخِصامِ ، فإليهِ يتحاكمُ ٱلمُنْصِفونَ ، وبحُكْمهِ يرضىٰ ٱلمُحقِّقونَ ، فإنَّهُ جمعَ شَمْلَ أحاديثِ ٱلأحكامِ ، ورتَّبها أحسنَ ترتيبٍ ، ونظمها أحسنَ نِظامٍ ، معَ ٱنتقائِها أحسنَ ٱنتقاءٍ ، وٱطِّراحِه منها أحاديثَ ٱلمجروحينَ والضُّعفاءِ ، جعلَتْ كتابَهُ من أفضلِ الزَّادِ .

* * *

الإمام التِّرمذيُّ

هوَ أبو عيسىٰ مُحَمَّدُ بنُ عيسىٰ بنِ سَوْرةَ بنِ موسىٰ بنِ الضّحّاكِ السُّلَميُّ ، ولدَ سنةَ تسعٍ ومائتينِ ، وتوفِّيَ في تِرْمِذَ ليلةَ ٱلاثنينِ الثالثَ عشَرَ مِنْ شهرِ رجب سنةَ تسعٍ وسبعينَ ومائتينِ ، وهوَ أحدُ ٱلعلماءِ ٱلحُفّاظِ ٱلأعلامِ ، ولهُ في ٱلفقهِ يدٌ صالحةٌ .

أخذَ ٱلحديثَ عنْ جماعةٍ مِن أئمّةِ ٱلحديثِ ، ولقيَ الصَّدْرَ ٱلأوَّلَ مِنَ ٱلمشايخِ ؛ مثلُ : قُتيبةَ بنِ سعيدٍ ، وإسحاقَ بنِ موسىٰ ، ومحمودِ بنِ غيلانَ ، وسعيدِ بنِ عبدِ الرَّحمٰنِ ، ومُحَمَّدِ بنِ بشّارٍ ، وعليِّ بنِ حُجْرٍ ، وأحمدَ بنِ مَنيعٍ ، ومُحَمَّدِ بنِ ٱلمُثنّىٰ ، ومُحَمَّدِ بنِ إسماعيلَ ٱلبخاريِّ ، وغيرِ هؤلاءِ ، وأخذَ عنْ خلقٍ كثيرٍ لا يُحصونَ كثرةً .

وأخذَ عنهُ خَلقٌ كثيرٌ منهم : مُحَمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ محبوبٍ ٱلمحبوبيُّ ، ومِن طريقهِ رَوَينا كتابَهُ « الجامع »[1] .

---

(١) كذا في جامع الأصول لابن الأثير (١/ ١١٥) .

جامعُ التِّرمذيِّ :

هوَ ٱلكتابُ الذي أصبحَ بهِ التِّرمذيُّ إماماً في ٱلحديثِ وهوَ أشهرُ كتُبِهِ وأجلُّها ويسمَّىٰ « جامعَ التِّرمذيِّ » ، و « سُنَنَ التِّرمذيِّ » وسمّاهُ ٱلحاكِمُ أبو عبدِ اللهِ ٱلخطيبُ ٱلبغداديُّ « ٱلجامعَ الصَّحيحَ » للترمذي أو « صحيحَ الترمذي » .

وقد وصفهُ التِّرمذيُّ وسمّاه بـ « الصحيحِ » .

روىٰ ٱبنُ كثيرٍ في « تاريخهِ » عنِ التِّرمذيِّ أنَّهُ قالَ : صنّفتُ هٰذا ٱلمسندَ الصحيحَ وعرضتهُ علىٰ عُلماءِ ٱلحجازِ فرضُوا بهِ ، وعرضتُهُ علىٰ عُلماءِ ٱلعراقِ فرضوا بهِ ، وعرضتُهُ علىٰ عُلماءِ خُراسانَ فرضوا بهِ ، ومَنْ كانَ في بيتهِ هذا ٱلكتابُ ، فكأنَّما في بيتهِ نبيٌّ ينطقُ .

وقالَ ٱلمجدُ بنُ ٱلأثيرِ في مقدِّمةِ « جامعِ ٱلأصولِ » : وهٰذا كتابهُ « الصحيحُ » أحسنُ ٱلكتبِ ، وأكثرُها فائدةً ، وأحسنُها ترتيباً ، وأقلُّها تكراراً ، وفيهِ ما ليسَ لغيرهِ مِنْ ذِكرِ ٱلمذاهبِ ووجوهِ ٱلاستدلالِ ، وتبيينِ أنواعِ ٱلحديثِ مِنَ الصَّحيحِ ، وٱلحسنِ ، وٱلغريبِ ، وفيهِ جَرْحٌ وتعديلٌ ، وفي آخرهِ كتابُ « ٱلعِلَلِ » ، وقد جمعَ فيهِ فوائدَ حسنةً لا يخفىٰ قدرُها علىٰ مَنْ وقفَ عليها .

وقالَ شارحُ « ٱلجامعِ الصَّحيحِ » للتِّرمذيِّ القاضي أبو بكرِ بنُ ٱلعربيِّ ٱلمالكيُّ :

ٱعلموا ـ أنارَ اللهُ أفئدتَكُم ـ ، أنَّ كتابَ ٱلجُعفيِّ هوَ ٱلأصلُ الثَّاني

في هٰذا ٱلبابِ ، وٱلموطّأُ هو ٱلأوّلُ واللُّبابُ ، وعليهِما بنىٰ ٱلجميعُ كٱلقُشَيْريِّ والتِّرمذيِّ ، وليسَ فيهم مثلُ كتابِ أبي عيسىٰ حلاوةَ مَقْطَعٍ ، ونفاسَةَ مَنزعٍ ، وعُذوبةَ مشرعٍ ، وفيهِ أربعةَ عشرَ علماً ، وذلكَ أقربُ إلىٰ ٱلعملِ وأسلمُ ، أسندَ وصحَّحَ وضعَّفَ ، وعدَّدَ الطُّرقَ ، وجرَّحَ وعدَّلَ ، وأسمىٰ وأكنىٰ ، ووصلَ وقطعَ ، وأوضحَ ٱلمعمولَ بهِ وٱلمتروكَ ، وبيَّنَ ٱختلافَ ٱلعلماءِ في الرَّدِّ وٱلقَبولِ لآثارهِ ، وذكرَ ٱختلافَهُم في تأويلهِ ، وكُلُّ عِلْمٍ مِنْ هٰذهِ ٱلعلومِ ، أصلٌ في بابهِ ، وفَرْدٌ في نِصابهِ ، فٱلقارىءُ لهُ لا يزالُ في رياضٍ مُونِقَةٍ ، وعلومٍ مُتَّفقةٍ مُنسَّقةٍ ، وهٰذا شيءٌ لا يأتي إلاّ بالعلمِ ٱلغزيرِ ، والتَّوفيقِ ٱلكثيرِ ، وٱلفراغِ والتَّدبيرِ[1] . اهـ .

* * *

(١) مقدمة عارضة الأحوذي .

الإمام النَّسائيُّ

هوَ أبو عبدِ الرَّحمٰنِ أحمدُ بنُ شُعيبِ بنِ عليٍّ بنِ بَحْرِ بنِ سِنانَ النَّسائيُّ ولدَ سنةَ خمسٍ وعشرينَ ومائتينِ ، وماتَ بمكَّةَ سنةَ ثلاثٍ وثلاثمائةٍ ، وهوَ مدفونٌ بها .

قالَ ٱلحاكِمُ أبو عبدِ اللهِ النَّيسابوريُّ : سمعتُ أبا عليٍّ ٱلحافظَ ـ غيرَ مرَّةٍ ـ يذكرُ أربعةً مِن أئمّةِ ٱلمسلمينَ رآهُم ، فيبدأُ بأبي عبدِ الرَّحمٰنِ . وهوَ أحدُ ٱلأئمّةِ ٱلحُفّاظِ ٱلعلماءِ ٱلفقهاءِ ، لقيَ ٱلمشايخَ ٱلأكابرَ ، فأخذَ ٱلحديثَ عنْ قُتيبةَ بنِ سعيدٍ ، وإسحاقَ بنِ إبراهيمَ ، وحُمَيدِ بنِ مَسْعَدة ، ومُحَمَّدِ بنِ عبدِ ٱلأعلىٰ ، وٱلحارثِ بنِ مسكينٍ ، ومُحَمَّدِ بنِ بشّارٍ ، ومحمودِ بنِ غيلانَ ، وأبي داودَ سُليمانَ بنِ ٱلأشعثِ السِّجستانيِّ ، وغيرِ هٰؤلاءِ مِنَ ٱلمشايخِ ٱلحُفّاظِ .

وأخذَ عنهُ ٱلحديثَ خَلْقٌ كثيرٌ ، منهم أبو بِشرٍ الدُّولابيُّ ـ وكانَ مِنْ أقرانِهِ ـ وأبو ٱلقاسمِ الطَّبرانيُّ ، وأبو جعفرٍ الطَّحاويُّ ، ومُحَمَّدُ بنُ هارونَ بنِ شُعيبٍ ، وأبو ٱلميمونِ بنُ راشدٍ ، وإبراهيمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ صالحِ بنِ سِنانٍ ، وأبو بكرٍ أحمدُ بنُ إسحاقَ

السُّنِّيُّ ٱلحافِظُ ، ومِنْ طريقهِ رُوي كتابُهُ « السُّنن » ، ولهُ كتبٌ كثيرةٌ في ٱلحديثِ وٱلعللِ وغيرِ ذلكَ .

سُننُ النَّسائيِّ :

لمّا ألّفَ ٱلإمامُ النَّسائيُّ كتابَهُ « السُّنَنَ ٱلكُبرىٰ » أهداها إلىٰ أميرِ الرَّمْلةِ فقالَ لهُ : أكُلُّ ما فيها صحيحٌ؟ فقالَ لهُ : فيها الصَّحيحُ وٱلحسنُ ، وما يُقاربُهُما ، فقالَ لهُ : ميِّزْ ليَ الصَّحيحَ مِنْ غيرهِ! فصنَّفَ لهُ كتابَ « السُّننِ الصُّغرىٰ » وسمَّاهُ « ٱلمُجْتبىٰ مِنَ السُّننِ » .

وكتابُ السُّننِ مُرتَّبٌ علىٰ ٱلأبوابِ ٱلفقهيّةِ ، كبقيّةِ كُتُبِ السُّننِ ٱلأخرىٰ ، وقدْ دقَّقَ النَّسائيُّ غايةَ التَّدقيقِ في تأليفِ « سُننِهِ الصُّغرىٰ » ، فَمِنْ ثَمَّ قالَ ٱلعلماءُ :

إنَّ درجةَ « السُّنَنِ الصُّغرىٰ » بعدَ « الصَّحيحينِ » ، لأنَّها أقلُّ السُّنَنِ بعدَهُما ضعيفًا ، ولذلكَ نجد أنَّ ٱلأحاديثَ ٱلَّتي ٱنتقدَها أبو ٱلفرجِ ٱبنُ ٱلجوزيِّ علىٰ « السُّنَنِ الصُّغرىٰ » ، وحَكَمَ عليها بٱلوضْعِ ، قليلةٌ جدًّا ، وهيَ عشْرةُ أحاديثَ ، وليسَ ٱلحُكْمُ عليها بٱلوضعِ بمُسَلَّمٍ لهُ ، بل نازعَهُ فيها السُّيوطيُّ وخالفَهُ في كثيرٍ منها .

وفي « سُننِ النَّسائيِّ الصُّغرىٰ » ، الصَّحيحُ ، وٱلحسنُ ، والضّعيفُ ولكنّهُ قليلٌ .

وقد شرحهُ ٱلجلالُ السُّيوطيُّ وعلّقَ عليهِ أبو ٱلحسنِ نورُ الدين ابن عبدِ ٱلهادي السّنديُّ .

الإمام ٱبنُ مَاجَهْ

هوَ ٱلإمامُ ٱلمُحدِّثُ أبو عبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ يزيدَ بنِ ماجَهْ الرَّبعيُّ ٱلقَزْوينيُّ ، نُسِبَ إلىٰ إقليمِ قَزوينَ ، لأنَّ بهِ مولدَهُ ونشأتَهُ . ولِدَ سنةَ سبعٍ ومائتينِ وتوفِّيَ سنةَ خمسٍ وسبعينَ ومائتينِ ، وقدِ ٱرتحلَ في سبيلِ ٱلعلمِ إلىٰ مُدُنِ ٱلعراقِ ، وٱلحجازِ والشامِ ، وفارسَ ومصرَ ، فكانتْ هجرتُهُ إلىٰ ٱلبصرةِ وٱلكوفةِ ، ومكّةَ وٱلمدينةِ ودمشقَ والريِّ وٱلفُسْطاطِ .

كتابُ ٱلسُّننِ لابنِ ماجهْ :

ولهُ في علمِ ٱلحديثِ « كتابُ السُّنَنِ » ، وقد عرضهُ علىٰ أبي زُرعةَ ، فنظرَ فيهِ وأُعجبَ بهِ ، وقالَ : أظنُّ إنْ وقعَ هٰذا في أيدي الناسِ ، تعطّلتِ ٱلجوامعُ أو أكثرُها ، ثُمَّ قالَ : لعلّهُ لا يكونُ فيهِ تمامُ ثلاثينَ حديثاً ممّا في إسنادهِ ضَعْفٌ .

وقدْ ضَعَّفَ ٱلمَرْوَزيُّ أحاديثَهُ التي ٱنفردَ بها عن غيرهِ مِنَ ٱلكُتبِ السِّتَّةِ ، وهوَ قولٌ مُعترَض .

وأولُ مَنْ أضافهُ إلىٰ ٱلكتبِ السِّتَّةِ وجعلهُ واحداً منها ،

أبو ٱلفَضْلِ بنُ طاهرٍ ٱلمَقْدِسِيُّ ، ثُمَّ ٱلحافظُ عبدُ ٱلغنيِّ ٱلمقدسيُّ .

وقد شرحهُ شرحاً لطيفاً أبو ٱلحسنِ نورُ الدين بن عبدِ ٱلهادي السِّنديُّ ٱلمتوفّىٰ (١١٣٨هـ) ، وعلَّقَ عليهِ محمد فُؤاد عبد ٱلباقي ، وأفردَ زوائدَهُ معَ ٱلكلامِ علىٰ أسانيدها ٱلحافظُ أحمدُ بنُ أبي بكرٍ ٱلبُوصِيريُّ في كتابهِ ٱلفريدِ « مِصْباحِ الزُّجاجةِ في زوائدِ ٱبنِ ماجهْ » وهوَ مطبوعٌ بتحقيقٍ وتعليقِ الشيخِ العلاّمةِ مُحَمَّدِ ٱلمُنْتَقى ٱلكَشْناويِّ .

نضَّرَ اللهُ وجوهَ أئمّةِ ٱلحديثِ ، وجزاهم خيرَ ٱلجزاءِ عن خدمتِهِمْ للإسلامِ وٱلمسلمينَ ، وجهودِهم في حفظِ سُنَّةِ خيرِ ٱلمرسلينَ ، ونفعنا بعلومهم ، إنَّهُ سميعٌ قريبٌ مجيبٌ .

* * *

ٱلخاتمةُ

مَوقِفُ ٱلمستشرقينَ مِنَ السُّنَّةِ

تدورُ بينَ ٱلإسلامِ وخصومهِ معاركُ مُتَّصِلةٌ كانتْ مُمثّلةً مِنْ قبلُ في زنادقةِ ٱلفرسِ وغيرهم في عصورِ ٱلحضارةِ ٱلإسلاميةِ ، وفي بعضِ أصحابِ ٱلآراءِ ٱلفاسدةِ ٱلباطلةِ ، ثُمَّ برزتْ في ٱلعصورِ ٱلمُتأخِّرةِ في ثوبِ ٱلاستشراقِ وعلىٰ يدِ ٱلمستشرقينَ بٱسمِ ٱلبحثِ والتَّحقيقِ ، ولقدْ حاولَ أولئكَ ٱلأعداءُ فيما سبقَ أن يُشكِّكوا ٱلمسلمينَ في السُّنَّةِ النَّبويةِ ، وٱتخذوا للوصولِ إلىٰ هٰذهِ ٱلغايةِ الدَّنيئةِ أساليبَ مُتعدِّدةً ، فتارةً عنْ طريقِ التَّشكيكِ في ثُبوتها وأنَّها آحاديةٌ ليستْ مُتواترةً ، وتارةً أُخرىٰ عن طريقِ ٱختلاقِ الرِّواياتِ الَّتي تُظْهِرُ ٱلأحاديثَ بمظهرِ السَّطحيةِ والسّذاجةِ في التَّفكيرِ ، ومُخالفةِ ٱلواقعِ ٱلمحسوسِ ، أو ٱلعقلِ الصَّريحِ ، أو النَّقلِ ٱلصحيحِ ، أو التَّجربةِ ٱلمُسَلَّمةِ إلىٰ غيرِ ذلكَ مِنَ ٱلأساليبِ .

ثُمَّ جاءَ ٱلمُبشِّرونَ وٱلمُستشرقونَ في ٱلعصورِ ٱلحديثةِ ، فأخذوا هٰذهِ الطُّعونَ والشُّبُهاتِ ، وزادوا فيها ما شاءَ لهم هواهُم أنْ يزيدوا ، وحمَّلوها أكثرَ مما تحمِلُ ، وطلعوا بها علىٰ النَّاسِ .

وكلُّ هٰذا ليسَ بغريبٍ ، إذا عِلمنا أنَّ هٰذا ٱلمستشرقَ أو ٱلمُبشِّرَ لا يَدينُ بٱلإسلامِ ، وكُلُّ مَنْ لا يدينُ بٱلإسلامِ ، فهوَ في نظرِ ٱلإسلامِ كافرٌ شقيٌّ ، بعيدٌ عنِ ٱلحقِّ ، ضالٌّ خاسرٌ ، لا يُقبَلُ منهُ صَرْفٌ ولا عَدْلٌ ، وأنَّ ما عليهِ هوَ ٱلضّلالُ ما لمْ يرجِعْ ، ولذلكَ فلا يُتصوَّرُ أنْ يكونَ مُنصِفاً غيرَ مُتعصِّبٍ في حُكمهِ أو دراستهِ للإسلامِ ، إنَّ ٱلإنصافَ والتَّجرُّدَ وعدمَ التَّعصُّبِ ـ إذا صدقَ أنَّهُ سيلتزمهُ ـ معناهُ ٱلحُكمُ علىٰ نفسهِ بٱلكفرِ والشّقاءِ وٱلجهلِ ، وٱلبُعدِ عنْ سبيلِ ٱلحقِّ والصِّراطِ ٱلمستقيمِ وٱلخُسْرانِ ٱلمبينِ ، وهل يرضىٰ بهٰذا عاقِلٌ؟

فلا يُمكنُ أبداً أنْ تخلوَ بُحوثُهُم أو دِراساتُهُم مِنْ غمَزاتٍ ولمَزاتٍ بعيدةٍ أو خفيّةٍ ، ولا يجوزُ لمسلمٍ يؤمنُ باللهِ ورسولهِ ﷺ ويغارُ علىٰ دينهِ ، أنْ يتلقَّىٰ ما يصدرُ عنهُم بثقةٍ وٱطمئنانٍ وحُسنِ ظنٍّ ، وكم بُلينا معشرَ ٱلمسلمينَ بأُناسٍ مِنْ أبناءِ جِلْدتنا ويتكلّمونَ بلُغتنا ينسبونَ أنفسهم إلىٰ ٱلعلمِ والشّريعةِ ، وهُم أبعدُ النّاسِ عنها علماً وخُلُقاً ، تلقّنوا طعونَ وشبهاتِ أساتذتهم مِنَ ٱلمستشرقينَ وصاروا ينشرونها ، وكأنَّها منَ ٱلفتوحاتِ ٱلعلميةِ ٱلجديدةِ ، بل إنَّ بعضَهُم كانَ أشدَّ مِنَ ٱلمستشرقينَ هوىً وعصبيةً وعِداءً ظاهراً للسُّنةِ وأهلها ، وقدْ نعذُرُ بعضَ الدارسينَ مِنْ إخواننا وأبنائنا ممنْ نعرِفُ صدقَ إسلامهم وحُسنَ نيتهم ، ولكنهم ساروا وراءَ أعداءِ ٱلمسلمينَ وتأثّروا بآرائِهم ، والسّببُ هوَ ٱنخداعُهم بمظاهرِ التَّحقيقِ ٱلعلميِّ ٱلكاذبِ ٱلَّذي يُلبِّسهُ هؤلاءِ ٱلأعداءُ مِنْ ٱلمستشرقينَ وٱلمؤرِّخينَ ٱلغربيِّينَ عنْ حقيقةِ أهدافهم ومقاصدهم ، فإذا هُم ـ وهُم مسلمونَ ـ ينتهونَ إلىٰ ٱلغايةِ التي يسعىٰ إليها أولئكَ ـ وهُم يهودٌ ، أو

مسيحيونَ ، أو ٱستعماريّونَ ـ مِنْ إشاعةِ الشكِّ والريبةِ في ٱلإسلامِ وحملتِهِ مِن حيثُ يدرونَ أو لا يدرونَ ، فٱلتقىٰ أعداءُ ٱلإسلامِ وأبناؤهُ علىٰ صعيدٍ واحدٍ .

وما أحسنَ تحليلَ ٱلمرحومِ الشيخِ مُصطفىٰ السِّباعيِّ وتفسيرَهُ لأسبابِ ٱنخداعِ أولئكَ بٱلمستشرقينَ ووقوعِهم في فخِّهم ، وبيَّنَ أنَّها ترجعُ إلىٰ أربعةِ أمورٍ غالباً :

١ـ جهلُ إخواننا ٱلمُنخدعينَ بحقائقِ التُّراثِ ٱلإسلاميِّ وعدمِ ٱطِّلاعهم عليهِ مِنْ ينابيعهِ الصّافيةِ .

٢ـ ٱنخداعهم بٱلأسلوبِ ٱلعلميِّ ٱلمزعومِ الذي يدَّعيهِ أولئكَ ٱلخصومُ .

٣ـ رغبتهم في الشُّهرةِ والتَّظاهرِ بالتَّحررِ ٱلفكريِّ مِنْ رَبْقَةِ التَّقليدِ ـ كما يدَّعونَ ـ .

٤ـ وُقوعهُم تحتَ تأثيرِ أهواءٍ وٱنحرافاتٍ فكريّةٍ لا يجدونَ مجالاً للتَّعبيرِ عنها إلا بالتستُّرِ وراءَ أولئكَ ٱلمستشرقينَ وٱلكاتبينَ .

هٰذهِ كلمةٌ مُجملةٌ لا نُريدُ بها دفعَ كُلِّ فريةٍ ودحضَ كُلِّ باطلٍ أُلصقَ بالسُّنَّةِ ٱلمطهّرةِ ، وإنَّما أردْنا أنْ نلفتَ نظرَ ٱلقارىءِ ٱلمُنصفِ إلىٰ أصولِ هٰذهِ ٱلحقائقِ حتَّىٰ لا تغيبَ عنهُ .

وقد وفَّقَ اللهُ بعضَ ٱلأفاضلِ فكتبَ في هٰذا ٱلميدانِ ، وٱستقصىٰ فيما جَمَع وحرَّرَ ما كتبَ ، وَٱنْتَصَر فيما ٱبتغىٰ وأجادَ وأفادَ ، منهُم :

١ـ ٱلمرحومُ ٱلأستاذُ الشيخُ مُصطفىٰ السِّباعيُّ في كتابهِ « السُّنَّةُ ومكانتُها في التَّشريعِ ٱلإسلاميِّ » .

٢ـ ٱلمرحومُ الشيخُ مُحَمَّدُ عبد الرزاقِ حمزة في كتابهِ ٱلمسمّىٰ « ظلماتُ أبي رَيّةَ » الذي ردّ فيهِ علىٰ محمودِ أبي رَيَّةَ صاحبِ كتابِ « أضواء علىٰ السُّنَّةِ » ٱلمَشْحونِ بٱلأباطيلِ وٱلأكاذيبِ .

٣ـ ٱلمرحومُ الشيخُ عبدُ الرَّحمٰنِ بنُ يحيىٰ ٱلمعلِّميُّ في كتابهِ ٱلمسمّىٰ « ٱلأنوارَ ٱلكاشفةَ » الذي ردَّ فيهِ علىٰ أبي رَيّةَ .

٤ـ ٱلأستاذُ الشيخُ مُحَمَّدُ مُحَمَّد السّماحي في كتابهِ « أبو هريرةَ في ٱلميزانِ » .

٥ـ ٱلأستاذُ الشيخُ مُحَمَّدُ أبو زهو في كتابهِ « ٱلحديثُ وٱلمحدِّثونَ » .

٦ـ ٱلأستاذُ الشيخُ مُحَمَّدُ مُحَمَّد أبو شُهْبَةَ في كتابهِ « دفاعٌ عنِ السُّنَّةِ » .

٧ـ الشيخُ مُحَمَّدُ عجاجِ ٱلخطيبُ في كتابيهِ « السُّنَّةُ قبلَ التَّدوينِ » و « أبو هريرةَ راويةُ ٱلإسلامِ » .

٨ـ مُؤلِّفُ هٰذا ٱلكتابِ مُحَمَّد بنُ علوي ٱلمالكي في رسالةٍ موجزةٍ بعنوانِ « المُستَشْرِقُون بينَ الإنْصَافِ وَالعَصَبِيّة » .

وصلّىٰ اللهُ وسلَّمَ علىٰ سيِّدنا مُحَمَّدٍ وعلىٰ آلهِ وصحبهِ والتَّابعينَ أجمعينَ .

وقدْ وقعَ ٱلفراغُ منهُ بمكّةَ ٱلمُكرّمةِ في التَّاسعِ وٱلعشرينَ من ربيع الثاني مِنْ شهورِ سنةِ (١٣٩٥هـ) بيدِ مؤلِّفهِ راجي عفوَ ربِّهِ ٱلغنيِّ مُحَمَّدِ بن علويٍّ ٱلمالكيِّ ٱلحسنيِّ غفرَ اللهُ له ولوالديهِ .

الفهرس

* * *

ردمك: ٩٩٦٠ - ٢٨ - ٠٣٦ - X